

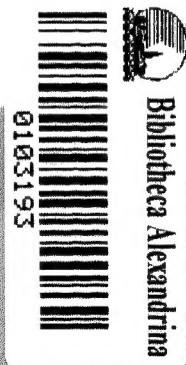
# أيدولوجية الصراع السياسي

## دراسة في نظرية القوة

دكتور  
عبد الرحمن خليفة  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتهيد - الأزاريطة - ٤١٣٠١٦٣  
٣٨٧ شارع جمال السوس - السطحي - ٥٩٧١٠٦٦











# أيدولوجية الصراع السياسي

## دراسة في نظرية القوة

دكتور  
عبد الرحمن خليفة  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش. سويسر. الأزاريطة. ش. ٤١٣-١٦٣  
٣٨٦ ش. قنال السويس. السطحي. ٥٩٧٣١٤٦٠



وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَعَلُّوكمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رَبِّ الْخَيْلِ  
شَرِّهَبُونَ بِهِ عِذًّا وَاللَّهُ وَعْدٌ وَكَرُّهُمُ الْآخِرِينَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ  
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ .. . . . . .  
(من الأنفال: ٦٠)



اهــ

الى الذين يضمنهم البحث عن الوسيلة

والى الذين تموزهم المكانة فى هذا الخضم المضطرب من الحياة

نسوق هذه الدراسة

ع.خ



## تقديم

من المتعرف به أن المزج وهو يراقب ما يسجله التاريخ طوال مسوره المتابعة . يستطيع أن يلمس بسهولة كم سادت سمات معينة على النشاط البشرى ، فى كل عصر أو حقبة زمنية ولا جدال فى أنه لو قدر لنا أن نطلع على ما تميز به مجتمعا المعاصر فيما يرى التاريخ له من خصائص . لاستطعنا أن نضع أيدينا على سمة غالبية على كل ما يصد من الإنسان المعاصر من نشاط ، تلك السمة هى السمو وراء القوة باعتبارها الحل لكل ما يترض طريقه من عقبات أو مشكلات ، ولذلك لقد أصبحت لديه هدفا وغاية ووسيلة الى هذه وتلك . بل وقضية خالدة تنور حولها كل حياته . ربما فى ذلك منهجنا مشروعا فى أحيان ، وغير مشروعا فى أحيان كثيرة أخرى . طالما أنه يعايش مجتمعا يعمل أفراد ، مبادئنا ظهرت على السطح السياسى . سافرة بفر استحياء . منذ أن ذهب إليها فيلسوف الواقعية الاول مكيا فيللى . الذى أنزل السياسة من سما المثل وجعلها تتمرغ فى أرض الواقع . بكل ما فيه من مرارة سعبا وراء القوة ، وأصبحت قضية القوة بذلك تمثل البعد السياسى الأصيلى لكل ما تلاه من مجتمعات . ولكل من أعقبه من مفكرين عالجا موضوعات السلطة والدولة والنظام السياسى . ولا بد أن نذكر أن معادلة القوة لم تكن لتفب من المجتمعات السابقة أو اللاحقة . إلا أنها كانت تتأرجح بين الملائية والاستخفاء تبعا للظروف المجتمعية التى تستلزم هذا السلوك أو ذلك . فى سلسلة متتابعة الحلقات بصورة تكاد أن تكون علمية لولا غلبة بعض الاتجاهات الذاتية على بنات القوة التى ذهب إليها مختلف فلاسفتها .

والقوة فى حد ذاتها موقف سياسى ينطلق من إطار ايدولوجى يساعد على صناعة الاتجاهات فى المجتمع . سواء منها القتالية أم الحضارية . وهى فى ذلك ترتبط بمعامل التغير . الذى يخلق المناخ الفكرى والفلسفى ببنى البيئة الصالحة لمزج القوة وازدهارها . ولذلك كانت هناك الارحاميات المختلفة التى تهدد دوما الى تهديد الطريق الى ثقل القوة وهى تحتل مقام الصدارة فى الإنسان الاجتماعية والسياسية .

والقوة هى محصلة عوامل تتفاعل سويا لتخرج لنا على هذه الصورة التى نراها متمثلة فى الوحدات السياسية الاجتماعية أو النرية . فالحجاء - على سبيل المثال - والنراء والمركز والمنصب والمصب والكارزمية . كلها

بواعي الى ايجاد القوة . ومن هنا يستتبع ان يمكن ان يسمى الى القوة : عن طريق هذا ام ذلك من قولي البهائم : « هناك امر مجاوى بالاستحواذ على أكبر قدر منها في الآلة الكريمة » واعتبروا لهم ما استطعتهم من قوة » . وفي ظل الدعوة النبوية بان « المؤمن الفوز خير واحد عند الله » .

واتطلاقا من هذا كله . جليل القوة . باسم الأكر في محتجب الدراسات الإنسانية . من لقد أصبحت محور اعتماد بعض العلوم الاجتماعية . كعلم الاجتماع السياسي الذي يعتبر القوة قضيته الأولى ، ومن ثم فهو يوليها الجهد الأكبر من اهتماماته . وإذا ما كان علم السياسة - في بعض أحواله - يطلق القوة من أساسها تحقيقا لأهدافه على يد فلاسفة مثل تراسيمباخوس . وبشرون ومكيا فيلي وهوبز ونيتشه وبسبارك وغيرهم : فإن علم الاجتماع السياسي يتخذ نفس النهج في دراسات ماركس وتوكفيل وفيسر ومينيلز وبارسونز وميلز . ومن هذا حدوهم في جعل القوة أساس البناء المجتمعي والعمليات التي تنبأ بين الأفراد : ودليلهم في ذلك بان هو الارتباط بسبل والتطابق بين الدولة والمجتمع . ومن ثم فلا يمكن التعرض بالدراسة لأي معضلة من معضلات المجتمع بمجزل عن النظام أو المؤسسات التي تستجد بشروطها من الدولة . ويبدو ان علم الاجتماع العلم ، وقد أدرك أهمية علم السياسة في معالجة مسألة القوة بمرمتها . فكان ان ارتفع الى مستوى الدراسات التخصصية وقد وجدنا في علم الاجتماع السياسي : صميا وزاء بعض الاسانيد المماثلة لآليات الذات :

والاستعواذ على القوة هو المقادفة الطبيعية لعملية أخرى من العمليات الطبيعية وهي الصراع الذي لا يمكن ان يتواجد في بيئة تتركز الى الضمير أكثر مما تحاذي بقوانين القوة . وفي مثل مآذها سابقا من حكم . نستتبع القول بانه ما من نظام اجتماعي أو سياسي يور . ان يرى نفسه ضعيفا وسط بيئة تتسارع فيها الكتل قبل الأفراد . ولذلك فان الصراع على الوجود بين المؤدية الى مكان القوة ومكانتها سيطر هو الدافع أو المحرك الرئيسي لدراسات انواع السلوك ليشرى ، على الرغم من المحاولات التي تبذلها مختلف الأنظمة لاستتواء ظاهرة الصراع ضامنا لعدم تفجرها الى عنف قد يؤدي نالتهاء الاجتماع كله .



وعلمنا ان صاعره الصراع ملأه لطاهرة القوة فلا بد ان يتطمين صدور  
دراسات القوة لكي تتصدى للصراع بالبحث والدراسة والتجليل في محاولة  
لوضع أسس تقوم عليها بناؤاته . ويبدو أنها قد وصلت جميعها الى درجة  
عالية من التاصيل العلمي ، مما نستطيع اذناه ان نتحدث فيه علم للقوة او علم  
للصراع ، الذي يدين بالولاء لعلم السياسة بقدر ما يستحس الظواهر  
التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، فيما يطلع عليه بالثورة  
السلوكية التي تسيطر على العلوم السياسية هذه الايام ، وقد وجدنا حتى هنا  
الصدور - من يفسر التاريخ - على سبيل المثال - بأنه سلسلة من المصراعات  
التي تحدث بين الافراد والنول ، وعائذ فانها تخضع - ونحن نقدم على  
دراستها - لمعطيات الصراع ، بقدر ماتحكم فيها وقائع التاريخ .

وعالم السياسة الان - نظريا وتطبيقيا - هو عالم القوة والصراع .  
ولا يمكن لاي كيانات سياسية ان تنفذ اليه بدون ان تصنع على قدر امكاناتها  
بمطلبات القوة والصراع ، والا فلن تستطيع ان تجد لنفسها مكانا مزعوما  
وسط هذا السباق المحموم نحو القوة ، والذي انجزت فيه كثير من النول فتروا  
يفرض لها الاحترام والمهابة من الجميع ، فنتج يمكن ان نسمية بالثلاثي "قوة"  
القوى ، الذي يستلزم كثيرا هذه الايام لاسيما عند التحدث عن السلوكيات  
المعظمين .

ولهذا كله تصدى الكثير من المفكرين لدراسة هذا الموضوع ، الا ان  
الاجلبية جاءت في لمات اخرى غير العربية ، وبصورة محددة كل ماكان يتصل  
بالصراع ودوافعه واسكاله والنتائج المترتبة على عملياته ، ولذلك أيضا كانت  
هذه الدراسة ، خطوة في سبيل التعرف على ابعاد الصراع جميعا ، التي لن  
نستطيع ان ندركها بدون ان نتخذ مدخل القوة سبيلا اليها ، وكم نأمل ان  
تكون قد حققت بعض ماكان يرجى منها ولها في مجال التعرف على ابعاد هذه  
العمليات التي مازالت تحتاج الى المزيد .

ولذلك رأيت ان تبدأ الدراسة ببعض الحديث عن نظرية القوة ، سواء  
من وجهة النظر العلمية الموضوعية او التطبيقية من خلال التمرض للمنتظور

التاريخي لدى الفلاسفة الذين عربوا واشتهروا بفكر الثورة ، ولم يتناولوا  
لاستكمال الجانب النظري للدراسة ، رأيت من العير أن يكون هناك بعض  
المتنوعون المفهوم الإيديولوجية لكي نطاق منها إلى ماقصدها من الدراسة ، وهو  
بسط مفاهيم الصراع ومبادئ التحرك في عملياته ، ثم الصور التي يتخذها  
على النطاق المحلي أو على المستوى الدولي وما يجرى عن ذلك كله .

وكان علينا اجراء ان نعرض لدراسة تطبيقية لنظام سياسي اتحد من  
القوة والصراع من خلال . وقد تمثل ذلك في الماركسية التي أسهمت في  
الحديث عن نظام الصراع انطلاقا من محاولة اقامته على طواهر المادة  
وحدها . وقد نرى ان يكون هناك سر من الرد عليها بتفنيد ادعائها التي قد  
لا تتلاءم وواقع العملية السياسية ولذلك كسرت الانجازات الى الماركسية في  
السياس كله .

واجبنا . فكما يقولون هذا هو جهد الناس ، وهذا هو عمل الناس ولا بد  
لن يتناهى كثير من لوجه المقصود . ومقد متى يتكامل مع الانسان - فان  
محدثا ، فاننا مسبها ، والا فهو توفيق من عند الله سبحانه وتعالى ، الذي  
ارتفع عليه بالمرجاء ان يكون قد أفيدت واستفقت . وما " وجه الماء والعلم  
لصحت ، والحمد لله رب العالمين

المؤلف :-

## مدخل تعريفي

أليس هناك من شك في أن الإنسان هو وحدة المجتمع ، فيه يولد ولديه ينمو وينشأ ، ومنه يستثنى قيده ومثالياته التي تشكل رأيه وفكره بل وضميره . وهو لا يعيش وحيدا فيه بل مع أقران وزملاء ، يتفاعل بهم ويتفاعل معهم ، يؤثر ويستجيب ، ويأخذ بقدر ما يعطى ، تنتشأ هناك علاقات ينخرط فيها الجميع دون استثناء ، ولا تفسر هذه العلاقات كيفما يحلو لأصحابها أن يستقر بها المقام ، إذ لا بد لها من مبادئ تخضع لها ، ومن سلطة تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ، وتمنحها القوة التي لولاها لما كان لها من سلطان على الأفراد ، وتلك كلها — علاقات ومبادئ وقوة — هي المادة التي تتعامل معها السياسة ، أو هي المكونات العامة للعملية السياسية ، بغض النظر عن المسميات التي يمكن أن تأخذها في المذاهب المختلفة ، والعلاقات قد تكون مؤثرات واستجابات والمبادئ قد يعبر عنها بالقواعد والقوانين ، والقوة تكون في يد الدولة أو الحكومة وهكذا .

ونبادر ونقول أنه طالما أن السياسة لا توجد إلا في مجتمع ، وطالما أن المجتمعات تختلف تبعاً لاختلافات الزمان والمكان فلا بد وأن تحمل السياسة اخترا من الذاتية أو النسبية (١) مما يخلق تفاوتاً في النظرة والفكرة ، ولكن لا معنى بهذا عدم وجود مبادئ عامة تحكم العملية السياسية ، والأفهم وكمن لعلم السياسة أن يقوم مازة بحثا عاما . من مختلف المروخ والمروخ

بالتأنيته

(١) والدليل على ذلك اختلاف التعريف بالسياسة بين المدارس المختلفة ، فالعربي على سبيل المثال يرى في السياسة رأيا حرا وحقا لا يمكن أن يعتدى عليه أحد مهما كانت سلطته أو سلطانه ، والاشتراكي ينفصل إلى السياسة هي الصراع من أجل القوة والسلطة والمحافظة على المصنع والانتساب إلى الفتاة ، والعربي يرى في السياسة محاولة السودا حقوق طال بها لأمر ضامة ، ثم هناك اختلاف النظرة إلى السياسة منذ عصر الإغريق والرومان إلى العصور الحديثة ، ما بين مثالية وواقعية وعضوية وسلوكية .... الخ .

الا ان هناك رأيا عربيا يحاول ان يطبق مقولة كارتونين Mark Twain التى يذهب فيها الى انه على الرغم ان كل شخص يتحدث عن الطقس الا انه لم يوجد هناك من يحاول احراء اى تعديل ، يحاول تطبيق مدلول ذلك : مقولة على السياسة . فيقول ان كل شخص يتحدث عن السياسة ، والقليل يعرف عنها الكثير ، ولكن لا يوجد هناك من يفهمها .

نرى من يصح ذلك القول : ان فيه من الخطأ أكثر مما فيه من الصواب ، اد ماذا قول عن محاولات اسقاط المطر الصناعى على بعض المناطق التى تعاني من الجذب والجفاف ، او تكيف بعض الاجواء كما يحدث فى المملكة العربية السعودية تيسرا على حجاج بيت الله الحرام ، والا يعتبر ذلك التلوث الذى تسببه المصانع او عوادم المركبات تغييرا بنال الجو ؟ وبصورة مشابهة يمكن ان ينتج ذلك على السياسة ، اذ لا يمكن لنا ان نمارس شيئا لا نفهمه ، وهل نقبض السياسة بصورة عامة الى الدرجة التى تنق فيها على كل الانهزام ، ان القول لى رايى - لا يصدر الا من ضيق افق وعدم احاطة ولذلك نلابد من الحذر والترفق ونحن نقرا هذا الراى ام ذاك .

ولمينا لا يعمد بحسن حين يمدى ان الميسر جمارمه هى قدمة قدم بالحتم الاتحاضى ، ويديه يتد بذلت محاولات كثيرة للتعريف بالسياسة غير ان حضور التاريخية المتعاقبة ، ولذلك فى الحصر والغيرة ، وقد يكون من الخطأ ان نتهم من لم يفهم منها ، ونحن نصدو عملية التعرف والتعرف ، ولا نرى به ذلك ان يكون تاريخا للسياسة بل بياننا وتوضيحا لاختلاف المنهج الذى خضعت له السياسة فى العصر المعين تبعاً لتباين الظروف البيئية مما يرد لها بعد ذلك الى الناتج المحتمل ، والمحتتم كائن حي ، وجوهر الحياة هو التغير ، وعليه فلا بد وان يتوقع تغييرا فى المفاهيم السياسية من عصر الى آخر بل من حقبة الى اخرى .

رمة وللضمير اليسرى - هى اختلاف صروبه - ولكنه ليس ساج نصيبه -ة  
لحالة الحق بله للبادئ ، الموحدة زمانا ومكانا ، بل نتاج العقل الانسانى المتنوع  
فقدان لهولاء انما يمتد فاته لا يمكن بحال فصل حاضره عن ماضيه ، او الفصل فيه

بين مكانه ومكانه لانهم وحدة فردية متصلة ، بجانب كونه وحدة جماعية مقامية لا تتخللها حواجز اقليمية ، اذ انه لا يعترف بالحدود الاقليمية ، ولا تشيئة عوامل التفريق القارية او الجغرافية (١) .

واذا كان جورج سابين قد ذهب الى الربط بين الفكر السياسي والمجتمع فيه ، كان يردد نقيض الراي الذي سببه اليه مفكر كبير آخر هو فجييس ، من حيث دعوته الى عدم دراسة النظريات السياسية بمعزل عن الظروف السياسية . بمعنى انه ينبغي الا يغيب عن بالنا العلاقة الوثيقة بين النظرية والواقع (٢) وفي الحقيقة لم يكرأها منهما لول الداعين الى ذلك حيث سبق ان نادى بجده العلاقة لملاطون ، مؤكدا على وجودها ارستطو من بعده (٣) ومن ثم فلا يحق لاحد من المحدثين ان يدعى انه هو الذي استحدثها .

وطالما اننا ارضينا القول بقدم السياسة مع قدم المجتمع البشري ، حيث نتوقع وجود السلطة مع وجود المجتمع ، لانه لا مجتمع هناك بدون سلطة فنظم شئونه ، وحيثما توجد السلطة توجد السياسة ، ولعل هذا هو الضد مدخل العرف على السياسة بانها الدراسة التي تبحث في السلطة وامكاناتها ، بين ممارستها ومن تعارض عليها ، الا ان السامية تتجذرت مناهيها على منذ بداية تحييدها ، وميلاتها ، ويميلها ان اول من فطن لذلك هم الاغريق القدامى الذين كان لهم باع طويل في هذا المضمار حيث كانوا اول من قدم للانسانوية فكرا سياسيا متكامل ، ولذلك يتسبب بلورخو السياسة على جعله للمصر الاغريقي بداية للتاريخ للفكر السياسي بصورة عامة ، الا ان ذلك لا يعنى عدم وجود تراث سياسي سابق عليه ، بل العكس هو الصحيح تماما .

(١) جورج سابين ، ترجمة حسن جلال لغروشي : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الاول (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، التصدير للدكتور عبد الرزاق السنهوري ، ص ١٨٢ .

(٢) Figgis, From Jerson to Grotius J. Cambridge : the University Press, 1931 ) P. : 27

(3) McKeon The Basic Works of Aristotle . N. Y. Random House, 1941 ) F. xxvi

حيث كان الشرق يعمر بالفكر الانساني لى فترة مضرب بعينها فى انوار  
التاريخ فيما قبل الميلاد ومن منا يستطيع ان ينكر الفكر الهندى او الصينى  
او الغربى القديم بن ان كثيرا من المبادئ التى تعتبر قمة فى الفكر  
الاستراكر الحديث ، نجد لها أصولا فيما ذهب اليه فلاسفة الحكم فى  
الشرق القديم ، وهناك على سبيل المثال القانون الذى وضعه الملك البابلى  
المشهور حاموابى (١) والذى ينص على انه فى حالة وجود سرقة ما ، كان من  
حق الشخص الذى تعرض لسرقة - فى حالة القبض على السارق - ان يقوم  
بحصص الاشياء التى فقدت منه ، وعلى الدولة مثله فى حاكم الاقليم ان تعوضه  
عما فقد ، واذا كانت الخسارة حياة بشرية فهناك مبدأ الدية او التدييض ،  
ولعله من اول من نادى بالمبدأ القانونى الحديث : العدل اساس الملك .

وفى الوقت الذى كان فيه الفكر الاغريقى يأخذ طريقه الى القمة كان  
الفكر المصرى قد تربح فوقها فعلا وبشده بذلك افلاطون حين يرتحل الى  
مصر لينهل من مناجراتها فى العلوم والفنون والفلسفة والسياسة ، ثم ان  
الاكاديمى التى انشأها كانت على غراز ما رآه فى مصر فى جامعة عين شمس  
القديمة .

ويمتدح ارسطو وهو يتحدث عن النظام الطبقي بتأثره بما كان يسود  
مصر من طبقات اجتماعية متميزة ، ويشهد فى ذلك بأسبقيتها وبما كان لها  
من قوانين ونظام سياسى عليهم الاخذ به طالما كان متكامل ما لا يحسب لهم  
احد ان يغيروا به ، اللهم لذا شابه بعض النقص الذى يمكن تداركه .

... الا ان ذلك كله لا ينسب عدم الاعتراف بالصل لاهله ، حيث لابد من  
رجعة الى الفكر الاغريقى اذ ما اردنا ان نلتصق نظريات متكاملة من وجهة  
النظر السياسية ، بل ان البعض ذهب الى ان الاغريق هم اول من قدم للبشرية  
فكره سياسيا بالمعنى الدقيق (٢) .

---

(١) وقد حكم على ارجح الآراء فيما بين عامى ١٧٢٧ - ١٦٨٦ قبل  
الميلاد ، قرا فى ذلك : محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية  
والقانونية ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ ) ص : ١١١ - ١٢٢ .  
(٢) محمد فتحي الشنيطى ، نماذج من الفلسفة السياسية ( القاهرة :  
مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ ) ص : ١٣ .

وكان الشكل السائد للكيانات السياسية عند الإغريق هو الدولة المدينة ، ويمكن أن يرد ذلك إلى الظروف الجغرافية التي ساعدت على تقسيم اليونان قديما إلى أجزاء غير مترابطة لكثرة ما فيها من جبال وخليجان ، وكذلك يمكن أن يرد هذا إلى سبب آخر ولعله الأكثر منطوية وهو أن هذه الدولة المدينة كانت البيئة المثالية للأنشطة التي كان يستنزفها نظامهم السياسي ، وعلى أية حال فلم تكن بلادهم موحدة تشرف عليهم فيها حكومة واحدة ، و يحضرون فيها جميعا لسلطة مفردة ، بل كانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة أمام الاستقلال ، تحكم نفسها بنفسها ، وتشرع قوانينها وتضع قواعد السياسة التي تؤمن بها ، وكانت كل مدينة من الصنوبر حيث يستطيع المواطنون فيها أن يلتقوا في صعيد واحد لممارسة العملية السياسية ، إذ لم تكن المجالس النيابية والتنظيمات البرلمانية المألوفة عندما اليوم معروفة لديهم ، وكذلك فلم يكن بينهم حاجة إلى ابتداء طريق للانتخاب أو الاقتراع ، فلما يتم الآن في الدول الحديثة ، وهكذا يمكن القول بأن ما نسميه بالديمقراطية المباشرة وجدت ومورست في أبنينا القديمة بصورة أقرب ما تكون إلى النمط المثالي لهذا النظام ، ويظهر في ذلك في إتاحة الفرصة لكل مواطن راشد في أن يشارك في الحكم ولو ليوم واحد فقط في حياته ، وكذلك في هملتي التشريع والقضاء ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أحكام من أحد الأنظمة التي تميز بها البناء السياسي الأثيني - وكان عدد قضاتها يتراوح فيما بين ٢٠١ و ٥٠١ ( ومن المعروف أن هذا الواحد الإضافي كان لترجيح الرأي ) وكان هذا العدد الكبير من القضاة يشير إلى المشاركة الشعبية في محاكمة المتهم ( صورة أخرى للديمقراطية المباشرة ، ولذلك فقد كانت أحكام المحاكم غير قابلة للطعن أو الاستئناف ) إذا ما اتخذت المحكمة صفة القضاء ( لا صفة المحلين ) طالما أن الشعب هو الذي أصدرها ، ويمكن لنا أن نقرن ذلك ونقارنه بما يحدث الآن من إصدار للأحكام القضائية في المحاكم باسم الشعب (١) .

---

(١) هيدالغو ، هفلات سياسية ( لاسكندرية : دار المعرفة

ولأريد أن نستعرض في الحديث عن هذه المادى السياسية التى نادى أصحابها فى تلك العصور القديمة قبل أن نتطرق الى بعض مفاهيمهم من السياسة . واداً كانت مبادئ العملية قد استنبطت من واقع مجتمعاتهم فإن محاولاتهم فى التعريف بالسياسة عكست كذلك الظروف الاجتماعية التى مايشودها ، وحينئذ كان كذلك كان الاعريق الذين عرفوا السياسة بأنها ادارة أو حكم « الدولة المدنية » التى سقت الإشارة إليها ، بل ان كلمة سياسة فى اللغات الاوربية Politics يبدو انها مشتقة من المصطلح اليونانى الذى يعبر عن هذه الدولة المدينة وهو Polis ، ومن ثم تطورت السياسة لتصبح فى ادارة الشؤون العامة بالمدينة (١) الا أن هناك من ينكر ذلك قائلين ان الكلمة فى اصلها اليونانى لا تنمى مع معنى فى اللغات الاوربية ، ويرجع السبب فى ذلك الى احتلاف المحدث ، وفى الاصل اليونانى كان يقصد بالسياسة سياسة دولة المدينة ، وعلم السياسة هو العلم الذى يهتم بشئون المدينة ، أما فى اللغات الاوربية فإن علم السياسة يعنى دراسة السياسة المتعلقة بالمولة القومية والوطنية Nation State (٢) ، غير اننى لا اشترك هذا الراى ، لأن الاختلاف هنا ليس سوى اختلاف فى حجم موضوع الدراسة . وهو الدولة ، نوعى أنه حال فقد توافر له الدولة المدينة له بكل شروط قيام الدولة انهم سوى حدود الرقعة الجغرافية التى تحتلها ، الا أننا قد نلصق فارقا آخر وهو التطور الذى حدث فى مفاهيم السياسة مما قد يؤدى الى بعض الجدل حول عملية التعريف .

وإذا ما عدنا الى سابق حديثنا حول تأثر المصطلحات ومفاهيمها بالبيئة الاجتماعية فليسوف نجد أن علم السياسة بصورة عامة قد تأثر باختلاف

(١) انظر الى ذلك : حسن مصطفى ، علم السياسة ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ) ص : ١٩ - ٢١ . وكذلك :

- محمد طه بدوى ومحمد طلعت الفينى درامات سياسية وقومية ( الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٣ ) ص ٩٠ - ١٤ .

(٢) على محمد شاميش ، العلوم السياسية ( طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢ ) ص : ٢٥٠ .





عبر الى الهندسة الى انها وليمة حب الاستطلاع - حسب قول أفلاطون -  
الذى كان أحد راسي الاعريقين بصورة عامة ، وكان من الطبيعي أن تدفعهم  
هذه الصلة الى التساؤل عن كنه الاشياء التي انارت ذهنهم ، ساءلوا  
عقولهم عن خواص الكلام فانتجوا علم المنطق . وساءلوا عقولهم عن علاقات  
اناسة في المضا ، فكان علم الفلك ، وبفس الفكرة في البحث والاستطلاع  
درسوا الدولة وخواصها فكار علم السياسة ، وهنا لابد وأن نسجل مفعرة  
لنصر الاعريقي السياسي اذ لاجد في النظرية السياسية الاعريقية شيئا  
عن « الحق الالهي » ، أو عن وجود قوة فوق قوة الطبيعة من حقها اقرار  
الافصاح . اذا استنينا ما جاء في بعض آراء الفينثوريين في المصور  
المتأخرة . (١) الدين ساعدوا على نمو علم السياسة بتطبيقهم نظريات  
المسلة انطبعة على الدولة ، ولقد ذعب بعضهم الى أبعد من تطبيق القاعدة  
المعدية على فكرة الدولة ، ونادوا بنظرية سياسية محددة ، ولب هذه النظرية  
هو أن للحكمة حقا سماويا في حكم الدولة ، وكانت نتيجةها الايمان بملكية  
دينية تستند الى حق آلهي وتحكم الرعية بمقتضى الحق السماوى (٢) .

ومن المحاولات التعريفية التي قد لاتسقى مع جوهر السياسة تلك  
التي ذهب اليها الدكتور حسن صعب حين عني بها علم أصول الحكيم الذاتي ،  
وكنه يريد أن يقصرها على حالات معينة من الحكم الوطنى مما يعنى أن  
الحكم غير الوطنى ، أو أن حكم الاقاليم ناقصة السيادة أو الاقطاع معدومة  
السيادة ، لاتدخل في اطار ما يبحث علم السياسة . مع أن الواقع يثبت غير  
ذلك تماما ، حيث أن المجتمعات في مثل هذه الاحوال لا شغل لها مستوى  
الصراع مع من يحرمها هذا الحق الطبيعي في حكم نفسه ، والصراع هو أحد  
المداخل الهامة في التعريف بالسياسة كما سوف يأتي الحديث (٣) .

---

(١) انظر في ذلك : ارنسب بازكر ، ترجمة لويس اسكنزيرة ، النظرية  
السياسية عند اليونان ، الجزء الاول ( القاهرة : مؤسسة سجل العرب ،  
١٩٦٦ ) ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣) حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ومحاولة أخرى تحلل لماذا من الغرابة تلك التي ذهب إليها بسمارك  
المستشار الألماني المتيد خلال القرن التاسع عشر حين قال بأن السياسة هي  
فن الممكن ، لم لانجملها فن اختيار الممكن ، أو فن اختيار ما هو جدير من بين  
الخيارات الممكنة ، فجوهر السياسة هو الاختيار الذي يطينا حق الانحياز  
الى شيء معين دون شيء آخر ، ثم ليست السياسة هي البحث عن الوسائل  
بنفس القدر الذي نبحث فيه عن الاهداف ، وطالما أن البيئة الحضارية تزخر  
بالمبادئ ، والقيم المتناقضة فإن جوهر العملية السياسية يدور حول الاختار  
بعضها ، رفض البعض الآخر ، وذلك كله يتبني أن يتم بصورة علمية حيث  
أن قصر السياسة على عملية فنية بعيدا عن العلمية ، فالنفس احساس وتذوق  
يحكم الانسان فيه الهام شخصي ، والسياسة تتمنى هذه الحدود الضيقة  
حيث هي دافع للاستجابة لحاجات الانسان ومطالبه ، والسياسة فلسفة تبحث  
على صاحبها أن يكون معياريا ذا فكر نقدي تحليلي ، والسياسة بعد ذلك كله  
أو قبل ذلك كله علم لا يلجأ الى حدس وتخمين ولكن يلزم قضايا ويستتريه  
قوانين •

ولعله من هذا المنطلق الأخير - منطلق العلمية - ذهب البعض إلى أن  
السياسة تستمد شخصيتها من السمات العالية للطبيعة البشرية ، فإذا  
ما ووجه الافراد بمواقف متشابهة فسوف يتماثل سلوكهم ومصرفهم ، وندامة  
الكثير من المواقف ونتائجها يمكن أن يخرج بعض العموميات التي بناء عليها  
يمكن أن نتنبأ باستجاباتهم المستقبلية ، وإذا كان لنا أن نسهم برأي فمن هذا  
الصدر ، نقول ان هذه العموميات هي التي تمثل قوانين السياسة فإذا  
ما حاولنا صياغتها في قالب علمي فخرج لنا علم السياسة •

## السياسة والدولة :

ولا يمكن لأي باحث في مجال السياسة أيا كانت ميوله ونزعاته وأيا  
كانت معتقداته لفكرية ، ألا وتكون الدولة هي صاحبة القدر الغالب في  
دراساته ، باعتبارها التحديد لكل ما يذهب اليه السياسي - حين من آراء  
ومبادئ ، بل انها كانت كذلك المحور الذي تدور حوله أنشطة رجال  
الاقتصاد والقادة العسكريين والناشدين بالمذاهب الاخلاقية ، ومن ثم فلا عجب

ان تكون الدولة هي غاية تلك الدراسات جميعا شكلا كيف تكون : جمهورية  
أم مالكية ، ومذهبا نسوكيا ، واسمالية أم اشتراكية موجهة ونمطيا في  
القيادة : جناعية وديمقراطية أم فردية تحكمية ، ولذلك رأينا الكثيرين حين  
يتصدون لغاية التعريف ، بالسياسة يقولون انها علم الدولة بدءا بالاغريق  
الذي نادى فيلسوفهم الكبير ارسطو بأن السبيل الوحيد الذي يستطيع  
الاسان عن طريقته تنمية قدراته ، والوصول الى اكمل صور الحياة الاجتماعية  
هو التفاعل السياسي مع الآخرين في بيئة اقبت لاحترام الصراعات  
الاجتماعية وهي الدولة ، وذلك انطلاقا من قوله الشهيرة التي بدأ بها كتابة  
عن السياسة بان الاسان كائن سياسي ، ولعله كان يقصد بذلك بان جوهر  
الوجود الاجتماعي هو السياسة ، وانه حين يتفاعل شخصان - او أكثر -  
فانما يخرطان في علاقة سياسية بصورة أو أخرى ، ثم انه كان يعنى أن  
ذلك هو النزوع الطبيعي لدى الاشخاص ، وأن القلة القليلة هي التي تجانب  
حياة التجمع وتفضل الحياة الانفرادية ، ولذلك فحين يسمى الناس الى تحديد  
أوضاعهم . وحين يحاولون تحقيق أمنهم وأمانهم ، وحين يجهدون أنفسهم  
لاقتناء الآخرين بوجهات نظرهم . فانهم بذلك يزاولون بعض الانشطة  
السياسية (١) . وانتهاء تأثرنا بالاشتراكية التي تذهب الى أن السياسة  
هي مشاركة في شؤون الدولة وتوجيهها . وتعدد أشكال ونهاج ومضمون  
نشاطها ، وذلك كله من منطلق اقتصادي ، حيث تعتبر الاشتراكية أن الأفكار  
السياسية هي البناء العلوي للأساس المادي ، وفي الاقتصاد الذي أحسن  
المركبة المادية من تفكيرها لتأثر السياسة في المرحلة التالية ٢١

و . . . . .  
يتمان بالدولة كثيرا أن نتطرق الى مفهوم الدولة وهو موضوع كثر فيه  
الاخذ والمطاء بين المفكرين الى درجة كبيرة . ويبدو أننا نتفق على ذلك طبع

(١) Rodée and others, Introduction to Political Science, 4 th edition  
( Tokyo : Mcgraw - Hill Book Company, 1983 ), P 2.

(٢) اقرأ في ذلك باكونيف وآخرون ، أساس المعارف السياسية  
( موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥ ) ص ٥ - ٨ .

فولبر حين قال انك اذا اردت أن تتناقش فلانذ وأن تسوق تعريفًا للمصطلحات التي سوف ترد في حديثك ، وعلى الرغم ان الدولة هي الموضوع الرئيسي الذي تتناوله السياسة وعلمونها بالدراسة والتحليل ، وعلى الرغم من اعتمام جميع الدارسين في هذا المجال بمحاولة صياغة نظرية للدولة ، فذ جاء التباين واضحا بينهم حول مفهوم الدولة وارتكانها ومقوماتها ، وبأذاز حول تفسير نشأتها من نظريات ، ولعل ذلك منشأه - عند البعض - الى أن المفهوم الحديث للدولة لم يكن هو نفس مفهومها في العصور القديمة والوسطى ، بل حدث به الكثير من التغيير الى ما هو عليه الآن ، وعلى الرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد بأن الاختلافات كانت في الفرعيات، والوظائف والاجهزة المكونة ، وبقيت المقومات الأساسية كما هي من يوم أن وجدت هناك دولة، لا يمكن أن تقوم لها قائمة اذا ما انتقدت احدها - من الأرض والجمعة الجغرافية والسلطة السياسية .

وعلى أية حال يمكن لنا أن نسهم بقدر في هذا المجال فنقول ان الدولة هي المؤسسة التي تنظم فيها وتتشكل ديناميكات السياسة ، بما ومن فيها نبياً من وحدات مادية وبشرية لتتألف أخيراً في مؤسسات قانونية ذات حجب وواجب ، فتقيم شبكة من العلاقات في حدود نطاق لامتارس خارجة الا سلطاناً وانتظراً؛ لذلك نستطيع أن نقول ان مجال السياسة أوسع وأشمل من نطاق الدولة ، وعليه نحيث توجد الدولة توجد السياسة ، وليس العكس ، وعلى سبيل المثال يمكننا ان نتحدث في السياسة من علاقات دولية ، ولكن - حتى الآن - لانستطيع ان نتحدث عن دولة عالمية .

ويبدو أنه من المنطقي النظر الى الدولة على انها ارتباط أكثر من مجتمع واتحاد أكثر منه تجمع ، وذلك على عكس ما كانت عليه الدولة الاغريقية قديماً من حيث كونها مجتمعا محلياً محدوداً برقعة المدينة ، ولذلك فقد تأثر تحديدهم لاغراض وأهداف الدولة بهذه المجتمعية المحلية بحيث انحصرت لديهم في توفير الحياة الخيرة لمواطنيها - كما ينص على ذلك أرسطو في مقدمة كتابه عن السياسة - لا أننا ندرك تماماً أن هذا الامر الأخير أصبح يدخل في اختصاص

مؤسسات اجتماعية أخرى داخل نطاق الدولة الحديثة (١) أضف الى ذلك انه اذا كانت الجماعات تتكون وتشكل استجابة لبعض الحاجات والمطالب المعينة ، فان الدولة لكونها مؤسسة ذات طابع اعم واشمل من اى جماعة أخرى داخل المجتمع ، فلا بد وان تستجيب للحاجات التى تنصف بهذه العمومية وتلك الشمولية .

ويثور تساؤل هنا عن تلك الحاجات التى تستجيب لها الدولة ، ومدى تلك الاستجابة من والمدرة عليها ، وتكمن الاجابة فى امكانية داسة الرطائن التى تعتمد الدولة القيام بها . واظننا لسنا فى حاجة الى بيان كيف اختلفت تلك الوظائف حديثا عما كانت عليه قديما ، حيث انها كانت محدودة معروفة ثم اضيف اليها الكثير فى عصورنا المعاصرة ، الا ان بعض فلاسفة الدولتجادلون بان البعض من هذه الوظائف لا يصح للدولة ان تقوم به ، حيث ان نفطسل الدولة يتسع شيئا فشيئا ، وتدخلت فى مجالات كانت محظورة عليها من قبل واصبحت توجه الممارلات الخاصة وتنظيمها بصورة جعلتها تؤثر كثيرا مباشرا فى النظام الاجتماعى ، فالتصبت فكرة السبواسة ودخلت فيها عناصر اجتماعية حتى انه يمكن ان نخلل فى مدلول السبواسة كل ما يمكن ان يكون له تأثير على النظام الاجتماعى ، كما ان النظام الاجتماعى لم يعد - جرد حقيقة على هامش السبواسية بل اصبح عنصرا اساسيا فى النظام السياسى ، بحيث يجب لتحليل النظام السبواسى لبلد معين ، الا تقتصر على دراسة نظام الحكم فيها ، بل يجب ايضا تحليل نظامها الاجتماعى (٢) .

وهب نتناول مرة أخرى من حدود هذه وتلك ، أو ما هو الحد الأدنى الذى ينبغى على الدولة الا تتنازل أو تقصر له ادائه والقيام به .

---

١١ . انراى فى ذلك . D. Raphael, Problems of Political Philosophy

( London : The Macmillan Press Ltd., 1976 ) P.P. : 39 - 41

(٩) ثورب ندوى ، النظم السياسية ( القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٥ )

ص ٧ .

أن أهم وظيفة تقوم بها الدولة بحيث لا يسمح بأى تقصير فيها هى حفظ الامن والمحافظة على الامان وبسط الحماية على جميع الوحدات التى تعيش فوق اقليم الدولة ، فإنا لم نستطيع الدولة ذلك تكون قد قصرت فى أهم مسئولياتها مما يجعلنا نحبس اطلاق مصطلح الدولة عنها ، وعلى سبيل المثال هل كانت المانيا وايطاليا واليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية دولا بالمعنى المتكامل لهذا المصطلح ، بعد أن مثلت فى تحقيق الان تماما لمواطنيها . لقد كان الانسان البدائى قديما يسمى الى الحصول على ذلك الامن عن طريق السلاح الذى كان يحمله فى كل أوقاته لاستخدامه ضد المعتدى من انسان أو حيوان ، ولكن بعد نشأة الدولة وتعهدا بذلك أصبحت تلك المهمة هى أولى مسئولياتها .

ويبدو أننا ننساق سريما الى بعض المفاهيم التى يريد بعض فلاسفة الدولة الصاقها بها وهى الصلة العضوية الوثيقة بين الدولة والقانون ، وبمستدلون بذلك على أنه بعد أن يتوفر الامن والامان ، لابد من المحافظة عليها مما يستدعى ضرورة وجود قدر من القواعد العامة التى تضمن ذلك ، بالإضافة الى الأجهزة المنوط بها تنفيذ تلك القواعد، وما استتباب الامن والنظام فى حقيقة الامر سوى نتائج تطبيق تلك القواعد العامة التى يعبر عنها بالقانون ويسمى أرنست باركر ليعبر فى هذا الصدد عن ذلك فى صورة مباشرة فى مقبلة ترجمته لكتاب المفكر الالماني أوتو جيركة عن «القانون الطبيعى ونظرية المجتمع» ، ويقول :

« الدولة هى - جوهريا - القانون ، والقانون هو جوهر الدولة (١) وذلك اتجاه ذهب اليه كثير من المفكرين فى ميدان العلوم السياسية وهم يحاولون تعريفها ، سواء من كان أجنبيا أم عربيا ، فريموند أزون يرى أن العلوم السياسية هى العلوم التى تقوم بدراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، أى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين وهى دراسة ما يتصل بتدريج

---

(1) Otto Gierke, Translated by Ernest Barker: Natural Law and the Theory of Society, 1500 - 1800 ( London : Beacon Press, 1975 ) P. 18.

سلطة داخل الجماعات ، (١) ولقد جاء هذا التعريف ليعكس تأثير القانون في الدراسات السياسية ، وكيف أنها اكدت تماماً على مفهوم الدولة من الناحية القانونية ، ، وان ازدهار هذه الدراسات كان في اطار الدراسات الدستورية وخاصة في اطار مادة القانون الدستوري تحت ما يعرف بالنظم السياسية التي تعالج اشكال الحكومات (٢) .

ويسرد لنا الدكتور محمد كامل ليلة بعض التعريفات التي ارجعت كيان الدولة للشخصية القانونية التي تحملها ، فيذكر على سبيل المثال تعريف بونارد Bonard المفكر السياسي الفرنسي الذي يراها على أنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ، في مواجهة امة مستقرة على اقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة بأفرادها المفردة ، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها (٣) .

ويذهب Esmein إلى أن ذلك الاتجاه بعيداً حين يجعلها التشخيص القانوني لامة ما (٤) .

(١) انظر في ذلك :

— هشام الشاوي ، مقدمة في علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) ص : ٢ .

— Tom Bottomore, Political Sociology ( London Hutchinson Publishing Group, 1964 ) PP : 69 - 77.

— Stankiewicz, Aspects of Political Theory ( London: Collier Marmillan, 1976 ) P. : 144.

(٢) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص : ٣-٢٧ .

— محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١) ص : ١٦-١٧ .

— ابراهيم دوريش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص : ١٧٩-١٩٠ .

(٣) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

(٤) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .



ويبدو أن الغرض البعيد لكل هذه المحاولات من أسباغ المصبغة القانونية على الدولة هو إبعادها واستقلالها عن أشخاص الحكام بعدما قاست الجماعة السياسية كثيرا من جراء بعض الملوك والباطرة المسيطرين خلال العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة في أوروبا ، وحدث ذلك طويلا ، ليس مجاله هنا الآن وكفى بنا مثال واحد حين حاول لويس الرابع عشر تشخيص نفسه بالدولة قائلا : أنا الدولة والدولة أنا .

الا أن الدولة وطيدة الإركان لا يمكن أن يقوم بناؤها على العامل القانوني وحده ، إذ لابد لها من عامل أخلاقي ، وعلى الرغم من محاولات مكيا فيلي في هذا الصدد فلا يمكن لأي دولة الآن أن تعمل أو تعلن مناوأتها للمبدأ الأخلاقي إن الذي يقيم العلاقة بين الدولة والمواطن على ولاء قبل أن يكون على طاعة ، لأن الطاعة يمكن أن تحققها القوة ، ولكن الولاء لن يأتي إلا إذا أحس المواطن أن النظام لا يجسد إلا ما يعتبره الناس عدلا ، ومن ثم فلا بد من توافر العدل حتى يتسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة ، وعلى الرغم من إيماننا التام بتحتمية ضرورة وجودهما معا ، وصلاة وسلاما على رسول الله حين يعبر عن ذلك تماما في كلمات موجزة : ان الله ليضع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

والعدل يتضمن وسيلة وغاية . الوسيلة هي المعاملة بالقسط ، والغاية هي التعرف على مصالح الأفراد وتطلعاتهم في محاولة لتحقيقها وإشباعها في ضوء الامكانيات المتاحة أملا في إنجاز الانسجام وتحقيق التكافؤ فيما بينها جميعا ، ويبدو أن ذلك ينقلنا الى مفهوم آخر غير مفهوم العدل وهو العدالة فإن كان العدل هو إقامة الحد وتنفيذ العقوبة ، فإن العدالة هي مراعاة الواقع الاجتماعي الذي أفرز مثل هذه الجريمة قبل الإقامة والتنفيذ ، لعل الله يحدث أمرا آخر بعد هذه المراعاة .

وكما يقول هيرودوت ان الحكومة أو الدولة بصورة عامة توجد حينما تتوافر لها شرطان :

أولهما . أنه لابد وأن يكون واضحا للجميع أن القيود التي يفرضها القانون

والنظام تحدث ازعجا لظ من تلك الاضطرابات التي تنشأ في حالة عدم وجودها .

وبتعبها : ان دور القضاء التي يلجئ اليها المتنازعون ينبغي ان تزرع الثقة في عدالة قراراتها واحكامها .

لقد استطاع ديوسيمس ان يحقق هذين الشرطين غلقاً دولة بذلك كان هو ملكها العادل ، ولكن اذا ما افترقت العدالة من بلد لمن تستطيع ان تميز الدولة من عصابة المصوص كما يقول اوجستين (1) .

ونعود الى الدولة وغلبة الصيغة القانونية على شخصيتها لنجد الدكتور محمد على محمد - يرحمه الله - يناقش الموضوع ويتخذ مدخلا تاريخيا تطوريا فيقول ان المتبع للتطور التاريخي للدولة يستطيع ان يميز بين ثلاثة تصورات رئيسية ، يعتبر الاول منها الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تقربط بداخله اجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا ، وينظر الثاني للدولة بوصفها تمثل القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة ، وبعبارة اخرى يميز هذا المنظور لل تصور الدولة على انها اداة سياسية تستخدمها طبقة او جماعة مسيطرة لكي تتحكم في المجتمع بأكمله ، وثالث هذه التصورات هو ذلك الذي يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيميا يتمتعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الاهداف العامة ، ويستطرد الدكتور ليذكر ان كل تعريف للدولة سوف يبرز جانباً محددا بالذات أكثر من الجوانب الأخرى ، فإذا كان محور اهتمامنا هو للعلاقات الدولية ، فإن التعريف الذي نعيناه للدولة حينئذ سوف يؤكد على أهمية وقدرة الدولة على الدخول في علاقات متنوعة مع غيرها من الدول ، أما إذا انصب اهتمامنا على التنفيذ والتأثير السياسي فإن علينا ان نؤكد سيادة الطبقة الحاكمة وأهمية القوة الملزمة ، وإذا كان الهدف الاساسي هو تحقيق التوازن والانسجام والعلاقات المستقرة فإن

---

(1) Leslie Lipson The great Issues of Politics, Seventh Edition (New York: Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1935 ) P. 50.

سيلة القانون سوف تصبح هي العنصر الاساسى فى بناء الدولة (١) .

الا ان هذه الثلاثة فى التصورات سوف تسلمنا الى بعض المفاهيم الجديدة وهى مفاهيم السلطة ، اننى تفتح لنا بابا فسيحا دلف منه الكثير ممن ساهموا فى اثراء العملية التعريفية التى ما زلنا بصددنا حتى الان ، فقد رأى كثير ممن تمسك بمظاهرة الدولة كمحور تدور حوله الدراسات السياسية الثانوية أن دراسة الدولة تستوجب دراسة السلطة ، وذلك لان السلطة تتجسد فى الدولة بصورة واضحة ، ومن هنا ظهر للتعريف الثانى للعلوم السياسية كحقل دراسة ، ليصل الى ان العلوم السياسية هى تلك العلوم التى تعالج ظاهرة السلطة ، ويؤكد لنا الدكتور محمد طه بدوى هذا الاتجاه فيسوق حكما بفاده انه اذا كلن المجتمع الانسانى ظاهرة ، فان السلطة داخل هذا المجتمع ظاهرة حتمية ايضا - وذلك ما سبق ان الحنا اليه - ويستطرد مبررا هذا الحكم ان المجتمع من غير السلطة لا يستطيع الاستمرار ، لان السلطة القادرة على تحطيم مقاومة اعضاء المجتمع الانسانى بالاكراه عند الاقتضاء هى وحدها التى تستطيع ان تحقق الانسجام داخله وتسود مصالح الجماعة العليا ، ومن ثم يتولد كائن اعتبارى يذاتية مميزة عن الوجود العضوى للعناصر البشرية للمجتمع اسياسى ، وهذه السلطة هى التى يوصف بمقتضاها المجتمع بأنه سياسى (٢) .

وقد ادى اهتمام الدارسين للدولة والسلطة ، وتمسك البعض منهم بمفهوم السياسة على انها علم الدولة ، وانطلاق البعض الآخر الى فهم السياسة على أنها علم السلطة ، ادى ذلك الى محاولة لتأليف وجهتى النظر فى قول البعض ان علم السياسة موضوعا هو الدولة ومظهرا هو السلطة authority (٣) .

- 
- (١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ١٩٠-١٩١ .
- (٢) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٨٩-٨٨ .
- (٣) لؤى بحرى ، مبادئ علم السياسة (بغداد مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) ص : ٣٧ .

وكان من الممكن أن نحقق هذا التعريف لو لم ينشأ هناك اختلاف آخر  
عن تحديد البوتقة أو الوعاء الذى تقع فيه السلطة ، اذ يصر أصحاب النزعة  
اقتوائية على أن ذلك الوعاء هو الدولة ، بينما يرى الآخرون أن السلطة  
تكن فى يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان ، أسرة أو مديرا  
فى إدارة أو رئيسا فى دولة ، وعليه يكون علم السياسة هو رئاسة السلطة فى  
موقع ممارستها بغض النظر عن ذلك الموضع وبالتبعية بغض النظر عن عدد  
الاتباع أو الرعايا الذين تمارس عليهم هذه السلطة ، وتلك مقابلة أو مقارنة  
تنتقل الى كثير من المفاهيم الثابتة ، حيث أن السارق كبير بين الدولة  
والتجمعات البشرية الأخرى داخل نطاق الدولة : وغنى عن البيان أن سلطة  
الدولة مطلقة ، وسلطة التجمعات الأخرى محدودة بل ومستمدة من سلطة  
الدولة ، وما رب الأسرة أو المدير أو الرئيس الا وكلاء عن الدولة ، فى ممارسة  
تلك السلطة ، وكل ما هناك هو أن سلطة من هم دون الدولة سلطة مقصورة  
أو ناقصة (١) .

وعموما إذا ما أخذنا فى الاعتبار التطور الذى مر به علم السياسة  
والمرحلة التى وصل إليها الآن ، نجد أنه أصبح لا يهتم فقط بالدولة أو الهيكل  
التنظيمى للحكومة ، ولكن بالواقع السياسى الذى يشمل جزئيات لم تكن تدخل  
فى السابق ضمن موضوع علم السياسة ، أن القول بأن علم السياسة يركز  
على دراسة السلطة إنما جاء كرد فعل للانتقادات التى وجهت الى من حاول  
تحديد مجال علم السياسة وقصره على دراسة الدولة دون الاهتمام بباي  
مؤسسة خارج نطاق الدولة ، وإذا كان هذا هو السبب الذى أدى الى وجود  
هذا التعريف الجديد لعلم السياسة ، فإنه حتما لابد أن يدرس السلطة فى  
الجماعات أيا كان نوعها ودون قصرها على سلطة الدولة ، حيث أن ذلك سوف  
يؤدى بنا الى نفس الانتقاد السابق ، وهنا يعلق على محمد شمش على ذلك  
بقوله أن الخوض فى هذا التعريف يجعلنا نحدد العلوم السياسية على أنها

---

(١) أقرأ فى ذلك : بطرس : الى وسعود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم  
السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) ص : ١٦-١٧ .

دراسة السلطة في أى تجمع من التجمعات سواء كانت بسيطة أم مركبة ، صغيرة أم كبيرة ، بدائية أم متطورة ، ذلك إذا ما توأمر في تلك السلطة الجانب السياسى ، أى إذا نتج من ممارسة تلك السلطة تأثير على الوضع السياسى (١) .

ولابد وأن نضع في الحسبان سولو أنها حقيقة لا تحتاج الى بيان — ان المؤسسة الوحيدة في المجتمع التى تملك سلطة وضع الاوامر القانونية التى يلزم جميع اعضاء المجتمع بطاعتها هى الدولة ، الا أن هذه الاوامر القانونية لا تصدر من فراغ ، وانما هى في واقع الأمر — كما يذهب الدكتور محمد على — تعبير ايجابى عن مطالب ورغبات قائمة بالفعل ، فكان القوانين الصادرة عن الدولة هى استجابة لهذه الرغبات ، اذ يتوقف مدى صلاحيتها على درجة هذه الاستجابة ، والدولة بهذا المعنى هى «طريقة» يلجأ اليها المجتمع لتنظيم سلوك الانسانى ، فهى النظام القانونى الذى تقيد معايير سلوك الافراد وتصيبه في قوالب محددة . ولذا أن تبرير وظيفة الدولة على هذا النحو يتركز دائما على الغايات والاهداف العامة التى نسمى الى تحقيقها ، فهى تشرف على مجموعة هائلة متنوعة من مصالح الشخصية ، الجماعية المتنافسة والمتعاونة ، ومن الواضح أن مطالبتها بولاء الافراد لها ، يجب أن يقوم على قدرتها على جعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها ، والواقع ان الذى يميز الدولة المعاصرة عن غيرها من الدول التى عرفت التاريخ الانسانى هو ان الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور فى شكلها القانونى الملزم ، وهى فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك ، حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقوم على الزعامة واختلاط الساطة بشخص الحاكم باعتبارها من امتيازاته وحقوقه الشخصية ، تسوده فيها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة فى المجتمع ورسوخها فى وعى الناس وادراكهم (٢) .

(١) على محمد شمش ، مرجع سابق ، ص : ٣٠ - ٣١ .

(٢) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢ - ١٩٣ .

وإدع ذلك كله الآن ، كي أعود اليه فيما بعد ، حيث يستحقنا موضوع آخر وهو نظرة بعض المفكرين إلى الدولة على أنها إحدى الظواهر الاجتماعية كما ذهب الفقيه الفرنسي ديجي Duguit ، أو على أنها نظام اجتماعي كما ذهب بيلارد Billard ، مما جعل بعض الدارسين ينظرون إلى المجتمع والدولة على أنها شيء واحد وذلك تكوّن بالعلم السياسي يوماً ثك ، ولود في هذا المقام ، مقال التفرقة بين الدولة والمجتمع أن أعود إلى ما توصل اليها الفيلسوف الأيرلندي بيرك Burke من أن المجتمع هو نوع من التعاقد ، ولا ينبغي أن ننظر إلى الدولة سوى أنها مجرد عضو مشارك في هذا التعاقد (١) ، وهنا يتبين لنا قصيداً الأولى أن المجتمع أشمل وأعم من الدولة ، طالما أنها مجرد عضو مشارك في مجموع كبير ، وتبنيها وهي استطراد طبيعي من الأولى أنه طالما أن الأمر كذلك فلا يمكن أن نطبق الاثنين ، وأن كنا نحتاج إلى بعض التخيل المجرد لفهم واستيعاب ذلك . ودارس السياسة لابد وأن يعرف على وجه الدقة الفرق بين المصطلحين فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ، وتعتمد شخصية الإنسان على شبكة من الجماعات التي تكونت من خلال هذه الجماعات والروابط ، والشئ الذي يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم «الوحي المتبادل» ، وهكذا فإن المجتمع يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيمًا عقلياً أو رشيداً يحقق أهدافاً محددة بالذات شأنه في ذلك شأن المنظمات الأخرى التي تنتشر في المجتمع بلسره وتمارس فيه بعض الوظائف ، أما أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع فتتمثل في أن كلا منهما يختلفان من حيث الوظيفة ، فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الإطار القانوني ، والهدف الرئيسي لذلك هو المحافظة على القانون والنظام ، بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة حتى يتمكن من إشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية ، كذلك لاحظ بركر Barker أنه من الناحية البنائية هناك فارق بين الدولة والمجتمع ، فأعضاء أمة معينة ينتمون إلى تنظيم واحد فقط هو الدولة ، يتسم

---

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, fourth edit on

( Illinois : Dryden Press, 1969 ) P. 480.

بأنه تنظيم قانونى يخضع لاهداف وقواعد قانونية مقررة على حين أن هؤلاء الاعضاء ينتمون الى تنظيمات ، متعددة تشبه حاجاتهم الاجتماعية ولا تخضع لنفس هذه القواعد الزمة ، هل أن هذه الفرقة بين الدولة والمجتمع تفيد دارس السياسة من حيث أنها تلقى الضوء على الطابع الحقيقى للدولة وتوضح سلطاتها المحدودة التى تراسها استجابة لتطلبات المجتمع (١) .

ومع اعترافنا بكل ما سبق ، مع اعترافنا بأن الدولة هى احدى مؤسسات المجتمع كما سبق أن دللنا ، الا أنه لا بد وأن نذكر أنها المؤسسة الوحيدة التى لا يدلنيها واحدة أخرى من بين مؤسسات المجتمع المختلفة فى القوة ومستلزماتها والسلطة وأدواتها ، وعلى الرغم من ذلك نرى . تستطيع أن تعيش بمعزل عن تلك المؤسسات الأخرى ، اذ لا بد وأن تسالها المون حتى يستقيم الطريق امامها ، وليس ادل على ذلك من أن العلم الذى يدرس الدولة وهو علم السياسة — وبالرغم أن أرسطو أعلى من شأنه جدا — فهو وثيق الصلة بالعلوم الانسانية الأخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والأخلاق والى مثل هذا يذهب هارولد لاسكى وهو فى معرض المقارنة بين الدولة والمجتمع فيصل الى الحكم بأن الدولة هى الذروة التى تتوج البنيان الاجتماعى الحديث وتكمن طبيعتها التى تنفرد بها فى سيادتها على جميع اشكال التجمعات الاجتماعية الأخرى ، ويستطرد فى تحليله ليرى فى الدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشرى ، وأى تحليل لطبيعتها يبين لنا أنها طريقة لفرض المبادئ السلوكية التى يجب أن ينظم الافراد حياتهم على أساسها ، عن طريق بعض الأوامر التى تستمد شرعيتها من ذاتها ، بمعنى قانونية لا لأنها خيرة أو عادلة أو حكيمة ، بل لأنها أوامر الدولة ، وهذه الأوامر هى التعبير القانونى عن الطريقة التى ينبغى أن يسلكها الافراد كما حددتها السلطة ، التى هى وحدها القادرة على اتخاذ قرارات نهائية من هذا القبيل ، ويسوفى لاسكى فى النهاية حكما بأن كل دولة هى مجتمع يعيش داخل وقعة محدودة من الأرض منقسما الى حكومة

وضمب ، (١) ويبدو اننا وان كنا نتفق معه فى تدليله الا ساء يختلف معه فى حكمه النهائي ، فالدولة والمجتمع وهما المصطلحان الكيران فى علم السياسة وعلم الاجتماع يتطابقان حينما الا انها يتباينان حينما آخرا ، ويشتركان فى المكونات الا انها يختلفان فى الاتساق والتنظيمات وجميع من تصدى لعلاج هذا الموضوع تحدث عن فوارق كثيرة بين المصطلحين بل ان هناك من ذهب الى أكثر من ذلك - بعد ان حذرنا من الخلط بين المجتمع والمجتمع السياسى على الرغم من التماثل العملى بينهما - وحاول أن يفرق بين الدولة والكيان السياسى بعد أن طغى المصطلح الاول على الثانى ، ولكى نتجنب سوء الفهم علينا أن ندرك بأن الاثنين ليسا نوعين متباينين ، الا أن كلا منهما يختلف عن الآخر ، كاختلاف الجزء عن الكل ، فالكيان السياسى كل بينما الدولة جزء ، ولكنها الجزء الأعلى من ذلك .

أن الكيان السياسى شىء تتطلبه الطبيعة ويحققه العقل ، وهو فى مجموعته حقيقة بشرية راسخة يتجه الى المصلحة العامة ، وللكيان السياسى نحيه ودمه وغرائزه وردود فعله ، وأبنيته النفسية اللاشعورية ، وله حركيته وكل هذه تخضع ، بالاكراه المشروح اذا دعت الضرورة ، لفكرة ما وللقرارات العقلية ، والشرط الاول لوجود الكيان السياسى هو العدالة ولكن الصداقة هى المبدأ الذى يمهده بالحياة ، ويميل الكيان السياسى الى الجماعة الانسانية التى تكونت بحرية ، ويحيا على ولاء الافراد وتضحياتهم ويقوم الشورى المادنى هذا على الاحساس بالولاء والمحبة المتبادلة الى جانب العدالة والقانون ، والكيان السياسى لا يضم المجتمع المحلى القومى فحسب بل يضم كذلك المجتمعات الخاصة الاخرى التى تنشأ من المبادرة الحرة للمواطنين ، وهذه المجتمعات يجب أن تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتى ، وذلك هو عنصر مذهب «الكثرة» "Pluralism" « الملائم لكل مجتمع سياسى صحيح » ، والحياة العائلية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية لها من الاهمية

---

(١) هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) ص : ١١-١٢ .



بالنسبة الى وجود الكيان السياسى وازدهاره بقدر ما للحياة السياسية - وكل القوانين ، من الانظمة التقائية غير المكتوبة للجماعة الى العادات ، الى القانون بكل معنى الكلمة ، تسهم فى النظام الحيوى للكيان السياسى ، ولما كانت السلطة فى الكيان السياسى تاتى من اسفل ، اى عن طريق الشعب فانه من الطبيعى أن تتكون دينامية السلطة فى الكيان السياسى من السلطات الخاصة والفرعية لترتفع على شكل طبقات الواحدة منها فوق الاخرى حتى تصل الى السلطة العليا فى الدولة . وفى النهاية يكون الصالح العام والنظام العام للقانون هما الجرآن الجوهران للمصنعة العامة للكيان السياسى (١) .

وهكذا نستطيع أن نقول أخيرا أن الدولة كشخصية اعتبارية لها كيان يختلف عن كيان المجتمع ، وأقرب مثال لذلك هو المجتمع العربى الذى يضم بين جتيانه العديد من الدول ، ثم أن المقوم الاول لاقامة كليهما وهو العدد من الأفراد يختلف مدلوله من مصطلح لآخر ، فالشعب هو المدلول السياسى الذى يتبع الدولة والامة هى صاحبة المدلول الاجتماعى الاخلاقى ولذلك فهى وثيقة الصلة بالمجتمع ، مثلما ان السكان مصطلح يرتبط بالصيغة الجغرافية والمواطنون لفظ آخر يمكن أن يكون ذا صبغة قانونية .

### السياسة والقوة :

وفى محاولة أخرى للتعريف بالسياسة حاول البعض صياغة تعريف يشتمل على أنواع السلوك المختلفة التى يعتقد بانها ذات طبيعة سياسية ، حيث رأى البعض أن السياسة هى السلوك البشرى الذى يصدر من الحكومة ومؤسساتها ونشأتها المختلفة ، ورأى آخرون أن السياسة هى الطريقة التى تعالج بها المجتمعات البشرية مشاكلها ، وكذلك الوسائل التى تتبعها هذه المجتمعات فى التغلب على الصعوبات الى تنشأ وهى تسعى الى تحقيق اهدافها ، ورأى آخر ينادى بأن السياسة هى التى تدعو الى تجميع كل

---

(١) جاك ماريان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة ( بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٩ ) ص : ٢٧ - ٢٩ .

الموارد البشرية والمادية والروحية داخل اطار الوحدة السياسية سواء كانت تلك الوحدة مدينة ام دولة ام منظمة من اجل اشباع الحاجات والحاجات البشرية ، وهناك من يقول كذلك ان السياسة هي النزاعات البشرية التي ننتج عن محاولة تاصيل قيم معينة في مجتمع ما ومن ثم فهي تتضمن أيضا الاشخاص الذين يوكل اليهم مثل هذه المحاولات (١) .

الا ان ما يهمنا في هذا الصدد هو ذلك التعريف الذي ذهب فيه القائلون به الى ان السياسة هي الاخذ بالقوة واستخدام السلطة والتهديد باستخدامها ومن ثم تكون القوة هي احد مداخل التعرف على السياسة ، وباستقراء بسيط لمجريات الامور على المسرح السياسى عبر تعاقب الحقب التاريخية ولاسيما في عصورنا المتزلزلة ، نرى المدى البعيد الذى يصل اليه صدق هذا الاتجاه بل ان فلاسفة الدولة الذين بحثوا في كيفية نشأتها ذهبوا الى نظرية في ذلك مفادها ان القوة هي التي انشأت الدولة ، ومن ثم فهي أساس أى نظام سياسى وحينما تقوم الدولة لا يمكن لها بأية صورة التخلّى عن القوة والا فلن تستطيع فرض سيطرتها داخليا وسلطانها خارجيا ، ومصادق ذلك تاريخيا يبتدىء مع السوفسطائيين الذين نادوا بلن الحق للاتوى ، ليستمع مع ميكافيللى الذى نادى بالقوة والمحافظة عليها والاستزادة منها الى بسمارك مستشار المانيا العتيد في القرن التاسع عشر والى اسرئيل التي تطيح بكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية متبعة في ذلك خطا مكافيلليا خالصا .

ولكن بعد ذلك أو قبل ذلك كله لابد ون نثير السؤال : ما هي القوة؟

ولعل في القصة التالية مايجيب لنا عن هذا التساؤل .

نقدتكتب دانيال ديفو Daniel Defoe قصة رمزية اسمها

---

(١) انظر في ذلك : عبد الرحمن خليفة ، في الفكر السياسى (الاسكندرية : دار

روبنسن كروزو Robinson Crusoe (١) ، يحكى فيها كيف  
أن سفينة ما كانت تبحر في أعالي المحيط في امان وطمأنينة ، ويستمر الحال  
هكذا فترة من الوقت ، ولكن يحدث أن يتغير الطقس فترتفع الامواج وتشد  
للمرياح ، وتقلب السفينة وتحطم ، ويفرق كل من كان عليها سوى شخص  
واحد فقط . هو روبنسن كروزو ، ظل يسبح متعلقا بقطعة من حطام السفينة الى  
أن يصل الى شاطئ ما فيصعد اليه فيجده جزيرة صغيرة ، بدأ يجولها خائفا  
مترقبا ، فيتبين له في نهاية الامر أنه ليس هناك من انسان على أرض الجزيرة  
سواه ، فبدأ يعيش الحياة فيها ، يستزرعها لنفسه ويطوعها لحاجاته ، الى  
أن تمكن أخيرا من كل جزء منها ، فأصبح وكأنه مالك للجزيرة كلها ،  
واذا صغ هذا من وجهة النظر الاقتصادية ، فمن وجهة النظر السياسية  
أن نقول أنه أصبح سيد أو حاكم أو ملك الجزيرة ، ولكن هل يتأتى لنا أن نقول  
أنه كان قويا ، سؤال نسبين الاجابة عليه الان .

وتمر الايام ويحول الدور ، وتحدث نفس الحادثة مرة أخرى ، سفينة  
تتحطم ويفرق كل من عليها سوى شخص واحد هو مان فرايداي Man Friday  
ظل يسبح الى أن وصل الى شاطئ نفس الجزيرة ليجد هناك من سبقه اليها  
وتكيف مع ظروف الحياة فيها مما يمكنه من أن يمارس نوعا من التحكم والسيطرة  
على هذا القادم الجديد ، حينئذ وحينئذ فقط نستطيع أن نقول أنه أصبح  
قويا ، وهنا نستطيع أن نسوق تعريفا للقوة بأنها علاقة بين طرفين .

واذا ما كانت القوة علاقة بين طرفين كما نقول ، فانه يستلزم أن يكون  
حد الطرفين أقوى من الآخر ، والا فلن يتوافر للقوة معاملاتها وسوف تتحول  
الى عملية أخرى ليس هذا مجالها الان وهي الصراع ، ثم أن هذا الذي يمارس  
القوة لابد وأن يمتلك حرية العمل والتصرف ، والا فما معنى أن تتوافر للفرد

---

(١) دانيال ديفو (١٦٦٠-١٧٣١) صحفي وكاتب ومصنف انجليزي ، ترك  
المدائس وعمل في الاعمال التجارية فترة من الوقت ولم يوفق فيها فكان أن  
وقع في متاعب مالية كثيرة ، وعمل أخيرا كمستشار للملك ولويس الثالث ، ألف  
عدة كتب في أخريات أيامه كان من بينها روبنسن كروزو عام ١٧١٩ .

مقومات القوة ، وتغل يده بأى صورة من الصور : من الشخص الذى يتمتع بالقوة حين تلتقى به وحيدا فى الصحراء الخالية الجرداء فلا يستطيع ممارسة القوة على الآخرين ، اصف الى ذلك ضرورة توافر معامل آخر هو الارادة او الرمة فى أن يمارس الفرد انشعاع القوة بالفعل . وهكذا يصبح هناك مركب ذو ثلاث شعب : الارادة والحرية والتمايز حتى نستطيع أن نقول أن الفرد يمارس عملية القوة .

والى مثل هذا المفهوم تماما يذهب برتراند رسل فى تعريفه للقوة على انها تحقيق النتائج المقصودة ، ومن ثم ففى مفهوم كى فاذا ما كان هناك رجلان يتماثلان فى رغباتهما ، فان الاقوى هو الذى يحقق من رغباته اكثر مما يفعل الآخر (١) ، وفى نفس الوقت نراه وهو صاحب الثقل الفكرى والمؤثرات القوية فى عناصر الثقافة حديثا مما جعل البريطانيين يجعلونه فى مرتبة عالية فى حياتهم الاجتماعية — نراه يذهب مذهباً آخر حين يعتبر القوة سائسة او « معراة » اذا ما احترامها رعاياها لمجرد أنها قوة فحسب ، وليس لاي سبب آخر ، ولذلك فان القوة التقليدية تصبح « معراة » بمجرد أن ينتهى الاخذ بهذا التقليد ويتبع من ذلك أن عصورا سيطر فيها الفكر الحر والنقد القوى الفعال تطورت الى أن أصبحت عصورا من القوة « المعراة » (٢) .

ويبدو أن رسل وهو يسوق وجهة النظر هذه انها كان يقصد بذلك ما نطلق عليه باللغة العربية « القوة الفاشمة » ، وتلك تضيعة تقبل النقائش الى حد بعيد ، حيث أننا اذا افترضنا وجود الانسان الذى يتصرف بقوة وبغشامة

---

(1) Bertrand Russell, Power, A New Social Analysis ( London : Allen and Unwin Ltd, 1938 ) P. : 3.

(2) Power is naked when its subjects respect it solely because it is Power, and not for any other reason. Thus a form of power which has been traditional becomes naked as soon as the tradition ceases to be accepted. It follows that periods of free thought and vigorous criticism tend to develop into periods of naked power.

— B. Russell, Ibid, P. : 99.

مفلأبد وأن يكون قد تحول قبلأ الى آلة صماء ، ليس لها من شعور وأحاسيس ولا ميول ورغبات ، وهذا الافتراض وأن يصح من وجهة النظر المجردة ، فإنه يخطئ من الوجهة التطبيقية التاريخية .

الا أن رسل يعود ويستدرك في نفس الجزء من الكتاب فيقول أن تعريف القوة «المعراة» هذا إنما هو تعريف سيكولوجى ، لأن الحكومة يمكن أن تكون «معراة» بالنسبة لبعض الرعايا ، ولا تكون كذلك بالنسبة للآخرين ، وبضرب أمثلة لذلك - باستثناء النزو الاجنبى - الديكتاتوريات الاغريقية المتأخرة ، والديكتاتوريات التى عرفتها ايطاليا في عصر النهضة .

واعود مرة أخرى الى تعريف رسل للقوة على أنها تحقيق النتائج المقصودة ، حيث أنه وإن صبح فى كثير من الحالات الانسانية، فهناك بعض الحالات تتحقق فيها الاهداف ، ولكنها لا تكون مقصودة من أحد على وجه التحديد فهل يا ترى ينتفى وجود القوة فى مثل هذه الحالات ؟ كلا بالطبع ، وبالإضافة الى ذلك عماك حالات أخرى تتحقق فيها اهداف غير مقصودة ثم إن كلتا الحالتين لا تخضع لتعريف رسل للقوة ، مما يجعله قاصرا عن أن يعبر عن المفهوم المتكامل للقوة .

وفى صدد البحث عن هذا المفهوم الاخير ، يمكن أن ننتقل الى العالم الجديد وعالم الانثربولوجيا الكبير تالكوت بارسونز Talcott Parsons ومذهبه فى التعريف بالقوة حيث يعتبرها أحد المداخل الهامة الى دراسة وفهم الظواهر السياسية فى الفكر الغربى ، ويبدو أنه أدرك أنه لم يعرف القوة بعد . نعاد واعترف بأن مفهوم القوة اقتصر على الرغم من تاريخه الطويل - الى اتفاق فى آراء المفكرين حول معناه المحدد (١) ، وأظننا لسنا فى حاجة الى بيان كيف أن بارسونز نم يضيف جديدا على الاطلاق الى عملية التعريف اللهم سوى ذلك التشبيه الذى شبه به القوة فى عالم السياسة بالمال فى عالم الاقتصاد

(1) Talcott Parsons, On the Concept of Political Power, in Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. : 101, No. : 3, 1963, P. : 232.

وطالما ان المال هو عصب الحياة الاقتصادية والذي بدون ان يستعيم لها وضع  
ويمكن ان السياسة لن تقوم لها قائمة مرهوبة ولن تفرض نفسها على المسرح  
بدون القوة ، وهو في ذلك على حق تماما ، فالدولة الضعيفة مهينة الجناح  
فرنسة للمطامح والمطامع .

وينكرنا هذا بتنوع الاتجاهات بصدد عملية التعريف ، اذ اختلفت  
المفكرون وهم يحالجون قضية التعريف بصورة عامة ، حيث ترك البعض  
الحوهر او الذات ليتعرضوا للمكونات لبسط الشيء المعرف امام الادراك ،  
كان يقولون مثلا ان الدولة هي الشعب والارض والسلطة السياسية وتعتمد  
المدرسة الوظيفية الى بيان الوظيفة التي يقوم بها الشيء المعرف حتى يتمكن  
الدارس من الاحاطة بمفهومه ، ويحاول آخرون - حين تشق عليهم العملية  
- تعريف الشيء بنقضه ، فالعدل عندهم هو ما ليس ظلما ، وهناك بعض آخر  
ينجى الى الحديث عن الصفات اذا ما صعب عليه التعرض للذات ، وعلى سبيل  
المثال حين يقولون ان الله سبحانه وتعالى هو الخالق البارئ المصور . الخ  
وهناك مجموعة أخرى تعتمد الى سرد بعض التشبيهات في محاولة لافهام  
التأريء العمق الذي يتصف به المشبه والمشب به ، ولعل هذا الاتجاه الاخير  
هو الذي ذهب اليه بازسون في تشبيه القوة بالمال وهو ماذهب اليه  
ايضا كارل مانهايم Karl Mannheim حيث يعتبر أن  
مشكلة القوة محيرة في طريقة بحثها ، فهي تماثل مشكلة الكهرباء  
في علوم الطبيعة فعلى حين أننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كليها ، فإننا  
لا نستطيع أن نرى الظاهرة نفسها فالقوة في المجتمع تتحول الى عنف وساطة  
ونظام ، والقوة الكهربائية تتحول الى ضوء وحرارة وحركة وقد يكون استخدام  
أي منهما شيئا مروعاً في بعض الاحيان بل ويمكن أن يؤدي الى فقدان الحياة ،  
فجوه هاتين الظاهرتين ادن حد محير ، والحكم المطلق على سبيل المثال -  
اندى يمارس العنف الجامح على بعض الافراد او الجماعات قد يؤدي الى  
الاضطراب والموضى وفقدان المعايير ، شأنه في ذلك شأن الكهرباء في اشكالها  
غير المنضبطة كوميضات الصواعق الرعدية التي تؤدي الى الحوادث المميتة (١)

(١) اسماعيل علي سمعد ، نظرية القوة ، بحث في علم الاجتماع  
السياسي ( الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ ) ص ٨٥ - ٨٦

وطالما أننا في معرض تشبيهات القوة ، فلنعد إلى الفيلسوف البريطاني  
برتراند رسل ، لنرى كيف أنه ينزل إلى الميدان التطبيقي ليثبته مشكلة  
توزيع القوة في المجتمع بأكملها على نفس القدر من الصعوبة مثل مشكلة توزيع  
الثروة . ونرى من البيان أن الثروة تنتقل إلى مبدأ التكافؤ وهي تستقر بين  
أيدي الناس ، مما يجعل المسيطرين عليها هم غير المستحقين لها ، بمعنى أن  
هؤلاء الذين يستحوذون على القوة ليسوا هم المؤهلين بأن يسيطروا بها  
بصورة مرضية مقنعة في المجتمع البشري ، وفي الحقيقة لا نستطيع أن نجزم  
بما إذا كان ذلك هو مغزى تشبيه رسل ، ألم أنه كان يريد أن يقرن استجابة  
الأثر بالمؤثر في كسل من ميدان السياسة والاقتصاد مثلاً فعمل ما يتبعه  
بترسونز (١) .

والى مثل ما ذهب إليه كارل ماركس يذهب موريس فيلرجيه ، حيث  
فوصل بعد بعض التحليل لعلم الاجتماع السياسي - الذي يعتبره أساساً علم  
القوة - إلى نفس النتيجة من أن مفهوم القوة واسع وغامض ، مما يجعله  
يتسائل في شك عما إذا كان في الإمكان أن نتحدث عن القوة إذا ما وجد هناك  
اختلال أو عدم مساواة في العلاقات البشرية بين أفراد المجتمع ، ونحن نوجد  
ذلك الإنسان الذي يستطيع أن يفرض إرادته على الآخرين ، ويبدو أنه أحسن  
أنه لم يصف شيئاً جديداً ، لذلك فقد طالب بشدة بحجة وضع تعريف دقيق  
محدد ، للتمييز بين القوة السياسية والصور الأخرى للسلطة (٢) (وإن كنا لم  
ننطلق بعد إلى مفهوم القوة السياسية) .

وما كان ماكس فيبر عالم الاجتماع والسياسة إلا أن يختلف عن  
المشاركة في هذه الحركة الفكرية حول التعريف بالقوة ، إلا أنه ذهب إلى نفس  
المفهوم العام للمصطلح حيث اعتبر أن القوة ما هي سوى إمكانية فرض إرادة

(1) Bertrand Russell, Political Ideals ( London : Unwin Books, 1963 ) P. 50

(2) Maurice Diverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics ( London : Nelson, 1970 ) P. : 14.

الأساس على سلوك الآخرين (١) ، وما لاشك فيه أنه كلما كانت الامكانيات المتاحة كلما كانت القوة كبيرة ، وفي معرض آخر اشارة مبر الى القوة على انها قدرة الشخص او عدة الاشخاص على أن ينتقلوا ارادتهم الى حيز التنفيذ الواقعي ضد رغبة الآخرين الذين يشاركون في نفس العمل (٢) .

ويبدو أن البحث في موضوع القوة لم يقتصر على السياسيين وحدهم حين يعثرونها المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل العملية السياسية كما سبق أن أشرنا ، وإنما تعداهم الى رجال الاجتماع ولاسيما كل من تطرق الى موضوعات علم الاجتماع السياسي الذي يعتبر أن القوة هي أحد مباحثه الهامة ، ولذلك كانت هناك محاولات عديدة للتعريف بها ، إلا أننا لم نتمكن بسهولة كيف أن مضمون المفهوم عندهم لم يتغير كثيرا عما كان لدى السياسيين على الرغم من تعدد المناهج التي اتبعوها في محاولاتهم ما بين وظيفية وتحليلية وبنائية وبراجماتية ، مما يوحي لنا بحقيقة تعقد ظاهرة القوة من ناحية ومن علميتها من ناحية أخرى ، ومن المعروف أن المادة العلمية تثبت عن إحدى نظريتين : أولاها اختيار مفرداتها بمقاييس البحث والتجريب ، وثانيهما : استخدام المناهج العلمية في اثبات ما تحتويه من حقائق ، وذلك ما تم بشان موضوع القوة تماما مما جعل البعض يذهبون حديثا الى ما يسمونه بعلم القوة .

اقول ان الاجتماعيين لم يتقاعسوا عن المشاركة الى الدرجة التي اعتد بها القوة فيها ملكا خاصا بهم ، الاصل ينتسب اليهم والفروع او الظواهر او انواع يمكن أن تمتد الى مجالات للعلوم الأخرى ، وعلى أية حال فسواء كانت القوة يختص بها وبدراساتها هؤلاء أم هؤلاء فهي اضافة متممة للحصيلة العلمية الانسانية واطننا نعلم جميعا كيف أن العلوم الحديثة بعدما كانت في الماضي تنتمي الى أم واحدة هي الفلسفة التي تفرغت منها كافة نواحي المعرفة

---

(1) Max Weber, On Law in Economy and Society ( Cambridge : Harvard University Press, 1954 ) P. : 323

(2) Rinehard Bendix, Max Weber. An intellectual Portrait ( N. Y.: Doubleday, 196٥ ) PP : 294 - 300.



البشرية ، ليبدأ عصر التخصص ، والتخصص الدقيق ، عادت مرة أخرى  
لكى توجد صلات وارتباطات بينها جميعا مما يجعل من الصعب اقامة العلم  
كبناء قائم بذاته بدون استعانة بمنجزات العلوم الاخرى .

• وكان المدخل الذى نفذ منه رجال الاجتماع وهم يدرسون قضية القوة  
هو أن الظاهرة — وان كانت سياسة مجردة — فهي ترتبط بعد أن تتعقد  
بناء المجتمع ككل، وذلك هو ما ذهب اليه ماكيفر حين دعا الى أن محاولة  
النهم العميق لقضية القوة والسلطة ينبغي الا تتم فى حدود اطار النظام  
السياسى فحسب وما فيه من تنظيمات ونظم، وانما يمكن دراستها من خلال  
الرجوع الى المجتمع ككل ، لان القضية لها جذورها المتشعبة وارتباطاتها  
المتنوعة ومنطلقاتها المختلفة التى لا يمكن أن تفهم الا من خلال الدراسات  
السيولوجية (١) .

• ودور كايم عالم الاجتماع الشهير اتخذت القوة لديه شكلا محوريا كذلك  
حين يعتبر الحقائق الاجتماعية بصورة عامة انما تصدر من منطلق القوة، حيث  
انها هى التى تؤثر على الانسان وارايدته . بل انها لديه تتعدى الجانب المجرّد  
لتلمس حياة الانسان البيولوجية والنفسية ، ومن ثم فان علاقات القوة  
تحتل مقام القمة فى عالم الانسان الاجتماعى ، ولعله لهذا السبب اتجه  
دوركايم فى أبحاثه الى دراسة الجماعات وبنائها وخصائصها المميزة  
أكثر من تركيزه على الفرد ودوافعه وصفاته ، لايمانه بأن الفرد لا ينشأ  
علاقة الا اذا عايش المجتمع الذى يوجد العلاقات التى تخلق هذه الحقائق (٢)

وأود قبل أن سترسل فى سرد أمثلة أخرى أن يؤكد على حقيقة لابد من  
وضعها نصب أعيننا ، وهى أن ذلك كله ليس سردا لآراء مفكرى القوة —  
ان صح وصلاح هذا المصطلح — او للآراء التى تطرق اصحابها لموضوع القوة

---

(1) MacIver, The Modern State ( Oxford : University Press, 1926 )  
PP. : 221 - 230.

(٢) انظر فى ذلك :

Alaï, Ryan, The Philosophy of Social Sciences ( London : The  
Macmillan Press, 1982 ) P. : 174.

- فبجلل ذلك ليس هنا الآن - وإنما هي مجرد لبنات لبناء مفهوم متكامل  
للقوة .

وإذا ما كان الجديد يستهويننا ، فلابد من التعرض لمضمون القوة عند  
المفكر الاجتماعي والسياسي اليكس دي توكفيل Alexis de Tocqueville  
- الفرنسي الاصل الأمريكي الجنسية فيما بعد - . إذ أنه في دراسته عن  
«الديمقراطية في أمريكا» (١) بحث أثر الديمقراطية بصورة عامة على البناءات  
الاجتماعية والتراث والفترة في المجتمع ، مما جعله يسوق الحكم الحديث في  
شمونه ثابا ، إذ أنه ذهب - على خلاف العدد الاكبر ممن كتبوا عن  
الديمقراطية - الى أن الديمقراطية ليست نسا أو وعاء للحرية ، وإنما هي  
وعاء للقوة ، وإذا ما كانت الحرية هي الحصانة ضد القوة فإن الديمقراطية  
هي شكل من أشكال القوة . فإذا ما تحدثنا عنها كنظام أو شكل للحكم ، فهي  
اعظم قوة واعمق أثرا من أي نظام آخر وهو على حق فيما يقول حين يكون  
الشعب وهو صاحب القوة العليا في الدولة هو صاحب السيادة في النظام  
الديمقراطي ، وإن اختلف النظام واعتلى منصة الحكم فرد أو فئة تحكم بأمرها  
فإننا ذلك الى حين مهما طال بهم الامر ، ولا بد وأن تعود القوة الى النظام  
الديمقراطي .

### الاختلاف والاتفاق الايديولوجي حول قضية القبوة :

وبعد أنه كانت لنا هذه المعالجة البسيطة لموضوع التعريف بالقوة لدى  
البعض من رجال السياسة والاجتماع نود أن نرى عما إذا كان هناك اختلاف  
أم اتفاق بينهم حول قضايا القوة والى أي مدى يكون هذا أم ذاك ويستحسن  
في هذا المقام أن نعود الى ايدولوجية علم السياسة وعلم الاجتماع بعد أن ادعى

---

(١) دراسة توافر على كتابتها أثر إبتعائه الى الولايات المتحدة الأمريكية  
لبحث حالة السجون وقد أتمها في مجلدين عام ١٨٣٥ ، لتترجم الى اللغة  
الانجليزية في ٤ مجلدات فيما بين عامي ١٨٣٥ ، ١٨٤٠ ، وقد ظهرت مترجمة  
باللغة العربية في سلسلة كتب «أخترنا لك» في العدين ١٨٠ ، ١٨٧ ، وقسم  
بالترجمة الأخيرة خيرى حماد .

كل منهما ، أو بالأرجح بعد أن ادعى علماء كل منهما بأن علمهما هو علم القوة -  
على الرغم من إدراكنا القلم بأن هناك الكثير من العلوم الأخرى التي تذهب  
نفس المذهب وعلى رأسها العلوم العسكرية - على سبيل المثال .

وعلم السياسة له مشكلاته التي يهتم بدراسةها ، وله مناهجه الخاصة  
الخاصة في ذلك ، وله أيضا نمطه الخاص في التساؤلات التي يسوقها ،  
والوسائل التي يفترضها لحل تلك المشكلات ، وهو علم العلوم السياسية  
بعد أن توصل علماء أسيااسة وخبراء اليونسكو - في اجتماعهم الذي عقده  
عام ١٩٤٨ بغية تحديد المعارف السياسية - الى تصنيف لتلك العلوم وكانوا  
ان صاغوه فيها يلى :

- علم الحياة السياسية : ويتطرق الى الأحزاب السياسية والرأى  
العام والجماعات والنقابات وجماعات الضغط في الدولة .

- علم للنظريات السياسية : ويعالج اصول النظرية السياسية وتاريخ  
الامكار السياسية .

- علم النظم السياسية ويدرس مؤسسات الدولة منزل الدستور  
والحكومة وهيئاتها ، ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية .

- علم العلاقات الدولية ، ويبحث في السياسة الدولية وما يتصل بها  
من تنظيمات وقوانين .

والعلم الذى يبحث في علاقة هذه العلوم ببعضها ، ويبحث كذلك عن  
اصولها المشتركة ، ويحاول أن يربطها جميعا برباط علمى هو علم السياسة  
ولذلك لابد أن يكون له قضايا معينة تتصل بهذه العلوم جميعا حتى تؤدي  
الروافد الى مصب مشترك يمكن عن طريقه استخلاص القواعد ، وتحديد المجال  
الذى تطبق فيه هذه القواعد لتثبت العلية فيها بعد .

وقد جرت محاولات عديدة لتحديد القضايا الكبرى في علم السياسة  
علاجها ليزلى لبسون في كتابه العميق «القضايا الكبرى في السياسة» ، التي  
يمكن ايجازها فيما يلى :

— المواطنة : وما اذا كانت تضم جميع الوحدات البشرية التى تتواجد فوق أرض الوطن ، أم تقتصر على البعض دون الآخر .

وظائف الدولة : وهل مجال ممارستها لانشطتها مطلق ، أم مقصور تحده حدود .

— مصدر السلطة وأين تتبع : هل فى الشعب بصورة عامة أم فى الحكومة وهى الوكيله عن الدولة فى ممارستها للعملية السياسية .

— بناء السلطة : أو هل تكون القوة مركزة فى أيد معينة أم موزعة بين المؤسسات المختلفة .

— حجم الدولة وعلاقاتها الخارجية : وما هى افضل أنواع الحكومات ، وما هى العلاقة الخارجية المثلى بين الدول .

ثم يؤكد لبسون أن كل واحدة من هذه القضايا تتميز عن الأخرى ومن ثم يمكن دراستها وتحليلها بصورة منفردة حيث أنها تمثل مشكلة فريدة فى مجال علم السياسة :

فالقضية الأولى : يمكن أن تعالج المواطنين ومآلهم من حقوق وما عليهم من واجبات فى نطاق الدولة .

والثانية تتعلق بالمدى أو المجال الذى تمارس خلاله الدولة وظائفها .

والثالثة : تتصل بمنبع السلطة والقادر الذى تتمتع به من الشرعية .

والرابعة : تبحث فى إقامة وتأسيس وتنظيم القوة فى الدولة .

والخامسة : تدرس المساحة الجغرافية لرقعة الأرض التى تشغلها اندوينة وكذلك ما يتصل بسكانها فيما يمكن أن يطلق عايه مصطلح الديمجرافية السياسية .

والعجيب أن لبسون بعد أن يعرض ذلك كله يذهب الى أن الحل يكمن فى مرحلة وسيطة بين موقفين متعارضين ، ومن ثم — على سبيل المثال — فإن

— وظائف الدولة قد تكون أكثر أو أقل تحديداً .

— القوة تكون موزعة أو أقل توزيعاً .

— الحرية إما أن تكون متوافرة أو أقل توفراً .

لأن النظرية تتبعها المجردات ، والممارسة هي موضوع درجة بصفة دائمة ، ولعل هذا هو الطريق إلى جعل العملية السياسية جلية واضحة ، وحيث أن الاحتمال قائم لاختيار أحد الحلين فلا بد وأن تتنوع القرارات تبعاً لتنوع أساط الحكومات وشخصيات الدول . وهذا التنوع هو التحدي الذي يواجهه هؤلاء الذين يمارسون فن السياسة عملياً وهؤلاء المنظرون الذين يجهرون على صياغة المعارف السياسية في قالب علمي .

وحيث أن حل المعضنة هو وسط بين قطبين متنافرين ، فإنه يمكن إعادة صياغة القضايا على الصورة التالية :

— فالأولى تختار فيما بين المساواة وعدم المساواة .

— والثانية بين الدولة الجماعية والدولة الفردية .

— والثالثة ما بين الحرية والديكتاتورية .

— والرابعة ما بين توزيع القوة وتركيزها .

— والخامسة ما بين إمكانية وجود الدولة العالمية ، وواقع العدد الكبير من الدول الموجودة في العالم الآن (١) .

ونعود إلى قضيتنا لنجد أن القوة حظيت بالمقام الأكبر في هذا البيان ، مما يعتبر مؤشراً إلى صدق الحكم الذي سبق أن سرفناه ودللنا عليه ، وهو أن علم السياسة هو علم القوة أولاً وآخرها .

---

(1) Lesue Lipson, The Great Issues of Politics. An Introduction to Political Science, Seventh Edition / New Jersey : Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, 1985 ) PP. : 14 18.

وماذا عن علم الاجتماع . إن له مباحثه الخاصة ، كذلك ، وله علماءه وباحثوه ، وعلى الرغم من حداثة النشأة فانه يقف شامخا بما قدمه وأتجز ، مرس نظريا وساهم تطبيقيا في حل المشكلات التي تعرضت لها المجتمعات ومن المعروف انه اذا ما ذكر علم الاجتماع فلا بد وأن يتبادر الى الذهن دراسة المجتمع وأنواع التفاعلات والتأثيرات المتبادلة التي تحدث بين الامراد داخل نطاقه ، والمشكلات التي ننع من هذه التفاعلات كالطلاق والجريمة والبطالة في محاولة لتفسير نشأتها واسباب قيامها ووسائل حلها .

ويقسم الدكتور السيد محمد بدوى أنشطة علم الاجتماع الى قسمين :  
— المورفولوجيا الاجتماعية أو علم بنية المجتمع وهو الذى يهتم بدراسة الشكل المادى الخارجى للمجتمع سواء منه السكان والبيئة والخصائص الطبيعية لهذه وتلك ، مما يجعله يقترب من الجغرافيا البشرية التى تهتم بدراسة النشاط الانسانى وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

— وتأتى بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع دراسة الحياة الاجتماعية نفسها أو النظم الاجتماعية وذلك ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية ، وبالمثل فانه يقترب من علم التشريح الذى يدرس تركيب الاعضاء وكذلك علم وظائف الاعضاء الذى يدرس الكيفية التى تؤدي بها الاعضاء وظائفها . وقد كانت المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتى ترعها اميل دوركايم *Emile Durkheim* (١٨٥٨-١٩١٧) صاحبة الفضل في جمع شتات البحوث الاجتماعية والربط بين نتائجها ، حيث اتجه علماءها الى دراسة الظواهر الاجتماعية كالدين واللغة والقانون والاخلاق والنظم السياسية بمكوناتها ومقوماتها ، وكان المبدأ الذى ساروا عليه هو بحث الظواهر الاجتماعية في ضوء العلاقات التى توجد بين بعضها والبعض الاخر (١) .

ويحاول الدكتور مصطفى الخشاب أن يضع تصنيفا للدراسات الاجتماعية نلخصه فيما يلى :

---

(١) السيد محمد بدوى ، مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) ص : ١٤ — ١٧ .

— علم الاجتماع العام وهو فلسفة العلم والمخيل الى دراسة العلوم الاجتماعية  
— علم اصول الحضارات وتطورها وهو المختص بدراسة اصول المدنية  
القديمة والقوى الاجتماعية المؤثرة في التطور .

— المورفولوجيا والديموجرافيا .

— العلوم الاجتماعية الخاصة (او ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية) ،  
ويبيننا ان نتعرض لهذه بشيء من التفصيل ، وهى :

- ١ - علم الاجتماع الاسرى ، ويدرس الاسرة ومايتصل بها من ظواهر ونظم .
- ٢ - علم الاجتماع الاقتصادى ، ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية في المجتمع
- ٣ - علم الاجتماع السياسى ، ويدرس الظواهر والنظم السياسية وما  
يتصل بها من مشاكل وعلاقات دولية .

٤ - علم الاجتماع القانونى ، ويدرس الناحية القانونية والقضائية والنظم  
المتعلقة بالمسئولية والجزاء .

٥ - علم الاجتماع النفسى ، ويدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى  
انجهايم والعوامل المهيئة لقيام الثورات والانقلابات والزعماء ومقوماتها  
والرأى العام واتجاهاته .

٦ - علم الاجتماع الاخلاقى ، ويدرس المعايير الاخلاقية ومظاهر التراث  
الاجتماعى من عرف وتقاليد وعادات .

٧ - علم الاجتماع الجمالى ، ويدرس معايير الجمال ، والفولكلور والفنون .  
٨ - علم الاجتماع اللغوى ، ويدرس اللغة وتطورها وصراعاتها واللهجات  
وقيابها .

٩ - علم الاجتماع التربوى ، ويدرس النواحي التربوية ، لاسيما التربية  
الوصفية التى تتجه بالنظم التعليمية نحو العادات العملية والتطبيقية .

١٠ - علم الاجتماع الدينى ، ويدرس النظم الدينية من معتقدات وعبادات .

١١ - علم الاجتماع الحضرى ، ويدرس المدينة وتمتد العلاقات الاجتماعية  
ليها .

- ١٢ - علم الاجتماع الريفي ، ويدرس شئون الريف ومشكلاته .  
١٣ - علم الاجتماع الصناعي ، ويدرس التصنيع ومشكلاته .  
١٤ - علم الاجتماع الترفيهي ، ويدرس الناحية الترفيهية والمؤسسات التي تؤدي الأغراض الترفيهية .  
١٥ - علم الاجتماع الحربي ، ويدرس نشأة الحروب ودوافعها وأسبابها .  
١٦ - علم الاجتماع التطبيقي ، ويدرس مبلغ الانتفاع بحقائق الاجتماع والتوانين الاجتماعية في الإصلاح الاجتماعي (١) .

وباستعراض بسيط لهذه وتلك من التقسيمات والفروع أو العلوم يتبين لنا بعض الحقائق التي من أولها هذه الشمولية التي يتميز بها علم الاجتماع المعاصر ، مما أتاح له أن يتطرق إلى علاج الكثير من مجالات المعرفة الانسانية وتلك ميزة كبرى الا انها ميزة تلقى الكثير من المسؤولية على عاتق علماء الاجتماع وما يهمننا فيها نحن بصدد من موضع القوة هو علم الاجتماع السياسي الذي يعتبرها المبحث الرئيسي في مادته العلمية .

فإذا ما أردنا عقد مقارنة في هذا الشأن لاستطعنا أن نلمس بوضوح كيف أن علوم السياسة وقضاياها تتصل بصورة قريبة أو بعيدة بموضوع القوة ، فالحياة السياسية بما فيها من نقابات وجماعات للضغط تستخدم القوة في نيل أغراضها ، والنظام السياسي لا يستقيم أمره ان لم تكن له قوة تستند بقاءه ، وبالمثل فان علم العلاقات الدولية يتطرق بالدراسة الى العلاقات التي تربط الدول ببعضها في المجال الخارجى ، وما هى في حقيقة الامر سوى علاقات قوى لانها علاقات تمارسها الدول بقدر ما أوتيت من قوى .

وبالمثل فان القضايا الكبرى في السياسة - كما سبق أن المحنا ستتصل بالقوة في أكثر حالاتها ، فالسلطة وموقعها وبنائها ، والدولة وعلاقاتها

---

(١) مصطفى أخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المبدل الى علم الاجتماع (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص : ٣٣-٣٧ .



ووظائفها ، كلها تصدر من منطلق القوة ، وعلى قدر ما تأخذ بالقوة على تدرك ما تكون هناك استجابات ايجابية ، وفي معترك الحياة . الآن سواء في داخل نسلق الدولة أو في خارجها ليس المضعف من سلطة ولا سلطان ، ولذلك ترددت الاصدااء المنادية بالقوة من يوم أن بداها ثراسيماخوس السونسطائي في اثينا القديمة الى أن أخذت بها النول المعاصرة في القرن العشرين في علاقاتها مع من هم دونها قوة وامكانات .

ولكن اذا ما أتينا الى تقسيمات علم الاجتماع وفروعه فلن نجد الا القدر البسيط الذي ينادى بالقوة وهو علم الاجتماع السياسي ، ولفرق كبير بين أن يوقف علم نفسه على عملية القوة ، وبين من ينتدب أحدهم لبنائه لبحث الموضوع ولا غنصاصة في هذا أو ذاك ، لانهما يتلاقيان في نهاية الامر ليسهم كل في ابحاث الآخر . بل ان - الابن - اذا حاتوا في دراسة هذا البحث فقط قد يصل الى اعماق تتوهدا له كثرة اتصالات العائلة الاجتماعية الكبيرة .

الا اننا لابد وأن نعترف أن التوافر السياسي على بحث موضوع القوة هو ظاهرة قديمة قدم المعرفة السياسية نفسها ، والممارسة السياسية التي نرجع الى بدايات المبتمع البشري ، هذا في الوقت الذي نجد فيه ان الفكر الاجتماعي لم يهتم بفكرة القوة كعملية اجتماعية حيوية الا حديثا . على الرغم مما يذهب اليه من ان القوة هي منطلق النشاط الاجتماعي كله ، بوصفها السبب والنتيجة في قيام التنظيم الاجتماعي مما يجعلها أهم العمليات والانشطة التي تمارس داخل اطار المجتمع .

ومن المعروف أن محاولات تعريف القوة لم تنجز بعد تعريفا جامعا حاسما لاي خلاف الا أن الاول ما زال يراود الكثيرين من علماء الاجتماع حيث توصلوا الى بعض القضايا التي بدأوا في مناقشتها في محاولة تحقيق فهم أفضل لمفهوم 'قوة' ، يلخصها الدكتور نبيل السمالوطي فيما يلي :

أو : هل من الأفضل أن نصنف القوة على أنها أمر يتعلق بالامكانية Potentiality ، كالشخص الذي تتوافر لديه امكانيات Actual استخدام القوة ، أم رأى أنها أمر يتعلق بها هو متحقق بالفعل

كالشخص الذى ينقل هذه الامكانية الى حيز التنفيذ ؟ ، (ولو أنهما فى الحقيقة وجهان مختلفان وضروريان لمفهوم واحد) .

ثانيا : هل يجب أن نقصر استخدام مفهوم القوة على الانشطة الممارسة عن قصد ، أم أنه يمكننا أن نوسع من مفهومنا لتشمل كافة أنواع التأثير على سلوك الآخرين ، سواء كان هذا التأثير مقصودا به تحقيق هدف محدد أم لا؟ (وهنا أيضا لابد وأن نعرف أن القوة لا يمكن أن تستخدم بصورة اعتباطية) .

ثالثا : هل يمكننا أن نعتبر القوة عاملا ايجابيا فى تكوين وتطوير الحياة الاجتماعية المنظمة ، أم على أنها عامل سلبى يعيق أو يعوق لتنظيم الاجتماعى ؟ ( وهناك الكثير من الاخذ والعطاء فى هذه القضية ، مما جعل البعض يعترفون بعدم وجود الدراسات الموضوعية حول هذا الموضوع) .

رابعا : هل يمكن ممارسة القوة داخل جماعة ، اذا ما كان جميع اعضائها على درجة متساوية من القدرات او امكانيات ممارسة القوة ؟ وفى هذا الصدد يثير الدكتور نبيل نقطتين أساسيتين وهما :

الاولى : أنه اذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقابل بمقاومة قوية من الآخرين تفقدها فعاليتها تماما ، فإنه لا يمكن الحديث هنا عن وجود ظاهرة القوة بالمعنى الاصطلاحي الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قدر متساو من القوة الا أن كل فرد يستطيع التأثير فى الآخرين فى بعض الجوانب ، فى الوقت الذى يتأثر هو شخصا بقوة الآخرين فى جوانب أخرى (وهو ما يطلق عليه الموقف الذى تسوده القوى المتبادلة) ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بوجود ممارسة القوة او بظهور ظاهرة القوة (١) .

---

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الاكاديمية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٥١-٥٤

نقول تلك هى محاولة تصرت نفسها على احتمالات داخل نطاق معين،  
الا اننا لابد وأن نعترف أنها تمثل إضافة الى رصيد التعرف على المضمون ،  
ولابد وأن نتلوها محاولات كئيالات سبقت يمكن التعرض لها ببعض التنصيل  
نينا بعد .

## منظور تاريخى

لعلنا لا نعدو الحقيقة اطلاقا أن قلنا ان الانسان هو كائن صانع للحضارة  
فى كل فترات حياته ، حيث هو الذى بوجد البيئة الصالحة بعد أن يكيف  
ويتكيف مع عوامل الطبيعة ، وذلك بسعيه الدائم لاتاحة الفرص الملائمة للحياة  
الافضل ، وهو فى ذلك كله يغير ويبدل ومن ثم يبدأ فى عملية تحضير لاتصل  
إلى نهاية محددة طالما كان هناك انسان حى وهو فى هذا انما يشكل الوقائع  
التاريخية مستخدما فى ذلك الامكانيات المتاحة وغير المتاحة مما يستطيع تطويره  
نينا بعد ، ولابد لنا من العودة الى هذه اللوائح لفهم وادراك ما يحدث فى  
حاضرنا ، وما سوف يحدث فيما نستقبل من أيام، ولن يكون التاريخ مجرد سرد  
لحقائق دون أن تكون هناك العبرة العملية التى تضى لنا طريق السـاـرك  
واتخاذ القرارات ، ومن هذا المنطلق أصبح التاريخ علما يعاوننا فى الكشف  
عن طبيعة الاءور لبحثها ودراستها ومحاولة الاستفادة منها فى حالاتها جميعا ،  
اننى ينتابها فيها الكثير من التغيرات ، وذلك أمر حتمى ، طالما أن المجتمع كائن  
حى قابل للتطور ، ومن الحقائق المعروفة انه ينبغي علينا أن نكشف عن طبيعة  
المادة التى تتطرق الى دراستها ، والطريقة التى يحدث بها هذا التغير أو  
التحول ، وذلك بتتبع التغيرات التى طرأت عليها منذ الازمنة الماضية ، وحتى  
وقتنا الحاضر ، فإذا ما أراد الانسان استطلاع جوهر ذلك كله فسوف يجد  
القوة تابعة فى الخلقة الدائمة والمحدثة لكل هذه الوقائع ، ولذلك كان لابد  
لنا وان نعود الى الماضى وظروفه فى محاولة لطمس مضمون القوة والدواعى  
اننى استلزمتهما والفلاسفة الذين تحدثوا باسمهما أو الذين تقمصوها كى يكون  
عامل التأثير أعمق وأوقع ، وهم كثيرون يزخر بهم التاريخ السياسى ، نحاول  
أن نوضح آراءهم فى تلك القضية ، ولنضع فى الاذهان من البداية اننا لانصدر  
حكمنا على ما كانوا يسوقون من مفاهيم ، حيث يمكن أن يحدث أن نصدر حكمنا

على فيلسوف - ولو من وجهة النظر الاخلاقية - ثم اذا ما عايشنا مجتمعه وعدنا معه الى ماضيه لنعيش حياته لتغير الحكم الى حكم له وليس عليه .  
والباحث المؤرخ الموضوعى يتخذ هذا منطلقا له ، وهو فى ذلك يتطلب رؤية افقية شاسعة بالاضافة الى قدر التعمق المطلوب الذى يمكنه من النفاذ الى ما وراء الظاهر ليستوعب الكامن من الدواعى والمبررات ، ومن ثم تتكون لديه البصيرة التى بها ان تملكها استطاع ان يتخلص من النظرة الذاتية التى تد تشوب قدرته على اصدار الاحكام الموضوعية .

وطالما اننا فى ساحة قضاء تصدرها علم التاريخ ، فلا بد وان تحاوئ الاجابة على التساؤل الذى يبحث عن سبب عدم ادراج القوة ضمن الحقوق الطبيعية التى لابد من توافرها للواطن الصالح فى الدولة .

ان الحقوق الطبيعية هى حقوق تلازم الانسان منذ مولده ، يستمدّها من طبيعته وليس من تشريعات تصدرها الدولة ، لان هذه الحقوق سابقة على وجود الدولة ، والفرد حينما ارتضى أن يكون عضواً فى المجتمع السياسى ، انما كان يهدف الى تأكيد ذاته وحماية تلك الحقوق التى تمتع بها قبل هذه العضوية ، ولا يمكن اطلاقاً ان يطراً على باله فكرة التنازل عن أى قدر منهما كان بسيطاً - منها ، وبالتبعية فلم يكن يسمح بأى عدوان أو إتهام أو انتقاص لاي منها ، ولذلك كان على هذا المجتمع السياسى مثلاً فى الدولة العمل على صيانة الحقوق الطبيعية للانسان دون مساس ، ولعل هذا هو السبب فى ابتداع الفكرة فى اول امرها ، اذ انها كانت وسيلة الى تأكيد حقوق الافراد ومقاومة الطغيان الذى ضحى بصالح الفرد والافراد لمصلحة الحكم المطلق ، وقد قامت هذه الفلسفة على افتراض وجود قانون طبيعى ثابت لا يتغير ولا يتبدل مهما تغيرت الظروف والملابسات من حوله ، هذا القانون هو من نتاج العقل البشرى ، اثمرته المعاناة وانضجته الخبرات المبررة التى فأساها الانسان ، وجاءت الاديان لتسانده وتدعم مسيرته الى الحياة الكريمة التى ارتضتها له السماء .

وكلنا يعرف ان الاصول الاولى للمفاهيم الوضعية لهذه المدرسة ترجع الى الفكر القديم ، ومن اوله الفكر الاغريقى الذى كان يعتبر الطبيعة ذات

حرمة من الواجب احترامها ، وأبلغ مثال لذلك أنفلطون حينما تصدى للدفاع عن العدالة في مواجهة عدوان السوفسطائيين عليها ، حيث لم يجد أقوى من أن يصورها بأنها حق طبيعي ، ومن ثم فله كل الرعاية والعناية ثم ان هذه النظرة الغائية للكون لم تنفرد بها المدرسة الاعريقية بل شاركتها في ذلك المصور انوسطى التى سيطر عليها الطابع الدينى ، وكذلك بعض المدارس الحديثة والمعاصرة ، وهكذا تكون كلها قد اشتركت في اضعاف قدر من الحرمة على الانسان والطبيعة مما يستوجب الاحترام والتبجيل (١) .

ولبيان ماهية هذه الحقوق الطبيعية ذهب الفقه التقليدى الى تحديدها بتلك التى تتعلق بمصالح الافراد المادية والمعنوية ، يندرج تحت النوع الاول منها : الحرية الشخصية وحرية انتملك وحرمة المسكن وحرية العمل ، ويتضمن للنوع الثانى حرية العقيدة وحرية الراى وحرية التعليم .

ويضيف بعض الفقهاء الى الحريات التطبيقية هذه مبدأ المساواة ، ويفرعونها الى المساواة امام القانون والمساواة امام القضاء ، والمساواة امام الوظائف العامة ، والمساواة فى انضرائب والمساواة امام الخدمة العسكرية ، وقد حدث هناك تطور فى هذا المفهوم لكى يظهر الاتجاه الاجتماعى فى الحقوق والحريات العامة، ويمكن أن نؤرخ هذا التطور بدهاية الحرب العالمية الثانية (٢)

وهكذا تكون الحرية هى أولى مكونات الحقوق الطبيعية ، وقد عبرت عنها صرختان مدويتان عبر التاريخ : صرخة سيدنا على بن أبى طالب فى قولته «لا تكن عبدا لغيرك» ، وقد جعلك الله حرا» ، وصرخة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما حين قال لعمر بن العاص «بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» ، الاثنان يؤكدان على الحرية : أحدهما يعتبرها

---

(١) اقرأ حول ذلك .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة

انجامية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ، ص : ٦٣-٧٦ .

(٢) عبد الكريم حسن النبلى . الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى

فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) ، ص : ٢١-٢١٠ .

منحة ريتية او هبة سبلوية ،والاخر يجعلها فطرة الانسان ، وذلك كله في  
اطار قاعدة شمولية أخرى ، تلخصها الآية الكريمة فواعصوا لهم ما استطعتم  
من قوة ، وتلك كانت وجهة النظر الحق الى ما نحن بسعده من القضية .

فلذا ما اردنا ان نلخص مثالا في الفكر الوضعي ، فسوف نجد في ليلسوت  
الحرية صاحب الإرادة العلية : جان جاك روسو حين يقول : ان قوة كل  
انسان وحرية هما ابرز وسيلتين للحفاظ على سلامته فيكون بذلك الوحيد  
من بين فلاسفة العقد الاجتماعي الذي قرن اولحق من الحقوق الطبيعية وهو  
الحرية بالقوة ، على الرغم ان مفزعة العقد الاجتماعي تلي من اولى المدارس  
السابقة الى تقرير الحقوق الطبيعية للانسان ، وعلى الرغم كذلك ان لوك  
ثم تميز على وجه الخصوص ثانيا بالقوة ، الا انها لم يحدث ان مسلكا لنفس  
مذهب روسو وهو يجعلها صنوا للحرية في المحافظة على حياة الانسان .

ويبدو ان منطلقنا لبحث هذا الموضوع سوف يعود الى بزوغ فكرة  
الانسان في التاريخ الفلسفي العام ، ونعني بذلك فترة عصر النهضة في التاريخ  
انفردى ، حيث كان الفكر الفلسفي الغالب الذي ساد تلك الفترة يدعو الى  
اعتبار الانسان اهم مخلوقات الله ، وان جميع الأنشطة لابد وان تؤدي الى  
سعادته ورفاهيته عن طريق الشخصية المتفردة الناضجة ، وذلك كان محور  
الاختلاف بين المصور الوسطى وعصر النهضة الذي اهتم بالانسان اكثر من  
اهتمامه بالالهة والاديان ، وقد جاء ذلك انكاسا لما ساد المصور الوسطى  
من تركيز في التفكير الديني ، ولذلك نند اطلق على مفكرى عصر النهضة اسم  
« الاتمستيين » .

نقول ان اكبر انجاز لعصر النهضة كان هو اكتشاف الانسان على عكس  
ما كان يدعو اليه النظام القديم من عدم التأيد للاتجاه الفردي او الانزالي  
في المجتمع ، وكانت الرواقية والمسيحية هما اول من ساعد على ذلك ، الرواقية  
بتأكيدا على الناحية الخلقية والمستولية لذى الفرد ، والمسيحية بدعوتها  
الى جعل روح الانسان او حقيقته الداخلية بعيدة كل البعد عن السلطان  
الديني ، وان حرية انما تعتمد على اعماله وتصرفاته وقراراته ، على الرغم

ان للنهضة ما قامت الا كرد فعل تجاه مفاسد رجال الدين المسيحي ، ولم يكن النظام الاجتماعي خلال العصور الوسطى والقائم على العرف والتقاليد يشجع الاتجاه افردي حيث انه كان يؤكد على الجماعة او الطبيعة التي ينتمى اليها الفرد .

وبصورة عامة نستطيع ان نقول ان النهضة قد نجحت في ان تخطو الى ماوراء المثلثية الوافية ، وروحانية المسيحية وفردية الاغريق ، وعالمية الديوان ، لتنتظر الي الانسان بكيته ، يلحبه وحبه ، وكذلك بروحه وعقله ، الانسان فيما يتصل بنفسه وبالمجتمع وبالعالم ، وهكذا اصبح الانسان مركز العالم بقيم دنيوية جديدة غير تلك القيم الدينية التي سيطرت عليه مدة طالت الى قرون عديدة (١) .

وهكذا يعود الانسان ليكشف نفسه بعد طول ضياع ، وايشق طريقه وسط عالمه الجديد ، وليسترد كيانه بعد ان انفرط عقده ، ولن يتسنى له ذلك كله بدون القوة ، ومن غير المعقول ان تكون القوة عاملا مساعدا للانسان في انجاز كل ذلك ، ثم نجماه ينعم بمنجزاتها في الوقت الذي نجرمه من ان يكون له حق طبيعي فيها كان السبب في كل هذه النتائج .

وفي الحقيقة ان موضوع منحه هذا الحق الطبيعي في القوة بالاضافة الى ما نعتزف له به من حرية ، انما تقرره الخبرة والتجربة ، ثم ان هاتين القيمتين تتلازمان بصورة وثيقة ، بحيث تصبح الواحدة سببا واخرى نتيجة ، بالحرية يستطيع الانسان ان يثبت وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية وبالقوة تتاح له مجالات التحرر من كل الرق والعبودية ، الى ان نصل الى التحرر من سلطان الهوى والشهوة ، ولعل هذا النوع من التحرر هو الاشق والاكثر صعوبة ، وكما يصدق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العودة من احدي الغزوات : عدنا من الجهاد الاصفر الى الجهاد الاكبر وهو جهاد النفس .

---

(١) ا- في ذلك : عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سبق ذكره ص : ٣٣٨-٣٤٠ .

ولنسال أنفسنا في آخر الامر سؤالا : ما قيمة الحياة وما هي قيمة الحرية  
بل والمثل لو تجرد الانسان من قوته ؟ .

### نظرية القوة عند السوفسطائيين :

وأعود بعد ذلك الى السرد التاريخي ، ولنضع في اذهاننا مقدما ان  
القوة قيمة مثل أى قيمة أخرى ، مما يتيح لنا ان نستغلها لتحقيق قيم أخرى  
• في نفس الوقت نستطيع التحلى بها في حد ذاتها دون ان تكون وسيلة السي  
غاية أخرى، الا انه من المؤكد انه في أى حالة من هاتين نجد ان الثمرة ذات  
صلة وثيقة بالسياسة .

وغنى عن البيان كيف ان كل مفكر سياسى ساهم بقدر في عملية التعريف  
بالقوة ، انطلاقا من كونها الوسيلة الى دراسة السياسة ، الا أننا لابد وأن  
نعترف في نفس الوقت ان البعض منهم مر عليها مروراً كريما وعالجهها بصورة  
عفوية ، بحيث أنها لم تحظ بنفس القدر من الاهمية التى اولاهها اياها البعض  
الاخر ، ولذلك فسوف يكون تأكيدنا على هذا البعض الأخير ، والذي من أوله  
هم جماعة السوفسطائيين .

فعلى الرغم من التقارب الجغرافى الذى كانت عليه المدن الاغريقية  
فان الفلسفات الفكرية التى كانت تدب بها اختلفت بل وتناقضت في كثير من  
الاحيان ، ولعل ما حدث بين اثينا واسبرطة افضل شاهد على ذلك ، اذ لدى  
هذه التناقض الفكرى الى نزاع اتخذ صورة ديموية فيما عرفه باسم حرب  
البلبونيز ، واذا كانت اثينا قد أعلنت من شأن الفكر وحرية الرأى والديمقراطية  
فان اسبرطة أخذت نفسها بالنظام العسكرى سعياً وراء القوة ، وفي مجال  
التصارع لا يستطيع الفكر أن يجابه القوة والمهارة والتدريب ، ولذلك سرعان  
ما انتصرت اسبرطة وانهار المجتمع الاثنى .

والنظام السياسى اذا ما اصاب بنكسة حربية لابد وأن يعيد حساباته  
ويراجع اوراقه ، وقد انعكس ذلك تماما على شباب اثينا الذى بدأ يتساءل  
عن جدوى تلك الفلسفات التى آمن بها رفحا طويلا من الزمن . لاسيما بعد  
ان ثبت فشلها امام مبادئ القوة والديكتاتورية التى كانت تؤمن بها اسبرطة



ووسط هذه البلبلة الفكرية ظهر هناك اتجاه الى ضرورة تحقيق النجاح بأسرع واسرع السبل ولو كان ذلك على حساب الاخلاقيات والمثاليات .

وكانت هناك في ائينا في تلك الاونة جماعة تحترف التعليم الخاص لقضاء ماديات معينة ، جماعة لم تكن تؤمن ببداً فكري محدد بقدر ما كانت تسعى الى تحقيق هدفها المادى ، ولذلك وجدت في هذه البيئة الطارئة فرصة مواتية لتنفيذ ما تريد ، وكان ذلك في غياب من المثاليات الاخلاقية ، تلك كانت جماعة السوفسطائيين الذين كانوا يلبسون الحق بالباطل والباطل بالحق تبعاً لاهداف خاصة يودون تحقيقها مما يعتبر مقدمة ضالحة للفكر المكيافى للسى ، ومما لا شك فيه انه في مثل هذا الجو لا تقوم للقانون قائمة ، بحيث انتهى به الامر الى أن أصبح وسيلة يتذرع بها الضعفاء طلباً للامن والسلامة ليس الا ، وفي هذا الجو كذلك تصبح القم نسبية غير مطلقة ، والقواعد العامة للسلوك تتراجع لكى تصبح أدوات ووسائل لتحقيق المنفعة الخاصة .

نقول ان جماعة السوفسطائيين هؤلاء وجدوا الفرصة مواتية لهم فلم يضيعوا الوقت في اغتنابها ، ووجدوا في تعطش الشباب وطموحه ما يشبع ممارستهم السابقة للعملية التعليمية ولكن بمغاهم جديدة بحيث أصبح التهور - كما قال أحد مؤرخيهم - الجراءة شجاعة، والاناة جنة، والاعتدال ضعفاً، والتأمر سلامة ، والعدل مصلحة القوى بعض النظر عن الحقوق الطبيعية التى قد لا تتيج له ذلك ، وهذا ما ذهب اليه ثراسيماخوس في قوله المشهورة التى تلخص لنا مذهبه في القوة وهى ان العدل هو مصلحة القوى (١) ، الا أن صاحبي «السياسة بين النظرية والتطبيق» يرجعان هذا المبدأ الى كليكيليس متابعين أرنست باركر في ذلك - انطلاقاً من الدعوى بأن الطبيعة تريد أن يتغلب القوى

(١) اقرأ في ذلك :

— George Sabine and Thomas Thorson, A History of Political Theory, fourth edition ( Tokyo : Holt Saunders, 1981 ) PP. : 43 - 44.

وكذلك :

— William Ebenstein, Great Political Thinkers ( Illinois : Dryden Press, 1969 ) PP. : 13 - 17

عنى الضعيف ، وان القوى لا ينبغي عليه ان يلتقى بالا الى عدالة البشر التى تعارف عليها الناس . ومن ثم فله الحق كاملا فى ان يعيش حياته كما يحلو له ، مطلقا لرغباته واهوائه العنان غير عابىء بما يريده الناس من حوله طالما ان قوته تتيح له ذلك (١) .

وعلى الرغم من هذا المبدأ ورد فى محاوره «جورجياس» التى ذهب فيها المتخفون الى انكار العدالة التطبيقية انكارا تاما ، والدعوة الى الاخذ بمقولة الحق الطبيعى للقوة ، فان افلاطون لم يشبها الى جورجياس نفسه بل الى كليكليس هذا - الذى يقول هذه ارنست باركر انه من الجائز - انه نخص عاش اiban الجزء الاخير من القرن الخامس ، وان لم يفكر عن حياته شيئا غير هذا ، وفى هذا الصدد برغض كليكليس كل قاتون على أساس أنهم يخلق عقود او اتفاقات وقسمها الضعفاء لنسب الاقوياء من الحق العادل الذى تكسبهم اياه قوتهم ، والقانون لا يخلق الا «مستوى اخلاقيا يناسب الارقاء» والاحلاق من هذا النوع لا يمكن ان تكون اخلاقا سليمة لان الطبيعة والقانون متناقضان ، والطبيعة هى القاعدة السليمة للحياة الانسانية (٢) .

وما يبدو امامنا الان ان كلا من كليكليس وثراسيماخوس يتفقان سويًا فى النظرية الى القوة وبنائها . نعم هو كذلك ، الا ان التطابق ليس تاما حيث وجدت هناك بعض الفوارق التى تميز رأى الاول عن الثانى ، فوارق تجعلهما يبنون وكأنهما متعارضان فى نهاية الامر على الرغم من انطلقهما من منطق واحد . فى بادئ الامر ، فوارق تتلخص فى ان الاول كان من النوع المثالى الذى يؤمن بان هناك حقا واحدا دائما ، وهو لذلك اقرب الى هوبز منه الى نيتشه وهو يشبه هوبز فى اعتقاده ان الحق الوحيد هو ما تسنه السلطة ذات السيادة (٣) .

- 
- (١) محمد على محمد وعلى عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ص : ٦١ .  
(٢) ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان (نفاضة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) ص : ١٣٢-١٣٣ .  
(٣) المرجع السابق ، ص : ١٣٤ - ١٣٥ .

وهكذا تخبط الفكر الفلسفى السوفسطائى فزما يتصل بعلاقة الفرد بالسلطة الحاكمة بين معتدلين ومتطرفين ، وان كان طابعه العام هو استقرار سيادة الفرد الأقوى ، سواء ارتكز هذا على حقوق طبيعية أم اعتمد على القوة المطلقة ، فالفرد كائن مستقل ، له ذاتيته التى لا يمكن أن تفنى فى نظام المجتمع السياسى مهما ارتبط عبر السنين بتقاليد أو أعراف ، وعلى هذا فقد ارتكزت معظم آراء السوفسطائيين على فكرة التعارض بين الطبيعة والدولة وهى نتائج العرف . وثلا كان خضوع النابت للمتغير ضربا من المحال ، ولما كانت الطبيعة ثابتة ، والتقاليد والأعراف المتوارثة متغيرات ، كان خضوع وطاعة الفرد - ابن الطبيعة - لارادة الدولة التى صنعتها التقاليد البائدة غير ذى موضوع وهنا لا تكون الغلبة الا للقوى القادر (١) .

تلك كانت وجهة النظر السوفسطائية بصورة عامة تجاه القوة ، تنطلق من الواقع لتعبر عما هو كائن وليس عما ينبغى أن يكون ، وتطبيقا لذلك فى عالم السياسة يكون الحكم القائم سواء كان أوتوقراطيا أم أرستقراطيا أم ديمقراطيا ، طالما أنه يمسك بالسلطة العليا هو الذى يسن القوانين التى تخدم مصالحه ومصالحة الطبقة التى خرج منها ، وهو فى ذلك كله يعتبر القوة وسيلة وغاية ، وسيلة الى توطيد دعائم الواقع الذى يريد أن يفرضه وغاية تتمثل فى القوة ذاتها التى ينبغى أن يتحلى بها المواطن الذى ينتسب الى أعلى طبقات المجتمع الاثنى (وذلك بالاضافة الى الطبقتين الاخرتين طبقة الأرقاء والعبيد فى قاع المجتمع ثم طبقة التجار وأصحاب الحرف) .

ولا بأس بعد ذلك أن نسوق بعض الحديث عن مفهوم القوة لدى عمالقة الفكر الفلسفى الاغريقى على الرغم أنها لم تكن تشغى الحيز المتوقع فى فكرهم السياسى ، وعلى كل حال فمنطلقانهم الى دراستها لم تكن مباشرة فسقراط - على سبيل المثال - الذى شب على بيئة يشيع فيها الفكر السوفسطائى ، بما

---

(١) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، الاغريق الاتدمون (القاهرة :

كان يدور الى إعطاء القوة المرتبة الاولى من الاهمية، دعا الى قوة تخصصية هي قوة القانون التي أعلاها في مواجهة اللابسنولية السوسطائية ، وكان أول من طبقها عمليا على نفسه ، فأصبح أحد شهداء حرية الفكر في التاريخ .

وأذا كان سقراط قد اتخذ مدخل القانون ، فإن تلميذه وجواريه افلاطون اتخذ العدالة مدخلا للحديث عن القوة ، وكانت العدالة لديه هي قول الحق ودفع الدين وأعطاء كل شخص ما هو مناسب له ، وفي التزام الطبقة بمركزها لا تتعداه ، وفي ذلك اعتراف ضمني يتقبل الامتياز الطبقي ، وبالتالي قبول الإمراد للسلطة الحاكمة ذات القوة ، وتلك كلها بدايات لما يسمى ببناء القوة او نظرية القوة في المنهوم الحديث لها .

أما أرسطو فلم يذهب الى ما ذهب اليه افلاطون من إسناد القوة الى الطبقة الحاكمة، حيث أنه دعا الى أن الجهاز الذي تولى الحكم في الدولة، ويمسك بالسلطة ذات السيادة في المجتمع هو الدستور ، لأن التبعية لسلطة الدستور أفضل من التبعية لسلطة أحد المواطنين ، وإذا ما حدث وكان الدستور عاجزا في بعض الحالات ، فسوف يكون الفرد اشد عجزا ، وبما الدستور إلا القانون الأعلى في الدولة وهو السلطة المحايدة التي لا تميل مع الهوى ، ثم أنك اذا ما أعطت السيادة للقانون فكانما تنطبقها للعقل أيضا ، ومن ثم كان القانون لدى أرسطو هو العقل مجردا عن الهوى والشهوات .

ويحدث بعد ذلك أن ينمو نظام الدولة المدنية ليحل محله نظام الدولة "عالمية بعد أن تكون روما قد مدت يديها وسلطانها الى خارج حدودها ، ومن ثم يتغير حجم المجتمع فتتغير بالتالي علاقة القوة فيه ، وتتاح الفرصة لظهور قادة كبار كان من أبرزهم شيشرون الذي يعتبر الواجهة المعبرة للفكر السياسي والإداري والعسكري والقانوني للدولة العالمية الرومانية ، ومن المعروف أننا وإن كنا ورثنا الفكر والفلسفة والحرية والديمقراطية من أئينا فقد أخذنا من روما النظام والإدارة والقانون وقد تمتلنت جميعها في الفكر الفلسفي لشيشرون . إلا أنه نضر الى أن القانون نظرة مغايرة إذ اعتبره شكلا من أشكال القوة وبما أن الفكر لا يصدر من فراغ ، حيث هو نتيجة تفاعل إنسان وبشيئة

والقانون هو بعض الفكر الاساسى الذى يضعه لاسر لهم من القوة مايمكنهم من التشريع له ، والقانون ليس نصوصا على ورق اذ لابد وأن يأخذ طريقه الى مجال التنفيذ الواقعى ، ومن ثم فلابد من وجود فئة تستطيع عملية التطبيق وى ذلك كله تكون القوانين تعبيرا عن بعض ملامح أو علاقات القوة فى المجتمع أو الدولة .

### نظرية القوة عند مكيافيللى

ومن الطبيعى لأى مفكر أن تكون له نظرات معينة ازاء حقائق الحياة ، تختلف تبعا لتنوع تلك الحقائق من سياسية الى اجتماعية الى طبيعية الى غير ذلك ، وربما تخضع هذه النظرات لمعوامل التغير اذا طرأ هناك ما يستدعى ذلك من أمور ، الا أن البعض يغير القاعدة ويتخذ خطأ مختلفا ، فيوقف نفسه تمام على مبدأ واحد لايتعداه ، لايفيره ولايبدله طيلة حياته ، الى الدرجة التى يعرف الواحد منها بالآخر ، وفلسوفنا نيكولا مكيافيللى ينتمى الى هذا تنوع الاخير، حيث نادى منذ أول ما درج الى الحياة العامة ببدا وحيد هو مبدأ القوة ، دعى اليها وبشر بها، اثرت عنه طلبة حياته مما يجعلنا نطلق عليه بحق مفكر القوة أو فيلسوفها المتحدث باسمها فى كل المجالات .

وإذا ما كانت كلمة وولتر باجوت ، عالم السياسة البريطانى المعاصر من أن «كل امرئ سجين خبرته» تصبى على أحد فلن تصدق بنفس القدر الذى تصدق به على مكيافيللى (١٤٦٩-١٥٢٧) .

ولد مكيافيللى فى فلورنسا فى وقت كانت ايطاليا تعاني فيه من الصراعات الدينية والسياسية ، مما أبقى وحداتها الجغرافية منفصلة بدون توحيد حتى بدايات القرن التاسع عشر ، ولد فى ايطاليا العصور الوسطى التى تسرع انخلى تجاه عصر النهضة ، وما فيها من تطور فى العلم وتغير فى المفاهيم وانقلاب فى الفلسفات ، فيتأثر بذلك كله ويقدم لنا فكريا نابعا من واقع وطنه عاكسا لفترة يعايشها بكل خباياها .

لقد كان يرى ان الهدف الأول للعملية السياسية هو المحافظة على قوة الدولة والاستزادة منها بآلية وسيلة حتى ولو كانت غير أخلاقية ، وهذا هو

السبب فيما لحق به من سمعة سيئة بين فلاسفة 'نسياسة حيث كان يصر،  
أن غاية الإنسان تنزل له ما يتخذ من وسيلة تجاه تحقيقها ، لذلك فقد كان  
يدعو الحاكم الى أن يأخذ بالكر والدهاء حينا ، وبالشدة والبطش حينا آخرًا ،  
نبيًا للظروفه التي يواجهها الحاكم ، ولذلك رأيناه كثيرا ما يمتدح الحكام الذين  
لا ينتقدون بالقواعد الاخلاقية في سبيل تحقيق ما يريدون من قوة للدولة .  
للحاكم .

ولكن يجب أن نضع في أذهاننا أن مكيا فيلي وهو يدعو الى ذلك كله  
لا يعتبر النظم الاخلاقية أو الدينية أقل مرتبة من القوة ومتطلباتها ، بل يعتبرها  
انساقا مستقلة عن بعضها في المجتمع ، وبذلك يكون من أوائل من فصل  
السياسة عن القيم العليا ، وأول من أقام دولة ذات نظام ذاتي من القيم  
يستقل بنفسه عن أى مصدر آخر لها .

وما كان يشغل بال مكيا فيلي على الدوام هو الحكم ومشكلاته ، وما  
يتطلبه من مهارات وامكانيات ، أو بمعنى أدق قدرة الحاكم على تحقيق القوة  
النفسية والاحتفاظ بها اطول مدة ممكنة ، ولذلك فالمصطلحات الاخلاقية  
تأخذ مضمونا جديدا عنه ، فيصبح الحاكم الفاضل لديه هو الطموح الماكر  
المخادع ، وليس الحاكم الاخلاقى الذى يكثر من اندهاب الى دور العبادة .

ومن جميع الواقعين من بعده كان مكيا فيلي يمتنع أن القوة هي  
مسور العملية السياسية كلها ، وكان بذلك يتجاهل قدرة الافكار والمثل على  
أن تصبح اسلحة حاسمة اذا ما استخدمت استخداما سليما في معركة البقاء  
السياسى ، ان التاريخ يزخر بالحكام الواقعين سواء في الماضي البعيد أو  
القريب ، فهناك نابليون ووليم الثانى وهتلر وموسوليني وغيرهم من أسعوا  
نهم للعوامل المختلفة في معادلة القوة ، فأغفلوا من حساباتهم العامل الحاسم  
في هذه المعادلة ، الا وهو رغبة الانسان في الحرية حتى ولو كان على حساب  
البعض الآخر من مطالب الانسان في الحياة (١) .

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, op cit PP 282 .

لقد كان مكيا فيللى يدرك تماما ان القوة هى احدى الحقائق الرئيسية فى الحياة ، القوة التى تؤدى الى السيطرة : سيطرة الانسان على نفسه ، وعلى الطبيعة وعلى الآخرين ، القوة التى تبحث عن المعرفة ، معرفة الوسائل المؤدية الى الحكم ، ومن ثم الى صياغة القواعد التى تحفظ لنا هذا الحكم ، ولما من هذا المنطلق نستطيع ان نقول ان القوة عند مكيا فيللى تمثلت فى المعرفة ، والمعرفة بدورها كانت هى القوة ، فانت تمارس القوة اذا ماكنت تستخدم المعرفة فى توجيه العمل الذى يمكن ان يؤدى بالتالى اذا ما استخدم بصورة سليمة الى القوة .

ويستطرد مكيا فيللى ليتحدث عن ضرورة دراسة وفهم القوة اذا ما اراد الانسان استخدامها بطريقة مثمرة ، انطلاقا من ان معرفة القوة قوة فى حد ذاتها ، وعليه كلما تعرفت على عملية القوة واستوعبتها كلما اتاحت الفرص امامك لكى تكون قويا ، ولا يعنى سعيك نحو القوة ان تكون بالضرورة لا اخلاقيا ، لانها ضرورية لكل فرد بغض النظر عن طبيعته الخيرة ام الشريرة : واء كان قديسا ام هرييدا .

ان المكيا فيللية ما هى فى حقيقة الامر سوى فلسفة سلوك ، لقد كان صاحبها مهتما بصورة رئيسية بما يمكن ان يفعله الافراد حتى يستطيعون تحقيق ما يهدفون اليه ، والمنظور المكيا فيللى ليس مجرد نظرية واقعية مريرة الى العظم ، لانها تتخطى ذلك لكى تصبح دعوة وتوجيه ونداء الى الافراد للتصرف بطريقة محددة ، مما يمكنهم من التغلب على المشكلات والعقبات التى لابد وأن تنشأ فى حياتهم ، ولذلك فان المكيا فيللية تدرس كلها الوسائل والطرق لعمل الاشياء واعدها على الانجاز السريع ، وعلى قدر ما تكون صاحب كفاءة على قدر ما تكون مستقلا فى ارادتك حرا فى تصرفك ، ولعل الكفاءة او القدرة هذه انما تتبع بصورة عامة من القدرة على التحكم فى الظروف التى يجابهها الانسان فالحياة انشطة وفعاليات ، والمكيا فيللية هى التى تدرس الطرق التى يستطيع الانسان انشطة والفعاليات بها تحقيق النتائج المرجوة .

ولعله من نافلة القول التاكيد مرة اخرى على ان القوة عند مكيا فيللى مرتبطة بصورة عضوية بالسياسة بصورة عامة ، ومن ثم كان لزاما علينا

أن ننظر بصورة موجزة لمفهوم السياسة في المدرسة الكيافيلية الذي ينطلق لديهم من نظرتهم إلى الحياة على أنها «لعبة» ، كلما اقتربت منها في مجالات السلم والحرب والعمل بل والحب ، كلما أدركت أنك لست بعيدا عن أبعاد وخصائص «اللعبة» ، «واللعبة» هنا هي مجرد مجاز لنفهم كل عمليات الحياة فهناك على سبيل المثال لعبة الحرب (مثلا هناك مسرح الحرب) ولعبة الدول ولعبة السياسة ، وما لا شك فيه أن الإحاطة بنظرة اللعبة وقواعدها سوف يساعدنا تماما في معرفة كيفية ممارسة «لعبة» الحياة ، وكيفية احراز النصر فيها ، وكلما طالعت بنا «اللعبة» كلما ظهرت الحاجة إلى استخدام المزيد ، الجديد من — التكتيكات — والمناورات ، وذلك كله يطبقه كيايفاللي على السياسة التي يفهمها على أنها «لعبة» ذات قواعد مطاطة (سواء كانت دستورية أم ثقافية أم أخلاقية أم شخصية) ، لعبة لها لاعبوها المتخصصون الذي ينبغي علينا أول ما ينبغي أن ندرس وأن نحلل شخصياتهم مما يمكننا من فهم أعمالهم وإستراتيجيات أسس يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بما سوف يتخذون من قرارات .

الا أن «لعبة» السياسة ليست بالسهلة الطيعة على الإطلاق ، حيث أن السياسيين يندسسون في أكثر من لعبة بأكثر من طبيعة في أكثر من وقت وبصورة أخرى يمكن أن ننظر إلى السياسة على أنها بيئة « للعب » التي ينبغي على السياسي أن يتقوا على دراستها ، مستخدما في ذلك المهارات المختلفة ومستقرنا بذلك ما يمكن أن ينشأ هناك من «لعبة» أخرى ، وذلك عادة لا يتم في فترة وجيزة ، ومن ثم فإن بناء الموهبة السياسية أو المزاج السياسي يستغرق وقتا طويلا ، وعلى الرغم من ذلك فلا ضمان هناك أنه سوف يكسب كل المباريات أو أن يسيطر على كل الألعاب أو أن يمنع الجديد منها من الظهور وبصورة أخرى يمكن أن ننظر إلى السياسة على أنها «بيئة» للعب التي ينبغي على المسرح السياسي (١) .

(١) اقرأ في ذلك :

— James Campos and Dan Ninano, A Primer of Politics ( New York :

Macmillan, Publishing Company, 1984 ) PP. ١٦ - 20



وهكذا تكون السياسة عند مكيايللى مجرد قاعدة براجماسية للخبرة العملية فى الحياة ، يحكم عليها بمقدار ما تثمره من نتائج ، ولذلك فان علم السياسة المكيايللى يصوغ لنا انماطا معيارية للتفكير السياسسى وكذلك لسلوك السياسسى وفى هذا يعتبر ان الوسيلة الرئيسة الى التفكير السياسسى الفعال هو المنطق السياسسى ، ولهذا لا يترك المكيايلليون امورهم للحظ او القدر ، حيث يستخدمون الذكاء البراجماسى طمعا فى النتيجة التى سوف يثمرها الاستخدام الحكيم للقوة ، واذا ما كانت السياسة تعرف على انها فن الممكن ، فائنا قد نضيف الى ذلك بانها فن ما يمكن عمله وهتايظهر دور السياسسيين الذين يحولون هذا المنطق السياسسى الى سلوك عملى ، للاقدام على عمل اى شىء ، يمكن ان يحقق النتائج المرجوة ، ومن ثم فان السياسة يمكن النظر اليها على انها ارقى فن عملى ، ولعل مكيايللى انهما بعكس فى هذه النظرة الى السياسة ما سبق ان ذهب اليه ارسطو حين قسم العلوم الى نظرية وعملية وشعرية ، لتقوم على عمليات عقلية متوازنة هى المعرفة والعمل والابداع ، واذا كانت العلوم النظرية تشبه الرياضيات والطبيعة عند ارسطو والعلوم الشعرية وهى التى تثمرها ملكة الابداع تتضمن الخطابة وفن الشعر ، فان العلوم العملية تغطى الاخلاق والاقتصاد والسياسة رة جعل من هذه الاخيرة علما عمليا ليس هدفه الوصول الى معرفة دقيقة او قوانين ثابتة ، لان هذا من شأن العلوم النظرية ، بل ان الهدف الاكبر السياسة هو العمل والتنفيذ ، ثم انها تعالج امور الدولة التى تشمل التنظيم الاجتماعى بأكمله ، ومن ثم غلبت تحتل مقام الذروة بين مختلف العلوم .

تلك هى نظرة سريعة على فكر القوة عند مكيايللى ، سأتها منصلة فى كتابه « الأمير » (١) ، ومركرا - كما رأينا - على معادلة القوة بغض النظر عن اخلاقية العملية السياسية ، وقد عرف عنه فى هذا الصدد - المبدأ الذى

---

(١) وهو رسالة الى أمير عائلة الميديشى التى استطاعت أن تطيح بالنظام الجمهورى فى فلورنسا ، وتحكم القبضة على نظام الحكم مرة ثانية ، ويبدو أن مكيايللى كان من رجال النظام الجمهورى ، فكان أن فصل من وظيفته وقبض

الصدق - المبدأ الذي يذهب فيه الى الانسان الذي لا سيد له ، لا سيد له من قيم دينية أو وضعية ، وفى الحقيقة لم يكن « الأمير » تعبيرا عن عواطف الانسان وطموحه السياسى بقدر ما كان تعبيرا عن الانسان ذاته ، ولو كان مكيا فيلى قد اتبع نفس منهج فناني النهضة فى التعبير وحاول أن يقدم لنا لوحة تعبر عن الشياطين وكيف تسكن النار ، لكان قد عجز عن بلوغ نفس الانز الذى أحدثه « الأمير » فى نفوس معاصريه ، لان مكيا فيلى قدم لنا الانسان بواقعيته الالهية فى صورة جعلت المجتمع يحس باقتراب فجر ينبنى عن نهائ تختلط فيه السماء الداكنة بالشمس المشرقة التى تبعث الامل والدفع فى القلوب .

لقد أثار مكيا فيلى بذلك كله القصية القديمة - الحديثة - وهى مدى ارتباط السياسة بالاخلاق ، نقول انها قديمة لأنها تعود فى تاريخها الى العصور القديمة . وانى الفنديس أوجستين بصورة خاصة حين ذهب الى أن السياسة ذات صلة بالشر أكثر مما هى عليه بالنسبة للخير ، ويشترك فى هذه النظرة كل من مارتين لوتر Martin Luther وجون كالفين John Calvin وسورين كيركجارد Soren Kierkegaard

وبعض أصواء هذه النظرة نراها أيضا عند ماكس فيبر Max Weber ، وكارل ياسبرز Karl Jaspers ، وكذلك فى بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة عند هانز مورجنثاو Hans Morgenthau ، ورينولد نيبور Reinhold Niebuhr

=

عليه وحكم عليه بالسجن ثم افرج عنه على ألا يعيش داخل فلورنسا فيخرج منها حسرا ليعيش فى مزرعة فى بلد مجاور ، كان قد اشتراها سابقا ، وهناك توفر له الوقت للتأليف ، فخرج لنا أزوع مؤلفاته متحملة فى كتابيه « الأمير » و« دراسات فى الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس » ، وبما أن مكيا فيلى لم تكن تروق له الاقامة الجديدة ، فقد كتب هذا « الأمير » مترضيا أمير العائلة لحاكمية كى يسمح له بالعودة الى بلده ووظيفته .

ولعلنا الداعي الى ذلك هو ذهابهم الى اختلاط السياسة بالقوة واساليب  
الخداع ، ولذلك سمات النظرة تماما الى السياسة ، ولا سيما بعد ان قال  
اللورد اكون كمنته من ان القوة مفسدة والقوة المطابقة مفسدة اطلاقا ،  
وطالما انه لا توجد هناك سياسة بدون قوة فلا بد وان تقسد السياسة  
بالضرورة .

ومن الغريب ان نرى البعض يذهبون بعيدا في هذا الصدد ، حين  
يتوقعون استحالة سيادة العامل الاخلاقي في العملية السياسية ، ولو حدث  
ونجح ذلك - من وجهة النظر البراجماتية - فانما يمكن ارجاعه الى  
التفحات الالهية ، بمعنى انه يكون خارج نطاق القدرة البشرية .

واذا افترضنا وجود عدم استجمام بين السياسة الواقعية والتقاليد  
والقيم الاخلاقية الكبرى للبشرية ، فسوف نجد اختلافا كبيرا بين آراء  
الفلاسفة في هذا الصدد ، ففي الوقت الذي يرفض فيه مكيا فيلي - على سبيل  
المثال - أى صلة بين الاخلاق والسياسة ، حيث انه فصل بينهما وجعلهما  
انساقا منفصلة في المجتمع - كما سبق ان اشرنا - ، نجد فيلسوفا مثل  
نيتشه Nietzsche يذهب الى ان هذه الصلة غير مرغوب فيها محاولا ان  
يستنبط لنا مجموعة جديدة من القيم بعد تحليل السلوك السياسى النشيط  
والصراع السياسى العنيف .

وهناك رأى آخر يرى صاحبه وهو شوبنهاور Schopenhauer

اننا يمكن ان نقبل السياسة ، على ما فيها من شرور ، كشيء حتمى ، الا اننا  
لا بد وان نعرف انه من الحتمى أيضا توقع فشلها في مثل هذه الظروف  
واذحوال .

وبين أولئك وهؤلاء ، بين المتشائمين والمتفائلين توحد هناك نظرية  
وسيلة ، فيما يتصل بالعلاقة بين الاخلاق والسياسة ، بحيث انهم لا يفرغون  
العملية السياسية تماما من اللبسة الاخلاقية ، و حيث انهم لا يخضعونها  
للإخلاقيات بصورة مطلقة ، ومن هؤلاء نجد أرسطو وترما الاكوينى  
St. Thomas Aquinas وادموند بيرك Edmund Burke

وبنجامين دررايل Benjamin Disraeli ونستون تشرشل Winston Churchill

الا ان فشل الحكام ورجال الدولة في التنز بالناتج البراجماسي لقراراتهم السياسية يمكن ان يكون هو القاعدة وليس الاستثناء ، وذلك يعود بنا مرة أخرى الى التصور الاوجستيني بأن السياسة ليست مجرد الجانب-الشرير في لعبة الحياة (١) .

ونعبد الى مكيافيللي لندلخص وجهة نظره تجاه القوة السياسية التي أسندها على الدولة والقائمين بأمورها ، حيث أعطى الدولة سيادة على كل تجمع من التجمعات الانسانية الاخرى ، ولكنها ليست السيادة القانونية ، حيث ادى دائما بأن الانسار يسمى لتحقيق غايته بأية وسيلة كانت، ومن ثم فانه جعل الضرورة لاتعرف ولاتحضع لاي قانون مهما كان مصيره ، وبما عليك الا اتباع الطريق الذي تراه مناسباً لنيل ماتريد بعض النظر عن طبيعة هذا الطريق من وجهة النظر الاخلاقية او القانونية .

وهكذا يكون مكيافيللي داعية الى علم للسياسة محرد من القيم الاخلاقية ، ولست أدري هل يمكن أن نقبل منه ذلك ؟ بالطبع لايتأتى ذلك بصورة مطلقة ، فليس هناك أدنى شك في أن السياسة الا اخلاقية هي تمنع كل الشرور على الرغم انها السائدة على المسرح السياسي العالمى فى أيامنا الحالية ، لاسبما فيما نسميه بأجهزة الاستخبارات وما ترتكب من جرائم فى سبيل ما تريد تحقيقه من أغراض .

وقبل ذلك كله يثور عناك تساؤلان : عما اذا كان هذا العلم ممكناً ويتطور السؤال لكى يتعلق بالمدى الذى يكون عليه هذا العلم امرا مرغوباً فيه اذا كان ممكناً ، فالسؤال الاول قضية حقيقية يمكن فى النهاية الرد عليها عن طريق البحث الاختيارى فى طبيعة العلم كنوع من النشاط البشرى ، أما الثانى فهو قضية قيمة ، وسيبقى قائماً مابقى العلماء أنفسهم يعدلون ردوداً مختلفة .

---

اقرأ فى ذلك :

— Karl Deutsch, The Neives of Government ( New York : the Free Press, 1963 ) PP 214 - 219

واذا كان علم السياسة الخال من هذه القيم الاخلاقية ممكنا ، كان في الامكان وضعه في خدمة الخير والشر على السواء والحرية والعبودية ، والصواب والخطا ، وفي هذا المجال يشارك علم السياسة في المعضلة الكبرى لجميع العلوم الطبيعية منها والسلوكية ، ولايستتبع من ذلك ان علم السياسة الاحالي من القيم امر غير مرغوب فيه ، لانه قد يكون من الصعب تحقيقه ، فالقيم الاخلاقية قد تنفذ الى عالم التطبيق واحدة بعد الاخرى ، في اى مرحلة من مراحل البحث ابتداء باختيار المشكلة ، وفرض الفروض واختيار المنهج ، والوصول الى النتائج ومحاولة تفسيرها ، الى الدرجة التي تكون فيها المادة اخافية ، ولكن هل انحياز الباحث نحو القيم يجعل دراسته تتخذ الصبغة العلمية ؟

انه امر يكثر فيه الاحد والرد ، الا انه في ظل ذلك - كما تعلم جميعا - يجب ان يوضع علم السياسة في خدمة الاهداف التي يسعى اليها الانسان في السياسة . والواقع المجتمعي يقودنا الى الحكم على علم السياسة بأنه شديد الحساسية للتوازن الدقيق القائم بين الحقيقة والقيمة ، وعلى أية حال لابد وأن يراعى عالم السياسة هذا التوازن ، ولكن بدون أن يعقد التمسك بالمدى والعقيدة ، ايا كان نوعها ، حيث فيهما يجد الانسان نفسه ويحقق ذاته ، وفي ذلك طمأنينة كبرى يجدها الانسان السوي في حيواته العلمية (١) .

---

(١) اقرأ في ذلك هاينز يولاو ، ترجمة لجنة من الاساتذة انجائمين ، من المبادئ السياسية ( بيروت : دار الافاق الجديدة . ١٩٦٣ ) ص : ١٣٦ - ١٣٧ .

## نظرية القسوة عند بودان

نحن هنا بدأنا رافاييل حديثه عن نظرية القسوة في الدولة في مؤلفه « مشكلات الفلسفة السياسية - Problems of Political Philosophy » ترجمها إلى « مشكلة السيادة - Sovereignty » باعتبارها المثبة للسلطة المطلقة للدولة ، صاحبة القوة العليا التي لا تدانيها قوة (١) ، متأخراً فيلاسوف السيادة في ذلك ، والحق يقال ان المفكر الوحيد الذي ذرسة الدولة ليحتمل لها سيطرة غير سيطرة اللاهوت ، كما كانت عليه في التصور الوسطي ، غير سيطرة الضرورة التي دعا اليها مكيا فيلي هو الفلاسوف الفرنسي جان بودان Jean Bodin ( ١٥٣٠ - ١٥٩٦ ) بل ان المؤرخين لعلم السياسة ينهبون الى ان الاضافة الاصيلية في الفكر السياسي عند بودان هي ذلك الجزء الذي تحنت فيه وافاض عن السيادة ، مما يمكن ادتياره اهم اجزاء نظريته السياسية ، ولعله يكون بذلك قد اعطى الضوء الاخضر لكل من اتى بعده من فلاسمة للتطرق لموضوع السيادة .

والسيادة صفة لصيغة بالدولة ، وبالدولة القومية الحديثة بصورة خاصة ، ويبدو ان مكيا فيلي اقترب كثيراً من هذا المفهوم الحديث ، حيث انه كان اول من استخدم مصطلح « الدولة » بهذا المضمون ، الا انه كان يهتما - كما اسلفنا - بصورة رئيسية بالقوة ، والحكام الذين يناضلون من اجلها ، وليس من اجل المؤسسات التي تضمها الدولة اذ ان الدولة كانت تعنى عنده الحكومة أو الحاكم وجهازه الاداري والعسكري .

واذا كان كل امرئ سجين خبرته - كما سبق وأن اشرفنا - فان بودان لم يكن ليذهب الى مفهوم السيادة ، وهو مفهوم قانوني ، لو لم يكن قد خبر القانون واستوعبه ، وقد حدث ذلك بالفعل اذ انه درس القانون في جامعة تولوز ، وهي جامعة امتازت بدراستها المتعمقة في اصول الحق القانوني ،

---

(1) D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy ( London : The Macmillan Press, 1976 ), PP. : 54 - 58.

لقد أدرك بودان أكثر من أي فيلسوف سياسي قبله جوهر السيادة الذي يقبع في القدرة على تشريع القوانين الدائمة (١) .

وإذا كان الفضل بالفضل يذكر ، فبالإضافة الى أسقيته في المنادة بمبدأ السيادة ، كان من أوائل من ذهب الى أن البيئة الطبيعية تؤثر على فكر الإنسان وتاريخه واتجاهاته السياسية ، ومن ثم يكون من السابقين الى البحث في فلسفة التاريخ بالمعنى الحديث ، لقد كان مهتما بالتفسير العلمي للظواهر السياسية في محاولة لاقامة نسق سياسي قائم على مبادئ المعرفة العلمية ، وهكذا فأننا نستطيع القول بأنه إذا كان مكيا فيللي وضع الأساس القوي للبناء العلمي للسياسة فإن بودان بدأ في البناء العاري الظاهر للعيان .

ذهب بودان الى القوة ، القوة المطلقة للدولة والدائمة كذلك ، حيث لايمكن أن تتواجد قوة الدولة منثلة في السيادة لفترة محددة لكي تنحل بعد ذلك ، ويبدو أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفيلسوف ، وإن كان منطلق حل مشكلاتها شخصي ، فإنها قد شعر لنا فكرا عالميا يصح لكل زمان ومكان ، بعد ذلك ، وذلك كان الأمر بالنسبة لبودان وهو ينسحب الى القوة المطلقة للدولة ، إذ أنه عاش في فترة توحدت فيها فرنسا فعلا من وجهة النظر الجغرافية ، إلا أنها وقعت صريعة الصراعات الدينية العنيفة فقد انشردت فيها البروتستانتية الكاثنية خلال القرن السادس عشر انتشارا كبيرا مما دعا المذاهب المسيحية الأخرى الى محاولة إيقاف ذلك المد بالقوة ، وهكذا بدأت الحرب الدينية عام ١٥٦٢ لتستمر بصورة متقطعة لما يقارب الثلاثين عاما ، ويسجل التاريخ هنا أحداثا رهيبة تدهور الصراع الديني فيها الى تصلب في الرأي وقتل وقتال ، ومذبحة سان بازثولوميو في ٢٤ أغسطس ١٥٧٢ (٢) خير شاهد على ذلك ، وقد اختلطت الانقسامات الدينية

---

(١) جان توشار وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تاريخ الفكر السياسي ( بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١ ) ص ٢٣٢-٢٣٣  
(٢) مذبحة وقدمت ضد المواطنين الهوجونوت ( أصحاب الاغلبية البروتستانتية ) وكانوا يحتفلون في باريس برواج شقيقة الملك شارل

اسى احداثها حركة الاصلاح بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العميقة مما جعل الصلح بين الفرقاء صعبا للغاية ، وما كانت فرنسا تحتاجه فعلا في تلك الآونة ، كن هو التوسط والاعتدال في الرأي والمقيدة .

واذا كانت الدولة ذات قوة مطلقة - في حدود أقليمها الجغرافي - ، أسفها عليها بودان ، فانه نادى في نفس الوقت بإطلاق قوة او سلطة الحاكم كذلك ، ولكن في ظل التزام أخلاقي أمام الله والمجتمع ، وذلك على غرار ما كان سائدا خلال العصور الوسطى ، ولم يكن للامير الحق في أن يحطم قانوني الله والطبيعة .

وكان بودان وهو يتعرض لتعريف السيادة يؤكد على كونها قوة شرعية وكانت بذلك يود أن يشرق بينها وبين سيادة قائد عصاة القراصنة او اللصوص فوق جميع أفراد مصابته ، ويستمر بودان في تحليله فيفرق كذلك من صور الحاكم في أن يحطم قوانينه وحقه في أن يحطم عقوده وعهوده ، ان الحاكم صاحب القوة والسيادة ليس مرتبطا بقوانين سابقيه لان سلطة سن القوانين مطلقة ليست الا بمن حقه هو فقط . الا أن الأمير وهو يتعاقد مع رعاياه أو مع الحكام الآخرين يكون قد التزم التزاما مريوجا ، وعليه فانه ليس في حق في أن يطيح بهذا التعاقد لأن القانون الطبيعي يفرض احترام

---

التاسع من الامير هنري نادر ، وكان القصر الملكي مسرحا للمناسبات والمؤامرات ، وكذلك الثقلبات السياسية ، وكأنما كان صورة مصغرة لما كان يحدث في الوطن كله ( مابين غلاقات مع اسبانيا ثم انقلاب عليها ومعاودة الاتصال بانجلترا ) وقد انتهز الفريق الآخر الكاثوليك انشغال الهوجونوت بهذه الاحتفالات وانقضوا عليهم ذبحا وتقتيلا ، وحدث نفس الشيء في المدن الاخرى حتى ليقال أنه راح ضحيه لتلك المذابح حوالي عشرين ألفا من الهوجونوت ، ولعل هذا كان الدافع الرئيسي الى التفكير في انشاء جماعة « السياسيين » الذين دعوا الى التسامح والحرية الدينية . وأن المواطن الفرنسي مواطن أولا وآخرا بفض النظر عن انتماءاته المذهبية الدينية . - أنظر في ذلك : حسن صبحي ، التاريخ الاوربي الحديث ( الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٣ ) ص ١٤٢ - ١٤٤ .



المبود . ثم ان القوة المطلقة التي يتمتع بها الامير لا تمنح له ذلك ، وانطلاقا من هذا كله رأينا بودان يفضل الملكية على حكم الارستقراطية او الديمقراطية ، لأن الخصائص التي تنصب بها السيادة من حيث كونها موحدة وغير قابلة للتجزئة . نجد البيئة المناسبة لها في حكم الفرد الواحد .

وعلى الرغم من دعوته الى اصحاء القوة المطلقة على الدولة . فإنه لم يكن يهدف من ورائها أى عنوان على القوى الأخرى : وذلك خلافا لما ذهب اليه برتراند رسل من أن القوة هي السبب الرئيسي لكل الحروب (١) ، اذ كانت وجهة نظر بودان تجاه الحرب تختلف عما كان الواقعيون يرونه ازاءها وتقرب من وجهة النظر الحديثة في هذا الصدد . حيث كان يمتنعها لأنها محطمة لكل أهداف المجتمعات البشرية ، سواء كانت مادية أم روحية ، إلا أنه آمن بضرورة الحرب في حالة واحدة وهي رفع العدوان عن الوطن والتصدي للمعندي على أرضه وممتلكاته (٢) .

وهكذا نستطيع أن نصوغ أخيرا فلسفة بودان في هذا الشأن بأنه كان يدعو الى دولة قوية بلا عدوان ، وملكية بلا تحكم ، متسامحة دينيا ، ومتسامكة أخلاقيا مما يعتبر ازاء انه ناقض مكيا فيللي جدا في الكثير من المبادئ التي ذهب اليها ، ومن ثم يمكننا القول أنه حاول رأب الصدع الذي أحدثته المكيا فيللية حين فصلت السياسة عن الأخلاق ، وحين أنزلت السياسة من سماء المثل لكي تنمرغ في أرض الواقع .

---

(1) Bertrand Russell, Political Ideals ( London: Unwin Books, 1963 P. . 50

(٢) أنظر في ذلك :

— William Ebenstein. Great Political Thinkers. op. cit., PP. : 349-351

— على عبد المعطي محمد ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر العربي ( الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ ) ص ٢١٠ - ٢١٩ .  
— عبد الرحمن خليفة ، مثالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٣ .  
٣٧٠ .

## نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعي :

قبل الحديث عن موضوع القوة في مدرسة العقد الاجتماعي لابد من معالجة توضح لنا ماذا نقصد بمصطلح العقد، وفي هذا لابد لنا من العودة الى الانسان في بداية حياته حيث وجد في مجتمعه البدائي ممارسا لكل اوجه النشاط التي تستلزمها معيشته واستمر به الحال معتمدا على ناتج يديه فترة طويلة من الزمن ، احس بعدما تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزي نحو الائتلاف مع اقاربه في نوع من التجمع حفاظا على النفس ، وطلبا للأمن والامان ، وقد أدرك بفطرته أن ما يطلب لن يتوفر وهو يعيش في عزلة عن الآخرين ، فكان ان أقام مع من كان يعايش في بيئته صورة بسيطة للمجتمع البدائي انتهى تمت فيه العمليات الاجتماعية والاقتصادية الاولى في صورة المقايضة وتبادل السلع والمنفع ، ومع مرور الوقت أدرك كذلك ان هذا التجمع لابد له بمن يتولى امره ليوفر كل عضو مشارك فيه الى ما أهلت له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم احدهم للقيام بهذه المهمة ، ومن طبيعة الامور أن ولي أمر الجماعة لا يستطيع أن يمارس اختصاصاته دون سلطة تعهد اليه ، فكان أن تنازل له كل واحد عن جزء مما يتمتع به من حقوق طبيعية ، وهكذا نشأ مايسميه علماء السياسة والاجتماع بالعقد الاجتماعي ، وعليه فلا يستطيع العصر الحديث أن يدعي بأنه مستدخ الفكرة ، حيث أنها مورست بصورة طبيعية في القديم من الزمان ، الا أنه في حقيقة الامر يرجع الفضل الى أوروبا العصور الحديثة وفلاسفتها السياسيين في اعادة توجيه الاصواء الى فكرة العقد الاجتماعي كنظرية مفسرة لنشأة الدولة ، حيث تذهب الى أن الدولة قامت نتيجة اتفاق متصود واختياري عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعة التي كانوا يعيشونها قبل الاتفاق .

ومما يجدر بالذكر هنا أن العقد ليس سوى افتراض خيالي بمعنى سلم مسابقة تاريخية له ، حيث التجيء اليه المناهون به كترير هيتافيزيقي لنشأة الدولة ، مما جعل أحد فلاسفة العصر الحديث « كانط » منه بأنه خرافة منهجية ، خرافة من حيث انه خيالي ابتدعته فئة من المفكرين ، دون أن تكون

له أصول واقعية ، ونهحية من حيث انه اتبع منها مينا في اقامة الدولة :  
تجمع لمجتمع ف الدولة .

وفكرة العقد الاجتماعي في حقيقتها هي مجرد تعبير عن قيمتين  
اساسيتين في حياة الانسان ، وهما قيمة الحرية بمعنى ان الارادة هي  
الاساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الحكومة ، ثم قيمة العبدالة بمعنى أن  
الحق وليس التعسف هو أساس المجتمع السياسي كله (١) .

ومن الامور الجوهرية في هذه النظرية الادعاء بان الانسان عاش في اول  
امره على حالة من الطبيعة اختلفت طبيعتها وطبيعته من فينسوف الى آخر ،  
وذلك قد ان تضر الدولة الى الوجود ومن ثم يمكن أن نقول بان حقوق  
الانسان ار بصورة أخرى حقوق المواطن الفرد أسبق في الوجود من حقوق  
الدولة التي ساهم هو في انشائها (٢) .

وعلى الرغم من اشتراك فلاسفة العقد ، واتفاقهم في فكرة العقد ذاتها ،  
فانهم استخدموها بصورة مختلفة ، حيث في الوقت الذي جعلها هوبز تبريرا  
لحكم القوة أو الحكم المطلق ، فقد استخدمها لوك ليؤيد الحكم  
الدستوري ، فو الملكية المقتبة انطلاقا من حق الافراد في الثورة على الحاكم  
صاحب السلطة ، أما روسو فقد ذهب مخالفا لهوبز تماما ومغالبا فيما ذهب  
اليه لوك حين استخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية ، وعلى وجه العموم  
فان النظرية استخدمت لتأكيد ضرورة قيام السلطة في الدولة على رضى

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، في الفكر السياسي ( الاسكندرية : دار  
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦ ) مذكرات غير منشورة ، ص : ١٦٤ - ١٦٧ .  
واقتر. كذلك :

→ D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy ( London : The  
Macmillan Press Ltd., 1976) PP 85 88

(٢) انظر في ذلك .  
— Locke, Hume and Rousseau Social Contract ( Oxford : Universit  
Press, 1976) Introduction by Ernest Barker. PP : xxxiv

المحكومين واقتناعهم ، وذلك بقدر ما يتيح للشعب أن يمارس حقوقه وحرياته ،  
ولم نفس الوقت ساعدت النظرية على روال الصفة المقدسة التي أضفاها  
لنكر المصور الوسطى على الدولة ، بعدما تبين أن الإنسان هو الذي شارك  
في إيجادها وهكذا أصبحت السلطة في الدولة أقرب إلى الأرض وإلى عامة  
البشر منه إلى السماء والسلطان الإلهي .

وإذا ما عدنا إلى سابق مصطلحنا ، فإن مفكر القوة في هذه المجموعة من  
اللاسفة هو توماس هوبز Thomas Hobbs (١٥٨٨ - ١٦٧٩) .

نشأ هوبز في بيئة شهدت الكثير من الصراعات الدينية والسياسية  
خلال النصف الأول من القرن السابع عشر ، وقد أظهر نبوعا مبكرا ، إذ  
استطاع أن يقرأ اللاتينية والاعريكية وهو صبي لم يتعد السادسة من عمره  
بعد ، وانتسب إلى جامعة أكسفورد وهو في الخامسة عشر ليعمل بعد تخرجه  
معلما للابن الأكبر للورد كافندس ، وكانت تلك الأسرة إحدى المائلات  
الارستقراطية الكبيرة في إنجلترا ، ومن طريقها استطاع هوبز أن يلتقي  
بكثير من رجال الفكر والعلم في العالم ، مثل بيكون وهارفي وديكارت  
وجاليليو وقد سافر هوبز طويلا وكثيرا بمفرده وفي صحبة هذه العائلة عبر  
كل أوروبا ، وهكذا استطاع أن يشهد عن كثب التطورات العلمية والفلسفية  
في تلك الآونة ، وتأثر وهو يسوق فلسفته بما ساد القرن من علوم طبيعية ،  
ولذلك فقد كان من أوائل من تآزر على المنهج اللاهوتي الذي قائم عليه مجتمع  
العصور الوسطى ، ليقيم فكريا علميا منطقيا ، ويفسر الكون تفسيريا ماديا  
حركيا . والإنسان لديه يحضن لهذه المادية الحركية منذ بداية حياته التي  
يحكمها غامل الانانية ، وقد تمثلت كما ادعى في حرص الكائن البشري على  
ما يحفظ عليه ذاته ، ويدفع عنها ما يضر بها ، بل إنه سعى إلى إقامة نظرية  
سكيولوجية يجعل من الانانية ركيزة علمية للسلوك ، ويعتبر رغبة الإنسان  
في توفير كافة دواعي الأمن لذاته - أي غريزة حفظ الذات - ضرورة لازمة  
للطبيعة البشرية . ولكنها - لأسباب عملية - تلازم الرعية في القوة (١) .

---

(١) فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي ، دراسات مقارنة للمذاهب

ولذلك فقد كانت حياة الانسان في تلك الحالة الطبيعية تنطلق من منطلق محدد هو التنافس الذي يقوم على الخوف مما يؤدي الى صراع وحرب قد تطيح بالبناء كله وتلك حالة خلت من كافة القواعد الاخلاقية اللهم الا المصلحة الشخصية التي يسعى الانسان اليها بكل ماله من قوة ومنعة وقدرة على الخداع والاحتيال ، ومن ثم فلكل فرد الحق في أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه ، وبأي وسيلة كانت ، وكأنه بذلك يردد ماسبق أن نادى به مكيا فيللي ، رعل ، عدا يكون الحق الطبيعي عند هوبز أولى الاساسي يسبق أي قانون آخر حتى ولو كان طبيعيا . وبما أن الافراد يتقاربون في قوتهم ، فإن يستطيع أحدهم وضع حد لهذا الصراع ، ولذلك فسوف يظلون في حالة خوف وترقب .

وحين تم اقامة العقد ظهرت هناك الحاجة الى قوة عليا تلزم الجميع باحترام وتنفيذ بنود العقد . وان لم تتوفر هذه القوة فلن يكون العقد سوى كلمات جوفاء بدون معنى واقعي ، هذه القوة أو بمعنى آخر هذا الشخص المعنوي الذي تتوافر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التي يسميها هوبز بالعملاق العظيم أو التين ، وان تكلمنا باجلال أكثر هذه هي نشأة « الاله الذاتي » - على حد قول هوبز - الذي ندين له في ظل « الاله الخا » .  
بسلامتنا والدفاع عنا (١) .

وطنا ان هذا التين يتمتع بكل القوة والسلطة فسوف تصبح له السيادة جميعا . وكل من نداه هم الضعاف الذين يجب ان يخضعوا لازادته التي هي القانون ، ومن ثم فليس لهم حق الثورة عليه ، ولا يحق لهم بالتالي

---

السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ) ص : ٣٩٤ .

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، الطبعة الرابعة ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ) ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .  
وانظر كذلك .

— W. J. Stankiewicz, Aspects of Political Theory. ( London : Collier Macmillan, 1976 ) PP. : 140 - 143.

تعبير شكل السيادة أو شكل الحكم (١) . وهكذا تتبلور نظرية القوة لدى هوبز شيئاً فشيئاً ، وقد استخدمها وسيلة وأداة ، وسيلة لتأكيد الحكم المطلق ، وأداة في يد الحاكم لإنجاز ما يريد ، ويجب ألا ننسى أن هوبز كان دائماً يستخدم فكرة العقد الاجتماعي لتبرير سيادة القوة وقوة السيادة .

والقوة عند هوبز لا تتجزأ ، حيث أنها إذا ما قسمت أو وزعت - فلن يستطيع حائزها ضمان الطاعة بين المواطنين ، ولذلك فقد جرمها لاتنفصل عن صاحبها ، ولا يمكن التنازل عنها لاسيما أن اتصل الموضوع بالدولة ، ومن هذا المنطلق كان لا يؤيد أى نظام يضعف من قوة السولة وكم كان يرى أن الحرب فى إنجلترا كان بالإمكان تجنبها لو لم تكن القوة أو السيادة مقسمة بين الملك واللوردات ومجلس العموم ، ثم إن الرغبة فى القوة تتحول بالتالى لئلى تصبح الرغبة فى الحرية . وتلك حالة نستطيع فيها تحقيق رغباتنا التى نتطلع اليها ، والقوة التى ينصف بها الحاكم لا بد وأن تكون مطلقة وفى هذه الحالة سوف يكون هناك نظام فى الدولة ، وفى حالة عدم تمتع الحاكم بهذه القوة المطلقة ، لن يكون هناك سوى الفوضى وما يترتبها من عدوان وقتال ، ولذلك لا خيار أمام المواطن إلا أن ينحاز الى مع الحاكم تلك القوة المطبقة ضمانا للامن والطمانينة فى ربوع الوطن (٢) .

وعلى الرغم أن دولة هوبز كانت دولة مسيحية (٣) فإنه كثيراً ما كان ينصح الحاكم أنه لئلى يستطيع أن يحتفظ بالسلطة فى الدولة قوية ، لا يبقى عليه أن يسمح بنمو جماعات أو مؤسسات تتوسط العلاقة بين الدولة والمواطن، ولهذا فقد كان متعظماً أى يوقف تدخل الكنيسة فى شئون الدولة ، وعلى هذا فإن الكنيسة لديه إنما هى إحدى مؤسسات الدولة ، ويقاؤها إنما يعتمد على وجود الدولة وليس العكس .

---

(1) Robert Dows and John Hughes, Political Sociology ( London . John Wiley & Sons 1975 ) P . 21.

(٢) محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ( الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ) ص ٢٥٥ - ٢٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ص : ٢٦١ .

لقد ذهب هوبز بعننا في تأييده لمعادلة القوة ، وهو في ذلك لم يكن يؤمن بنظام سياسي محدد . وما كان يشغل باله هو براجماتية الحكومة القوية «المؤثرة» ، وعليه فلم تكن الشرعية تحظر له على بان ، ولذلك كان مستعدا - على الرغم من تأييده للنظام الملكي المطلق - مساندة كرومول بعد اطاحته بالملكية واقامة أول جمهورية في إنجلترا - والتي لم تطل مدة بقائها سوى مايقارب تسع سنوات فقط . وذلك انطلاقا من أن كرومول كان هو صاحب القوة الفعلية التي أعادت الأمن والنظام الى إنجلترا ، وحين عاد تشارلز الثاني وعادت بعودته الملكية عام ١٦٦٠ أظهر هوبز واقعية لانؤم الا بمنطق القوة في استمداه للاحياز ان صف الملكية مرة اخرى .

وهل لنا بعد ذلك كله أن نسائل هوبز عما اذا كانت القوة وحدها تستطيع أن تقيم نظاما سياسيا مستقرا ؟ سائله وقد شهد تجربة كرومول ، حقيقة أنه يؤكد على أهمية القوة في علم السياسة ، وذلك منطلق سليم ، ولكن هذا العلم ، من جانب آخر ، يركز على المؤسسات السياسية وهو يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل النظام السياسي ان هوبز يفترض أن الأفراد لن يتسنى لهم تسوية منازعاتهم بطريقه عقلانية او بالفهم المتبادل المتبادل لوجهات نظر بعضهم ، ولذلك يلتجئون الى القوة وسيلة الى تلك التسوية . متناسيا في ذلك فطرة الانسان في الائتلاف والتجمع ولاسيما في مواجهه الكوارث او امام رهبة الموت مما يدفعهم دفعا صوب قدر من السلام فيما بينهم .

لقد تجاهل هوبز العلاقات الاجتماعية التي تنطلق من نسق القسرية والنظام العائلي مما أدى به الى انكار التقاليد والاعراف التي تجمع بين الأفراد في المجتمع الواحد في وحدة متآلفة ، ويبدو كذلك أنه لم يعر اتجاهات التشيئة الاجتماعية المتأصلة في الطبيعة البشرية الاعتماد التام ، ومن ثم فانه يكون بذلك قد ذهب مخالفا المنطرة الكلاسيكية للانسان على أنه كائن اجتماعي أو على أنه الكائن الذي يولد وبه فطرة التجمع . حين نصادى بان السى ، الوحيد الذي يربط البشر سويا في المجتمع هو بناء قوة قادرة على أن

تبعت الرعب في قلوبهم جميعا (١) .

وقد أسند هوبز لصاحب السيادة حقوقا جعلته يطلق يده في تنظيم شئون الدولة حسبما يراه صالحا لها ، دون النظر الى أى اعتبار آخر ، مما جعل بعض الباحثين يذهب الى القول بأن هوبز اشتهر في نظريته عن القانون برأيه القائل ان القانون هو ارادة الحاكم (٢) . وفي ذلك يمكن ان يقال الشيء الكثير في باب اطلاق الحكم والسلطة والقوة اللتين يتمتع بهما الحاكم بالتالى .

ويبدو أن هوبز كان يود أن يقدم لنا نسفا فلسفيا في نظرية الحكم يزواج فيه بين القوة والسلطة ، وهو وإن كان قد صادف بعض التوفيق في ذلك ، إلا أنه لم يدرك كل أبعاد العملية السياسية التي تضم الكثير من البنيات في مركب معقد . ولذلك نستطيع أن نقول أنه نجح في صياغة فلسفة سياسية ، في الوقت الذي اتجه فيه مكيافيللى - على سبيل المقارنة - الى الناحية التطبيقية ، حين تطرق الى الوسائل العملية في فن الحكم ، مما يجعلنا نصنف هوبز فيلسوفا سياسيا ، ومكيافيللى عالما سياسيا .

وعلى أية حال نتمدح هوبز فيلسوف قوة . إلا أن مبدأه في القوة أغضب الجميع ، أغضب أصدقاءه من الملكيين حيث رفض مبدأ السلطة الالهية للملوك حين جعل السلطة مستمدة من الشعب ، وأغضب الليبراليين حين أعطى السلطة الحاكمة كل القوة في الدولة مما يعتبر مقدمة للنظريات الشمولية في الحكم .

ويكفي هذا القدر من الحديث حول هوبز لتكون لنا كلمة صفيحة عن جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وعما اذا كانت له نظرية معينة حول القوة ، حقيقة له وجهة نظر ولكنها تختلف في تطبيقاتها ، حيث في الوقت الذي

---

(1) R. M. Maciver, The Web of Government ( New york : The Free Press, 1965 ) P. : 55.

(٢) امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز : فيلسوف العقلانية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ) ص : ٣٨٣ .



اعطى هوبز فيه القوة مطلقه للحاكم أو الهيئة الحاكمة ، فقد جعلها لوك للمجتمع كله بل انه ذهب الى تحديد سلطة الحاكم وضرورة خضوعه لسلطة القانون الذى تصنعه الحكومة عند هوبز وتبحث عنه عند لودز طالما ان القانون الطبيعى موحود ، وعنده فان القانون يسبق وجود الحكومة عند لوك ويأتى نتيجة لها عند هوبز .

لقد كان هوبز مفتشاً الى درجة كبيرة بضرورة استخدام القوة والاكراه لتدعيم التماسك الاجتماعى الى الدرجة التى لايتحيل معها مجتمعاً بدون حكومة وكان انحلال الحكومة يعنى عنده انتهاء كل نظام وتوقف كل حياة مدنية والموتة الى الحياة البربرية . الا ان لوك بآرائه التى كان ينادى بها ، كان يعنى مبدأ هاماً من المبادئ الرئيسية للحرية الكلاسيكية بالفصل التام بين الدولة والمجتمع . وفى مجال المقارنة نجد ان المجتمع هو الأكثر أهمية ودواماً ، وانحلال الدولة أو الحكومة لايعنى انحلال المجتمع بالتبعية . بل العكس هو الصحيح بمعنى انه فى حالة انفسراط المجتمع تزول وتنتهى الحكومة .

وعلى الرغم من ذلك فان لوك اباح استخدام القوة المطلقة وشن مصا الطاعة على الحاكم الديكتاتورى لأنه يستخدم القوة غير الشرعية ، ولذلك لابد من مساواة القوة بالقوة . وهكذا يكون لوك قد أطلق الحرية الفردية الى أقصى مدى لها ، وهو فى ذلك اسماً ينادى لشرعية الثورة ضد الحاكم الذى ينحرف عن المسار السليم للنظام الديمقراطى (١) .

وبالمثل لم يكن للقوة نصيب كبير فى فكر جان جاك روسو (١٧١٢) - (١٧٧٨) ، حيث ان المجتمع السياسى لديه لايقوم على أساس القوة ، لأن اصطلاح « حق الاقوى » اصطلاح متناقض لا معنى له ، وفى ذلك يقول روسو "انه اذا نظر الى القوة وحدها ، ومنى بايضاح النتائج المرتبطة بها ، وجد أن شعباً يحسن الصنع اذا اضطر الى الخضوع فخضع ، ولكنه يحسن الصنع

---

(1) Rodee and others, Introduction to Political Science. Fourth edition ( Japan : Macgraw Hill Book Company 1981 ) PP . 26 27

أكثر إذا ما استطاع خلع العظم أنه يستعيد حريته بالحق عيه الذي منحه  
أيضا ، ويستطرد روسو ليقول أننا إذا أدركنا أنه ليس للإنسان من سلطان  
طبيعي على أخيه الإنسان ، رادكنا أن القوة لا يمكن أن تحقق حقا ، لعرفنا  
أن السلطة التبريرية بين الناس إنما تقوم على اتفاقات عقدت بينهم - وأن  
صاحب القوة العليا - أي الأقوى لا يمكن أن يؤتى من القوة ما يكفل له  
السيادة دائما ، ألهم إلا إذا قلب « القوة » إلى « حق » و « الطاعة »  
« واجب » . وهذا محال لأن الحصول للقوة حكم ضرورة . ولا يمكن أن يكون  
واجبا لأنه ليس بالمثل الإرادة الحرة ، فنحن إذا لم نكن مجبرين على  
الحصول ، فليس أمة الترام يضطربنا إليه ، وس ثم فإن القوة لا تخلق  
حقا (١) .

فلك هي القوة في منزلة العقد الاجتماعي ، اتحدنا فلاستفها وسائل إلى  
غايات محددة ، وإن كانت الصورة تتخذ شكلا واضحا لدى هوبر الذي  
أضاف لنا الكثير إلى رصيد القوة في الفكر السياسي إلا أنها كانت قوة  
دات طبيعة معينة ، حيرت لأصدقاؤنا لقبل الأعداء ، ولكنها على أية حال  
أضأت الطريق للكثير من تطبيقاتها العملية .

### هيجل وفكر القوة

يتفق مؤرخو السياسة على أن أهم منجزات روسو السياسية كانت  
فكرة الإرادة العامة التي نادى بها في أحرىات أيامه لتمثل قمة النضج  
السياسي لديه ، وقد أغل روسو من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على  
الجسد السياسي للدولة ، وجعلها تسمى بالحفاظ عليه وعلى كل عضو

---

(١) محمد علي محمد وعلى عبد الحظي محمد . سياسة بين النظرية  
والنظير . مرجع سابق ، ص : ١٨٧ - ١٨٨ .  
والقرأ في ذلك أيضا :

— S. E. Finer, Comparative Government ( Penguin Books, 1984 )

فيه (١) . وحيث أنها المصدر لكل القوانين التي تنظم العلاقات بين الافراد وبعضهم وبين الافراد والدولة ، فإن طاعتها واجبة انطلاقاً من كونها التعبير عن الحرية الاخلاقية للفرد ، فإذا مارفض هذا الفرد تلك الطاعة فسوف يضطر اليها بالقسوة ، وعند روسو لايعنى ذلك سوى مجرد اجباره على أن يكون حراً ، ومن هنا نفذ كل من أراد أن ينتقد روسو اذ كيف يتأتى أن يكون هناك اجبار وتكون هناك حرية في نفس الوقت . وعلى أية حال فإن روسو لم يكن يدعى أنه بذلك يضع سلاحاً قوياً في يد الفلاسفة الذين قدسوا الدولة في العصر الحديث ومن أولهم هيجل الذي أعطاهم قوة مطلقة وأغضى عليها قيمة عالية فوق قيمه وقوة المجتمع المدني ، وجعلها تتحكم في كل جوانبه الاخلاقية ، على الرغم من اعترافه بضرورة وجود مكونات المجتمع من ثقافات وطبقات وجمعيات ومجتمعات محلية . لأن الافراد بدون هذه التكوينات سوف يتفارقون الى مجرد عدد من الوحدات البشرية ، لايتخذون شكلاً معيناً ، وبالتالي لن يكون لهم تأثير في أنشطة الدولة ، ولذلك كان هيجل يرى أن الدولة لاتتكون من مواطنين قائمين بذاتهم ، حيث ان الفرد لابد وان يوضع في مكان وسط عن طريق سلسلة من المشاركات والارتباطات قبل أن يصل الى المركز النهائي للمواطنة في الدولة (٢) .

لقد مجد هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاماً وقوة على الافراد المكونين لها وهي - طبقاً للجدل الهيجلي - غاية ونهاية التطور التاريخي ، ومن ثم فهي مصدر كل القيم الاخلاقية والاجتماعية والروحية ، وهكذا يتحول الانسان المشارك في أنشطتها من فرد أو كائن بيولوجي الى شخص يشارك في

---

(١) ويكون روسو بمناداته بفكرة الارادة العامة هذه قد غير من التصور الميكانيكي للدولة ، الذي ذهب اليه كل من هوبز ولوك ، وأعاد الى الأذهان النظرية النصوصية التي تعود تاريخياً الى أفلاطون وأرسطو .

(2) Sandor Halehsy, Mass Society and Political Conflict

(Cambridge : University Press, 1976) P. : 19

- واقرأ في ذلك أيضاً :

- جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسي ،

الكتاب الرابع ( دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ) ص : ٨٦٤ - ٨٨٣ .

الحياة السياسية ، ويدخل في علاقات مختلفة داخل مدى الدولة التي بدونها جميعا لاتقوم هناك ازادات خاصة - بل لاتقوم للجتمع قائمة - حيث أن الدولة وماتفرض من قوانين وماتضع من تنظيمات هي التي تخلق لنا « الإرادة العامة » التي تتحكم في المواطنين بصورة تكاد ألا تترك لهم أى قدر من الحرية الفردية ومن ثم فهي القوة المسيطرة المتحركة في مقدراتهم ، مما ينتج عنه الإبقاء للمواطن الفرد في معزل عنها ، وتلك وجهة نظر عكستها أغلبية المدارس الاجتماعية الحديثة .

وهكذا تتجسد في الدولة كل السلطة السياسية التي تقع في هذه الشخصية الاعتبارية انطلاقا من كونها فكرة مقدسة ، ومن ثم فقوتها ، طلقا شاملة ، لاينسحب عليها القانون ، وكذلك فهي تحل وتترفع عن أى مساءلة أخلاقية ، لكونها ذاتا تملو فرق كل الاعتبارات الأخلاقية ولذلك ينبغي على الفرد أن يضحي بنفسه في طريق الحياة ، وبهذا يكون هيجل قد أحضج الفرد تماما للدولة التي ينبغي أن تكون قوية لانجاز ذلك (١) .

وإذا كنا نستطيع أن نضفي سمة الواقعية على مفكرى السياسة في قرننا العشرين ، فإننا لانتطيع أن ننكر أصولها التاريخية التي تتمثل في مفكرى القوة مثل مكيافيللى وهوبز وهيجل ، - على الرغم من اختلاف منطلقاتهم ما بين العلمية والفلسفية - حيث تأمل لديهم الاحساس بضرورة توافر عوامل القوة لاستقامة العملية السياسية - كما سبق وأن أشرنا ، وذلك في مواجهة المدرسة العقلانية التي ينضم الى عضويتها فلاسفة من أمثال لوك وروسو وبيرك - على الرغم من تناقضهم في آرائهم التي ذهبوا اليها بصدد وقائع الحياة السياسية - .

---

(1) John C. Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics (London : the Macmillan Press 1984) P. : 123.

وافرا كذلك .

- امام عبد الفتاح امام دراسات هيجلية ( القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ) ص ٩١ - ١٣٦ .

وفى مواجهة هؤلاء وهؤلاء نجد فريقا آخرًا يستخدم القوة فى عمليات أقرب ما تكون الى - النووية - وعلى رأسهم كارل ماركس - وسوف يأتى الحديث عنه - الذى ينادى بالصراع ، ويذهب الى القوة التى يستخدمها فى محاولة تغيير الوضع الطبقي للمجتمع ، وعليه تكون غاية القوة لديه قد اختلفت تماما عن غاية القوة فى فكر من سبقوه الى الحديث عنها .

وعلى كل حال فلا نستطيع أن ننكر أن فكر القوة عند هيجل أصبح إضافة الى - ترسانة - الأسلحة التى يستخدمها أصحاب الأيديولوجية الشمولية التى تضحي بالفرد فى سبيل الدولة التى ينبغي أن تسيطر على جميع مظاهر حياة الأمة رطاقاتها المنتجة .

ولذلك كله يمكننا أن نذهب مع جورج سباين فى تأريخه للفكر السياسى ، حين يعتبر عيجل ، كيا فيللى ألمانيا ، اذ ظهر الشيء الكثير من التفهم الراسخ للحقائق التاريخية ، والواقعية السياسية الصلبة (١) .

ويبدو أن نظرية هيجل فى القوة سرعان ما اخذت طريقها نحو التطبيق الواقعى على يد أحد مواطنيه . السياسى العتيذ بسمارك ( ١٨١٥ - ١٨٩٨ ) ، رجل الدولة القوى . وموحد التراب الالماني . أول مستشار للامبراطورية الالمانية بعد قيامها خلال القرن التاسع عشر وزعيم المدرسة الواقعية فى الفكر السياسى الالماني .

وكان أول عهد بالمناصب السياسية حين انتخب عضوا فى البرلمان البروسى عام ١٨٤٧ ، وتدرج فيها حتى وصل الى منصب رئيس الوزراء عام ١٨٦٢ ، فكان أن بدأ فى ممارسة سياسة مطلقة . فحل البرلمان وخرق الدستور ، وتسلم زمام الشئون الداخلية والخارجية ، وتحكم فى الميزانية ، وهكذا أصبح الرجل القوي فى جميع انحاء الامبراطورية ثم اتجه ببصره الى خارج المانيا وبدأ فى ممارسة سياسة القوة تجاه الدول الاجنبية ففرض الخوف والرهبة من المانيا فى نفوس الجميع ، معتمدا فى ذلك بكل وسائل

---

(١) جورج سباين . تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٨٤٩ .

القوة ، مما جعل الكثير من المؤرخين يظنون عايه رجل القرن التاسع عشر  
أو بصورة أخرى يسمون القرن ولاسيما فى الجزء الثانى قرن بسمارك .

ويموت الامبراطور فردريك الثالث وتولية وليه الثانى عام ١٨٨٨ نشأ  
هناك صراع فى سبيل القوة بين بسمارك والقيصر الجديد . انتهى بمسزل  
بسمارك من المستشارية عام ١٨٩٠ .

والآن نستطيع بعد ذلك كله أن نحكم عليه بأنه كان رجل قوة ، نقل  
فلسفة القوة الى عالم الواقع ، لكى يفتح لنا مجالا جديدا على مصراعيه فى  
واقى العملية السياسية ، مجالا يمكن أن يتحول الى بيئة تجريبية لكل النظريات  
التي نادت بالقوة ، ولاسيما ان كانت مصادرها قريبة اليه تستقى مادتها  
النظرية من نفس المنابع التي تستجيب لتطبيقاتها العملية (١) .

تلك هى بعض الامثلة لمفكرى القوة عبر العصور التاريخية المتعاقبة ،  
أمثلة ذهب أصحابها مذاهب مختلفة فى استخدامهم لمعادلة القوة ، الا أن  
المنطلق كان مشتركا وهو النظرة الوظيفية الى القوة التي اتخذوها وسيلة الى  
غايات محددة . قد تكون شخصية وقد تكون على مستوى عام ، وعلى أية حال  
فان الصراع للوصول الى القوة سرف يظل هو السمة المميزة للمجتمعات  
البشرية جميعها ، بل ان القوة فى حا. ذاتها أصبحت هى الخاصية الضرورية

الأي نظام سياسى يسعى لتوطيد أركانه ، وكذلك لاي قائد أو زعيم ، حيث  
لا نساء للصغير فى عالم يتصارع فيه الاقوياء ، لا سيما بعد سيادة المفاهيم  
الجديدة فيما يسمى بالثورة السلوكية التي يجتازها علم السياسة الآن والتي  
تطلب التطوير فى المفاهيم القديمة . وأغلب الضن بل أغلب اليقين أن القوة  
هى التي تستقطب كل دروب التعبير ، وان غلفت أحيانا فى صور تتفق  
والمزاج السياسى العام ، الا انها تكشف عن نفسها فى أول صدام مع وقائع  
الحياة العملية . والعلاقات الدولية المعاصرة كلها أدلة على ذلك لدرجة أن  
اسرح السياسى العالمى أصبح استعراضا ما تتمتع به الدولة من قوة .

(١) افرا فى ذلك .

— جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة ، حتى الحرب العالمية الاولى  
( الاسكندرية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨١ ) ص ٣٩٢ — ٤٠٢ .

وبسبب ذلك كله ، ولأن القوة أصبحت محور البيئة الحضارية الحديثة ، فقد تحولت بالتالى الى أن نكون هي المطلب لكل الملوم الانسانية من اجتماع واقتصاد ونفس . وتعدت ذلك لكي يتخدها أصحاب الفلسفات الفكرية منطلقا عمليا لهم . وقد يكون من الضروري دراستها أو دراسسة احداها ، كمثال للديناميكيات التي تتأور من المواقف المعينة عبر الاطشار الايديولوجى ، وأفصحن مايمكن أن يقدم كنموذج لذلك هو النظام الماركسى الذى مازالت أصداؤه يرددوها أكثر من نصف سكان العالم على الرغم من انقضاء مائة عام أو يزيد على رحيل مؤسس الفكر فى البداية ، ولعل هذا هو أحد السواعى التى جعلتنا تقدم على دراسة هذه الايديولوجية فى الجزء الآخر من الكتاب .

### تصنيفات القوة :

كان لنا بعض للحديث فى البداية عن القوة كعلاقة تتواجد ان توافر لها طرفان ليسا على نفس المستوى فى التمتع بمقوماتها ، ولعله من هذا المنطلق كانت دراستنا لها ، وليس كمعضلة أخلاقية أو دينية ، واذا كان الأخلاقيون يتوقفون لدى بعدها المعنوى ، ويعتبرونه شيئا يمكن أن يقتنى وأن يلمس لمسا حسيا ، الا أنه يكتظاهرة علاقة تطل على حالة حركة . وتطل على حالة صيرورة وتطير لا كشيء يستأثر به بعض الافراد ، بل كعلاقات تصون بقاء الجماعة ، وتحولها الى جماعة متماسكة (١) ومن ثم يكون للقوة دور اجتماعى فعال بالإضافة الى أدوارها الأخرى فى السياسة وغيرها . بل لقد وجد من بين رجال الاجتماع ( هولى ) من يدعب الى ان كل فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وكل علاقة اجتماعية هي معادلة معينة للقوة ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين للقوة (٢) وان كنا نرى فى ذلك توسيما لدائرة القوة لتشمل كل تعامل بين الكائنات البشرية بصورة تكاد أن تكون

---

(١) حسن صعب ، علم السياسة ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ )

ص . ١٧٢ - ١٧٨ .

(٢) نزيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ( الاسكندرية :

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) ص : ٦٣ .

ممنوعه أو متعددة ، حيث أنها تعض الطرف في معادلة القوة عن العوامل الأخرى مثل العامل النفسى والاقتصادى والسياسى التى تتداخل مع بعضها فى كل يثمر لنا فى النهاية محصلة هى مانعرفه باسم القوة ، وتلك كلها هى بعض الأهداف البعيدة للثورة السلوكية فى علم السياسة التى سبقت الإشارة إليها .

ثم ان بعض الاستخدام للقوة يعتمد على كونها مضمرة غير معلنة ، بحيث ان الكثير من المدارس والحاضرين لها قد لا يشعرون وجودها مما قد ينقلها الى كينونة أخرى كأحد الفروع المنبثقة عن القوة ، والتى سوف تأتى الحديث عنها .

وإذا كانت القوة علاقة بين طرفين فلا بد وأن يكون هناك موضوع لتلك العلاقة التى لا يمكن أن تصدر من فراغ وذلك هو المنطلق لتصنيف القوة ، فهناك على سبيل المثال قوة الكاهن على حواربيه ، وقوة الرائد على مرديه وقوة السيد على عبيد ، وقوة الرئيس على مرؤوسيه وهكذا ، ثم اننا اذا ما أردنا أن نتحدث عن الصبغة أو اللون الغالب من النشاط على القوة الممارسة فسوف نجد هناك مثلا القوة الاقتصادية والقوة الزراعية والقوة المالية والقوة العسكرية والقوة السياسية ، بل اننا يمكن أن نتحدث كذلك عن قوة العدل وقوة الشخصية ، ونسمع فى بعض الأحيان عن قوة الحب ، الذى يدفع الانسان الى تغيير السلوك منلما يقفل الخوف تماما ، وتحليل بسيط لآل وجه من أوجه القوة هذه يمكن أن نصل الى مضمون محدد له حينما نقول على سبيل المثال أن دولة ماتتمتع بقوة عسكرية كبيرة : حيث نفنى انها تمتلك الكثير من الجيوش والطائرات والسفن والمعدات والعتاد ، وبالمثل ندرك تماما مانقصه بالقوة الاقتصادية او الصناعية او الزراعية ، الا أننا لانستطيع أن نصل الى مفهوم ماضى محدد اذا ماتحدثنا عن القوة السياسية لأن طبيعتها تختلف عن طبيعتها جميعا ، ولكن بالدراسة والتحليل يمكن أن نعرفها بأنها محصلة لتلك القوى جميعا ، وفى رؤية أكثر عمقا وتحليلا استطلنا أن نصل الى المكونين التاليين :



- السلطة authority ، وهي القوة المتمثلة في اصدار قرارات  
تمس مصير الآخرين استنادا الى اساس قانوني مشروع داخل التنظيم أو  
الجماعة ، وهنا نمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمة تصاحب  
الجزاءات السلبية على المخالفين بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد  
باستخدامها .

- النفوذ أو السلطان influence وهو مسألة تتعلق بالشخص  
لا بالتنظيم وار. كان يستند بالضرورة على البناء الثنائي القائم بما يتضمنه  
من قيم ومعايير ومعتقدات ، ويمثل النفوذ أو السلطان في قدرة شخص أو  
جماعة على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف  
أساليب الإقناع أو الإغراء أو الإكراه ، وذلك دون أن يكون الشخص أو  
الجماعة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الغرض ، وهذا يعني أن  
للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي ، ويتحقق  
هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون  
الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوى في المجتمع ، كذلك فإن هذا  
الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة ، حيث يستطيع ذوو  
المكانة العالية - اقتصاديا وفكريا - الوصول الى المواقع الرئاسية في المجتمع  
الأمير الذي يتيح لهم الجمع بين ساطة المنصب ونفوذ المكانة (١) ، ومن هذا  
المنطلق نستطيع أن نقول ان جمال عبد الناصر كان قوى السلطة والسلطان  
حين استجابت له الجماهير العريضة في الامة العربية سواء في مصر انطلاقا  
من تمتعه بقوة السلطة عليهم وكذلك في سائر البلدان العربية انطلاقا من  
قوة السلطان ، ولعل في سقوط رئيس الوزراء العراقي - محمد مرجان -  
بعد أن هاجمه عبد الناصر في بعض خطبه مثال واضح تماما للنفوذ القوى  
الذي كان عبد الناصر يتمتع به ، مما جعله يأخذ هذه الشخصية الاسطورية  
عبر أرجاء الوطن العربي .

الا أن الدكتور اسماعيل سعد يذهب مذهباً مغايراً وهو يتعرض لهذا  
الموضوع ، فيفرق بين القوة والسلطة في انه بينما ترتبط القوة جوعرياً

---

(١) نبيل السمالوطي ، المرجع السابق ، ص : ٦٨ .

بشخصية الافراد ، فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والادوار الاجتماعية فالقوة علاقة اجتماعية واقعية ( أى بحكم الامر الواقع ) والسلطة علاقة شرعية ، واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة ، اذ ان هذه العلاقات وحدة تشكل جزءا من البناء الاجتماعي (١) ، وفي الحقيقة لا غناء لها عن تلك ، فالقوة والسلطة هما بناءان متلازمان ، ودائما مايتواجدان سويا لدى الانسان او الجهاز او النظام ، فالحاكم لا يستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها اذ لابد له من القوة بالاضافة الى السلطة ، وكثيرا مايحدث أن يتمتع القائد او الرئيس بالسلطة السياسية ولكنه يعجز عن تطويرها الى قوة سياسية ، وقد يعود ذلك الى أسباب ودواعي أخرى أقوى من قدرته على التصدي لها ، والعكس قد يتمتع الزعيم بقوة سياسية كبيرة ولكنه ليس فى مناصب السلطة ، وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام .

وفي حقيقة الامر ان كل قوة ، فردية كانت نو جماعية ، ظاهرة أو مستترة ، انما تهدف الى الاستحواذ على السلطة ، وطبيعى أن يصبو اليها الاشخاص الذين يحفزهم اليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية ، وهم اذ يريدون الافادة أو الاستفادة ينساقون بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاستيلاء على السلطة ، أو الى التأثير عليها على الألف ، والتاريخ السياسى بمعناه الصحيح اذا لم يهبط الى مجرد سرد الحوادث يكشف عن المييل الاساسى الى الاستحواذ على القوة وعلى السلطة محتمتين ، وهذا هو شرط قيام كل دولة ، وتوجد وراء كل سلطة قوة تسندها ان لم تكن قوى عديدة بصيغة عامة ، وليس يلقى مجرد النص القانونى وحده لتزويد رئيس الدولة بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها (٢) .

والسلطان السياسى له مكوناته ، فهناك التهديد بالعقوبة البدنية أو

---

(١) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة ( الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ ) ص . ٩٢ .

(٢) انظر فى ذلك :

- مازسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة ( القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ ) ص ١٠٦ - ١٠٨ .

الوعد بالهبات والمكافآت . وهناك كذلك محاولة الاقتناع والاغراء وقد يكون السلطان السياسى مستهدفا منها جميعا ، بل انه يعتمد كذلك على القدر الذى يستحوذ به الانسان من الثروة والصحة والثقافة ، بل والجاذبية والمهارة التى عن طريقها نحسن استخدامهما جميعا مما قد نسميه بالقدرات الشخصية .

وطالما ان القوة السياسية تتبع فى بعض الاحيان من استخدام الردع أو الجزاء . فيتبع من ذلك أنه بقدر مايكون الردع أو الجزاء تكون القوة السياسية ضالة أو ضائعة ، والجزاءات قد تكون بالسلب أو بالإيجاب فالقائد السياسى ينجح فى اكتساب التأييد لقراراته بالوعد لمؤيديه بالنجح يحدث فى أحيان كثيرة ألا يستطيع أحد الفريقين بأنه توصل الى احراز النصر والهبات ، والوعيد لمعارضيه بالتأديب والحرمان ، بل قد يصل الى حد السجن أو الاعدام ، وفى حقيقة الامر أن القوة السياسية تستمد فعاليتها من كليهما معا . الا ان الواقع السياسى يثبت لنا أن القائد السياسى اذا ما أسرف فى استخدام هذه الجزاءات قائما ينبىء عن وهن أصاب قوته السياسية مما ينذر شمسها بغميب فى نهاية الامر ، وعلى أية حال فان النجاح فى استخدام القوة السياسية انما هو موضوع درجة وليس موضوع حجم ، حيث قد يحدث فى أحيان كثيرة ألا يستطيع أحد الفريقين الادعاء بأنه توصل الى احراز النهائي على الفريق الآخر ، ثم ان القوة السياسية دائما ماتطلب لانجاز أهداف محددة يمكن أن نوجرها بالتغيير الذى يتم فى سلوك الرعايا الذين يخضعون لمعادلة القوة تجاه مايريد ممارسوه لها ، ونحن لانستطيع أن نقطع بأن هذا السلوك يتغير بصورة حاسمة حيث هناك من العلاقات المتشابكة الشئ الكثير الذى لا بد وأن يوضع فى الحسبان ونحن نقيس هذا التغيير (١) .

وإذا ما كان للسلطان السياسى مثل هذه المكونات أو المصادر ، فان الجناح الآخر للقوة وتنفى به السلطة لها كذلك منابع يمكن أن تكون ذات أثر

(١) انظر فى ذلك :

— Alan R. Bail. Modern Politics and Government (London : The Macmillan Press Ltd , 1974) P.P. : 26 31.

وكذلك :

— Eric Rowe, Modern Politics ( London : Routledge and Kegan Paul, 1974) P.P. : 24 - 31

كبير على شكل القوة السياسية والاسلوب الذى تمارس به على رعاياها ،  
وفى هذا الصدد يقتصر لنا عالم الاجتماع الانثى ، ماكس فيبر تصنيفا ثلاثيا  
لخصائص السلطة السياسية •

- اولها السلطة التقليدية والتى تنتج عن الممارسة المستمرة أو  
الاستحواد الدائم على مراكز صناعة القرار السياسى ، وخير مثال لذلك  
أنظمة الحكم فى دول مجلس التعاون الحنيجى الذى يضم المملكة العربية  
السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة •

- النوع الثانى هو السلطة التى تنشأ نتيجة لتواجد الشخصية  
- الكارزمية - وهى السلطة التى تستمد شرعيتها من الخصائص الفريدة  
للقائد ، ومن الطبيعة الالهامية لرسالته ، وهى تعتمد على قدرة القائد على  
إقناع أتباعه ، وتأكيد الطبيعة الخاصة أو المقدسة لرسالته ، وعلى الرغم أن  
مفهوم - الكارزما - نابع من أصل دينى (١) ، فإن السلطة الكارزمية ليست  
بالضرورة دينية بالمعنى التقليدى . ويمكن أن تعتمد الرسالة المقدسة على  
القومية ، وذلك اذا ما نظر الى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة ،  
ومثال ذلك سلطة هتلر فى المانيا النازية (٢) •

- والنوع الثالث وهو السلطة القانونية أو ليبروقراطية والذى فيه  
تنبع السلطة من المنصب وليس من الشخص ، المنصب الذى يشغله طبقا  
لقواعد أو قوانين سائدة ، قرونا لدريجان تنصت له الدنيا الآن ، بصفته  
رئيسا لأقوى وأعتى دولة ظهرت فى العالم حتى الوقت الراهن ، وليس  
بصفته الشخصية ، بحيث أنه اذا ما ذهب عنه المنصب زالت عنه تلك  
السلطة •

---

(١) ولعل فى مصطلح « الكرامات » الذى يظهر عند أهل الصوفية ما  
يدل على ذلك ، بل ان المصطلح الاجنبى Charisma يبدو أنه مشتق من  
هذا المصطلح العربى •

(٢) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ( القاهرة • الهيئة  
المصرية العامة للكتاب • ١٩٧٩ ) ص : ٣٣ •

الا أن ماكس فير يستدرك بعد ذلك فيقول انه لا يوجد أى من هذه التصنيفات ، قائما بذاته فقط كمصدر فريد للسلطة السياسية فى عانسا الراهن ، بل عادة ماتختلط كلها وتتفاعل لكى تنتج لنا ما نطلق عليه فى النهاية : القوة السياسية (١) .

ويبدو أن فير وهو يسوق كل هذا التحليل لأنشاط السلطة انما كان يرمى الى البحث فى مصورن الشرعية السياسية التى هى الضمان لاستمرار واستمرار النظام السياسى ، والشرعية هنا تعنى موافقة المبدأ مع الواقع ، بل راسمدا المبدأ من الواقع ، فالحرية المردية فى بيئة اشتراكية مبدأ غير شرعى ، وفى البيئة الرأسمالية تمثل الحرية المردية قمة الشرعية ، ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على هذا النمط أو ذاك من السلطة أو الحكم له تبعسا للقدر الذى هو عليه من الشرعية ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على نظام الحكم أمكننا أن نقول أن شرعية الحكم تكمن فى تقبل المحكومين له ، ولذلك فان مصدرها هو ارادة الشعب ، ومن هنا نشأ مانسميه بالالتزام السياسى الذى كان روسو يقيمه على الرضا والقبول فى محاولة لانتاذا الحرية المردية فى مجال الدولة ، وحكم المرء لنفسه ليس هو خضوع للخير العام ولكنه نتيجة طبيعية له ، فلاتوجد هناك وطنية بدون حرية ، ولا حرية بدون فضيلة ، ولا فضيلة بدون مواطنين فاعمل على خلق المواطن ، لصالح الحر فى آرائه ، القوى فى ارادته ، وسوف تجد انك حققت كل ماتصبو اليه من آمال بالسببة للنوط ، وبدون هذا المواطن لن تجد أمامك الا عبيد' وأرقاء من أول الحاكم الى آخر فرد فى الدولة (٢) .

الا أننا لابد وأن ندرأ أن القوة قد تحلق شرعية فى حالة الغزو المسلح أو الثورة والاطاحة بالنظام القائم مما يهدم شرعية لكى يقيم شرعية أخرى ، على الرغم أن القوة فى حالة الغزو أو الثورة تعتبر تحديا للشرعية والقانون فى

---

(١) أنظر فى ذلك :

— عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٢٢ .



هي نفسها على أبعادها ، مما يضع بعض المشكلات في طريقها ، لذلك  
في مبادلة القوة في أبسط صورها المعروفة .

ومن المعروف أن الرقعي أو الانطباع الأول لممارسة القوة ليس هو  
الباعث الرئيسي للبحث عن الوسائل المتاحة لمقاومتها ، ولكنها الرغبة في  
القضاء عليها بعد أن تكون قد وضعت بأنها غير صائبة أو تعسفية أو غير  
شرعية أو غير دستورية ، أي آخر ذلك من مبررات تتيح الفرصة لتلك الرغبة  
في الظهور ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على عالمنا السياسي الواقع  
أنكث أن نقول أنه بما أن الدولة القائمة في نطاق الدولة تتمتع بالقوة تملكها ، إذا  
لا بد وأن تكون هناك من الأجهزة التي يمكن أن تعده أو أن تقف في مواجهة  
تلك القوة ، وتتمثل في المجتمعات والجمعيات والمقابات التي تفرض في  
عضويتها ، والتي تؤدي دور الوسيط في الجزء الأكبر من حياتنا في المجتمعات  
الحديثة ، وبصورة أكثر تطوراً من وجهة النظر التحليلية يمكن أن تكون هذه  
الأجهزة الوسيطة قوية كذلك ، مما يستلزم وجود عوامل ضبط أخرى ،  
تجسد في هذه الحالة وفي الحالة السابقة في القانون وتنظيماته في المجتمع  
مما يدع للمرد بعض الحرية في التصرف والسلوك بل والتخطيط لمواجهة  
القوة .

وثالث هي الاستجابة المنطقية - على ما يبدو - للممارسة العملية للقوة في  
المجتمع ، في إتاحة الفرصة للفرد أو الجماعة في وضع حد لتلك الممارسة  
أو في تجنب المنابع التي تسمى القوة منها انفلاقها ، وربما تكون هذه  
السبل أكبر من قدرة الإنسان العادي أو مما لا يستطيعه مواطن الدولة ، لذلك  
ظهرت الحاجة هناك إلى بناء أجهزة مصادرة لبناء القوة في المجتمع ، فمثل سبيل  
النال لا بد من مجابهة محاول سيطرة الرجل وغلبته للمرأة بإعطاء المرأة كافة  
حقوقها التي يمكن أن تقف في وجه هذه القوة وهذا التسليط ، وفي مواجهة  
قوة أصحاب رؤوس الأموال والتحكمين في أسعار المنتجات ، لا بد من الاتحاد  
لتنظيم مقاطعة سلعهم إذا لم يكن هناك رصوخ للمطالب بتخفيض الأسعار ،  
وقد يكون هناك مفاوضات تدس حدة تلك القوة ، وإن كان ذلك كله يحدث  
بصفة تلقائية الآن ، بعد أن أصبحت كل هذه من السمات النالبة في المجتمعات

الصناعية ، وفي الحقيقة ان القدر الكبير من النشاط السياسي الحديث تتضمنه مختلف الجهود المبذولة للاستحواذ على القوة في الدولة ، أو لبناء الهياكل المقاومة للقوة ، ولذلك يمكن أن نصل الى نتيجة او الى قاعدة ما عن طريق تحليل بنائات القوة والقوة المضادة في المجتمع بأنه لا توجد للقوة على الإطلاق بدون قوة مضادة حتى تكتمل معادلة القوة التي سبقت الإشارة إليها ، الا أن ذلك لايعنى تساويهما في القدر ، أو تطابقهما في الوسائل حيث ان هذا الأمر من المحتمل ألا يحدث بهذه الصورة الحسابية .

وعلى أية حال ، فتلك هي إحدى صور الصراع السياسي الذي تزخر به المجتمعات السياسية . والذي يعتبره أصحاب مدرسة القوة مدخلا آخرًا للتعريف بالسياسة ، ولأهميته في هذا المجال ولتمييزه الواضح على مسرح الحياة الآن رأينا أن يكون هو موضوعنا التالي بعون الله ، بعد أن نكون قد انتهينا من الجزء الأخير في باب القوة - حتى تكتمل المعادلة الفكرية - ونعني بالاصرات التي ارتفعت لتعارض مفردى القوة في مذاهبهم المختلفة ، وذلك مما لاشك فيه اتجاه علمي سليم ، حيث لانستطيع أن نسوق حكمًا موضوعيًا بدو، البحث في كل من وجهتي النظر (١) .

### الاعتراضات على نظرية القوة

إذا كانت السياسة هي محاولة يبدلها الانسان لتغيير سلوك الآخرين الى الوجهة التي يريد لها أن تكون ، بحيث تتوافق مع ما يؤمن به من مبادئ ، وما يدعوه اليه من مذاهب فكرية ، فلن يكون ذلك سوى القوة في بعض صورها العامة التي اتخذتها عبر العصور المختلفة ، والتي كان لها النصيب الاوفر في الدراسات السياسية ، ونيس بفريب اذن على فلاستها حين يفردون لها إحدى

---

يمكن الاستزادة حول هذا الموضوع في المراجع التالية :

— John Kenneth Galbraith, The Anatomy of Power (London: Corgi Books, 1985) PP : 80 94.

— Adolf A. Berle, Power ( New York : Harcourt, Brace and World, 1969) PP. : 63 82.



نظريات نشأة الدولة اقرارا لواقعها الحتمى فى حياة المجتمعات ، وطالما أن القوة تعنى قدرة على احداث تغيير فسوف تربطها خيوط كثيرة بالممارسات العملية لوقائع السياسة ، الا أن هذه الممارسة العملية للقوة كانت هدفا لانتقادات كبيرة حيث كان المصطلح مرادفا - بصورة أو بأخرى - لبعض الماهيم ذات السمعة السيئة فى أوساط المجتمعات السياسية ، مثل الاكراه والعنف والقمع والظلم والرهب ، والوسائل التى تتبعها الانظمة السياسية لاحراز القوة والتى تنوعت فيما بين استخدام القانون العرفى لمحاولة كبت كل قوة مضادة ، الى السجن والقتل والابادة ، بل ان تلك الوسائل قد تطورت حديثا لكى تتيح للقوة أن تحدث أثرها على العقول مثلما تؤثر على الاجسام ، مستعينة فى ذلك بالدراسات الحديثة فى علم النفس والانثروبولوجيا بل وعلم الجريمة وما الى ذلك مما يحسن رجال المخابرات - على سبيل المثال - استخدامه ، ومما يزيد فى تلك السمعة السيئة التى التصقت بممارسة القوة أنها حين ترتبط ، فانها ترتبط بالتالى بالمقوبة وما تحدثه من آثار بدنية أو نفسية ، ولعلنا نذكر تماما ان كل تلك التأثيرات لا ترتبط بعملية رسم السياسة بقدر ما ترتبط بعملية التنفيذ أو التطبيق الفعلى .

ونذلك كله نشأت هناك بعض الاصوات التى ارتفعت معترضة على احلال القوة تلك المرتبة العالية فى العملية السياسية ، وهى وان كانت أصوات قليلة من المفكرين الا أنها على أية حال تحمل قدرا من الواجهة الفكرية مما يفرض علينا الإشارة إليها ، للاحاطة بكل جوانب الموضوع ، أو من باب آخر لمناسبة المعادلة أو الديالكتيك الذى أشرنا اليه سابقا ، وليس معنى سرد تلك الحجج هنا أننا نتفق مع أصحابها فى كل مايسوقون من آراء ، ولكنها يمكن أن تكون انطلاقا من القولة المشهورة لفولتير : على الرغم أننى أعارضك فى كل ما تقول الا أننى على استعداد أن أبذل النفس فى سبيل أن تقول أنت هذا الرأى .

## أولا :

ان القوة القاهرة ليست ضرورية دائما لتأكيد السلطة العليا للدولة ، حيث أن ذلك ليس له مجال الا فى العلاقات الدولية ، ومن المعروف ان ادعاء الدولة للسلطة العليا فى حدودها الجغرافية لا يصبح فعالا الا اذا امتلكت قوة

قاهرة أكبر مما يكون لأي هيئة أو مؤسسة داخل إطار الدولة ، ولا يعني ذلك انعدام وجود بعض الاستثناءات ، إلا أنه بصورة عامة فإن سلطة الدولة وقوانينها لن يتيسر لهما البقاء ، إلا إذا كانت هناك قوة تساندها ، ويصدق ذلك أيضاً حتى قبل ظهور الدولة ذات السيادة ، أن فكرة السيادة لها ما يؤيدها بصورة رئيسية فيما يتصل بملاقة الدولة بالهيئات والمنظمات التي التي لاتقع داخل إطارها الجغرافي أو الإقليمي ، ونعني بها الدول الأخرى والهيئات الدولية ذات الصبغة السياسية أو القانونية .

ومن الجدير بالإنساره هنا أن فكرة الدولة ذات السيادة في مجال العلاقات الدولية في عصرنا المعاصر لم تعد تحتاج إلى قوة عليا ، وعلى سبيل المثال فإن دولاً مثل سان مارينو في إيطاليا وأمازة موناكو في فرنسا ، ليست لديها قوة على الإطلاق ، وعلى الرغم من ذلك فإنها دول ذات سيادة حسبما يقتضي بذلك العرف الدولي ، ونحن إذا ما تحدث رأيت جاره قوية الاغارة عليها ، فلن تستطيع الصمود في وجهها إطلاقاً ، بل ستكون نقمة ظيمة في يد هذه التجارة ، مما جعل دعاة مبدأ القوة يذهبون إلى أن هذه الكيانات السياسية ليست دولاً بالمعنى الحقيقي . إلا أننا نستطيع أن نرد عليهم بأننا إذا ما حاولنا تطبيق ذلك المبدأ ( مبدأ ضرورة تواجد قوة القاهرة لوضع سياسة الدولة موضع التنفيذ دون أن يحاول المس باستقلالها دولة أخرى ) ، فلن نجد دولاً ذات سيادة مرهوبة اللهم إلا الدول المعطى في عالمنا الآن ، ولعسر في اجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان عام ١٩٨٠ خير دليل على ذلك ، والذي حدث في معركة قناة السويس عام ١٩٥٦ مثال آخر ، حيث أجبرت كل من المملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية - وهما دولتان كبيرتان لهما ماضٍ عجيد وحاضر يتمتع بحق الاعتراض في مجلس الأمن من بين الخمسة الكبار - ، أجبرتاً على الإذعان لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وقد كانتا تمتلكان من القوة ما يسمح لهما بحرية التصرف لتنفيذ سياساتهما ، ولكن أمام الفوتين - الأعظم - نشأ هناك موقف جديد وصح حداً لحريتهما في العمل ، ولذلك يذهب بعض السياسيين إلى أن السيادة ما هي إلا خدعة أو اكذوبة تعتمد في بقائها وبنائها على رغبة وإرادة الدول التي تمتلك القسوى الكبرى بالفعل .

وإذا كان لنا أن نستمر في نفس الطريق من التحليل ، فإن نفس الشيء يمكن تطبيقه على الدولتين الكبيرتين ، إذ أن كلا منهما لامتلاك حرية التصرف انطلاقاً لأن هذه الحرية تحدّها إرادة وقوة الدولة الأخرى ، وذلك ما يطلقون عليه مصطلح توازن القوى . إلا أن التاريخ لم يخل من دول استطاعت فرض إرادتها دون منازع ، وأفضل مثال على ذلك كانت الامبراطورية الرومانية خلال العصر الأول للمسيحية ، وعدم الحرية هذا الذي يفرضه توازن القوى يمكن منافسته بالسيادة القانونية التي تفصل نفسها على الحدود الإقليمية للدولة ، حيث أن هناك سيادة أخرى وراء هذه الحدود . ولذلك يذهب البعض إلى أن سيادة السلطة القانونية لا معنى وجود سلطة أعلى من السلطات الأخرى ، بقدر ما يعنى أن هذه السلطة ليست خاضعة أو تابعة لأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن للدول العظمى دوراً إيجابياً فعالاً في السياسة العالمية ، وذلك حكم لا يحفى على أى محاسب بل أى مراقب لمسرح الأحداث في العالم الآن ، ولذلك علينا أن نذهب أخيراً مع من يقول أن المساواة الشكلية للسيادة القانونية لكل الدول ليست حقيقة من وجهة النظر الفعلية إذا ما حدثت وتعرضت لفرضية سياسية ذات شأن في المجال الدولي ، إذ هناك من العوامل ما يتداخل سوريا لاتخاذ القرار المناسب . مما يجعل حرية الإرادة ينال وجودها الكثير من الشك .

## ثانياً :

وإذا ما تركنا المجال الدولي لننقل إلى المجال القومي أو الداخلي للدولة ، فسوف نجد أن ممارسة السلطة على الرغم من حيويتها وضرورتها لاستقامة العملية السياسية ، إلا أنها ليست كافية ، وتلك كانت وجهة نظر كثير من فلاسفة أمثلة ، فهويز - على سبيل المثال - يسبق عصره الذي عاشه خلال القرن السابع عشر ويذهب إلى أن القوة وحدها - كما سبق أن تطرقنا إليها - لا تخلق السلطة السياسية ، وذلك على الرغم مما عرف عنه من تأييد لنظرية القوة ، حيث كما يبدو كان مغزى نظريته هو توافر كل من السلطة والسلطان للدولة ، ويبدأ في التدليل على ذلك بصورة تكاد تكون نيوفراطية ، ويتحدث عن أن قدرة الله سبحانه وتعالى تكمن في القوة المظنة التي نسمو فرق طاقة البشر جميعاً ، ومن ثم فإنه يستحيل الرقي في طريقها ، وذلك

ما يبرر لديه السيطرة المطلقة لله سبحانه وتعالى على العالم ، إلا أن الأمر يختلف اختلافا تاما في النوع وفي الدرجة إذا ما أردنا أن نرى إلى أي حد يمكن أن ينطبق ذلك على مجال العلاقات الانسانية . حيث لا يمكن لأي شخص أن يمارس أو أن تكون لديه هذه القوة المطلقة عبر الأزمنة جميعها ، وفي كل ما يرتاد من أماكن ، وقياسا على ذلك نجد أن الحاكم الذي يمتلك القوة القاهرة وتتوفر لديه الوسائل التي تضمن له طاعة الناس ، خوفا من النتائج غير المحددة في حالة عدم الطاعة التي تؤدي إلى الكثير من العقوبات ، هذا الحاكم لن يتيسر له ذلك بالنسبة لجميع المواطنين وفي كل الأوقات حيث لن يكون له من الأعداء من رجال الجيش والشرطة وغيرهم من الذين يقفون لكل مواطن بالمرصاد لضمان اطاعة كل ما يصدر إليه من أوامر وتعليمات ، والا لأصبح الوطن مثل السجن الكبير ، الذي يحاول كل فرد فيه الهروب منه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، ثم ما هو الضمان مرة أخرى في جعل رجال الجيش والشرطة وهؤلاء الأعداء أنفسهم مطيعين أو منفذين للقانون ، إن هيوم وهو يتحدث عن الاستسيات والدعائم الأولية للحكومة يشترط اقناع هؤلاء جميعا ( من شرطة وجند وأعداء ) أولا بالرأى والفكرة ، وفي ذلك المعنى يقول افلاطون في جمهوريته أن عصاة اللصوص لن تنجح في إرهاب المواطنين إلا إذا وجد الاخلاص التلقائي فيما بين بعضهم .

وطالما أن الدولة يستحيل إدارتها مثلما يدار السجن مهما كانت ديكتاتورية أو اتوقراطية أو غير ذلك من الأنظمة الشمولية ، فلا بد وأن توجد الرغبة التلقائية أو الإرادة غير المفروضة في الطاعة والاعتراف بالسلطة ، حقيقة أن قوانين الدولة تحمل بين طياتها التهديد باستخدام القوة ، إلا أن ذلك لا يتم في العادة إلا إذا دعت الحاجة إلى استخدامها في حالات عدم الطاعة أو التمرد أو العصيان أو الثورة أو ما شابه ذلك ، ولا يبنى استخدام القوة في مثل هذه الأحوال - أو الأسراف فيها - قرب انهيار النظام أو زوال القائمين عليه ، وعلى أية حال يمكن القول بعد ملاحظة السلوك السياسي الواقعي للمواطنين أن معظم الأفراد يتبنون في الحقيقة مع القانون ، لأنهم يتركون سلطته ويمرون عاقبة مخالفته ، ومن ثم فإنهم يقبلون على طاعته عن طواعية وليس عن خوف ورهبة .

والسلطة بصورة عامة يمكن تبريرها بعدة أسباب ، لعل من أولها أنها الممارسة الفعلية للقوة وتلك هي الحقيقة التي تفجع وراء النظرية التي تقول بأن القوة تخلق السلطة . فإذا ما حدث واستولى شخص على الحكم فسوف نطلق عليه في أول أمره مصطلح « المتعصب » . لأنه اغتصب شيئاً لم يكن من حقه من قبل ، إلا أنه بمضى الأيام سيصبح هو الحاكم الشرعى صاحب السيادة ، وهؤلاء الذين يدورون في تلك سلطته يتقبلون سيادته لما له من قوة ، وهذا هو ما كان هوبز يهدف إليه بحديثه عن تأسيس الإمبراطورية أو الدولة عن طريق العزو ، وذلك يظهر عند توقيع صك الاستسلام الذي يفرض على الدولة المنكسرة أن تقبل كل الشروط التي يضعها الحاكم المنتص ، والتي سرف تظل فعالة طالما بقيت القوات الغازية ببلدها ، فإذا مارحلت انك ذلك العقد الذي تمثل في صك الاستسلام .

وعلى الرغم ان استخدام القوة يجبر الناس على الاعتراف بالسلطة إلا أن ذلك لا يحدث في كل الأحيان ، لأن القوة اذا ما كانت تحكمية تعسفية غير شرعية فان البعض يقابلونها بالرفض مفضلين المقاومة على الخضوع حتى ولو كانت فرص النجاح بسيطة ، وهناك شواهد كثيرة عبر التاريخ على صدق ذلك لاسيما فيما يتصل بدول العالم الثالث التي تكثر فيها الاضطرابات بسبب الافتقار الى الثقافة السياسية الديمقراطية ، وكذلك فان البعض البعض لايعترف بشرعية مثل هذه الانظمة وان كانت مسيطرة بصورة فعالة مما يفتح الباب فسيحاً امام الاضطرابات من وقت لآخر .

والدولة لا تستطيع أن تمارس سيطرتها دون أن يكون هناك بعض استخدام للقوة القاهرة اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، إلا أنه من المعروف أنه قلياً ما تلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة طالما أطاع الناس القانون عن اقتناع به وإدراك كامل له ، وذلك ماذهب اليه الفكر الماركسي من ادعائه بانتواء الدولة كنظام سياسى حين يعتاد الناس على عمل ماتمليه عليهم المصلحة العامة بأرادتهم دون ما اجبار مثلما يحدث في المجتمعات الدينية التي نلتزم بطاعة ولى الأمر بكل رضى وطماينة . طالما كان الحاكم متمسكاً بالنفائيد القويمة في عملية الحكم ، وكذلك في المجتمعات الصغيرة مثل

الاسرة أو العائلة حيث يتترف المجتمع بالسلطة سواء لشخص أو لمجموعة دون أن يضطروا الى ذلك ، ولعله الى مفهوم قريب من هذا دعت المدرسة العوضوية حديثا .

وبما لا شك أن سلطة الدولة هي سلطة القانون ، وقوانين الدولة كما تعرف تختلف عن قوانين هيئاتها ومؤسساتها ، في أن قوانين الدولة تستمد قوايتها من القوة والسيادة ، أما قوانين الهيئات والمؤسسات فانها تستمد قوايتها من قدراتها الذاتية ، وكذلك من قريبا أو بعدها من محور السلطة في الدولة ، وكما أن القوة مطلوبة لتنفيذ القانون ، فانها مطلوبة كذلك للنظم والطواعر السياسية الأخرى .

### ثالثا :

واذا ما كانت القوة مطلوبة كعامل مساعد لتوسيع رقعة الدولة

بالاستيلاء والسيطرة على أراضى مجاورة تابعة لدول أخرى ، وان كان ذلك لا يتم الآن بنفس الصورة التي كان عليها في بدايات العصور الحديثة ، حين كانت القوة هي التي تحدد نوع العلاقات الدولية . وعلى أية حال فإن ذلك غالبا ما يتم تحت ستار من الدواعي والاسباب ، مثل الحرية أو نشر الحضارة والمدنية ، وتلك الدعاوى هي التي تاجأ اليها الدول الاستعمارية في محاولة لتعاشي الاتهام بالاستغلال أو الاستعمار ، وأحيانا كثيرة تخلق مصادير أخرى لتبرير ذلك التوسع والتسلط . مثلما حدث في دولة ألمانيا النازية تجاه اليهود الذين يساكنوها بدموى أنهم أشراز لابد من التخلص منهم ، أو من الكاثوليك تجاه البروتستانت بدعوى أنهم ملحدون ، كما يحدث الآن في بعض أقطار أوروبا الغربية ، مما تسنح الفرصة ازاءه لقيام الصراعات الدينية ، وكذلك مثلما حدث من بريطانيا تجاه كثير من مستعمراتها في محاولة لايهام مواطني هذه الدول انها انما تقوم بذلك لتحقيقا لصالحهم ومنفعتهم ، الا أن هذه المصادير مردود عليها كلها ، فنحن لانستطيع أن ننسب الشر الى جنس معين بصورة مطلقة ، وان كان هذا بصدق اني حد ما على العناصر الصهيونية ، الا أننا لابد وأن نفرق بين اليهودية كدين سماوي والصهيونية كمذهب سياسي يطبق المكيافيلية كما لم يكن يفعل فيلسوفها الاول ) ، ثم انه ان كانت

بعض المعاذير، صادقة حقا ، فمن الذى أعطى الحق لدولة أن تقاوب أخرى لما هي عليه من أخلاقيات ، لاسيما بعد أن وجدت هناك هيئات دولية يمكن الرجوع اليها لاقرار حريات وحقوق معينة ( على الرغم من عدم جدوى ذلك من وجهة النظر العملية فى كثير من الاحيان ) .

و موضوع تطوير دولة أو تحضيرها يناله الكثير من الشك والتساؤل . بل إن الشيوعيين البدائية كانت أكثر سعادة قبل أن تفسرها المدنية الغربية بـ  
بصناعاتها وبالحقها ازاء ذلك من أمراض اجتماعية (١) .

ومن الحقائق البديعية ان أى مجتمع لا يستطيع أن يحكم بسوء طريقته فى الحياة الى درجة فرضها بالقوة على مجتمعات أخرى ، حيث أن تلك أمور بها كثير من النسبية ، ومن النادر أن تسعى دولة لبناء أخرى حضاريا أو ثقافيا لمجرد البناء بغض النظر عن المآرب الأخرى . كالحصول على المواد الخام، أو فتح أسواق جديدة أو الاستفادة من وفرة الأيدي العاملة الزهيدة التى تسعى اليها الكثير من الدول الصناعية .

### رابعا :

والقوة فى ذاتها ليست خيرا بصورة مطلقة ، حيث لها الكثير من الآثار الجانبية ، وفى مجال العلاقات البشرية تفسد صاحبها وتجعله يجبر فى أحكامه ، وتقلب الرحيم قاسيا ، والطيب شريرا . وقد تحدث افلاطون عن ذلك كثيرا فى الكتاب الثامن من جمهوريته ، وبالمثل يذهب الملورد لكتون - كما سبق أن ذكرنا - أن القوة مفسدة ، والقوة المطلقة مفسدة اطلاقا ، وانها

---

(١) وفى هذا المقام يروى أحد الاثنر وبولوحيين كيف أنه فى إحدى رحلات أبحاثه فى وسط أفريقيا نفع بعض الاطفال الذين كانوا يستخدمونهم فى قضاء بعض الحاجيات شيئا من المال ، فادا بهم يستدعون أقرانهم وزملاءهم، ويوزعون عليهم هذا القدر من النقود ، وذلك مما لاشك فيه سلوك حضارى متطور من وجهة النظر الاخلاقية ، على الرغم من معيشتهم فى بلد يعتبر - طبقا للمقاييس العربية - بدائيا ، وتلك خيرة كم تدل على سقوط هذه الدعاوى بالنسبة للتحضير أو التمددين .

انما تعتمد على كيفية واثـر ذلك على هؤلاء الذين يستخدمونها وكذلك الذين يعرضون لذلك الاستخدام .

والقوة خير طالما كانت وسيلة الى غاية خيرة أخرى ، ولكنها لم تكن كذلك في أغلب الظروف التاريخية الماضية ، حقيقة ان مكانة الأمة تتفرر عن طريق قوتها العسكرية كما يقول موسوليني ، أو كما جاء في تقرير هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى الأسبق الذى قدمه الى لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب فى أول فبراير ١٩٧٨ ، بأن القوة سواء كانت فى شكل قوة عسكرية منظمة ، أو فى شكل قوة إرهابية مازالت هى العامل الرئيسى لحل النزاعات الدولية . وبذلك تكون القوة وسيلة الى غايات أخرى ، ويبدو ان هتلر قد ذهب الى مثل هذا حين اعتبرها الصفة اللصيقة للدولة ، أو الصبـه الآخر لها ، ومن ثم لابد وان يعملوا سويا على تكوين الجهاز المضوى لخدمة الفكرة العليا وهى امتياز النصر والمحافظة عليه ( وان كان يذهب بعيدا فى هذه الآراء ) ، وهكذا يكون للقوة - والعسكرية منها بصورة خاصة - تأثير هائل على الاتجاهات الدولية للاصدقاء والخصوم على السواء . فى وقت السلم أو فى زمن الحرب .

واستطرادا لكل ذلك ، يذهب معظم المفكرين السياسيين والمؤرخين الى ان الملكية انما هى انعكاس للعظمة العسكرية ، بجانب انها القدرة على فرض الإرادة على الآخرين ، ومن المعروف ان ذلك لا يتم بصورة سلمية ، حيث ان الوقت يأتى على الدولة التى تمتلك هذه القوة العسكرية فتتضمنها موضع الاستخدام الفعلى مستجيبة فى ذلك لنزعات عدوانية أو رغبات لاتحتمل أى قدر من الشرعية ، وهكذا تتحول القوة العسكرية الى أداة للعدوان ، الا ان التاريخ يثبت بأكثر من دليل ان القوة العسكرية غالبا ماتكون وبالا على الدولة التى تحتفظ بها ، لاسيما وان استخدمتها فى تلك الاعراض ، ومثال ذلك دولة قرطاجة التى اثبتت العبقريـة العسكرية هانيبال الذى كان السبب فى حطيمها وخرابها فى نهاية الأمر ، وهكذا عبر التاريخ الانسانى نجد أمثلة تثبت لنا ان ظهور أى عبقريـة حرية فى شعب ما غالبا ماتكون إرهابا ككوارث سوف تحل ، حتى ولو أحررت بعض الانتصارات فى بداية الامر ، رادما ما انتقلنا الى



التاريخ الحديث وجدنا نابليون الأسطورة العسكرية الفرنسية وكيف انتهى به الأمر إلى جلب الدمار على بلده ، والقتل والتشريد لجيشه وشعبه ، وعلى هذا هل نستطيع أن نعتبر ظهور نابليون في بلد ما بدير شؤم أم قال خير ، سؤال لا نستطيع الإجابة عليه بسهولة ، حيث تتداخل عوامل كثيرة في تقرير المصير الأخير لهذا النابليون ، إلا أننا نستطيع أن نقول - استخلاصا من ذلك - أن القوة العسكرية لدولة ما ليست خيرا بصورة مطلقة في حد ذاتها ، حيث ينبغي أن نعرف أولا كيف قامت وعلى أية مبادئ أو أسس ، ثم إلى أين تتجه وأي حركات تؤيد ، وأي أهداف تسعى إليها، وأي أغراض تحاول تحقيقها . وأي أخلاقيات تتحلل بها ، إلى آخر ذلك من تساؤلات (١) .

---

(1) D. D. Raphaël, Problems of Political Philosophy, op. cit.,  
PP. : 59 75.



## الباب الثاني

ايدولوجية الصراع السياسى

أولا : الأيدولوجيا



## مدخل تعريفي

كنا قد ارتضينا لانفسنا مهجا معينا ازاء التقدمة لاي موضوع نسوق فيه الحديث ، وهو التعريف بالمصطلحات التي تتركز حولها الدراسة ، انطلاقا من محاولة التاء بعض الضوء على ما غمض منها ، او تأكدا على مفهوم معين للمصطلح يساعدنا في عملية البحث ، لاسيما حين تتعدد التعريفات وتتابين .

واما الان مصطلحان جديدان هما : الايديولوجيا والصراع ، لابد من شيء من التوضيح بالنسبة لهما ، ابتدئ مع الاول منهما ودرجىء الثانى — موضوع التركيز — بعضا من الوقت .

## فى تعريف الايديولوجيا :

يعود استخدام الايديولوجيا فى بادئ الامر الى المفكر الفرنسى دسيت دى تراسى Destutt De Tracy عام ١٧٩٧ (١) الذى اراد به ان يبتدىء علما جديدا اسماه «علم الافكار Science of ideas» ، فى محاولة للفرقة بين هذا المضمون الجديد وما تعرفه باسم الميتافيزيقا او ما وراء الطبيعة (٢) ، ولعل الداعى الرئيسى الى ذلك الاتجاه الجديد هو معاشته لفترة الفليان التى واكبت الثورة الفرنسية ، وكان يهدف الى نقد الافكار الفلسفية التى سادت فترة ما قبل الثورة باعتبارها غير صالحة لمفاهيم العصر الثورى الذى تغيرت فيه كل العقائد الفكرية ، لاسيما وان تلك المفاهيم ترجع فى اصولها الى العصور الوسطى التى كانت تعتهد على هذه الميتافيزيقا ، التى اراد دى تراسى هدمها ، لعدم واعيها للمنطقات الفكرية الجديدة التى يجب ان يقوم بناؤها على عام جديد يتماهى ما وقع فيه فكر

(١) انظر فى ذلك :

— H. M. Drucker, The Political Uses of Ideology ( London .

Macmillan, 1974 ) P. : 3.

(٢) وكان اول من اطلق هذا المصطلح هو اندرزيكس ، احد تلاميذ ارسطو ، حين اراد تصنيف مؤلفاته الى : كتب الرياضيات وكتب الطبيعة وما بعد الطبيعة ، حين وجد ان موضوعات هذه الاخيرة لا يمكن ان تندرج تحت اى من التصنيفين السابقين .

العصور الوسطى من أخطاء ولذلك يكون دى تراسى قد اقدم على عمل ثورى  
فى مجال الفكر تهشبا مع ما كان سائدا فى تلك الفترة من احداث التغييرات  
التي استلزمها الثورة الفرنسية .

الاتى لا بد نوان نعتزم بفضل هذا الرعين من الفلاسفة ورجال الفكر الذين  
مهدوا لاثوب وازدهار الثورة الفرنسية ، مثل بيكون وديكارت ولوك وبثام  
وغيرهم ممن أثروا على الواقع الاجتماعى والسياسى لاوربا القرن الثامن  
عشر ، وذلك عن طريق قوة الفكر التي اطلتها ديكارت وهو يهاجم الفلاسفة  
المدرسين (١) اذين نحوا العقل جانبا من دراساتهم ، والى لوك يرجع كذلك  
كثير من الفضل حين دعا الى ضرورة تمتع الانسان بالقدر الكبير من الحقوق  
والحرمانت العامة ، وكان بيكون من سبقهما الى ذلك ، حيث كان من اول من  
تصنئ بانهجوم لفكر العصور الوسطى لتمسكه بالثواب الكلاسيكية .

ويبدو ان مساهمة لوك كانت كبيرة فى الفكر الايديولوجى الذى سادخلال  
نك الفترة بعد ان ساعدت كتاباته فى تأسيس اول ملكية دستورية فى انجلترا  
بعد صدور وثيقة أقرار الحقوق لعام ١٦٨٨ وانى احتوت من المبادئ ما يعتبر  
نقلة كبيرة فى المسيرة الدستورية لظام الحكم الانجليزى ، حيث حرمت الملك  
من الوسائل الفعالة للحكم دون الموافقة الصريحة من مندوبى الشعب وممثليه  
فى البرلمان ، وظل الحال على ما هو عليه الى ان صدرت قوانين الاصلاح  
البرلمانى عام ١٨٣٢ نتج عنها توسيع قاعدة السلطة السياسية بعد ان كانت  
مقتصرة على الطبقة الوسطى ، وفى الحقيقة لم يكن ذلك ليتم بدون وثيقة  
١٦٨٨ التي يعتبرها كثير من المؤرخين الاساس الذى انجدر منه النظام  
الانجليزى الراهن .

وبمثل ما تأثر هؤلاء المفكرون الفرنسيون بجون لوك ، فقد تأثروا بشخصية

---

(١) اسم يطلق على فلاسفة العصور الوسطى الذين حاولوا انتوفيق بين  
الفلسفة الارسطية والتعاليم الدينية ، مستخدمين فى ذلك المنطق الارسطى  
وقياساته فى استدلالته التي توصلت اها ، وكان من أهم دعاة العودة الى  
الفكر الكلاسيكى فى ذلك هو توماس الاكوينى خلال القرن الثالث عشر .

أخرى كانت رائدة في مجال الإصلاح وهو بنثام الذي قرأت له كل أوروبا ،  
نحان أن ان استجابت له كل الاصوات في مختلف الاقطار الأوربية ، وكان  
هؤلاء الايديولوجيون الفرنسيون يهتمون بقدر كبير من القدرة على التأثير  
في الاتجاهات الفكرية السياسية والأخلاقية التي عمت فرنسا خلال البدايات  
الأولى للقرن التاسع عشر ، إلا أنهم اصطدبوا في ذلك بأفكار نابليون بونابرت  
مكأن أن استغنى عنهم حين أعاد تنظيم الجمعية الوطنية عامي ١٨٠٢-١٨٠٣  
بل وذهب بعيدا في وصفهم بصفات ليست فيهم ، وعلى سبيل المثال حين  
ادعى أنهم ظريون لا يحسنون العمل ، ومن هذا المنطلق بدأ استخدام  
المصطلح ليصبح أداة اتهم في يد السلطة الحاكمة تدفع به كل من يعترض  
على التشريعات التي تقوم بإصدارها ، أو الفلسفات التي تؤمن بها (١) .

وعلى أية حال فإن الفترة التي أعقبت القرن السابع عشر في أوروبا  
والمسمى بعصر العقل) وإلى انتهاء القرن التاسع عشر تعتبر من أخصب  
الفترات الفكرية التي عرفها تاريخ البشرية ، وذلك بسبب كثرة ما ظهر فيها  
من نظريات وتصورات حول طبيعة الإنسان وتفسير علاقاته بالأوضاع  
الاجتماعية. آنذاك ، وقد ساعد على ذلك التنوع والخصوبة امتلاء المرحلة  
بالثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت خروج أوروبا من  
ظلام الاقطاع في العصر الوسيط ، ودخولها في النظام الرأسمالي الصناعي  
وما أدى إليه من ارتفاع وعى الإنسان بالوسائل المتعددة . والطرق البديلة  
التي يمكن أن يساهمها في تنظيمه للمجتمع وتغيير معتقداته وانتفاءاته الفلسفية  
والدينية والسياسية ، لهذا كان طبيعيا أن تسمى الفترة كلها بعصر  
الايديولوجيا ، وأن يصل الأمر بالبعض الى اعتبار القرن الثامن عشر بعصر  
التنوير داخلا في تلك الفترة أيضا .

نتيجة لذلك كثرت بشكل ملحوظ التعريفات حول ماهية الايديولوجية ،  
وسعت الاتجاهات تبعا لحقل اهتمامات الكاتب غطت تعريفات تركز على

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات في الايديولوجيا والحضارة ، بذكريات  
عمر منشورة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ص: ٦-٧ .

الجاناب الفلسفى ، واخرى تهتم بالمضامين الاجتماعية ، وثالثة بالابعاد النفسية ، كما تلونت نفس التعريفات وفتا لعقيدة المفكرين ونظرتهم للحياة والانسان وموقعهم من القيم المادية او الروحية بحيث صار من المتعذر وربما من المستحيل ان يتفق المفكرون حول ماهية الايديولوجية ، وما اذا كانت ضارة او نافعة ، والاسباب الداعية الى تغليب رأى او وقف على آخر ، فاعكارنا العامة ومفاهيمنا المتعددة حول ماهية الايديولوجية يناسب كل منها ايدلوجيتنا نحن ، بمعنى اننا ختلف لاننا نتنظر الى الايديولوجية من وجهة نظر ايدلوجية ، اى نبحث فيها من منطلق افكارنا كمحافظين او ليبراليين او ماركسين (٢) .

تلك كانت مقدمة تاريخية لابد منها للاحاطة بالاصل الذى انطلق منه المصطلح ، والظروف التى نشأ فيها ، حيث سيعيننا ذلك كثيرا فى عملية تعريف التى يمكن ان نقول بصدها ان جميع من ساهموا فى تلك العملية كانوا يرددون بصورة او باخرى نفس ما ذهب اليه رواد ومفكرو الايديولوجية الاول من حيث كونها نسقا او منظومة من الافكار ، سواء فى ذلك الفرنسي مستيت دى تراسى فى كتابه «عناصر الايديولوجيا Principles of Ideology او الالماني كارل مانهايم فى كتابه «الايدلوجيا واليوتو Ideology and Utopia مما يجعلنا نكرأ مثل جورج لابيكا يذهب الى انه لا يوجد هناك جديد يمكن قوله عن الايديولوجيا لانه ليس بالامكان تقديم اى تعريف لم يسبق ان اقترح وسجل فى مجموعة لا تزال تتسع وتزايد حتى ان احدا لا يستطيع فى الوقت

## (٢) اقرا فى ذلك :

— محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات السياسية المعاصرة ، قضايا ونماذج (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩) ص : ١٤-١٥ .  
— نقلا عن :  
— Drucker, 'The Political Uses of Ideology, op. cit., P. : XII.

— واقرا فى ذلك ايضا :

— Karl Mannheim, Translated by Edwards Shils, Ideology and Utopia ( Lndon : Routledge and Kegan Paul, 1979 ) PP. : 53 - 57.



الحاضر أن يدعى أنها كاملة بحوزته ، وإن استعمال هذه الكلمة بما فيه أحيانا استعمالها النظري قد وصل الى حد يعنى من أى تحديد أو تعريف ، فالكاكتب يكتب «ايدولوجيته» وعلى القارئ أن يفعل الباقى (١) .

وعلى أية حال فلا بد من التطرق الى مداولة ماتهايم حيث كان صاحب الفضل فى تقديم المصطلح بصورة أكثر علمية ، وفى ذلك كان يفرق بين معنيين للايدولوجيا : أحدهما خاص أو جزئى والاخر كلى أو شامل ، ويتراوح الخاص منهما بين الكذب الوجدانى الشعورى والخداع النفسى ، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية ، أى أن الفرد الذى يؤمن بالمعنى الخاص للايدولوجية يمكن أن يكون قادرا على التفكير بأسلوب آخر ، لاسيما وأن نأله تلك تجاه الآراء والأفكار والمفاهيم التى يذهب اليها من يعارضه فيها يعنى أو هل من فكر ، مما يترتب عليه عدم القدرة الموضوعية على ادراك الواقع الاجتماعى ادراكا كاملا ويتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلى الشامل للايدولوجية ، وذلك حين نشير الى ايدولوجية عصر من العصور ، أو حقبة تاريخية كاملة ، أو فئة اجتماعية واضحة المعالم وإسمات ، أو حينما نهتم بتركيب البناء الكلى للعقل وبخصائصه فى مرحلة تاريخية معينة ، وبينما يشير المفهوم الخاص الى جزء فقط من الأموال التى يطلقها المعارض ، نجد المفهوم الكلى يتناول المعرفة كلها ، ويدعو أن يعرف المفاهيم استنادا الى الحياة الجماعية ، كذلك بينا يقيم المفهوم الخاص تحليله للأفكار والآراء على مستوى نفسى ، نجد المفهوم الكلى يعزو الإنكار والآراء الى مرحلة تاريخية ، ويعمل المفهوم فى إطار سيكولوجية المصالح فى الوقت الذى يتجه فيه المفهوم العام الى التحليل الوظيفى والوصف الموضوعى للفروق البنائية بين العقلات التى تعمل داخل مركبات اجتماعية مختلفة ، فالخاص يرى أن تلك المصلحة هى السبب الكامن وراء تلك الاكذوبة أو ذلك الخداع ، بينما يفترض العام سلفا وبكل بساطة وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعى معين ووجهة نظر بالذات ، وتكون

---

(١) جورج لابينك ، ترجمة كمال مازن ، السلطة والاساطير والأيدولوجيات مجلة العالم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٨٠) ص

نقطة الانطلاق. في الخاص هي الفرد دائما حتى لو بدلنا بالفئة الاجتماعية لان كافة الظواهر النفسية يجب ان تخزل الى عقول الافراد ، بينما نحاول بالمفهوم الشامل اعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية ، اى اعادة بناء الخلفية النظرية التى تستقر وراء الاحكام الشخصية للافراد ، فتتضم بذلك المظاهر النفسية الجماعية للايديولوجية (١) .

واذا كنا قد ركزنا على هذا التحليل لمفهوم الايديولوجيا عند كارل مانهيم. ليس معنى ذلك انعدام المحاولات الاخرى — على الرغم من اتفاقها العام في المضمون — بل العكس هو الصحيح تماما ، حيث ان كل من تحدث في موضوع الايديولوجيا من قريب او بعيد كانت له محاولة في تعريف المصطلح (٢) ، ويمكن لنا ان نتخير بعضا منها كنماذج لاتجاهات الفكر. وكيف تتماثل اهل القضايا

#### (١) اقرا في ذلك :

- محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكدرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ٣٣٩ — ٣٤٤ .
- Karl Mannheim, Ideology and Utopia, op cit., PP. : 57 - 62
- Martin Seliger, Ideology and Politics ( London : George Allen and Unwin Ltd. 1976 ) PP. : 80 - 88.

#### (٢) ومن بينها على سبيل المثال :

- نبيل النسمالوطى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- قبرى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- عادل ضاهر ، الفاسفة والايديولوجيا ، في : مواقف ، العدد : ٤٥ ، شتاء ١٩٨٢ .
- مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، في : قضايا عربية ، السنة : ٨ ، العددان : ١٢ ، ١١ ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٨١ .
- ميشيل فنادية ، ترجمة امينة رشيد وسيد البصر اوى ، الايديولوجيا اسروت : دار التنور ، ١٩٨٢) .

لعملية ، وفي الحقيقة أن البحث في العلم النظري يجد صعوبة بالغة حين يتصدى لعملية التعرف ، لأن مجالته غالبا ما تكون غير محددة تحديدا تاطعا سمثها هو عليه الحال بالنسبة للعلوم المعاصرة التطبيقية - وذلك للدخل المستترينها وبين مجالات العلوم الأخرى ، مما يجعل مهمة الباحث دقيقة للغاية وهو يصوغ المصطلحات المعينة التي تتناسب ويدان ذلك العلم ومنه من يقتصر مجال العلم على مادة معرفية خلاصة ذات صبغة واحدة فقط ، وهل يستطيع أن نقض الطرف عن العوامل الأخرى الداخلة في تشكيل غالب ذلك العلم .

وعلى كل حال يمكن النظر إلى الأيديولوجيا على أساس أنها رؤية للكون ذات أصول اجتماعية تاريخية ، وهي نسق للأفكار محدد بشروط مجتمعة من أهمها علاقات الإنتاج ، والتي تعبر عن مصالح طبقية معينة تؤثر على تكبر وشعور وأفعال البشر وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم ، وانكار الطبقة السائدة هي في الغالب أفكار المجتمع ، فالطبقة التي تملك السلطة المعادية هي في الوقت نفسه تملك السلطة الروحية ، فالأيديولوجيا مضبوطة وشكلا مشروطة حسب وضعيتها في مجتمع تاريخي محدد وبالذات في علاقة الملكية (١) .

- محمد علي أبو ريان ، المدخل الإسلامي للأيديولوجية العربية ، نحو أيديولوجية عربية إسلامية (بيروت : منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٩)  
- جوران ثربورن : ترجمة إلياس مرقص ، أيديولوجيا السلطة وسلطة الأيديولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .  
- محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والأيديولوجيا (بيروت : دار الطائفة ، ١٩٨٣) .

عبد الله العروى ، مفهوم الأيديولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٣) .

(١) حيدر أبرا هيم علي ، علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي العربي ، في «المستقبل العربي» (بيروت : مركز دراسات إنوحدة العربية ، العدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٨٥) ص : ٦ .

وفي معرض التعريف يحاول الدكتور أحمد مبحى أن زيد الأمر توضيحاً عن طريق عقد مقارنات بين بعض المصطلحات الفكرية ، فيفرق على سبيل المثال بين الأيديولوجية والمذهب الفلسفى قائلا أنه بينما أن المصطلحين يعتبران محاولة إنسانية لتفسير الواقع ، فهناك الكثير من الفروق بينهما ، فالفيلسوف يتجاوز الإنسان إلى الكون ، بينما يظل الأيدولوجى حبيساً لمشكلات الإنسان ، وفي الوقت الذى لا يسعى فيه الفيلسوف إلى نشر مذهبه بين الجماهير ويقتصره على صنف المثقفين (وتدليلاً على ذلك كان الكثير من الفلاسفة يذمون بفكرهم على العاية خشة إساءة الفهم، مثلاً فعل افلاطون حين اشترط عدم دراسة الفلسفة قبل سن الثلاثين ، حتى لا تستحل إلى مضسطة لدى الشباب ، ومثلاً فعل الغزالي حين طلب الجام النوام عن علم الكلام وعن فلسفته الصوفية) فإن الأيدولوجى يسعى إلى انتشار آرائه ومثالياته بين قطاعات المجتمع محاولاً في ذلك أن ينقل ما يراه من فكر إلى عالم التطبيق الواقعى ، ومن ثم يكون — حسبما يعتقد — قد نجح في مهمته الأيديولوجية .

وفي مجال إيجاد أوجه الشبه بين الأيديولوجيا والمعتقد الدينى يرى الدكتور مبحى أن الأيديولوجيا تشترك معه في أنها تشكل العلاقات الاجتماعية فتوجد انتماء عضويًا بين المعتقدين أو الاتباع ، بينما تصبح علاقة خصومة أن لم تكن عداوة بين متبنى الأيديولوجيا والمخالف لها .

وتنشأ الأيديولوجيا كما ينشأ الدين من فرد على درجة عالية من الإبداع الفكرى أو الروحى تتبعه صفوة أو أقلية مبدعة (الصحابية في الإسلام ، والحواريون في المسيحية) يعملون على نشر العقيدة أو الأيديولوجيا باعتبارهم قدوة روحية أو فكرة ، ويسعى كلاهما إلى القيام بعملية إحلال روحى وفكرى ووجدانى في كيان المجتمع لازاحة الدين أو الأيديولوجيا القديمة .

وتنطوى الأيديولوجيات وكذلك الأديان على مجموعة من المعايير ومن ثم نعدى كل منها قوماً تعدها مطابقة ، أى أنها حق وما عداها باطل ، ففى الدين توجد تعبيرات مثل طاعة ومعصية ، حرام وحلال ، مؤمن وكافر ، توحيد وشرك ، وفى الأيديولوجيا صراع ، بين الرأسمالية والشيوعية ، بين الليبرالية والاستراكية ، وهكذا .

وتواجه الايديولوجيات وكذلك الادان خلال تطورها مشكلة الهوية بين الفكر والواقع ، حيث تواجه مشكلات أو عقبات ينهار أمامها الإجماع الذى تم انجازه في عهد النشأة ، فينشأ بين الاتباع صراع ناجم عن اختلاف وجهات النظر ، صراع بين السلفية وبين المبتدعة ، صراع مرجعه : هل نخضع الراقع للفكر والظروف المتجددة للنص ؟ (وهذا هو موقف السلفية) أم نخضع الفكر للواقع ، حيث تأويل النص ؟ وقد يصبح الصراع من الحدة ليس الى حد الانشقاق فحسب ، كما حدث بين الاتحاد السوفيتى والصين ، أو بين اهل السنة والشيعة ، أو بين الكاثوليك والبروتستانت ، بل انه يصبح في بعض الاحيان بائسدا من العداء بين اصحاب ايديولوجيتين أو دينين مختلفين ، ويبدو أن الصراع بين اتباع الايديولوجيا الواحدة ، أو معتقى الدين الواحد امر لا مفر منه ، اذ تصادف الاتباع مشكلات يخلفون عندها : النص أم الفكر (١) .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أنه قد تكون لدينا تصور عن مفهوم الايديولوجيا ، لعله كذلك حتى يمكن أن ننطلق الى جزئية أخرى تأخذ الطابع التخصصى في هذا المجال، وهى العلاقة التى توجد بين الايديولوجيا والسياسة .  
ديت أن البحث فى تلك العلاقة أو البحث عنها سوف يعزبنا فيما نحن بصدد دراسة .

---

(١) احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥ ص : ج١، د٤ه .

## الايدولوجيا والسياسة

لا يتكّن لاي باحث في مجال العلاقة بين الايدولوجيا والسياسة الا ويدرك تماما ان الطريق نسيح وموصول بينهما ، الى الدرجة التي يمكن بها ان نتخيل ان الايدولوجيا ما وجدت في بادئ امرها الا لكي تكون سياسة ، ولذلك فان النظام السياسى ، ايا كان شكله وايا كانت صبغته ، لا يمكن ان يتعايش بدون ايدولوجية معينة يعيش لها وبها ، ولعله انطلاقا من ذلك كان كتاب فلسفة الثورة لعبد الناصر وكتاب كفاحي لهنتر — على سبيل المثال — .

ان المتبع لنشأة الايدولوجيا يستطيع ان يلمس بسهولة ان الموضوعات التى تطرقت اليها كانت كلها سياسية ، وحين حدث بها التطور كان للسياسة النصيب الاوفر من انشطتها ، حيث ان العملية السياسية فى الدولة المعينة كانت تدار بصفة قطعية تبعا للمذاهب والمعتقدات التى تؤمن بها من وجهة نظر السياسية ، وفى نطاق ذلك كان البحث فى مختلف أمور الدولة : علاقة المواطن بالسلطة، والجهة التى تكمن فيها هذه السلطة والقدر الذى يتمتع به الانفراد من الحرية والمسئولية ، الى غير ذلك من أمور تتصل بشئون الحكم ونظرياته .

ثم ان الايدولوجيا لم تاق هذا القدر من الاهتمام الا بعد ان ازدهر الفكر الماركسى ، على الرغم من نظريته المتعالية للايدولوجيا ، لا سيما بعد ان بدا الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على المسرح السياسى اثر الصدام الذى وقع بين النازية والاشتراكية والديمقراطية ، ومن المعروف ، ان الايدولوجيا تساعد الحاكم فى اقرار وتبرير النظام الراهن ، الا انها فى نفس الوقت تستخدم من قبل الثوريين فى محاولة الاطاحة بالنظام ، فاذا ما التجأ الحكام الى ادعاء استمداد السلطة من السماء عن طريق الحق الالهى للحكم ، فسوف يكون لهؤلاء الثوريين ان يبرروا اعمالهم طبقا لبنود الحق الطبيعى للانفراد ، ونبعا لرضى وموافقة المحكومين .

وكم تستخدم الايدولوجيا ، لاضفاء الشرعية على الحركات الثورية عن طريق الاتصال الرمضى بين القادة واتباعهم ، مما يساعدهم فى الكفاح من اجل

المبادئ أكثر مما يكون من أجل الأشخاص ، إلا أن الاستخدام الأشمل والاعم للايديولوجيا انها يكون خلال فترات الحكم المطلق ، حين يحاول الحاكم أن يلتبس لنفسه وسيلة ندعم من حكمه فيجدها في عالم الفكر : إلا أن سيطرة هذه المبادئ الايديولوجية ، في مثل هذه الحالة ، مرهونة ببقاء الحاكم في منصة الحكم ، فاذا ما خفت قبضته تحرر الأفراد من تلك الايديولوجيا المفروضة عليهم وذلك مثال واضح تماما للمشكلة التي تواجه الايديولوجيين في أول أمرهم ، وهي القدرة — كما أشرنا سابقا — على تجاوز الهوة التي تفصل ما بين النظر والتطبيق ، أو ما بين المبدأ الايديولوجي والممارسة الواقعية له ، ونفس الشيء ، تواجه الثورات والانقلابات في بداية امسائها بالسلطة حيث يجد أصحابها أن ما كانوا يحملون من أفكار شيء يختلف عن قدرة التطبيق التي تحكمها امكانات أخرى تتخطى امكانات الفكر تماما ، وتلك بداية لظهور الخلافات المذهبية بين قادة الجهاز مما يؤدي الى نشأة الصراع الذي يعصف بالأجتماع السابق ، وبالتالي الى محاولات التصنيف التي يلجأ اليها كل طرف تجاه الآخر .

وتلك في الحقيقة هي الظاهرة الغالبة في الدول التي تستقل حديثا في العالم الثالث ، حيث يخرج الشعب من تجربة استعمارية تميعت فيها معالمه لكي يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية أو ادارية وبلا ادراك لمفهوم الدولة ونظام الحكم ونظريته ، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها ، ووسط ذلك كله ضلت الانجازات السياسية طريقها ، وبدأت فترة من التجريب السياسي تخطت فيها الدول مسنحت الفرصة لثورات وانقلابات ، وأصبح رفاق السلاح بالامس هم المتصارعون من أجل شهوة السلطة وكرسي الحكم (١) .

وطالما أن الحديث ما زال متصلا عن الايديولوجية والسياسة ، فلا بد من التعرض لوجهة نظر رائدها الأول ، أنهايم ازاء العلاقة بينهما ، وفي هذا المجال

---

(١) : عبد الرحمن خليفة ، محاضرات في الايديولوجيات والحضارة ، مرجع

سابق ، ص : ١٧ — ١٨ .

نجده يستخلص بعض القواعد العامة من الأبحاث التي قام بها بالاشتراك مع بعض من تلاميذه وزملائه يمكن أن نوجزها فيما يلي : عن صاحب « مفهوم الأيديولوجيا » :

### أولا :

جعل مانهام من الأيديولوجيا المفهوم المحوري في علم السياسة واجتماعيات الثقافة ، وهو الذي نشر الكلمة خارج الأوساط المأهولة ، رسم للعلمين معا هدفا واحدا : الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تسم وتحدد الدعوة السياسية والانتاج الفكري ، سمي المنظومة الفكرية الفعالة في الميدان السياسي أيديولوجيا بالمعنى الضيق ، وسمى تلك التي تسيطر على أذهان منجى الثقافة أيديولوجيا بالمعنى الواسع ، وعلى أية حال فإن الأيديولوجيا السياسية ترتبط بمصالح الفئات التي تصل إلى السلطة السياسية ( وقد كان لنا حديث عن ذلك ) ، وفي هذا ترى كل أيديولوجيا لكي تكسب الاتباع ولكي تكون فعالة ومؤثرة ، ترى في ذاتها حقيقة مطلقة وتسرى في منافستها بهتاناً وزوراً وتدليلاً .

### ثانياً :

ميز مانهام بين الأيديولوجيا واليوتوبيا ، كانت الحركة الاشتراكية تفتت الليبرالية بأنها مجرد أيديولوجيا . فترد الثانية على الأولى وتصنفها بأنها ليست سوى يوتوبيا ( بمعنى الحلم صعب التحقيق بعد المثال ) ، إلا أن المصطلحين يشتركان سوياً في معنى واحد هو الابتعاد عن الواقع والمعجز عن إدراكه ( على الأقل في وقتها الراهن ) ، ويرجع عجز الأيديولوجيا في نظر الاشتراكيين إلى أنها متعلقة بوضع يتجاوز التطور الطبيعي ، ويرجع عجز اليوتوبيا في نظر الليبراليين إلى أنها متعلقة بمستقبل مستبعد التحقيق ، وقد حافظ مانهام على هذا التمييز ، وعرف اليوتوبيا بأنها نوع من التفكير ، مركز حول النظر إلى المستقبل بصورة مستمرة ، وعرف الأيديولوجيا بأنها التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر ، ونفى بذور التغير الموجودة فيه .

لذلك يمكن القول بأن كل منظومة فكرية يمكن أن قد تأخذ صبغة أيديولوجية أو يوتوبية حسب الظرف التاريخي الذي تظهر فيه والفئة



الاجتماعية التى تستعملها ، فقد كانت اللبرالية — على سبيل المثال — يوتوبية فى القرن الثامن عشر ، ثم انقلبت الى ايدىولوجيا فى القرن اللاحق ، وكانت المسيحية ايدىولوجية فى القرون الوسطى ، ثم اصبحت يوتوبيا مضادة لليوتوبيا اللبرالية داخل الفكر الرجعى فى بداية القرن الماضى ، وعلى العموم يمكن أن نقرر ، حسبما يرى مانهايم ، أن اليوتوبيا هى الوسيلة الفكرية للطبقات اiban صعودها ، والايدىولوجيا هى الوسيلة الطبقات فى حالة اندحارها .

### ثالثا :

ان الافكار السياسية سواء كانت محافظة تبريرية أو يوتوبية ، تعبر عن مصالح فئوية ، غمى اذن مطابقة لاغراضها ، انها متكافئة بالنسبة لالملاحظ كل واحدة منها تؤثر بشكل أو بآخر فى سير التاريخ وتطور المجتمع ، وهكذا يصل الى النسبية الخلقية والمنطقية ، وذلك مبدا ساد البئة الالمانية التى نشأ فيها مانهايم ، إلا أنه رفضه ولم يقبله وحاول أن يتخلص منها . لقدسى مذهبه «المنظورية» لكى لاينمت بالنسبية ، ومعنى المنظورية هو أن كل فئة اجتماعية ترى المجتمع ، حسبما يرى مانهايم ، من موقع خاص بها تحدده مصالحها ، فترى الاحداث طبقا لمنظورها الخاص ، أن النسبية فى نظره تحن الى الحثيفه المطلقة فى الوقت الذى تقبل المنظورية فيه ، بدون تحفظ ، كون المنطقية المطلقة خارج متناول الانسان ، فمن ثم فان المنظورية لا تمنع من اصدار حكم صريح ، فى حين أن النسبية تعود الى الحيرة والتردد .

### رابعا :

يرى مانهايم أن مذهب المنظورية يعين على تحرير الانسان ، لان الباحث عندما يرى الواقع الاجتماعى والاحداث التاريخية انطلاقا من منظور طبقية معينة ، ثم يرى نفس الواقع ونفس الاحداث من منظور طبقية أخرى فأنه يقترب من الواقع ولا يبتعد عن الاحداث ، ان موقف النسبية صحيح لو كان الانسان يفتقد وسيلة الاحتكام الى الواقع ، لكن الوسيلة موجودة وهى الممارسة ، فالانسان دائم الممارسة ، حكم بالضرورة على نتائج اعماله وبالحكم على النتائج يحدد مدى مطابقة افكاره للواقع ، ان الايدىولوجيات بتساوية فيما يتعلق بوزنها الذاتى وبمنطقها الداخلى ، لا فيها يتخلق بمطابقتها

الواقع وبفعالياتها الاجتماعية والتاريخية ، ان المجموعة الفكرية تكون أقل  
أو أكثر يوتوبية ، أقل أيديولوجية ، أي أقل أو أكثر ابتعاداً عن الواقع ، حسب  
الظرف الزماني الذي تظهر فيه ، وهكذا نصل الى النتيجة التالية :

ان مفهوم الايديولوجيا والوتوبيا تندرجان تحت مفهوم واحد وهو  
الوعى الزائف الذى يقابله الوعى الصادق ، وعندما نميز بين الوعى الزائف  
مفصل بين عالم السياسة ، وما فيها من نقد متبادل ودعوة ومراوغة ، وبين  
علم السياسة الذى يستهدف الحكم الموضوعى على المشاركين فى اللعبة  
السياسية .

#### خامساً :

يقول مانهايم أن الشخص الذى ينتقل من منظور الى منظور ، أى الذى  
لا يحتق أيديولوجية معينة بصورة تزميتية ، هو الشخص المثقف المتحرر . من  
كل انتماء طبقي (١) وهو الذى يصل الى الوعى الصادق والى الموضوعية  
الفكرية ، لانه حين يفعل ذلك فانما يكون قد بدأ فى عملية مقارنة بين  
الايديولوجيات السياسية - والمقارنة هى التى نستعين بها الفاضل من  
المفضول - ومن ثم نأمله يفقد الواحد من منظور الاخرى ، فيتحرر من  
الحدود الاجتماعية ويتجاوز المعطيات البديهية الظرفية ليلتصق بالواقع المتغير  
ولا شك فى أن مانهايم كان يعادى الماركسية والفاشية على حد سواء ، كما  
انه كان يرى أن الليبرالية أصبحت قناعاً للدفاع عن مصالح اقتصادية ضيقة  
لذلك فقد دعى قبيل الحرب وبعدما الى ديمقراطية سياسية مبنية على اقتصاد  
منظم وموجه ، كان يرى فى علم السياسة سلاحاً فى أيدي المثقفين الاحرار  
لضمان الديمقراطية الاجتماعية ، ومهما يكن من أمر هذه الدعوة ، فان ما  
يهتمنا فى هذا المجال هو ما سبق أن قررناه فى مطلع هذا الفصل هو انه جهد  
من دراسة ونقد الايديولوجيات محور العلوم السياسية (٢) .

---

(١) يبدو أن مانهايم استعار هذا المصطلح . المثقف الحر أو المتحرر من فيبر  
وكان قد قرأ له كثيراً فيما ابتدعه من اجتماعيات الثقافة .

٢ . عبد الله العراوى ، مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص :

## الايديولوجيا وفلسفة السياسة

استطعنا في الصفحات السابقة أن نقيم العلاقة وثيقة بين السياسة والايديولوجيا ، في بادئ الامر كانت كذلك ، والان وبعد مضي الحقب الكثيرة على نشأة العلم مازالت العلاقة على ماكانت عليه ( على الرغم من نشأة الفكر المضاد الذى ينهب الى أفول عصر الايديولوجيا بصورة عامة ) ولكن لنا ان نتساءل الان عن ذلك الشق المميز من السياسة الذى ينبجس الى الايديولوجيا فيرتبط بها ، ليتماعر فينشئ كيانا جديدا غالبا هو الايديولوجيا السياسية ، نتساءل عن ذلك الشق : والسياسة علم وفلسفة ، وطالما ان الايديولوجيا لا تتطابق مع العلم من حيث انها لا تحضج لمنطق العقل ، لانطوائها على وعى تاريخي يعبر عن وجدان الجماعات والشعوب ، وارتباطها بالسلوك فى الحياة ، وليس على فكرها النظرى المجرد فحسب (١) ، فلن يكون ذلك الشق سوى فلسفة السياسة وليس علم السياسة ، وفرق كبير بين العلم والفلسفة ، ففى الوقت الذى تقوم فيه الفلسفة على التفكير المجرد فان العلم لا يعرف الا طريق التجربة والملاحظة وسيلة لاثبات وجوده ، وفى الوقت الذى يجيب فيه العلم على سؤال يبدأ بـ «كيف» ، فان الفلسفة تجيب على نفس السؤال ولكنه الذى يبدأ بـ «لماذا» ، ولذلك كان العلم وصفيا تقريريا ، والفلسفة نقدية تفسيرية ، الا ان الفجوة بدأت تضيق بينهما جدا هذه الايام حيث بدأت الفلسفة تسلك طريقا نحو العلمية لا سيما فى نظرياتها التى توصلت اليها فى مباحثها المختلفة ، ثم أنها تمد العلم بطرق الربط والتحايل التى بدونها ينفرط عقده الى شتات غير متماسك من وحدات المعرفة .

اذن هى فلسفة السياسة التى تأتلف بل وتتماثل مع الايديولوجيا ، فكلاهما يهدف الى التوصل الى تفكير سليم ، ووسيلتهما فى ذلك دراسة الفكر الانسانى ولا بد ان تقود هذه الدراسة الى الكشف عن تأثير التقاليد والمعتقدات والافكار الموروثة على السلوك الفردى والجماعى .

(١) انظر فى ذلك :

محمد على أبو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، مرجع سابق .

ص : ٧٠ .

ولكن ما هي فلسفة السياسة؟ (كمعادتنا لمحاولة التعرف على كل المصطلحات الواردة ، وقبل أن نجيب على هذا التساؤل ، أود أن ألفت النظر في هذا المقام الى بعض الخلط الذى يقع فيه الكثير من عالجوا مثل تلك الموضوعات حيث كان حديثهم ينتقل نيبا بين فلسفة السياسة والفلسفة السياسية، وكأنهما مسميان لمضون واحد ، الا أننا لو أمعنا النظرة التحليلية الى أصول كل منهما لوجدنا أن الاوإى تحمل أساسا سياسيا ، بمعنى أننا نتحدث فقط عن الجانب الفلسفى من السياسة ، أو بصورة أخرى فكأننا نفلسف السياسة هذا فى الوقت الذى ينطلق منه المصطلح الثانى من الاصل الفلسفى أى أننا إنما نتحدث عن الجانب السياسى من الفلسفة ، وهكذا نكون قد انتقلنا الى عملية تسييس الفلسفة .

وأغلب الظن أن من كتب فى هذا الموضوع كان يقصد الحديث عن فلسفة السياسة ، وليس الفلاسفة السياسيين ، ثم فى باب المقارنة وجدناهم يعقدونها بين فلسفة السياسة وعلم السياسة .

والايدولوجيا ، فى حقيقة الامر ، تستمد مادتها وشكلها العام من فلسفة السياسة بالإضافة الى ما يسود المجتمع من فلسفات اجتماعية ، وطالما كان الامر كذلك ، وطالما أن الايدولوجيا لا تعيش الا بدعم تتلقاه من هذه جميعا ، فهل يتسنى لنا أن نقول بوجود تطابق فى الاساسيات مع فلسفة السياسة على سبيل المثال ، وللإجابة على هذا التساؤل ، لابد وأن ندرك أن فلسفة السياسة وهى أحد وجهى السياسة التى تفرج تحت ما نسميه بالعلوم الاجتماعية ، لابد وأن ينسحب عليها ما يمكن أن يقال عن العلوم الاجتماعية صفة عامة ، من حيث أنها لم تصل بعد الى مستوى الدقة التى تتصف بها العلوم الطبيعية أو الرياضية ، وذلك لاتصالها بالكائن البشرى المتقلب المزاج ، والذى قد تتحكم فيه العواطف والشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا نتوقع الوصول فيها الى قوانين حاسمة تحكم الظواهر على أسس علمية تجريبية ، وبإتقطع لابد وأن ينسحب ذلك على كل من الايدولوجيا وفلسفة السياسة .

وإذا كان لنا أن نبحث في المكونات أو المحتويات لكل منهما فسوف نجد أن فلسفة السياسة بصورة عامة مهما كانت صيغتها تمتلك نفس مقومات بناء الأيديولوجيا ، إذا ما تعلق الأمر ببلد معين ، إلا أن الحق يقال أن فلسفة السياسة تحتل بعدا أسبق زمانا وأعلى مقامًا من الأيديولوجيا ، حيث أن النظم يضع مع بدايته تصورا معينا لفلسفة سياسية تتفق ومبولة وعقائده وذلك هو الأساس الذى تنطلق منه الأيديولوجيا بعد ذلك .

وفلسفة السياسة لا تعيش في قالب جامد لاتعداء ، إنما تطور نفسها بقدر ما تتفاعل أفكار ومفاهيم غلاسفة السياسة عبر الحقب السياسية المتباينة ، وكل تجديد فيها إنما هو ثمرة تقدم لبعضهم ومراجعة لمن سبقوهم فدراسة تطور الفكر السياسى تبين لنا كيف نما فكر أرسطو من خلال نقده لأفكار افلاطون ، وكيف نشأ فكر داركس في ننايا فلسفة هيجل بل أن تصور جان جاك روسو للسيادة في كتابه عن العقد الاجتماعى ، لم يكن ليتاح له بغير أن يطلع على فكر أرسطو وفلسفته وتصوره للدولة وأثرها في تربية المواطن : واستفادته مما تقدمه سابقا بودان وهوبز من نظريات جديدة في السيادة ومن ثم يكون من بين ما تتعرض له فلسفة السياسة من موضوعات هى المشكلات التى تعرض لها كبار الفلاسفة حين كانوا يصدد التفكير في مشكلات واقعهم السياسى ، ولعل أوضح مثال لذلك أن ما يبدو لنا اليوم بديهيا عن حق الفرد في التعبير عن رأيه ، وممارسته لحقوقه السياسية ، والمشاركة في الحياة العامة ، إنما هو رأى لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكرى كبير ، وصراع فلسفى قدمته قرائح الأسلاف من الفلاسفة ، هؤلاء الفلاسفة الذين استوعبوا مشكلات عصورهم ، واستطاعوا في نفس الوقت أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم ، والا فهل يمكن أن ينكر أثر مونتسكيه وفولتر في التمهيد للثورة الفرنسية ، أو أثر الفلسفة الماركسية والفلسفة اللينينية في قيام الثورة السوفيتية ؟ (١) .

---

(١) أميرة حلى مطر ، في فلسفة السياسة القاهرة : دار الثقافة للطباعة

والنشر ، ١٩٧٨) ص : ٨ .

ونفس الشيء يحدث للابديولوجيا ، رواد يتحملون مهام النشأة ، وتحول  
يطرا تحت ضغط العوامل البيئية والاجتماعية ، ومثلما تغيرت النظرة الى  
فكرة السيادة ، وتغيرت الماركسية عما كانت عليه منذ نشأتها في منتصف  
القرن الماضي ، وتغيرت كذلك بعض القيم الابديولوجية التي لمعت فتسرة من  
الوقت ثم فقدت بريقها بمضى الايام اثر التغيرات الاجتماعية والسياسية فقد  
كانت قيم الاخوة والحرية والمساواة تحمل العثر الكبير من التندر والاحترام  
في ازمة مضت ، ثم اصبحت الان مجرد اناظ عادية يتداولها الافراد في لغتهم  
العادية ، ومن المعروف ان تلك القيم الابديولوجية كانت حلما تنفو اليه قلوب  
المطحونين من الطبقات الشعبية في القرون الماضية اثر الحرمان الذي كانت  
تتأسيه من الحقوق الطبيعية والسياسية ، الى ان قامت الثورات الديمقراطية  
المختلفة لتسجل في الموائيق المتتابعة حق الانسان في الحياة الكريمة ، وهكذا  
تحول التركيز انذى كان يحيط بلك القيم الى قيم اخرى اخذت محلها في التكريم  
والتبجيل ، وعلى سبيل المثال ، هل تحمل كلمة «مريكا» الحرية نفس المرتبة  
وتحدث نفس الاثر في نفوس الاندونيسيين الان مثلما كان لها حين اطلقها  
الدكتور احمد سوكارنو الرئيس السابق لاندونيسيا ذات يوم في بداية الثورة  
ضد الاستعمار الهولندي عام ١٩٤٥ ، وهل وجهة النظر تجاه الانسان  
المطحون في المجتمع المصري بقيت كما هي بدون تغيير ، لقد كانت وسائل  
الاعلام ووسائل الترفيه ترى ذلك الانسان في العادل في الاربعميات والخمسينات  
من القرن الحالى ، لكى تجسده الان في الموظف الحكومى . الا أننا لابد وان  
نقع نصب أعيننا حقيقة هامة في هذا الصدد ان هذه القيم ، التى سبق الحديث  
عنها من عدالة وحرية واخاء ومساواة ومثيلائها ، لا يمكن ان ترتبط بشخص  
معين او بسياسة محددة او بدولة واحدة دون الاخريات ، ولذلك فاننا يمكن  
ان نتعامل معها بصورة مجردة ، وبقدر ما يؤمن بها الافراد في المجتمع —  
والمواطنون في الدولة ، ومن ثم فهى غايات واهداف تتواجد في البيئة السياسية  
بشكل عام ، للجميع وليس لفئة دون اخرى .

وازاء ذلك كله ، يصبح من الصعب على المؤرخ السياسى ان يضع حدا  
فاصلا بين ماهو فلسفة سياسية وماهو ايدولوجيا ، فالابديولوجيا السياسية  
الاغريقية تعانى من قدر الفكر الحرية والديمقراطية ، وهذه جميعا تدخل

تماما في نطاق ما تبحثه فلسفة السياسة لديهم ، وفلسفة السياسة بصورة عامة اذا ما انتقلت من جيل الى آخر ، ليؤمن بها رهط من الاتباع والمؤيدين أصبحت تدخل في عداد المذاهب السياسية التي تقترب مرة أخرى من الايديولوجيا السياسية ، فاذا ما التمسنا بعض التحليل في هذا الامر اوجدنا ان المذهب يختلف في شيء عن الفكرة والفلسفة والنظرية السياسية ، والفكرة هي اكثر بساطة وشمولا من غيرها والمذهب هو فكرة أصبحت منهجة ، والنظرية هي فكرة أصبحت فرضية علمية (١) .

ومثال صارخ آخر عن تغير الفكر وتحول الايديولوجيا ، تلك الملاحظات التي ظل روبرت ميشيلز يسجلها اثر مشاهداته لتطور الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني وقد سجل فيها نبوءاته بقرب افول ايديولوجية الحزب مما جعله يذهب الى مبداه المعروف بالقانون الحديدي للاوليجاركية ، بمعنى انه مهما تنوعت الانظمة السياسية او مذاهب القيادة الادارية فلا بد وان ينتهي بها الحال الى ان تعود الى الاوليجاركية وهي حكم العدد القليل الذي يتطلع الى اهداف معينة اكثرها ذاتي (٢) .

ولابد لنا من ملاحظة اخيرة ، قبل ان يصل الحديث الى غايته ، وهي ان فلسفة السياسة وهي تقف على ذلك كله من التحام واندماج مع الايديولوجيا انما تظل فلسفة للسياسة كما هي دون ان يطرا على جوهرها تحول او تبدل باهدافها التي تسمى فيها نحو تبرير الاسس التي بناء عايمها نستطيع تقبل او رفض نظرية او نظاما معيننا من وجهة النظر السياسية .

---

(١) اقرأ في ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ٥٢-٥١ .

(٢) اقرأ حول هذا الموضوع :

## الايديولوجيا الماركسية :

سبق لنا أن أوضحنا كيف أن بعض اصطلاحات تثير في الذهن ارتباطات معينة ببعض المصطلحات الأخرى أو المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بها ، وربما ببعض الشخصيات التي ساهمت بقدر في فكر هذا أو ذاك ، ولذلك فلا يمكن أن يذكر مصطلح ايديولوجيا في مجاز البحث ، الا ويتوارد على الذهن النظرية الماركسية في هذا الصدد على الرغم من النظرة غير الطيبة التي تحملها الماركسية تجاه الايديولوجيا ، وفي نفس الوقت هل يمكن أن تذكر الماركسية دون أن تشير لعلاقات الصراع المختلفة التي أثارها حول البناء الاجتماعي ، وذلك بيت القصيد لهذا الجزء من الدراسة .

ولذلك كان لابد لنا من بعض الاشارة الى الايديولوجية الماركسية ، لاسيما والكتابات فيها وعنما كثيرة للغاية ، وهنا تكمن الصعوبة حيث أن أغلبها ذاتي بجافى الموضوعية ، إذ أن بعضها يقف في صفها مدافعا عنها متغاضيا عن مآخذها وعيوبها ، وعين الرضا - كما يقولون - عن كل عيب غائلة متفادنة ولذلك كان الأخذ بهذه الدراسات أمر يفتقر الى النظرة العلمية ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن البعض الآخر الذي كتب ينتقد الماركسية ، فحسم المأخذ والمساوىء في محاولة لاثبات عدم الجدوى في مجال التطبيق العملي (وعين انسخط تبدى المساويا) ، وكان ذلك أيضا من منطلق ذاتي ، يقع في الخطأ من يأخذ عنه دونما وعى وحذر .

وعلى أية حال ، لابد من المحاولة رغم صعوبتها ، الا أن البداية لابد وأن تعود الى الوراء قليلا ، الى هيجل الذي أخذ ماركس عنه كثيرا ، وكذلك الى نظريته ونظريته عن التاريخ ، لقد كتب ماركس يقول : أن المؤرخين الذين يسجلون الوقائع الكبرى فقط ، من أحداث سياسية وحروب دينية ونزاعات نظرية ، يشاطرون رغبا عنهم أوهام الحقبة التي يؤرخون لها (١) .

---

(١) كارل ماركس وفردريك انجلز ، الايديولوجيا الألمانية الطبعة الأولى من الترجمة الفرنسية (على الرغم من أنها لم تكن كاملة مثل الطبعة الثانية التي



ولعل ماركس بهذا يكون احد الدعاة الى تاريخ اعمق من مجرد سرد  
للأحداث لانه هو الذى يساعدنا باهتمامنا بما حدث فى الماضى على فهم وادراك  
ما يحدث فى حاضرتنا ، وما سوف يحدث غيما نستقبل من ايام ، وهكذا ان كان  
التاريخ مجرد ذكر لوقائع دون أن تكون هناك عبرة عملية نستفيد منها ،  
فسوف يتضاءل الى أن يصبح قصصا لها مجالات أخرى لروايتها غير مجالات  
العلم والدراسة ، وما كانت الحقائق المجردة التى تكون جوهر التاريخ مفسرة  
للحاضر أو مخططة للمستقبل فنحسب اذ من المفروض أن يتعرض التاريخ  
لبيان كيف تحول الماضى الى حاضر ، وذلك للإفادة فى معرفة كيف يتحول  
الحاضر الى مستقبل .

ويبدو أن ماركس كان يتفق مع هيجل تماما فى ذلك ، وقد كان هذا الاخير  
يبحث فى روح الوقائع ، ولكنه اختلف عنه فى نقطة أخرى ، اذ كان هيجل يدعى  
انه كشف روح التاريخ الذى تجسد فى فلسفته ، فكان يظن انه يعرف سر كل  
عصر من العصور الماضية ، وقد تابع هيجل فى ذلك عدد من المفكرين الالمان  
الذين ظنوا أنهم يستطيعون فهم التاريخ دون أن يكونوا مؤرخين ، وقد  
نطور ذلك الاتجاه خلال حياة هيجل وبعد وفاته بحيث أصبح تاريخا فلسفيا  
بعيدا كل البعد عن تاريخ المؤرخين .

وقد رفض ماركس هذا الاتجاه ورأى فيها نوعا من اللاهوتية التى يبحث  
فيها صاحبها عن أسباب كل شىء ، ولا يتحمل عبء البحث عن الاسباب  
الواقعية الأخرى حتى ولو كانت ظاهرة للعيان ، بديهية للعقل والمنطق .  
ولذلك فقد كان المؤرخ الهيجلى حين يبحث عن مسببات الأحداث ، فانما كان  
يرجع الى فلسفة هيجل نهى الوسيلة له فى ذلك ، لافى تطور الوقائع التاريخية

---

ظهرت بعد ذلك عام ١٩٧٦ ، وقد ظهرت تلك الطبعة الاولى الناقصة فى  
باريس عام ١٩٥٣ فى سلسلة المنشورات الاجتماعية ص : ٣٩ .  
وانظر فى ذلك أيضا الطبعة العربية التى أصدرتها دار دمشق للطباعة والنشر  
عام ١٩٦٤ . ص : ٤٤ .

وهكذا فبدل أن تكون فلسفة هيغل هي النتحة الحتمية للتاريخ ، نجدهم يبتغون التاريخ لتحقيق فلسفة هيغل .

ويفند ماركس ذلك كنه في بداية كتابة «الأيديولوجية الألمانية» في اعراض واضح بادئا في شرح بعض المبادئ التي كان يراها جوهرها لهذا الموضوع وبالتالي معتقدا فلسفيا عرفت به الماركسية في كل ما كانت تبحث من امور . يتول ماركس أن كل حقبة تاريخية تدور داخل معطيات مادية معينة : الموقع الجغرافي وما يترتب عليه من اقتصاد ؛ وعدد السكان وما يتولد عنه من قوة عسكرية ، والادوات وما يترتب عليها من انتاجية الى آخر ذلك من قوى مادية ( على الرغم من اختلاف النظرة التقييمية الحديثة الى بعض هذه المعطيات مما يجعلها لا تأخذ هذه المرتبة من التسليم والايمان ) ، ويذهب ماركس بعد ذلك الى أن تلك المعطيات هي التي تحدد بالضرورة إمكانات الحقبة موضع الدراسة ، وبالتالي تحدد من انجازاتها الفكرية والفنية وذلك هو منطلق الماركسية في المناداة بالابنية التحتية التي تتمثل في قوى الانتاج وعلاقاته وبكلمات أخرى فهي تتمثل في الاقتصاديات المتأخرة ، أما الابنية العلوية فهي تتحدد بمجموعة الآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والفنية والفلسفية والدينية وجملة المعارف العلمية التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتلك كلها هي صدى أو انعكاس للمباني التحتية التي تعتبر الأساس لكل تطور وتحول يحدث في المجتمع ، ولذلك فإن الماركسية — كإحدى فلسفات التاريخ — تفترض فرضا اقتصاديا تاريخيا للتغير الاجتماعي ، ومن ثم فإنها تضع قواعد ثابتة للتطور من خلال الدوافع الاقتصادية ، تلك التي تنجم عـن الابنية التحتية ، وينطلق ماركس بعد ذلك لكي يصدر حكما بأن طريقة الإنتاج في الحياة المادية أنها تسيطر بل وتشكل كل عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية .

ويلخص ماركس القضية الرئيسية ، كما يقول لينن ، القضية الرئيسية في فلسفته وفي كل فلسفة أخرى ، بأنها علاقة الفكر بالكائن ، أو علاقة العقل بالطبيعة ، أيهما يسبق الآخر ، العقل أم الطبيعة ، وكان الفلاسفة الذين

نصرتوا الى الاجابة على هذا السؤال ينقسمون تدعى لاتبائهم الى معسكرين كبيرين ، فاولئك الذين ذهبوا الى تقدم العقل على الطبيعة هم الذين كانوا دعاة المدرسة المثالية ، اما الآخرون فهم أصحاب المدرسة المادية ، ولا حاجة بنا بعد ذلك الى تحديد وجهة النظر الماركسية ازاء هذه القضية ، ويبدو أن الظروف المجتمعية هي التي أوجت للماركس بهذه المبادئ ، التي بدأ يدعو لها منذ الفترة فيها بين عامي ١٨٤١-١٨٤٥ ، وأهم تلك الظروف كانت تلك المقالات الثورية التي اعتاد على كتابتها في إحدى الجرائد المحلية في كولونيا سافعا عن أوضاع الفلاحين المتردية ، الا أنه أدرك ضحالة معلوماته عن الاقتصاد في تلك الفترة ، فاندفع في حماسة ينهل من مراجع علم الاقتصاد (السياسي) ، لاسيما بعد أن فصل من عمله في الجريدة ، على أثر غضب السلطات المسئولة على النهج الثوري الذي اتبعته الجريدة تحت قيادة ماركس .

وينبغي الا ننسى كتابيه من جوهر المسيحية وأسس فلسفة المستقبل تلاذين كانا علامة واضحة في تحول ماركس الى الفكر المادي بصورة عامة بعد أن تعرض بالنقد فيهما للفاسفات غير المادية لكل من هيغل وفيرباخ (١) ؛ تلك كانت كلمة موجزة لمحاولة التعرف على بعض جوانب الفكر الماركسي الا أنها على أية حال تعطينا صورة لما سوف تكون عليه الايديولوجية الماركسية وهي ايديولوجية صراع وثورة منذ أن بدأت فكرا في ذهن مؤسسها الاول ، إلى أن أصبحت سلوكا واقعيا لكل أتباعها والمؤمنين بها في مختلف المجتمعات ربما ومكانا .

ولابد لنا قبل الدخول الى تفاصيل الايديولوجية الماركسية من كلمة عن صور ماركس للايديولوجيا كعلم للانكار ومن الطبيعي أن نتوقع منه نظيره

---

(١) انظر في ذلك :

دبنين «ترجمة الياس شاهين . ماركس . انجلز . الماركسية (موسكو : دار  
تقدمه . بدور تاريخي) ص : ١٦-٦ .

غير طيبة طالما أنه رفع من قدر المادة في مواجهة الفكر، وتعريف ماركس للايديولوجيا ينطلق من نفس الافكار الثابتة لديه عن الابنية الفوقية وتأثيرها بالتحتيه منها، ولذلك فهو يذهب الى أن الايديولوجيا ليست سوى ظاهرة فكرية عامة تستند الى اسس اقتصادية تنجم عنها احكامنا في الاخلاق والسياسة والفن والقانون والفلسفة ، وهذه البناءات الفوقية أو العلوية لا تخضع في تطورها لمتطلبات البناءات التحتية فقط ، بل أيضا لكل قوانينها الجوهرية ، والعكس صحيح بمعنى أن أى تغير في البنية العلوية لا يتبعه بالضرورة تغير في البنية التحتية ، في اقتصاد المجتمع ، حيث أن التغيرات في هذه الأخيرة سابقة على التغيرات في البنية العلوية ، ويؤكد ماركس هذا المعنى في أكثر من موضع في كتابه عن نقد الاقتصاد السياسى معلنا بأن التغير في البناء التحتى أو الاساس الاقتصادى ، لابد وأن يتبعه — ان عاجلا أو آخرا — بالضرورة تغير في السياسة والاجتماع والفلسفة والفن وبقية مكونات البناء التحتى (١) .

ولقد نشأت فكرة الايديولوجيا في الفكر الماركسى باعتبارها انعكاسا لصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، الذى يتحكم بالضرورة في التنظيم الطبقي في المجتمع ، ويتركز في تلك المواقف والارتباطات العامة التى تتعلق بصراع الجماعات والطبقات عبر التاريخ ، وقد وافق مائهايم ماركس في ذلك الاتجاه في كتابه الذى سبقت الإشارة اليه ، والذى يتعرض فيه لبداية المفهوم لدى ماركس وتطويعه له حتى يتوافق مع عناصر النظرية نفسها التى تذهب — كما سبق أن عالجنا — الى أن الفكر لا يتوقف على مجرد عرض الاجتماعى للفرد ، بل أنه يتوقف على الوضع الاقتصادى للطبقة وبذلك يرجع ماركس الايديولوجية الى ما ينشأ داخل بنية الطبقة من مشكلات وفى الحقيقة أننا نتعرف على ايدىولوجية العصر عن طريق دراسة البناء الكلى للمجتمع سواء منه «روح العصر» أو «الفكر الطبقي» أو

(١) انظر في ذلك :

—George Gurvitch, Twentieth Century Sociology ( New York

Philosophical Library, 1945 ) PP. 370 - 373.

«عقل الجماعة» ، ومن ثم نستطيع أن نقول أن ماركس يعود في تعريفه الى  
'المكونات العامة للايديولوجيا التي سبق أن اشرنا اليه .

فإذا ما انتقلنا الى المعنى السلبي : الوجه الآخر لمفهوم الايديولوجيا في  
المدرسة الماركسية ، وجدنا استمرارا - أكثر عنفا - للنظرة الناوليونية تجاه  
الايديولوجيين ، حيث رأى فيها ماركس الوعى الزائف المرتبط بالظروف  
الاجتماعية ، وهو مصطلح شامل يستخدم عادة للإشارة الى كافة الاحساسات  
والافكار والمعتقدات التي يكونها البشر حول الموضوعات المادية الملموسة  
والايديولوجيا كذلك هي افكار مضللة واهام ليس لها وجود حقيقى ، لانها  
تقف - على حد قول ماركس - فى مواجهة النظريات العلمية ، وفى تشبيهه  
آخر كتب ماركس يصف الايديولوجيا بأنها تمثل نوعا من الوعى بالواقع ،  
يظهر فيه الناس وظروفهم فى أوضاع معكوسة كما لو كانوا اشباحا فى غرفة

ومن اللطيف أن يذكر ماركس أن الايديولوجيين يجهلون أن أحوال الوجود  
المادية هي التي تقرر العملية الايديولوجية في ذهن الانسانى ، ولو أدركوا  
هذه الحقيقة لكان هذا الادراك هو النهاية لكل ايديولوجيا .

ولذلك كله استخدم الماركسيون الايديولوجيا لنقد المذاهب العقائدية  
الفكرية التي اعتبروها تجريدية غير متفقة مع الواقع ، والتمييز بينها وبين  
اشتراكيتهن العلمية المستمدة من الواقع ، والمبنية على العلم - حسبما يقولون  
- فهذه المذاهب تستخدم الايديولوجيا فى نظر الماركسيين كمبرر فكري للمصالح  
الطبقية التي تدافع عنها ، فالايديولوجية الليبرالية - على سبيل المثال -  
هي التبرير الفكري لمصالح الطبقة الرأسمالية ، والايديولوجية النازية هي  
التبرير للعنصرية والنزعة العسكرية الالمانية وهكذا ، الا اننا نجد أخيرا أن

١٢١ وقد أفاض مانهايم كثيرا فى التعليق على الايديولوجية الماركسية بمسور  
موسوعية - ويمكن الرجوع فى ذلك الى :

Mannheim, Ideology and Utopia, op cit PP . 110 - 119.

الماركسيين اذا ما استخدموا الايديولوجيا فانما للتمييز بين الايديولوجيا العلمية التابعة والناבעة من مبادئهم ، وسائر الايديولوجيات غير العلمية وغير المستمدة من الواقع ، وغير القابلة للتطبيق العملى ، على الرغم أن بعض المفكرين السياسيين يحتجون بتلك النظرة الماركسية الايديولوجيا القسمة ، تجعل منها مرآة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ليستدلوا منها على أن تفر هذه العلاقات ينسخ الايديولوجيا الماركسية ، كما ينسخ غيرها من الايديولوجيات (١) .

واذا ما اعترض معترض : كيف تكون الايديولوجيا أو الايديولوجيين على هذا القدر من الزيف ؟ يجب الماركسيون بأن المفكر حقا يفكر بشكل واسع ، الا أن هذا الوعى زائف ، لان القوى الحقيقية التى تدفع المفكر تبقى غير معروفة لديه ، والمادة الفكرية التى يتعامل معها يقللها كشيء مسلم به بدون فحص على أساس أنها نتاج الفكر ، والمفكر هنا لا يريد أن يبذل الجهد لكى ينقب عن مصدر هذا الفكر لمحاولة ادراك الصحيح منه من الزائف ، حيث لابد وأن يتحرى الاصل والمصدر حتى يخرج الناتج (وهو الايديولوجيا) متوافقا مع المتطلبات العلمية التى من أولها الاستمداد من الواقع ، وطالما أن سلوك الانسان تقرر مصلحته العامة ، فان الوعى إما أن يكون موافقا لهذه المصلحة ومن ثم يكون وعيا صحيحا ، أو لا يكون كذلك ، فيدخل فى نطاق الاوهام مما يجعلها غير مجدية ، فى حاضره أو على المدى البعيد .

والايديولوجيا الماركسية بصورة عامة تبعت حين تعرض ماركس لطبقات المجتمع وتحليل بنائه ، وهنا لابد وأن نشير الى المفهوم الذى رآه ماركس وهو يتعرض لبيان ما يعنيه بالمجتمع ، حيث أنه ليس عددا من الأفراد أو الطبقات ، ولم يكن كذلك مرادفا للدولة أو الأمة ، وانما كان المجتمع عنده

---

(١) انظر فى ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٢—٥٣ نقلا عن :

مثلا لفترة تاريخية باكملها بكل حصيتها الحضارية والثقافية ، وكما نعرف ان ماركس وافق الاجتماعيين حين جعل من المجتمع كائنا حيا يتطور من حالة الى اخرى ، وكانت اولى مراحل تطوره عند ما كس هي المرحلة التي وجد الانسان فيها على حالته البدائية ، والتي كان يقوم فيها بكل اوجه النشاط بحياته دون ان يكون هناك نوع من التخصص الذي هو سمة العصر الحديث ثم يتطور المجتمع بعد ذلك الى المرحلة التالية والناجئة من المرحلة السابقة لنصل الى ما يسميها بالمرحلة الانتطاعية التي تتطور هي الاخرى في نهاية الامر الى المرحلة الرأسمالية ، التي يمتيزها مقبلة في المجتمع الاوربي المعاصر الذي تكون اثر اندلاع الثورة الصناعية وانقسم الى طبقتين : الاولى هي الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ويطلق عليها الطبقة البورجوازية والثانية هي الطبقة العاملة وسميها البروليتاريا ، وهذا يفترض ما كس انها لا يكتها التعايش سويا بصورة سلمية ، وعليه فلا بد من وجود الاحتكاك والصراع بينهما ، مما ينتج عنه دمار النظام القائم وزواله لكي تحل المرحلة الرابعة من تطور المجتمعات وهي المرحلة الاشتراكية التي تعتبر الوريثة الطبيعية للمرحلة الرأسمالية ، لكي نصل اخيرا الى المرحلة الاخيرة والتي ينظر اليها ماركس على انها قمة التطور الاجتماعي وهي الشيوعية ، التي هي - على حد قول دعاةهم - نظام اجتماعي لا طبق ، تقوم فيه الملكية الواحدة للشعب بأسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضاء المجتمع ، حيث الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ، ستنمو ايضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكثك المتطهرين على الدوام ، وتتدفق مصادر الثروة الاجتماعية ، ويتحقق المبدأ « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته » ان الشيوعية هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين احرار وواعين ترسم له الارادة الذاتية الاجتماعية ، ويفدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى في نظر الجميع وامرا يبركون ضرورته ، وتطبق فيه كماءات كل فرد على اكبر وجه ممكن لصالح الشعب (١) .

---

(١) باكو فليف وآخرون ، اساس الممارف السياسية (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص : ٦٨-٦٩ .

وأخيرا أن كانت هناك كلمة تخص المذهب كله ، وحتى يمكن أن تساعد على إصدار حكم موضوعي له أم عليه ، نقول أن ماركس كان يرى في الايديولوجيا وهما أو زينا في حالة واحدة فقط ، وهي حينما تنعزل عن المصادر الموضوعية التي أدت الى نشأتها وتباينها في أول أمرها ، وعليه فليست كل ايديولوجيا وهما أو زينا ، لانه من الطبيعي — طالما أننا اشتغلنا بهذا الشرط — ألا تكون الايديولوجيا وهما إذا ما ربطت الوعى بالوجود، وللانصاف فان كثيرا من الايديولوجيات تحقق هذا الارتباط ، حيث أن الشعب الان وفي مختلف البقاع أصبح على ادراك تام بالاصيل وبما هو غير ذلك ، ومن جهة أخرى أن قدر للايديولوجيا أن تنتشر وأن تبقى صامدة في مواجهة الافكار الأخرى سواء أكانت وافدة أم محلية ، فلن تكون إلا أصيلة على غير ما يدعى بعض الماركسيين المتشددين من اطلاق عمومية الزيت على كل ما خالف الماركسية ، وعلى كل ما لم يتخذ الاقتصاد أصلا ومنطلقا .

وإذا كنا بصدد بعض النقد الذي يمكن أن يوجه للنظرية الايديولوجية الماركسية فسوف نستعر رأي ماكس غير في هذا ، وهو الذي يذهب فيه الى عدم جدوى ربط العمليات الذهنية بالقاعدة المادية ، ودليله على ذلك أن السبب المادى يقود ويؤدى الى نتيجة من نفس طبيعة المنطق ، بمعنى أنه لابد وأن تكون النتيجة مادة ولا يمكن أن تكون قية ، حيث أن هذه الأخيرة هي محصلة بعض التفاعلات المعنوية التي يمكن أن يضيفها الفرد على الوقائع المعنية التي تمر أمام عينيه ، ومن المعروف أن ذلك يتم بصورة اختيارية ، حتى لو كانت الايديولوجيا ذاتها مفروضة بصورة عسرية ، ثم أن الصور الذهنية التي تشكلها الظروف تأتي في العادة صورة مطابقة لتلك الظروف ، أما الأحكام القمية فهي التي تكيف الظروف لتحكم عليها عما إذا كانت ايجابية أم سلبية ، وباستعراض التاريخ يمكن أن نقول أن الجهد لابد وأن يكون مضاعفا حتى يمكن تمييز الغيم عن بعضها ، وتلك كلها المنظومات الفكرية التي قد تؤثر في مسار التاريخ ، إلا أن الكثير منها لابد لنا من البحث في ذاتياتها لمحاولة استنباط دواعي الوجود ، ومن ثم فلا مبرر لها سوى ذاتها .



## تعليق :

ونحن وإن كنا قد أعطينا الأيديولوجيا الماركسية بعض الاهتمام ، انطلاقاً من كونها أولى الفلسفات التي أضفت على الأيديولوجيا مفهوماً سلبياً ، إلى جانب أنها لا تتعاشى إلا بالصراع ، وهو بيت القصيد بالنسبة لدراستنا الراهنة ، كما سبقت الإشارة لأكثر من مرة ، نقول ونحن وإن كنا قد قطعنا ذلك ، إلا أنه لا ينبغي أن نغفل أنواعاً أخرى من الأيديولوجيات وقفت مؤثرة في فترات تاريخية ، أو هي استعمالات معينة للأيديولوجيا سادت في أزمنة معينة أثر ظهور بعض الرواد والفلاسفة الذين كان لتأييدهم أو لدعوتهم إليها الفضل الكبير في ازدهارها ، ولكي نكون منصفين يجب أن نعترف بفضل الاستعمال السابق على اللاحق ، حتى ولو كان يقف معه على النقيض ، وإن كان الشيء بالشيء يعرف ، فالنقيض بالنقيض يدرك وتعرف جدواه .

ويلخص لنا صاحب مفهوم الأيديولوجيا هذه المراحل بعد عرض تحليلي مسهب فيها يلي :

أولاً : أيديولوجية القرن الثامن عشر والتي كانت تعنى الأفكار المسبقة الموروثة من عصور الجهل والاستعباد ، ويتقابل في هذا الاستخدام للأيديولوجيا التقليد الذي لا يدرك المغزى أو المعنى ، لأنه ليس لديه من الوسائل ما يعينه على ذلك ، وإن كان لديه فهم معطلة لا تؤدي مهمتها بالشكل السليم ، مع العقل المتدرك الواعي الذي يكشف بما أوتى من ملكات عن الحقيقة وهو عقل لا يختلف في الفرد عما هو في الإنسانية كلها .

ومن ثم فإنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من العقل الفردي ثانياً : فإذا ما انتقلنا إلى وجهة نظر الفلاسفة الألمان تجاه الأيديولوجيا لاسيما هيجل ومن سار على نهجه وبعض الرومانسيين من بعدهم ، وجدنا أنها تعنى لديهم منظومة فكرية ، تعبّر عن الروح التي تدفع وتحفز الحقة المعينة لتجعلها تسير إلى الهدف المحدد لها في خط وخطة التاريخ العام .

ومن ثم فإنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من التاريخ كخطوة واعية بذاتها .

ثالثا : فاذا ما وصلنا الى الايديولوجيا كما كان يراها ماركس ، فهى منظومة فكرية تعكس البناء الاجتماعى كله (أخذين فى الاعتبار معنى كلمة مجتمع الذى كان ماركس يراه) وقد كان الماركسيون يعتبرونها التعبير الفكرى لما كان يتفاعل فى المجتمع من عوامل ولاسيما المادية منها .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من البناء السفلى واثره على الابنية الفوقية ، كما أسهنا سابقا .

رابعا : ونصل الى استعمال نيثشة وعصره للايديولوجيات ، حيث كانت فى نظرهم مجرد مجموعة من الاوعام ، والتعليقات والحيل ، التى يلجأ إليها الانسان للدفاع عن نفسه ضد العوامل الطاغية فى معادلة الحياة ، حتى لا يقع ضحية لها خلال عملية الصراع التى يمكن أن تحدث .

ومن ثم فانه كان ينظر الى الايديولوجيا انطلاقا من الحياة كظاهرة عامة تتصل عالم الجماد عن عالم الاحياء .

خامسا : اما عالم النفس الشهير فرويد ، فقد كان يرى فى الايديولوجيا : مجموعة الانكار الناتجة عن العقل الذى يقف فى مواجهة الاقنعة التى تخفى وراءها أهداف الرغبة ، والذى يساعده فى البناء الحضارى ، وهكذا تكسور الايديولوجيا خط دفاع ضد طبيعة الانسان الحيوانية .

ومن ثم تطلق الايديولوجيا لدى فرويد من اللذة التى يمكن أن تميز الحيوان عن الانسان العاقل (١) .

ويبدو أن هناك عاملا مشتركا بين هذه جميعا ، على الرغم من اختلاف المنطقات وتباين قيمها السائدة تبعاً لذلك ، يتمثل فى البناء الفردى لكل منها ، ونعنى به التشابه فى استخدام المعطيات ما بين الظاهر والخفى ، وما بين

(١) اقرأ فى ذلك :

— عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص : ١٠ — ٦١ .  
١٠٣ — ١٠٤ .

الوجود والقيمة ، وما بين العرض والجوهر ، مما يساعد الليبرالي ، على كشف التقليد ، ومما يساعد الماركسي على كشف التعليلات البورجوازية ، ولعل هذا هو السبب في تداخل الاستعمالات المعاصرة في الايديولوجيا النسي اخذت مفهومها مغايرا وان كانت لبنات بنائه مستمدة من هذه كلها ، ودليلنا على ذلك تأثر ماركس بهيجل (وان كان التأثر في بعض الاحيان عكسيا) ، وتأثر مانهايم بماركس ونيتشه ، وهكذا ، مما يجعلنا لا نستطيع أن نجد أحدا من الايديولوجيين المحدثين يخلو تماما من بعض التأثير بأحد هذه الاستخدامات السابقة ، ولا يعنى ذلك عدم تمايز كل من هؤلاء المفكرين بشيء محدد الا أنه مغاير لما نتحدث عنه من موضوع حيث يمكن أن يدخل في نطاق نظرية المعرفة التي تقع كاملا في مجال الفلسفة بصورة خالصة .

ثم اننا قد نجد باحثين من مدرستين مختلفتين في الفروض الفلسفية وليكونا مثلا الاشتراكي والراسمالي ، أو الماركسي والفرويدى ، نجدهما يستطيعان القيام بأبحاث متطابقة وهما يدرسان ظاهرة ما ، وذلك لانهما غير مطالبين في سياق البحث ان يظهرأ أو أن يدرسأ أصل نشأة الايديولوجيا عند كل منهما ، فتلك اضافة لا جدوى منها ، بل ربما نسيء الى الشئ من الموضوعى للبحث ، ذلك مع الافتراض بتساوى المعطيات لدى كل منهما في البداية ، ثم ان كل منهما قد يستفيد من ابحاث ونتائج الآخر ، مما يدل على أن العلوم أصبحت تتداخل مع بعضها في اطار من وحدة المعرفة البشرية ، لاسيما تلك العلوم الانسانية التي تبحث في الطواهر الاجتماعية بهدف الكشف عن القوانين المتعلقة بهذه الظواهر ، وهذه العلوم جميعها هي المكونة للجمال المعرفى الانسانى .

وكلمة أخيرة في هذا المجال ، حيث يمكن أن تكون هناك مصالحة بين الايديولوجيا والعلم ولا مناقضة ، لانها تحمل في بعض احيائها قدرا من العمومية لاسيما حين تنطلق من الواقع ، والتفكير الايديولوجى ، بدون مراعاة للمضبور ، والمحتوى ، لم يظهر الا في نطاق انسلم الوضعى الحديث وكان ذلك مع اقتراب القرن التاسع عشر في نهايته ، على الرغم ان الانسان في بادىء الامر وفي

مختلف الفاسفات كان يميز دائما بين الفكر الواقعى والفكر الايديولوجى ، كما لو كان يميز بين الصحر والنوم ، ولنا ان نتساءل عن القدر الذى يمكن ان يكون فيه العلم ايدىولوجيا ، ان الدارس الايدىولوجيا يمكن ان يكون علميا باستخدامه اساليب وطرق البحث العلمى ، وغالبا ما يصدق فى فروضه ، ومن ثم يمكن اسباغ حطح العلمية على مادة ادراسة ، ثم ان الموضوعية المطلقة نادرة الوجود ، لان الباحث لا يمكن ان يتجرد من الاعتبارات البيئية والانتماءات الشخصية بصورة تامة ، وذلك يذكرونا بوضع انمينسوف الذى يتواجد فى برج عاجى ليذهب الى فكر تجريدى . لا يمكن ان يكون كذلك بصورة مطلقة ، د لا بد وان يحمل بعض التأثيرات البيئية الواقعية ، وها هو افلاطون يعترف بعد ان رسم لنا صورة مثالية لجمهورية يود ان يعيش فيها ، يعترف بأنه اما فعل ذلك — على الرغم من تجريدها المطلق — فى محاولة لصلاج مسوىء لمجمع الواقعى ، بمعنى انه انفعل مع الواقع فخرجت انفعالاته مجردة لاتصلح للتطبيق اطلاقا ومن ثم فلا يمكن أن نذهب مع القائلين ببطلان الايدىولوجيا بصورة مطلقة ، ثم ان ايدىولوجيا اليوم هى عالم القدر الواقعى بقدر ما يبذل الجهد فى الاخذ بوسائل التطبيق الفعلى، وعلى أية حال فان الاقتراب نحو العلمية هو الاتجاه السائد فى فكرنا المعاصر ، بعدما استطاع العلم ازاحة الفلسفة عن كثير من مجالاتها التى كانت تسيطر عليها فى أزمنة سابقة .

## الايديولوجيا والثقافة :

من المعروف أن أى مصطلح لا يفرض نفسه على السطح الا اذا واكبه مكونات معينة توحى به وباستخدامه ، وغالبا ما تكون تلك هيئة لينة فى اول امرها ، لتنمو وتزدهر حتى ولو كانت فى صورة مضجرة ، حينئذ يأخذ المصطلح الصورة العلوية الظاهرة ليعبر عن مضمون بدأ يسرى حثيثا ليظهر نفسه فيها نعرفه به ، الا أن الامر كان مختلفا بصورة تكاد تكون تامة ، فى حالة مصطلح الثقافة حيث أن المكونات توافرت منذ القديم من الزمان ، الا أن الكلمة ذاتها لم تظهر فى مفهومها الحالى الا ابان حركة النهضة فى اوروبا ، وعليه فلم يكن لها وجود فى الفكر الانتريقى أو الرومانى أو المصرى القديم ، اللهم الا بصورة غير مباشرة — كما سوف يأتى الحديث ذ ، أو عن طريق التعرض للمضمون مثلما اوضحنا سابقا، دون أن يكون هناك بحث فى بناء قائم بذاته . وكذلك لم يتعرض له الفكر الإسلامى بما نحمل له من مفهوم معاصر ، على الرغم من وجود اللفظ واشتقاقاته فى اللغة العربية منذ أن قدر لها أن تتكامل كلفة فى بادئ امرها .

لقد حظيت الثقافة بمحاولات تعريفية عديدة، وخرجت كل محاولة كالعادة بالنسبة لمعطيات الفكر الانسانى — لتعكس خلفية معينة عايشها صاحبها ، وعلى سبيل المثال ذهبت المدرسة الغربية الى أنها نتاج للفكر الانسانى وحرية ، فى الوقت الذى نظرت فيه المدرسة الماركسية الى الثقافة على أنها ثمرة مجتمعية كطبيعتها فى النظر الى مختلف الامور .

الا أن الامر ليس بهذه البساطة ، حيث أن مفهوم الثقافة من اكثر المفاهيم تداولاً ولكنه أيضا من أكثرها غموضا وتلونا ، فالتعاريف التى اقترحت فى المائة سنة الاخيرة على الاقل بلغت حدا من التنوع يصعب معه الاتفاق على تعريف محدد ، وإذا كان كروبر Kroeber عالم الانثروبولوجيا الأمريكى الشهير بالاستعانة مع أحد من زملائه قد صافا ما لا يقل عن ١٦٠ تعريفا للثقافة

فإن التفرغات التي تبلورت بعد ذلك تزيد ولاشك في عدد هذه التعاريف  
المقترحة (١) .

وعلى أية حال فمن المعترف به أن أول من وجه الانظار إلى تعريف الثقافة  
كان هو «لانتروبولوجى التجايزى ادوار» تيلور Edward Tylor  
(١٨٣٢ — ١٩١٧) في كتابه «الثقافة البدائية The Primitive Culture»  
الذى صدر عام ١٨٧١ ، وذلك من خلال تعرضه لموضوع علم الثقافة ، وفيه  
يذكر أن الثقافة بمعناها الواسع هي ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة  
ولسائد وائمن والاخلاق والعرف ، وكل التفرات واعادات الاخرى التى  
يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في المجتمع (٢) وقبل أن ندخل في مدى  
واقعة هذا لتعريف للواقع الآن ، وعما اذا كتبت تلك هي المكونات التى  
تؤلف لـ١ مركب الثقافة ، نود أن نعود الى الاصول الاولى للكلمة من وجهة  
انظر «للغوية» ، حيث تعنى تعامل الانسان مع الطبيعة ورعايته لها وتبديد  
الطريق السوى لرعاية ما هو موجود لينمو ويزدهر ، وكما تنفذ في الاصل  
اسئل مع اطينية المادية ما بها تمتد أيضا الى مجال الانسانيات فتعنى «رعاية  
النفس وقواها العقلية والاخلاقية ريبودو أن الرومان قد وصلوا الى شئ قريب  
من هذا حين ذهب فيسوسونهم الكبير ششرون الى مفهوم ثقافة الروح التى  
يؤمنر للانسان فيها بعض المعارف والقدرات .

ولم يستخدم الاغريق القدماء هذه الكلمة ، ولم يقدموا مرادفا لها وانما

- 
- (١) الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة «القاهرة: معهد البحوث والدراسات  
العربية» ، ١٩٧٨ ص ٦٠ - وقد قاما بجمع هذه التعريفات من الكتابات  
الاثروبولوجية والسوسيولوجية والانثولوجية التي ظهرت منذ الربع الاخير من  
القرن التاسع عشر ، والتي تنوعت فيما بين تعريفات وصفية تهتم بالاحتوى  
والمكونات ، وتعريفات سيكولوجية تهتم بالجانب الرمزي وتعريفات أخرى تهتم  
بالصنيع العامة وأنماط الفعل والسلوك - انظر في ذلك :
- أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، دخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ،  
المطبوعات «القاهرة» - الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ص : ١٨٦ - ٢٤٣
- (٢) أحمد أبو زيد ، تيلور «دار المعارف بمصر» ، ١٩٥٧ ص : ١٩٥ .

كانت الثقافة لديهم هي ثمرة التربية الحرة بحيث أنها لم تكن تنفصل عن الحياة ، وهكذا لم يكن هناك فارق بين مثقف وغير مثقف ، وإنما كان الفارق بين نوع انشغال المواطن الحر وعنايته بالأمور العامة وانشغال العمال اليدويين الحرفيين بالأمور التي لا ترتفع الى مكانة الأمور السابقة .

والثقافة على ضوء هذا التفسير هي باختصار وع من السلوك والتفكير والاحساس يكسب صاحبه شخصية معينة يلقاها من بيئته الاجتماعية ويستنشق غيرها ، مما يجعل الكائن البشري يستمد كل ما يتصل بشكله ولونه من البيئة التي يمتزج بها ، وهي تسرى الى الأفراد بلا وعى منهم ، كما يقول المفكر والفيلسوف الانجليزي هربرت ريد ، اذ تمكس الثقافة في أسلوب السلوك والعمل والاستجابة بصرف النظر عن نصيه من المدنية أو الحضارة (١) .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذهبنا الى القول ببعض التطابق بين هذا التعريف وتعريف تايلور السابق من حيث كون الثقافة انعكاسا أو تعبيرا لما يسود المجتمع أو البيئة من خصائص بغض النظر عن نوع هذه الخصائص التي قد تتباين من غيريقية وديجرافية ، الى اجتماعية واقتصادية وسياسة ، الى غير ذلك ، ويبدو أن ذلك يكون قد هجرنا التعريف العام الذي درج عليه عصر النهضة ، من حيث أن الثقافة هي محصلة ذرات الفكر في أيادي العلم والفن والفلسفة والقانون ، لتدخل الى ما اتسمت به الحسب المعاصرة أو المتزامنة من اتجاه الى التحليل والنزيع لمعرفة البناءات وتركيباتها ، والعناصر وجزئياتها ، ولن يكون ذلك بالامر الهين بالنسبة لمن ينزاون الى مجال الدراسة حيث لابد من توافرهم على المعرفة النامة بأجازات علوم مثل الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع .

ويبدو أن تايلور قد أعزاء لنا النور الاحضر لكي ينفذ عن طريقة كل من أراد

---

(١) أميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة « القامح مكتبة مديولسى ، بدون تاريخ » ص : ٨٨ .

أن يساهم في عملية التعرف والتعريف ، بل أن الامر لم يقصر على ذلك فحسب حيث وجدنا من المفكرين من يتابع تايلور في كل مذهب اليه ، ولكن بيمض الاختلافات في التحليل والتركيب ، ويظهر ذلك تماها عندا رالف لينتون Ralph Linton الذي رأى في الثقافة كلا مركبا تتداخل اجزأؤه تداخلا وثيقا ، بحيث يكون من الممكن التعرف فيه على الاشكال البنائية المعينة ، بمعنى أننا بذلك نستطيع أن نلمس فيه وأن ندرك العناصر المختلفة التي تقيم هذا البناء الثقافى أو التي تكون هذا الكل المركب .

الا أن لينتون يزيد التعريف توضيحا فيجعله يقوم على مستويين: الاول وهو العموميات باعتبارها الارض الصالحة التي تمتد فيها جذور الحياة الثقافية للمجتمع ، وذلك كالدين واللغة والتقاليد ، تلك التي تعتبر الاساس الذى يحدد ويشكل نوع العقليّة الخاصة بالنموذج الاجتماعي . والثانى وهو مستوى الانكار الخاصة الناتجة عن التخصص المهنى ، التي تكون على أساسها: التفرقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية (١) .

ونستطيع أن نجزم أن الاتجاه الحديث للتعريف بالثقافة يربطها بكل ما نشقت عنه الدراسات الانسانية في مجالاتها المختلفة ، وما ينجم عن تفاعلاتها وما يصدر من الانسان من استجابات مؤيدة ومعارضة — ازاءها ، ومن ثم فإنها تتضمن المعايير والقيم التي تشكل المجتمع المعين ، بالإضافة الى معتقداته ولفاته ولهجاته ، وحرفه وفنونه . بحيث أن القيمة أو المصطلح يأخذ معنى واحدا في كل انحاء المجتمع الذى تحده حدود جغرافية معينة ولبيان ذلك كله بصورة تطبيقية دعونا نحاول أن نلمس رد فعل انسان العصر القديم أو أحد سكان الكواكب الاخرى — لو افترضنا وجودهم هناك — حين ينزل الى أحد مجتمعاتنا ويرى كيف أننا نتسوق كل حاجياتنا بقطع صغيرة من الورق التي نسميها نقودا ، أو حين يرى تلك الطريقة التي نرتدى بها ملابسنا وهي غير الينة بالنسبة له ، ولم نذهب بعيدا ونسوق أمثلة لا يحتمل حدوثها

---

(١) مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة «دمشق : دار الفكر» ١٩٨١» ص: ٣٠-٣١



السنا نرى اختلافات جمة بين قديوسلوك ابن أوربا الشمالية الغربية وابن صعيد مصر ، والسنا نرى كم من القود تضعيع هباء في المناسبات التي نسعى فيها الى المرح والتسلية مما لا نقبله في البيئات المحافظة ، والسنا نعتبر القاتل مجرماً في حين وبطلا في حين آخر وظروف أخرى ، الى غير ذلك من امثلة، ثم السنا نرجع ذلك ، الى اختلاف الثقافات ومن ثم اختلاف القيم والمعايير والمناهيم التي تخلق وتؤثر في تقييبننا واحكامنا على الآخرين ، وذلك بقدر ما نكون تلك المعاملات الاخرى مقبولة لدينا (١) .

وانطلاقاً من ذلك كله تكون الثقافة أكثر شمولاً وعمقاً مما توارثناه من معارف الاغريق والرومان ، وكذلك تجاوزت الثقافة كل ما أنثرته قرائح عمالقة الفكر الكلاسيكي ، بل انها تطورت عما كان عليه المفهوم في أول نشأته ، وهكذا يصل المصطلح أخيراً الى صورة تكاد تجمع عليها آراء المفكرين في عالم اليوم جميعه ، بدون النظر الى طبيعة مكوناتها واختلافها ما بين بيئة وأخرى ، وكذلك يفرض النظر عن النظرة الضيقة التي يمكن أن تقصرها في حدوداً إقليمية، حيث أن عالم اليوم وما به من تكنولوجيا متقدمة، جعلت الاتصال بين مشرقه ومغربيه أمراً يسيراً ما ساعد على تقارب وجهات النظر وتكوين مفهوم مشترك لمصطلح الثقافة .

وعلى قدر ما نستطيع أن نحكم . تطرقت كل محاولات التعريف حتى الان الى مقومات تشترك كلها في خاصية واحدة ، وهي عدم وقوعها في عالم المحسوسات وهنا يظراً على البال تساؤل ما ، يتصل بما يمكن أن يكون عليه الامر لو انتسبت تلك المقومات الى الماديات ، قطعاً سوف يتغير المصطلح تبعاً لذلك ، ومن وجهة نظر شخصية ذلك هو الطريق الى «الحضارة» ولابد من التفرقة بينهما حيث أن الخلط بينهما كثير ، وكل من تحدث في هذه كان له

---

(١) ولذلك وجدنا المؤتمر الثقافي العربي الثاني ، المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بمدينة الاسكندرية في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠ يذهب الى تعريف الثقافة بأنها جملة معارف الأمة وآدابها وعلماؤها وتقائدها واتجاهاتها الروحية والفنية .

رأى في تلك ، بل ان البعض استخدمها بصورة متردفة مما أوقعنا في بعض الحيرة ومن هنا أفاض الكثيرون في القاء الضوء على هذه التفرقة بين الثقافة والحضارة ، باعتبار الثقافة حياة ونشاطا ، طاقية وقيما واحاسيسا في بيئة بذاتها ، بينما الحضارة وسائل وادوات وآلات وفنون تكنولوجية ، الاولى نزعته الى طراز أو لون من الوجود . الثانية وجسود ملموس ومتحقق ، له مظاهره ومؤسساته وتواعده ، الاولى في حياة الفرد شعور وفكر وسلوك ، والثانية اشياء تدور وسطها حياته ، كالكتابة مثلا ترتبط بالحضارة لانها وسيلة واداة بينما اللغة نقافة أى حياة تتمثل في رموز وعلاقات. واشارات، والثقافة تنحصر في الامور الذهنية والمعنوية وحدها ، وتظهر بأجلى مظاهرها في الفنون والاداب وتواعد السلوك ، في حين ان الحضارة تشمل الامور والوسائل العادية وتتجلى بأحسن صورها في العلوم والصناعات ، ويستطرد صاحب هذا الرأي غيرى مرقا آخر ايمثل في كون عمر الحضارة لا يرتبط بعمر الثقافة فقد هوت أثينا تحت ضربات البرابرة ، ووقعت أسيرة في أيدي الرومان ، وتحكم فيها الاتراك فترة من الزمن . غير أن أشعار هوميروس ومسرحيات سوفوكليس ، وفلسفات أفلاطون وأرسطو ، وعُلم جالينوس وأبيقراط واقليدس وهيرودوت لم يقو عليها البرابرة ولا الرومان ولا الاتراك، حتى قبض الله سبحانه وتعالى لها العرب في القرون الوسطى فأنقذوها وبعثوها ، وتناولها من بعدهم رواد النهضة الحديثة ، ولا تزال تفعل فعلها الى اليوم ، واذا كان ذلك قد قبض للثقافة اليونانية القديمة ، على الرغم من عدم وضوح الصلة بين حضارة وثقافة ولغة اهل اليونان في الوقت الحاضر ، وبين الحضارة واللغة والثقافة الاغريقية القديمة ، فمن باب اولى أن يقال في شأن الثقافات الحية التي مازال يعبر عنها بلغاتها الاصيلية ولاسيما العربية التي تعتبر من أبرز مظاهر الاستمرار في حياة العرب ونشاطهم الثقافي (١) .

ونميل الى هذا الرأي الاخير الذي يذهب الى جعل الحضارة الصورة المادية لكل ما يصدر من الانسان من نشاط ، بينما تقتصر الثقافة على الجانب الفكري

---

(١) عز الدين فوده ، المجتمع العربي ، مقوماته ووحدته وقضاياها السياسية القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ ص : ١٧٢-١٧٣ .

والمعنوى فقط ، ولعله من هذا المنطلق نقول حضارة قدماء المصريين وليس ثقافتهم حين نشاهد تلك الآثار المادية التى أقامها هؤلاء شاهدا على ذلك ، نقول نميل الى هذا الرأى الا أننا لا نذهب الى ما ذهب اليه صاحبه من حكم زمنى على الحضارة والثقافة ، حيث ان المقياس هنا هو الاصلية والصلاحية ، ويمكن لنا ان نستعير المبدأ الذى توصلت اليه الدارونية بأن البقاء للأصلح لتدليلا على ما نقول ، ثم كم من الثقافات انقثرت بعدما انحلت مجتمعاتها ، وكم من حضارة بقيت صاعدة تتحدى عوامل الزمن ، ولم يواكبها في ذلك ثقافات معينة ، مع اعترافنا ببعض العوامل الأخرى التى تطمس هذه أم تلك (١) .

واذا كنا قد ارتضينا لانفسنا مدخلا معينا للتفريق بين الحضارة والثقافة حين يغلب على الأولى كل ما يتصل بالامور المادية من الأنشطة البشرية ، فغالبا الظن أننا لن نذهب الى ماذهب اليه وليم أو جين وهو يفرق في الثقافة بين مجالين الأول يضم الجانب المادى أى مجوع الأشياء وادوات العمل والثمرات التى تخلقها ، والثانى ويشمل الجانب الاجتماعى كالمعتقدات والتقاليد والعادات والافكار واللغة والتعليم ، وهذا الجانب الاجتماعى هو الذى ينعكس فى سلوك الافراد (٢) ، حيث ان الشق الأول هو الحضارة بعينها — كما اشرنا — واذا ما أتينا الى الشق الثانى وجدنا ان الثقافة فى حقيقة الامر — من وجهة النظر هذه — هى علاقة متبادلة يتحدد فيها سلوك الفرد بمط

---

(١) على الرغم ان هذا الرأى لايجد ترجيبا — على حد قول استاذنا الدكتور أحمد أبو زيد — من معظم العلماء الذين أتاحت لهم فرصة القيام بالدراسات الحقلية ، والاتصال عن كتب بالثقافات التقليدية ، بحيث أمكنهم أن يلمسوا ملامح الثقافات والسماوات الثقافية المختلفة فى تداخلها وتفاعلها ، وأدركوا بالتالى انه من الصعوبة بمكان فصل مظاهر السلوك العادية الشخصية عن الافكار والتصورات والقيم التى تختص وراء هذا السلوك .

— اظن فى ذلك : أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفهومات ، مرجع سابق .  
ص : ١٩٢—١٩٣ .

(٢) مالك بنى نبى ، مشكلة الثقافة . مرجع سابق . ص ٣١ .

الحياة السائد في المجتمع ، ثم ان اسلوب الحياة بصورة عامة يتشكل من طريق تصرفات الافراد في المجتمع ، وعليه نستطيع ان نقول ان ثقافة بلد ما انما هي اسلوب الحياة السائد في هذا البلد الذي يمكن ان يجسده الانسان بأقوال وافعال تستطيع عن طريقها ان تحكم على هوية وانباءات وقومية ذلك الانسان ، الا اننا لا بد وان ندرك امرين في غاية الاهمية ، الامر الاول هو ان الثقافة ترتبط بالجماعة ، ومن ثم بالمجتمع اكثر مما تنسب لافرد ، والامر الثاني هو ان الثقافة تستبعد في دراستها العوائل البيولوجية والنفسولوجية التي يتميز بها الافراد كوحدات منفصلة بذاتها مما تؤكد عليه ابحاث علم النفس .

وطبعا اننا في معرض التفريق بين الثقافة والحضارة فلا بد من الاشارة الى المحاولة التي تناولها ماكيفر في كتابه عن «المجتمع» والتي يلخصها في النقاط التالية :

اولا : للحضارة دون الثقافة معيار دقيق ، حيث تخضع لمعيار الفعالية ، بمعناها نتائج الحضارة نستطيع ان ننسب اليها التفوق او الاتحطاط .

ثانيا : الحضارة في تقدم مستمر خلافا للثقافة ، حيث انها تتطور بصورة فعالة مفترضة في ذلك استمرارية العمل الاجتماعي ، فاي انجاز حضارى يتم استغلاله بوجه عام وتدخل عليه التحسينات الى ان يبطل او يصبح غير ذي موضوع بظهور اختراع جديد في مجاله .

ثالثا : ان الحضارة خلافا للثقافة تتقدم بدون مجهود ، حيث تنتقل الثقافة في نطاق المجتمع وقتا لمبدأ يختلف عن المبدأ الذي يحدد نقل الحضارة . فالثقافة لا تنقل الا الى عقول متشابهة ، فالذي يقدر الفن لا بد وان يكون على قدر من التفوق الفنى بخلاف نتاج الحضارة التي يمكن ان نستمتع به دون المشاركة في القدرة التي اوجدته .

رابعا : ان الحضارة خلافا للثقافة تستعار بدون تغيير ، فنقل العناصر الثقافية من احدى المناطق الى أخرى يختلف عن نقل النسق أو النظام

الحضارى ، حيث من السهل الحكم على جهاز ما بأنه أفضل — للصحة مثلاً — من الجهاز القديم ومن ثم فلا بد من استيراده أو استخدامه (١) .

وفى هذا الصدد يحدد لنا الدكتور أحمد أبو زيد اتجاهين وضحا بعدد أن ساهم الكثيرون فى عملية التعريف ، يعرف الاول منهما بالاتجاه الواقعى الذى يمثّل فى صورة خاصة فى كتابات مالىنوسكى وبواس ، ويرى أصحابه أن مجال الثقافة هو السلوك البشرى الاجتماعى ، ولذلك فهم يميلون الى تعريف الثقافة فى حدود العادات وقواعد العرف والتقاليد المكتسبة المتوارثة ومن ثم فانهم يميلون بذلك الى اغفال الجوانب المثالية والمعيارية فى الثقافة ويطبق الدكتور على ذلك بأن الرأى السائد بين هؤلاء العلماء هو أنه يلزم لوجود الثقافة وجود زمرة اجتماعية تمارسها وتتوارثها ، وإذا كانت الثقافة عندهم تعنى فى المحل الاول «التراث» الثقافى الملموس الذى يتمثل فى مختلف الصناعات والادوات والمعدات المادية (٢) ، فانهم لا يغفلون النظم والعادات وقواعد العرف التى توجد فى المجتمع وتوجه سلوك الناس وتصرفاتهم بل وترسمها لهم . أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه المثالى المعيارى ، الذى يميل على العكس من الاتجاه الواقعى الى تعريف الثقافة فى حدود والفاظ المثل الاجتماعية والى اغفال الممارسات الواقعية التى لا تدخل ضمن المكونات

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيا ، والحضارة «مذكرات غير منشورة» (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦) ص : ٧٣ - ٧٦  
(٢) ولا بد وأن يكون لنا تعليق هنا ، إذ أن كل ما سبقناه من اعتراض عالى تعريف أوجبرن السابق ذكره ، سوف تؤكد عليه هنا مرة أخرى حيث أن كل ما يتصل بالمنجزات المادية فى المجتمع ، سواء على مستوى الفرد أم الجماعة يدخل فى تصنيف الحضارة ، بغض النظر عن قدر تلك المنجزات ، لاسيما وقد نمارسها على أن الثقافة كظاهرة طبيعية من وجهة النظر الاجتماعية هى ثمره من تمار العقل البشرى لم تأخذ طريقها بعد الى عالم التطبيق المادى ، بمعنى تلك التى تظل معنوية فى عالم المثل أو القيم أو سمومرات الذهنية ، فان انتقلت الى نطاق التنفيذ الواقعى بحيث يمكن أن تتشكل فى صورة مادية ، تحولت الى حضارة .

«الحقيقية» للثقافة ، وأصحاب هذا الاتجاه يتصورون الثقافة على أنها مجموعة من الأفكار والتصورات التي توجد في أذهان أعضاء المجتمع ، وكذلك المعايير والالاماط الذهنية التي توجه على أية حال السلوك الاجتماعي ، ولكنهم حين ينبذون مظاهر السلوك المشخص فانهم يتصورون في الحقيقة الثقافة شيئا مجردا ، ولذا كان بعضهم يستعين في فهمها وتقريبها للاذهان ببعض الأفكار الفلسفية مثل فكرة « ما فوق المضي » (١) .

ولا يمكن لنا ان نسترسل بلا نهاية في الحديث عن الثقافة فبابها فسيح والحديث عنها ساهم فيه الكثيرون ، ولذلك كانت هناك محاولات تأخذ من تلك التعريفات كلها لتصوغ لنا واحدا يجمع بين مكوناتها جميعا ، وقد تمثلت إحدى هذه المحاولات فيها صاغته مارجريت ميد Margret Mead في كتاب «الالاماط الثقافية والتغير التكنولوجي» الذي أصدره اليونسكو تحت اشرافها عام ١٩٥٣ ، والذي تقول فيه ان الثقافة هي الكل المنظم المتكامل ، المستخدم الدلالة على تجديد الهيكل من السلوك المكتسب الذي تنقله جماعة من الناس بكتته الى ابناءهم ، وبجزء منه الى المهاجرين اليهم من الكبار الذين يصبحون أعضاء في مجتمعهم (٢) .

وبعد ذلك كله ، أمل الا نكون قد استغرقتا طويلا في الحدث عن الثقافة واو انه كان حديثا ضروريا حتى يمكن أن نضع أيدينا على المفهوم السليم لهذا المصطلح وكذلك المكونات التي تقيم بناءه ، وذلك توطئة البحث عما اذا كان هناك من صلة بينها والايديولوجيا ، ولعلنا ببعض النظرة التحليلية نستطيع أن نحكم بوجود كثير من التطابق بين مكونات كل منهما ، بل ان

---

(١) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، المفهومات ، مرجع سابق ، ص: ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) كمال دسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع « القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ » ص: ٧٣ ، وذلك نقلا عن :  
Margret Mead, ed., Cultural Patterns and Technical Change  
(Unesco, Tensions, Technology Series 1953) P. 54.

الواحدة قد تكون سببا من أسباب الأخرى ومكونا من مكوناتها ، حيث أن تصورات الأفراد فيهما تتشكل وتتعمق الى أن تصبح وسيلة تحقق للإنسان حاجاته ، ومن ثم تكون الثقافة والايديولوجيا مجرد جزء من اللغة العامة .  
التي على أساسها يكون السلوك المشترك للأفراد الشعب .

وعادة ما تكون الايديولوجيا والثقافة هي الوسائل التي تجعل التفاعل ممكنا داخل الجماعة أو المجتمع ، حيث هما اللذان يجسدان ويساعدان على تشكيل الصيغ والقوالب الفكرية التي لا يمكن للتفاعل أن يتم بدونها ، وإذا كان لنا أن نستعير مصطلح العقل الجمعي الذي ذهب اليه دوركايم ، فسوف نجد أنه لا ينسحب على أي شيء بقدر ما ينسحب على كل من الايديولوجيا والثقافة ولكن ليس العقل الذي نتج عن الكائن المجرد وهو المجتمع عند دوركايم ، ولكنه العقل الناجم عن التفاعلات الذي نجده عند ماركس .

والثقافة تخلق القيم بمعنى الأنواع المعينة من السلوك ، بغض النظر عن المذى الذي تكون عليه من الاخلاقية ، وذلك ما تذهب اليه الايديولوجيا لاسيما تلك التي لا تعلق بعيدا عن عالم الواقع .

وإذا كان ثابيلور قد ذهب الى أن الثقافة هي جملة الخصائص التي يتصف بها الإنسان نتيجة لانتماه الى مجتمع معين ، فإن الايديولوجية هي التي تفعل ذلك تماما ، حيث هي التي تحدد له أنساقا من التفكير لا يتعداها وكذلك إماما من السلوك لأبد من الالتزام بها ، وإذا كانت الثقافة تلزم الإنسان بطريقة معينة في جميع أنشطة حياته اليومية ، فإنه بذلك يتصرف وفق ايديولوجيته - الفردية أو الجماعية - بطريقة لا شعورية .

وتتشارك كل من الثقافة والايديولوجيا في أمر في غاية الاهمية بالنسبة للإنسان وهو النظرة الى الحياة ، النظرة التي تبتق من معطيات كل منهما والتي تبدو واضحة في حركة المجتمع كله ، والتي تحدد بالتالى العلاقات مع الوحدات الأخرى من - مجتمعات وأفراد ، بحيث أننا نرى أراء ذلك سلوكا واقميا أو متوقعا صادقا ملتزما بهذه النظرة العامة الشاملة .

ثم ليست الثقافة هي الانعكاس الفكري للقواعد والقوانين والنظم السائدة . سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، وليست تلك القواعد والقوانين وهذه النظم هي التي تحدد وتشكل الإيديولوجيا من جهة أخرى ، وكما أننا نستطيع استنباط النظم والمعتقدات السائدة في مجتمع ما عن طريق تحليل الأنماط الإيديولوجية . فأننا بالمثل نستطيع الحكم على القواعد والقوانين بواسطة تحليل النسق الثقافي للمجتمع ، ولذلك فإن كلا من الثقافة والإيديولوجيا تعتبران عوامل تأثير وتأثر أو مقدمة ونتيجة في نفس الوقت كما أننا لم نجد ذلك سابقا .

وعلى الرغم من ذلك كله ، هناك بعض الحالات التي تختلف فيها الإيديولوجيا عن الثقافة ، بل أن هذه الأولى قد تتكون وتتشكل بشكل ذاتي لاثقافة السائدة في المجتمع ، وأوضح مثال على ذلك هم الرواد والأنبياء الذين يذهبون إلى آراء ومبادئ فكرية جديدة ، مما يمهّد الطريق لإيديولوجيا مختلفة تماما لما يسود المجتمع من ثقافة ، مما يتيح الفرصة لصدامات فكرية لا ينتصر فيها إلا الصالح الذي يثبت جدواه وصلاحيته للمجتمع الذي ينشأ فيه . وذلك على الرغم أن الرائد أو النبي ينشأ في كنف الثقافة المجتمعية المعاصرة له ، إلا أن بناءه الفكري لا بد وأن يكون متناقضا مع معطيات هذه الثقافة .

وحالة أخرى من حالات اختلاف الثقافة مع الإيديولوجيا وهي حالة الطفل الذي ينشأ من البداية طبقا لمقومات ثقافة بيئته إلى أن يتكون لديه وعي مما هو المقدمة الطبيعية لفكرة الضمير الذي يمكن أن يعرف على أنه حسيلة التوهم والنواهي التي يتلقاها الطفل منذ الصغر ، وبما طبع تبعاً لذلك المقومات المجتمعية ولعله من هذا انطلق جاءت تسمية الضمير الاجتماعي إلا أنه في حالة الإيديولوجيا فإنها تأتي في فترة تالية إذ أن مجموعة التصورات التي يعتنقها الفرد لا تأتي إلا بعد أن يكون قد تشرب القيم الثقافية التي تسود مجتمعه .

وتفترق الثقافة عن الإيديولوجيا في عدد الاتباع ، حيث في الوقت الذي يحض في الجميع لبنود ثقافة المجتمع ، فيما يعرف بسيادة أو تحكم أو طغيان



الثقافة في مواجهة بقية العناصر الفكرية ، فليس الامر كذلك بالنسبة للايديولوجيا ، اذ ليس بالضرورة ان يؤمن جميع افراد الشعب أو الأمة بنفس الايديولوجيا ، لاسيما وان كانت تلك هي ايديولوجية الطبقة الحاكمة التى تريد فرضها بالقوة ، والناس - كما يقول المبدأ السيمى - في عداء دائم لمن يحكم ، ومن ثم فاننا نتوقع وجود أكثر من ايديولوجية بين افراد المجتمع الواحد الذى تشيع فيهم ثقافة واحدة .

وتبقى لنا كلمة اخيرة في موضوع الثقافة ، تتصل بالثقافة السياسية ، وما لاشك فيه انها لابد وان تكون جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع ، ينسحب عاينها كل ما ينسحب على هذه الاخيرة ، طالما انها تكتسب مقوماتها من ابيئة المحيطة بها ، الا انها تلك التى تتصل بالموضوعات ذات الصبغة السياسية ومن ثم يمكننا ان نعرف الثقافة السياسية بانها ذلك القدر من المعرفة والافكار التى تساند النظم المختلفة فى المجتمع السياسى ، الذى يحاول ان يصل الى نوع من اتفاق الراى حول التيم السياسية ، عن طريق وضع معايير معينة للعملية السياسية ، ومن ثم فانه يمكن التنبؤ بالسلوك السياسى المتوقع لشعب ما ، بل اننا اذا استطعنا انجاز ذلك امكنا التنبؤ بالايديولوجيا السياسية بصورة عامة ، وهكذا تثبت الصلة العضوية بين الثقافة والايديولوجيا مرة اخرى .

واظننى لست فى حاجة الى بيان انه على قدر ما تكون الثقافة السياسية من العمق والشمولية ، على قدر ما تكون القدرة على تجاوز المشكلات السياسية التى قد تواجه المجتمع السياسى ، دون ان تكون لها آثار جانبية عريفة مما قد يودى باين وسلامة الدولة ، ولذلك فان الاتجاهات السياسية لدى الافراد لها تأثير هام على النسق السياسى بصورة عامة ، وعلى السلوك السياسى لاجاز الحكم بصورة خاصة .

ويبدو ان افضل تصور للثقافة السياسية هو ان نجعل هذا المصطلح يشير الى تلك البيئة أو ذلك المناخ العاطفى والسيكولوجى الذى تعمل داخله النظم

والانساق السياسية ، فكأن الثقافة السياسية من هذه الزاوية هي نمط يتميز بالتوجيه يستوعب بداخله كل نسق سياسى (١) .

ومن المعروف أن الثقافة السياسية هي النتيجة الطبيعية للتشئة السياسية التى يتوارى على اقلتها جميع انساق ونظم المجتمع السياسى ، ومن بينها الاسرة والمدرسة والحزب والمهنة ، والخبرات الاخرى التى يكتسبها الفرد نتيجة انغماسه فى الممارسات السياسية المختلفة طوال حياته ، ومن الاحكام المعروفة ان تلك التشئة التى هي الوسيلة الى بناء الثقافة السياسية . هما السياج الواقى والمدعم لكل الابنية السياسية المتواجدة فى المجتمع بغض النظر عن طبيعتها الاولى او مذهبها الفكرى .

والثقافة السياسية ليست جامدة طوال فترات المجتمع ، بل لا بد وان يحدث بها التغيير والتبديل على قدر ما تتعاقب الظروف والاحداث من حرب و استعمار او ثورة ، والامثلة كثيرة ، فهناك الاتحاد السوفيتى ، بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وهناك مصر بعد اثورة الناصرية عام ١٩٥٢ واليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

الا ان الثقافة السياسية ان لحق بها تغيرات كثيرة سريعة ، فلما ينهى ذلك عن عدم رسوخ ايمان الافراد بها يسودها من قيم ، مثال ذلك تلك التحولات التى كثيرا ما تطرا على البلدان النامية او البلدان التى لم يستقر فيها النسق السياسى على شكل معين يرتضيه الافراد ، وذلك ما نعرفه وما مراد كثيرا فى الانقلابات والتمردات فى عدة البلدان (٢) .

---

(١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص : ١٦٢ .  
بقلا عن :

Y. Almond, Comparative Political Systems Journal of Politics  
( XVIII, 1956 ).

(٢) اقرأ فى ذلك المقدمة القيمة للكتاب .

Gabrial Almond and James Coleman (eds), The Politics of Developing Areas ( Princeton University Press. 1970 ) pp. : 30 - 31.

ويبدو أن الآراء كما اختلفت حين تعرضت للثقافة العامة كمفهوم . فاهم  
سوف تتنوع كذلك بالنسبة للثقافة السياسية : حيث أن جميع من تعدوا لعلمية  
التعريف اشتهروا في بيان بنودها بنوع اختلافات كثيرة فيما بينهم ، إلا أننا  
نجد مفكرا مثل دهل **Dahl** ينظر الى الثقافة السياسية على أنها  
العامل الذي يفسر أنماط السياسة (١) ولعله إنما كان ينادى بذلك على  
أساس ضرورة تسليح المعارضة بكل ما من شأنه أن يؤدي الى الاطاحة  
بالأنظمة القائمة ، الوثوب الى منصة الحكم ، وفي هذا وجدناه يحاول أن يصنف  
مشاعر الأفراد أو اتجاهاتهم نحو النظام السياسي عما إذا كانت تتصف  
بالولاء والشفقة وما الى ذلك من أمور ، لم أنها تقف على النقيض من ذلك ،  
يمكن تصنيفها بالمعارضة .

والى مثل هذا كله ذهب ماركس في تعرضه لمفهوم الثقافة السياسية التي  
يرجعها كمعادته دائما الى تفاعل العلاقات الطبقية والبناءات الاقتصادية ، وفي  
هذا وجدنا ماكس فيبر يتابع ماركس ، حين يفسر الظواهر السياسية تفسير  
ثقافيا ماديا ، إلا أنه لم يقل في نفس الوقت العوامل الأخرى التي يمكن أن  
تكون مؤثرة فعالة ، مثل العامل الأخلاقي أو النفسي وكذلك درجة التوازن  
بين البناءات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع السياسي .

---

(1) Dahl, Political Oppisition in Western Democracies ( N. Y. :  
New Haven, 1966 ) P. : 352.



## ثانیہ

## نظرية الصراع السياسي



## مدخل تعريفي :

ونصل أخيرا الى بيت القصيد من بحثنا هذا ، وهو موضوع الصراع السياسي ، وكما تعودنا عند لقائنا بأى مصطلح جديد ، لابد من التعرف عليه والتعريف به قبل الحديث فيه أو عنه ، والصراع هو اصطلاح يشيع تداوله فى كل ما نرتاد من مجالات حديث هذه الايام ، من حيث هو سمة لكل المجتمعات البشرية ، سمة غالبية يفرضها واقع الحياة المتغيرة ومن ثم فلن تجد مجتمعا يخلو من صراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع أو نوع ذلك الصراع ، وهو خاصية ملازمة لكل تفاعل فى الحياة ، الى الحد الذى يجعلنا نقول انه ما وجد الصراع فهناك الحياة ، وللصراع مقوماته ودواعيه ، وله مقدماته ونتائجه ، وله خططه واستراتيجياته ، وكلها كانت عملياته تدار طبقا لذلك بصورة علمية ، كلما كان له النصيب الاكبر من غرض النجاح ، ولكن قبل ذلك كله : ما هو الصراع ؟

ان من يصدى لتحليل الظواهر البشرية يلمس كيف تتباين عملية التعريف وتتنوع بصددتها الاراء مما يوقعنا فى متاعه فى ايها نأخذ أو ايها نعتبر معبرا عن العملية أو الظاهرة بصورة تقترب من واقعها ، وازاء ذلك لابد وأن تكون هناك أمثلة ممثلة لكافة الاتجاهات أو المحاولات .

وأول محاولة لتعريف الصراع-والتي قد تكون أكثر شمولاً-، تلك التى تعرضت الصراع على انه عملية سياسية لابد لها من اركان اربعة :

اولا : لابد وأن يكون هناك أكثر من طرف ضالع فى العملية .

ثانيا : ويتحتم أن تتعارض الأنشطة التى يمارسها كل طرف .

ثالثا : ومن الطبيعى أن نتوقع من كل طرف أن يستخدم من الوسائل ما يكتل له تحقيق ما يريد ، سواء كانت هيئة سلمية أم قهرية عنيفة سعيًا وراء تحطيم أو التشكيك فى الأطراف الأخرى .

رابعاً : وهذه التفاعلات لابد وان تكون في صورة يمكن ان يلمسها وان يدركها الملاحظ المحايد (١) .

واذا كان ماك وسنايدر قد ذهبوا الى عدم اضافة بصفة معينة على الصورة الخارجية للصراع ، فهناك من يرى ضرورة ان يكون الصراع في صورة علنية ومرئية ، وعليه فان الصراع لديه هو احد صور الكفاح العدائي التي يشترك فيها جهات مختلفة ، تتعارض في مصالحها مما يولد سلوكا معاديه في اكثر الاحيان (٢) .

ويستمر ماك وسنايدر في عملية التعريف بمحاولة تمييزه عن التنافس حتى لا يختلط الامر على الدارسين ، فالوحدات الاجتماعية تحكمها القوانين او النوافع التي توجه التفاعل بين الافراد ، فلما يثمر حالة من التنافس ، وحين ينطوى اعضاء هذه الوحدات الحدود والقواعد في محاولة للتأيل من جهات مناوئة اخرى بأى صورة من الصور ، حينئذ نستطيع ان نقول ان حالة من الصراع قد بدأت .

وينطلق آخرون في عمية التعريف من فكرة سيادة الصراع على اغلب الانشطة البشرية ، فيجعلونه مسيطرًا على جميع عمليات الذهن الانساني ، وذلك بالاضافة الى المفهوم العام السابق الاشارة اليه ، الا ان صاحب هذا الراى يجعل هذه السيطرة تأتي في المرتبة التالية بعد الله سبحانه وتعالى ، وكذلك يضع عاطفة الحب في مرتبة اسمى من عملية الصراع (٣) .

---

(1) Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict : Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957, I, P: : 218.

(2) Fink, Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social 'Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968, 12, P. : 431.

(3) Anatol Rapoport, Fight\* Games and Debates ( University of Michigan Press 1960 ) P. : 12.



والصراع تفاعل بينى ، سواء على النطاق المحل أو الاقليمى أو العالمى ،  
، فرجل الشرطة حين يواجه المظاهرات ، والجمهور حين يتصدى لاحد  
الحكام المتسلطين ، والطبقة التى تتصارع مع طبقة اخرى ، كلها عمليات  
تتبع من الواقع البيئى وتتأثر بها يسود البيئة من عوامل مادية : اقتصادية  
 واجتماعية، وكذلك العوامل البيولوجية والنفسية لان القوى المضلية والمقلية  
 لدى الانسان تكون غالبا فى تفاعل مع القوى البيئية. ولا سيما مع العوامل الثقافية  
 التى قد لا تتلاءم مع القوى الفكرية لدى الفرد .

ويبدو اننا ننساق سريعا الى الحديث عن الصراع السياسى ، واغلب  
الظن ان اكثر عملياته تقع فى النطاق السياسى ، بل لقد وجد هناك من يذهب  
الى ان كلمة صراع ليست الا عملية سياسية ، مهما كانت صبغتها التى تبدأ  
بها ، اذ لابد وان ينتهى بها الامر الى ان تكون سياسية ، ومن ثم يكون الصراع  
هو خلاصة العمليات السياسية ، بل واحد المداخل للتعريف بالسياسة (١) ،  
وفى هذا الصدد يرى هؤلاء ان القوة والصراع هما الوسيلة لفهم واستيعاب  
جميع انواع النشاط السياسى ، فالكائنات البشرية تتنوع اصولها الثقافية  
وتختلف ميولها واهتماماتها نوعا وعمقا واتجاها ، ثم ان الثروات الطبيعية  
والمادية التى يمتلكها المجتمع محدودة ومن ثم فهى غير كافية لاسد حاجات  
القوى البشرية المتزايدة فى المجتمع ، ولذلك فمحاولة السيطرة على هذه  
الموارد امر غالب الحدوث ، وهذه المحاولات هى التى تخلق هذا الصراع بين  
الافراد والجماعات والمنظمات والدول .

ولعلنا جميعا نعلم ان جميع اجهزة السلطة تعمل فى حدود اطار معين تفرضه  
الظروف البيئية الاجتماعية والطبيعية ، فالبينة الطبيعية التى تنمو فيها  
الوحدات الاجتماعية هى التى تحدد الحجم الكلى للامكانيات المتاحة والنسب

(1) Raphael, Problems of Political Philosophy, op. cit, PP. : 31 - 32.

سواء نظر كذلك :

— Maurice Duverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of  
Politics ( London : Nelson. 1976 ) PP . 109 - 111

تشمل اى شىء تتطلبه الكائنات البشرية لغرض زيادة معدل انتاج وتغير الطاقة ، ثم ان هذه الامكانات ولاسيما .وارد الطاقة ، ضرورية للنمو الذى يحدث فى حجم للسكان ورغابيتهم ، الا ان هذه الامكانات والموارد تزداد وتتناقص عبر الزمن نتيجة للتغيرات التى تحدث فى البيئة الطبيعية والتطور التكنولوجى ومختلف الأنشطة البشرية الأخرى ، لان قدر الموارد المتاحة التى تسمى الى ضللتها السلطات السياسية ، وبصورة غير مباشرة لإدارة الصراع او تدعيم الاستقرار ، تتراجع مع الزيادات والتقلصات ، وهناك من الدلائل التاريخية ما يثبت ان هذه التقلبات لها اثر عميق على الاستقرار السياسى والحياة الطيبة سواء داخل الدولة او خارجها .

ويؤكد كل المفكرين الذين عالجوا هذا الموضوع الى الراى الذى سبق ان اعانه عالم الاجتماع البريطانى مالتوس خلال القرن التاسع عشر وذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة - الذى يذهب فيه الى انه فى الوقت الذى تتزايد فيه الوحدات المادية بمسؤولية عديدة (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٠٠) فان الموارد السكانية تتزايد بمتوالية هندسية (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٦ - ٣٢ - ١٠٠٠) مما يوصانا فى نهاية الامر بالقطع الى حالة من الندرة ، ومعضلة الندرة هذه هى اخطر ما يواجه الوحدات الاجتماعية او السياسية ، مما يسلمنا الى حالة عنيفة من حالات الصراع (١) .

وكما يحدث الصراع بسبب مفضلة الندرة هذه ، فانه يحدث كذلك نتيجة لدواعى اخرى منها مثلا تجاهل بعض المشكلات الاجتماعية الملحة مثل الاسكان والتعليم والاجور والحقوق والحريات للعامة كما سوف يأتى الحديث .

والاختلافات بين الافراد والجماعات تتيح الفرصة لكثير من انواع الصراع فالبيض مثلا :راهم يفتشون عن كل وسيلة تدعم من سيادتهم على السود ، والسود ياتلفون فى عصابات تتصارع مع البيض فى محاولة لاستملاء حقوقهم

(١) Watt, K., Principles of Enviornmental Science ( New York : McGraw Hill, 1973 ) P. 20.

الطبيعية : والفقراء غالبا ما يحتدون على الاغنياء وينخرطون في جماعات تطالب باعادة توزيع الثروة ، والرجل قد يعمد الى التشبث بأفضليته على المرأة ، وتنوع الاديان ثم التعصب لها في بلد ما قد يدعو الى الاحتكاك ، والمطامع الشخصية سبب قوى آخر للصراع السياسى مثلما حدث مع هتلر حين اراد فرض سيطرته على جيرانه من الدول الاوربية .

الا ان ذلك لا يعنى ان كل الفروق تؤدي الى صراعات ، فما راينا مثلا ان هناك صراعا بين طوال القامة وقصارها ، ثم ان بعض الاختلافات التى تحدثنا عنها قد تكون مدعاة لصراع في بلد ما ، وقد لا تكون كذلك في بلاد آخر . فالبياض والسود — على سبيل المثال — في الولايات المتحدة الامريكية من اكبر اسباب الصراع السياسى ، ولكنه في اى بلد عربى ليس كذلك على الاطلاق .

ولفهم الصراع السياسى على اى مستوى ، لابد من تحليل الكائن البشرى وهو العامل العضوى او العنصر الديناميكى في معادلة الصراع ، حيث ان العامل البيئى وهو العامل الاستاتيكي في تلك المعادلة يميل الى التأثير على العنصر البشرى ، في محاولة لتحديد من انشطته وذلك هو التحدى الذى تفرضه او فرضته البيئة على الانسان منذ عصوره السحيقة وعلى اية حال فان البيئة في حد ذاتها قد تكون غير مستقرة للأسباب التالية :

اولا : بسبب التغيرات الطبيعية الخارجية التى يمكن ان تحدث بالبيئة مثل الوباء او المرض او القحط او الحرب وما الى ذلك من عوامل .

ثانيا : وهناك كذلك التغيرات الداخلية في طبيعة الكائن البشرى والتسى يمكن ان منعكس وتؤثر ديناميكيا على البيئة الطبيعية ، وكذلك على البيئة الاجتماعية : فحاجات الانسان كلها تتجه الى نشاط بيئى فعال .

ثالثا : التفاعل الذى يتم بين الانسان المنكر النشط والبيئة المستجيبة والذى بهما متكامل معادلة التغير ، لهما اثر كبير على الانسان وبناءاته

البيولوجية والنفسية والبدنية ، لاسيما وأن كانت أنشطة مقصودة أو متعمدة ونعني بها هذا الساوك الموجه الى تحقيق أهداف معينة ، فغولرة الطعام أو ندرته لن تصنف بالفجائية تؤثر ايجابيا أو سلبيا على الصحة النفسية والجسمية للأفراد .

رابعا : وبسبب التطور الكبير الذى لحق بوسائل الاتصال الحديثة الان ، اصبح العالم وحدة حضارية متكاملة ، يعكس الطرف منها ما ينجزه الطرف الاخر من تطور تكنولوجى يسير بسرعة صاروخية لاسيما خلال هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، مما يعتبر فى الحقيقة تغيرا جوهريا ينال البيئة بكل ابعادها (١) .

وطالما كانت العملية كلها تفاعلا ما بين انسان وبيئة ، فان المطالب الداخلية لتغير البيئة هى فى حد ذاتها ناتجا للقوى المضوية ، ومحاولة كبت هذه المطالب وعدم الاستجابة لها يؤدى بالتالى الى توتر قد يتج عنه انفجار وعنف ومن هنا تتضح أهمية النشاط السياسى المتمثل فى احتواء ذلك الصراع الذى ينتج عن تلك الاختلافات والمطالب ، حتى لا ينتهى به الامر الى هذا الانفجار وذاك العنف .

والصراع وليد التغير ، والمجتمع فى تغير مستمر ، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (كما سبقت الإشارة) ليست ثابتة ، وهى على الدوام فى تطور مستمر ، ونعيد الى الازهان مرة اخرى استحالة تصور مجتمع يشاؤ من صور الصراع ، ومن المستحيل كذاك محاولة القضاء على جميع تلك الصور فى المجتمع ، ولذلك علينا أن نعايشها بطريقة تكفل لنا تحقيق الحياة التى تهدف اليها ، ولذلك كله فان معظم التعريفات الحديثة للسياسة نحى نحو الاعتراف بأن السياسة ماهى سوى صراع حول طبيعة الحياة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، ومرة ثانية نرى ان الصراع والقوة هما

---

(1) James Chowning Davies Biological Perspectives on Human Conflict, in : Ted Robert Gurr (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research ( New York : The Free Press, 1980 ) P. : 20.

العضران الرئيسيان المكونان للعملية السياسية ، ومن ثم أكد الكثيرون على أهمية أن الفعل السياسي هو ذلك الذى يتم عن طريق القوة ، وأن جوهر العمل السياسى هو تحقيق الانسجام بين الارادات المتصارعة (١) .

ونعود الى السياسة ومدى مساهمة الصراع فى تعريفها ، حيث تعرض انكثرون لهذا الموضوع ما بين مؤيد مدعم ومعارض ، فالافراد منذ أن فكروا فى السياسة يتأرجحون بين تأويلين متعارضين ، اذ يرى البعض أن السياسة صراع وكفاح ، فالسلطة تتيح للافراد والفئات أن تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن يستفيد من هذه السيطرة ، وبعضهم يرى أن السياسة جهد يبذل فى سبيل اقرار الامن والعدالة . فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والآخر المشترك وتحميها من ضغط المطامع الخاصة ، الاولون يرون أن وظيفة السياسة هي الابتقاء على امتيازات تتمتع بها اقلية ، وتحرم منها الاكثرية ، والاخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الافراد فى الجماعة ، وخلق «المدنية العادلة» التى سبق أن تحدث عنها أرسطو .

والانتماء الى هذا الراى ايمذاك يحدده الوضع الاجتماعى . فافراد الطبقات المضطهدة المحرومة الهائسة يرون أن السلطة لا يمكن أن تكتل الامن والنظام الا لصالح اصحاب الامتيازات فى المجتمع ومن ثم فانهم يرون فى السياسة احدى عمليات الصراع ، أما افراد الطبقات المترفة الفنية فترى أن المجتمع منسجم وأن السلطة تحقق امانا ونظاما صادقين ، وعليه تكون السياسة عندها ادماجاً وتكاملاً ، وكثيرا ما يستطيع اصحاب الراى الاخير اقناع اصحاب الراى الاول بأن الصراعات السياسية لا تؤدى الى خير ، من حيث انها تلحق اضراراً بفل المشاركين فيها . ومن ثم فمن المستحسن الخروج من المعركة . وهكذا يخلو لهم الميدان لانجاز ما يريدون (٢) .

---

(١) عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية . مرجع سابق . ص : ٢٩٢ .  
(٢) موريس ديفرديه ، ترجمة سامى الدروبي وجمال الاتاسى ، مدخل السر علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) ص : ١١ .

ومن الضروري التعرف على الظروف التاريخية ونحن بصدد تحليل الصراع السياسي ، فهوبز - على سبيل المثال - عندما ذهب الى أن الأفراد ممتطون على العنف والاحتد والإنابة ، فما كان ذلك إلا لان عصره كان يشهد تطورا ضخما ، حل فيه الاقتصاد الرأسمالي محل الاقتصاد الإقطاعي ، وأجج فيه النظام البرلماني في ازاحة الحكومة الملكية المطلقة ، وبدأت فيه موجة كبيرة من هجرة الأفراد من الريف الى المدينة سعيا وراء فرص أكبر للرزق والحياة الرغدة ، وبذلك فيه الصنيرة السياسية جهودا مضنية للاستحواذ على السلطة وإذا ما كان لنا أن نعتبر كل تلك الظروف شيئا طبيعيا ملائها لهذا العصر الانتقالي ، فإن هوبز نظر اليها بدوره كأحد نتائج الصراع وحج العدوان الكامن في النفس البشرية .

ويحدث في القرن العشرين الذي يمكن أن يتصف بنفس الدرجة من العنف التي عكسها القرنان السادس عشر والسابع عشر ، يحدث أن يصل بعض المفكرين الى نفس استنتاجات هوبز ، ففي ضوء السباق التاريخي لعمليات التطور التي استشعرها ماركس خلال القرن التاسع عشر يذهب كل من اينشتين وفرويد في الثلاثينات ، وكذلك لورننز <sup>Lorenz</sup> في الستينات من هذا القرن الى أن الإنسان ممتطور على العدوانية المؤدية الى الصراع ، إلا أنهم في الحقيقة أغفلوا الى حد كبير - مثلما وقع فيه من قبلهم - القوى الأخرى التي كان لها الدور الأكبر في إشعال الصراعات العنيفة التي تبلت في الثورات والحروب المختلفة ، ونعنى بها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفي مقابل هؤلاء المتشائمين ، يوجد رهط من المفكرين أكثر تفاؤلا مثل ويلسون <sup>Wilson</sup> وروسو الذي نادى بذلك المبدأ الذي أشتقر به ، والذي ورد في بداية كتابه عن العقد الاجتماعي . وفيه يذهب الى أن الإنسان ولد حرا إلا أنه مكبل بالأغلال في كل مكان ، وما ذلك إلا بسبب الظروف الاجتماعية التي تسود مختلف البلدان والتي كان روسو يتحدث عنها كثيرا أثناء معاصرته في محاولة لإصلاح ما فسد من أمورها ، إلا أنه يعود ويحدد

قوى ثلاثة في كتابه « Emile » ، يمكن أن تحرر الإنسان : اثنتان منها يرجعان الى عامل التنشئة الاجتماعية وهما الخبرة التي يكتسبها الإنسان من محيطاته الخارجية ، بالإضافة الى عامل النشأة التي يتوافر عليها مختلف أنشطة المجتمع ، والقوة الثالثة تكن في عامل الوراثة التي لا تحكم فيها الإنسان .

وفي عالم الامس لم يكن في استطاعة احد ان يفترض ان حدوث شيء ما يمكن ان ينبىء عن احتمال تكرار حدوثه في المستقبل بصفة يقينية ، الا ان خطوات الاستدلال يمكن ان تعين الانسان في تبؤاته ، اذا ما استخدمت بصورة منطقية سليمة ، مما يساعد على زيادة الاحتمالات المستقبلية الصادقة ، ولقد كانت مساهمات جون بول سكوت John Paul Scott كبيرة في مجال الاستدلال الذي يربط فيما بين القوى العضوية الكامنة والسلوك الظاهري ، وهو في ذلك يبين لنا مستويات خمس من الانظمة :

- النظام الوراثي .
- النظام النفسيولوجي .
- النظام السلوكي للفرد .
- النظام الاجتماعي .
- النظام البيئي .

وفي هذا الصدد وجدناه يؤكد على أن أسباب الصراع لا يمكن أن تنحصر في احد هذه النظم فقط ، حيث انها تتصل بها جميعا ، وارجاعها الى نبط واحد ليس سوى تكوض بالتحليل الى المأزق البيئي الوراثي القديم (١) .

---

(1) John Paul Scott, Violence and the Disaggregated Society, in Aggressive Behaviour, 1975, I, pp : 235 - 260

## الصراع والاستقرار السياسى

فلما فى مبدأ التعريف بالصراع أنه خاصية ملازمة للمجتمعات البشرية ، دون أن يكون هناك تحديد لخصائص تلك المجتمعات ، ودون أن يكون هناك تشخيص لحالتها من حيث الاستقرار أو الحراك السياسى ، حيث أن المفهوم ينسحب عليها جميعا ، وعليه فلن يتواجد الصراع فى المجتمعات التى تتصف بالتوتر فحسب ، بل فى تلك التى تتمتع بالقدر الكبير من الاستقرار والطمأنينة كذلك ، بيد أن هناك فارقا جوهريا فى هذا الصدد ، وهو أنه خلال فترات الاستقرار السياسى كثيرا ما يجد الصراع طريقه الى الحل فى مختلف التفاعلات التى لاتتصف بالعدوانية أو بالعنف . وخلال هذه الفترات يكسرون التحليل الذى يركز على القوى البيئية مطلوبا لسببين :

— أولهما لان البيئة الاجتماعية والطبيعية هى عامل مدعم الحاجات العضوية والمطالب والامال ، التى يرنو اليها الكائن البشرى ، ومن ثم فهى مثل من التوترات التى تعكس الرغبات المكبوتة والمطالب التى لاتجد طريقها الى حيز التنفيذ ، ومن ثم فانها تنحى بالتفاعلات البشرية تجاه الثبات والطبيعية .

— وثانيهما لان الانفراد غالبا ما يجدون المتعة فى هذه الطبيعية والارادة لطيفة فى تفاعلاتهم ، على الرغم من تصعيد تلك التوترات فى بعض الاحيان الى حد الصراع ، الا أنه طالما بقى فى نطاق السلمية فلن يكون ضارا للمجتمع وذلك مالم تتسلط هذه التفاعلات والتوترات على مراحل التطور الفردى او الجماعى للأفراد ، والتى يمكن أن ينتج عنها أن يتعاضد الاصدقاء ويتحارب المتألفون .

والعجيب أن مثل هذه التوترات — من الناحية الأخرى — هى التى تؤدى الى ايجاد الأمة المتناسكة من هذا الشئ المتفرق من الافراد . لاسيما وان كانت على مستوى القطاع العريض من الشعب ، وان كانت وافدة غير ناجمة من التفاعلات المحيطة مما يوحد فى النهاية الاستجابات الفردية والجماعية . وبذلك هى الخطوة الاساسية فى خلق هذا التماسك : والامثلة على هذا كثيرة



في وقت الازمات الدولية التي توحد من مشاعر الوطنية بين مواطني البلد الواحد .

الا اننا لا نستطيع ان ننكر بأن حالات الصراع العنيف عادة ما ترتبط بفترات عدم الاستقرار في المجتمع ، في صورة علاقة سببية ، وذلك حين لا تستجيب السلطات الحكومية للمطالب الشعبية ، لاسما حين يقصف سلوكها بنسوخ من القهر والتعسف ، وتلك هي الفترات التي لابد من دراسة الكائن البشري والنفاذ الى داخله ، لكي نرى كيف ان المطالب الجودة - حين يتم كبثها مما يجاب الاحباط على صاحبها - تحول الشخص المحب الى انسان غضوب ، وصاحب عزيمة يضع في مقدمة اهدافه - العاجلة - اعادة تنظيم وترتيب القيم واستخدام المهارات ، كذلك البناءات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان جيفرسن Jefferson يعبر عن ذلك تماما حين نص في الاعلان الامريكي للاستقلال عام ١٧٧٦ على ان البشرية تتعرض بصورة دائمة للمعاناة والمتاساة حين يحدث اى تغيير او تبديل بصيغ واشكال المؤسسات التي اعتاد عليها الافراد .

واذا كان لنا ان نستعير المبدأ الطبي : الوقاية خير من العلاج ، فسوف نجد ان افضل طريقة لضمان الاستقرار السياسى هم معرفة اسباب ودوافع الصراع حتى يمكن تجنبها ، ومن الطبيعى ان نجد المجتمعات تسودها العلاقات بالاضافة الى عدم العدالة او التكاثر في توزيع الموارد بين افراد الدولة الطبيعية للافراد بسبب الاختلافات البيولوجية والاجتماعية والثقافية . الواحدة ، ثم ان توزيع حقوق الملكية والمراكز بين الاعضاء يتيح الفرصة لظهور انواع مختلفة من التحكم الذي يعتبر المدخل الطبيعى لعالية الصراع ولسنا في حاجة الى بيان انه ليس بالضرورة ان تؤدي كل اوجه عدم الاتساق هذه الى صور من الصراع ، وبالمثل لا يمكن لنا ان ندعى ان كل صور الصراع يمكن ان تخلص تماما للجانب السياسى حيث يشوب الكثير منها عوامل اخرى لو خضعت لها العملية لباعدت بينها وبين النتيجة السياسية .

وفي محاولة لاتعرف على اوجه عدم الاتساق السياسى التي يمكن ان تؤثر سلبيا على الاستقرار السياسى ، يحدد كل من اكنشتاين Eckstein

وَجَر Gurr ثلاثة مقاييس تساعد الباحث في هذا الصدد ، وذلك لاتجار  
الهدف الاكبر من وراء كل تلك العمليات وهو تدعيم الاستقرار السياسى  
فى الدولة ، لانها اذا ما تحققت لها ذلك ، انطلقت الى عالم البناء والتشييد ،  
مما يقربها من تحقيق الرغاية والطمأنينة لشعبها : وتلك المقاييس يمكن  
تلخيصها فيما يلى :

— لا يمكن ان توجد علاقات عدم انساق الإبين افراد يؤدون أدوارهم  
بالفعل فى المجتمع — كأعضاء فى الوحدة الاجتماعية او السياسية المعنية —  
ومن ثم فهم أعضاء أصحاب تأثير وفعالية ، ومن المتوقع منهم ان يتفق سلوكهم  
مع الإرادة العامة للجماعة كلها ، بمعنى محاولة خلق التجانس فى المنسق بين  
المبدأ والإرادة ، وعادة ما تصدر سلطات الوحدة ، سواء كانت دولة أو  
النتى يمكن ان تتناقض وأن تتصادم ، وذلك — كما أسلفنا — لتفاوت القدرات  
مؤسسة من بين مكوناتها — من القوانين والقواعد السلوكية ما يكفل لها  
تحقيق الترابط بين أعضائها ، أو بمعنى آخر تحقيق الاستقرار .

— ان تطور هذه الانماط والمعايير داخل الوحدة يمثل عاملا هاما من  
عوامل إحراز النجاح فى عملية الصراع ، وقد ذهب ويلوايت Willhoite (١)  
الى أن تركيز السلطة السياسية والقوة والنفوذ انما هو جزء من الطبيعة  
البيولوجية البشرية ، مما يجعل عملية صناعة القرار امرا سهلا ميسورا ،  
وذلك يمهّد الطريق لاعطاء الوحدة قدرا اكبر من المرونة ، ويسمح باستجابات  
سريعة للتحديات الخارجية سواء كانت تلك التحديات من الوحدات الداخلة  
فى نطاق الوطن أو الوافدة من خارجه ، ونتيجة ذلك كله أن الوحدات قوية  
الانظيم حسنة الإدارة هى التى سيقدر لها السيادة على بقية الوحدات التى  
تفتقر الى ذلك .

— وحيث أن السلطة السياسية يمكن أن نستشعر وجودها فى مكونات  
الوحدة الاجتماعية ، فان طبيعة العلاقات بين الانظمة العنوية الرئيسيه

---

(1) Willhoite, Primates and Politics, Authority : A Biobehavioral  
Perspective. American Political Science Review. 1976, 70 pp. 1110

والإنظمة التابعة الخاصة لابد وان تقع في نطاق اهتمام البحث السياسي ،  
وعليه تكون الرغبة الكامنة في ضمان المعاملة الكريمة من قبل الآخرين هي  
العامل الحاسم في أي صراع داخل الوحدة أو الدولة ، تنظر فيه أي جماعة  
عرقية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية الى بعضها نظرة تعال ورفعة أو  
نظرة تجمية وخضوع (١) .

وبصورة عامة فان الاستقرار السياسي لا يتم الا اذا كان الصراع من أجل  
المراكز أو الموارد يحدث طبقا للقواعد الراسخة التي تحدد ما يمكن لأي  
متنافس أن يقوم بأدائه في هذا المجال ، وللعلم فان التنافس ظاهرة صحية بل  
وحيوية لبقاء المجتمع وتطوره ، لاسيما وان بقى في حدود ما تسراه النظم  
الشرعية من قواعد ، ومن ثم فهو حالة مرغوب فيها ، فالليبراليون الكلاسيكيون  
على سبيل المثال ، يدرون ان الصراع يؤدي الى التكامل وهو يتطور ويحدث  
آثاره في المجتمع ، فإظهارتان اذن متصاحبتان ، والتنافس في ذلك كله يؤدي  
الى انتشار الإنتاج وحسينه ، مما يدعم الاقتصاد الوطني والتنافس السياسي  
يؤدي الى نتائج مماثلة ، فيفضل هذا التنافس يصل الى الحكم أفضل الناس  
واكثرهم كفاءة ، فيحكمون لصالح المجموع ، وفي هذا يرى الماركسيون أن  
الصراع هو الذي يساعد على تطور المجتمعات ، وهو الذي يؤدي بأضرورة  
الى زوال واختفاء التمارضات والتناقضات ، ومن ثم الى قيام المجتمعات التي  
تخلو من النزاعات ، الا ان هذا التكامل لا يظهر الا بعد فترات طويلة من الزمن  
حيث ان كل فترة او حقبة لا تحقق الا تكاملا جزئيا فقط ، يتحقق فيه «مركب»  
ما يثبت ان يصبح مصدرا جديدا لتناقض وتعارض (وهم في ذلك انما كانوا)  
يستخدمون الجدل الوبغلي كما سبقت الاشارة ، والانسجام السياسي  
عندهم يتطور على نحو ايقاعي الى أن يبلغ التاريخ خاتمة مطافه فيما يمبشرون  
عنه بالمرحلة العليا ، وهي الشيوعية (٢) .

---

(1) Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis  
for Political Inquiry ( New York : Wiley and Son, 1975 ) PP. : 15 -  
23.

(٢) موريس دي فريجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

وعلى الرغم من ذلك كله فهناك من السلوكيات ما يشوب ذلك ، مما يمكن أن يتمثل في إحدى القواعد العامة في السلوك السياسى ، والتي ثبتت مصداقيتها عبر الأزمنة والثقافات المتغيرة ، أن ، من يمسك بالسلطة نادرا ما يعتزّلها بصراحة ارادية ، والدول الديكتاتورية أفضل مثال يؤيد ذلك الادعاء ، إلا أن الأمر يختلف تماما مع تلك التى تؤمن بالديمقراطية الليبرانية ، حيث يقف 'التعاون' فى واجهة مثل هذه الحالات ، ويتمثل القانون هنا فى نص مكتوب أو فى قاعدة عرفية أو فى اتفاق تحترمه كل الأطراف ، وعلى الرغم من ذلك فإن لسلوك الحزبى يمثل الى إتاحة الفرصة أمام الأحزاب لتدعم من سيطرتها بحيث تكون المذهب دورية داخل البناء الهرمى لحزب ، وأفضل امثلة لذلك نجدها فى كل من نستون تشرشل وشاول ديجول وفرانكلين روزفلت ، ومهما كانت طبيعة النظام التمثيلى اليابى ، ومهما كن نصيب دول سبع القادة السياسيين من الخبرة ، فإن معظم شاغلى هذه المناصب السياسية فى الحقيقة يستخدمون كل ما يقع تحت ايديهم من امكانيات للتحكم فى هذه 'الصراعات' التى يمكن أن نسميها بالرأسية ، بمعنى الضغوط التى تمثل تهديدا أمام بقاء أصحاب المناصب فى مراكزهم (١) .

وإدارة هذا الصراع 'الرأسى' فيما يتصل بوضع المكانة داخل النظام الهرمى هو مظهر واحد فقط من الصراع الكلى ، حيث هناك صراع أفتى آخر يتمثل فى صراع المواطنين للحصول على أفضل المراكز فى المجتمع ، وقد يقلب هذا الصراع الى أن يصبح صراعا ضد السلطة التى تذهب الى اختيار أساس معين تلك المراكز ، ومما لا شك فيه أنه لابد وأن يكون هؤلاء ممن يتمتعون بحب وثقة أهل السلطة ، ولايهم فى ذلك القدر الذى يصلون اليه من الخبرة أو الدراية السياسية ، ومن هنا نبع المبدأ الذى ينادى باستخدام أهل الثقة قبل أهل الخبرة ، ويبدو أن العامل 'الفسى' هو الذى يتحكم هنا ، وحقا أن السلطة مفسدة ، لأنها تدفع الحاكمين أن يرضوا أهواءهم رأسى حساب المحكومين ، وللسلطة أغراء دائم مما يجعل الكل يسعى للاستحواذ عليها .

---

(١) Gamson, W. A., Power and Discontent ( New York : Dorsey, 1968 ) PP. : 111 - 113.

وما من انسان يملك السلطة المطلقة بمعنى التحرر من كل رقيب الا ويضحي بالعدل والعدالة في سبيل ارضاء اهوائه ومصريه ، وتلك كلها عوامل تفتح باب الصراع على مصراعيه : مما يعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسى .

نقول ان تركيز السلطة اصبح احد الدواعى الهامة لاثارة الصراع السياسى وذلك بع ان عقد مبدأ انفصل بين السلطات بريقة ، يتدخل الحكومة فى كل مجالات الدولة ، ومن المعروف ان مؤنسيكيه حين كان يدعو الى هذا المبدأ : فانما كان يهدف الى ضمان الحرية الفردية وحمايتها ومنع طغيان احكام واستبداده ، وقد كان المبدأ وليد المبادئ الحرة والمذهب الفردى : الذى أكد على خطورة تجميع السلطات كلها فى يد واحدة ، لما فى ذلك من مناسفة للحرية ، واتاحة لفرصة الصراع (١) .

ومن المعروف ان هذا المبدأ كان يذهب الى تعدد الهيئات الحاكمة ، والى أن تمارس كل هيئة وظيفتها المخصصة لها بطريقة استقلالية ، وعلى نحو يجعل من الهيئات الاخرى بمثابة ضابط لها يمنعها من الافراط فى ممارسة السلطة .

وقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا فى تحقيق هذه الغاية ، فقد أدى الاعتراف للشعب بحق فى السلطة الى قيام هيئات تمثل الشعب وتشارك الحكم فى عملية الحكم ، وبذلك تعددت الهيئات الحاكمة ، وتوزعت السلطة بينها ، ثم عرف هذا المبدأ طريقه الى الدساتير التى أوردت النص عليه . وبذلك اصبح من مقومات النظام السياسى .

وقد بدا انبياء مبدأ الفصل بين السلطات بسبب التجديدات فى السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى غيرت من مقومات النظام السياسى بصورة عامة ، فما ان ولت تعاليم المذهب الفردى ، وأخل السبيل أمام مذاهب تدخل السلطة ، الا وأخذت الانظمة السياسية الحديثة بمفهوم جديد للحقوق والحرىات

---

(١) انظر فى ذلك بشىء من التفصيل :

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) ص : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

العامية ، وابتعدت عن مبدأ الفصل بين السلطات ، وانتهى الأمر الى هودة نظام تركيز السلطة (١) .

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التي تبذلها السلطات لتدعيم الاستقرار وثبتت دعائمه ، حيث في ذلك بقاؤها متمسكة بمنصة الحكم ، فقد وجد هناك عامل آخر نجح في زعزعة الاستقرار في المجتمعات التقليدية ، تمثل في أثر المخترعات التكنولوجية الحديثة ، التي هزت المجتمعات من الاعماق ، حيث استطاعت أحداث ثورة في امواط واشكال السلطة وكذلك في بناء القوالب الاجتماعية ، وقد ظهر ذلك الاثر واضحا في التغيرات التي شهدتها وتشهدها بلدان الثورة الصناعية ، فقبلها كان هناك نمط شائع للاستقرار السياسي بين الوحدات السياسية في العالم أجمع ، الا أن الأمر لم يعد كذلك ، إذ أن استخدام التكنولوجيات الحديثة أوجد موارد جديدة على نطاق واسع ، صاحبها مطالبة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية غير تلك التي سمحت بها السلطات قديما ، مطالبة لا يستطيعها الا اirdاة سياسية بسلطان متزايد يتناسب والتطور الصناعي ، بسبب وجود الرابطة بين الاماط المتغيرة للسلطة وادارة الصراع والاستقرار السياسي ، مما يمكن تسميته بالتطور السياسي الذي يمكن تعريفه على أنه محاولة ايجاد امواط جديدة للسلطة ، وتكامل قومي على اوسع نطاق ، ومشاركة سياسية متزايدة ، وسلوك منطقي منسق مع مؤسسات الدولة المختلفة (٢) .

---

(١) أحمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص : ٢٨١ .  
(٢) يمكن الاستزادة عن ذلك فيما يلي :

— Pakenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964, 17. pp : 108 - 120.

— Almond and Verba, The Civic Culture ( Boston : Little Brown, 1963 ) PP : 98 - 105. ...

— Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963, 28, PP. : 253 - 254.

وبعد ذلك كله نستطيع أن نصل أخيراً إلى بعض المفهوم عن الاستقرار السياسي ، وقد حاول كثيرون القيام بذلك ، لعل من أولهم وأفضلهم هو هيروتز <sup>Hurwitz</sup> صاحب التعريف الشامل والذي حدد فيه خمسة مضامين استنبطها من المحاولات المعاصرة ، يذهب أولها وأكثرها وضوحاً إلى أن الاستقرار السياسي هو خلق المجتمع من الصراع المحلي وكذلك من أية تفاعلات يمكن أن تتصف بالمنف (١) ، إلا أن هذا المدخل يلحقه الكثير من الإشكالات ، حيث من الصعوبة بمكان قياس الصراع ، ثم أن تخيل الاستقرار كغياب لظاهرة العنف أمر يضيف إلى رصيد التفكير النظري الذي يمتنع عن الواقع .

وهناك مظهران آخران للاستقرار ، أحدهما اتفاقي ارادى عن طريق الرضا والقبول ، والآخر أوتوقراطي استبدادي مطلق ، في الحالة الأولى يمكن التقليل من مظاهر الصراع والعنف إلى أكبر حد ممكن عن طريق تقبل المواطنين — بكل طواعية واختيار — لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع ، وهنا يبرز دور الفكر الحر الذي يصل إلى قراراته عن طريق المشاركة والإقناع ، وذلك في الحقيقة هو أفضل سياج ضد التقلبات السياسية التي تعتبر المقدمه الطبيعية لعمليات الصراع ، سيما أنه في الحالة الثانية يمكن إنجاز ذلك عن طريق الممارسة المستمرة للاكراه والإجبار والقسر بالنسبة لهؤلاء الذين ينظر منهم المقاومة ، مما لا شك فيه أن كل صوت يرتفع لابد وأن يقابل بالكبت ضماناً لتحقيق الاستقرار ، وفي سبيل ذلك يستخدم الحكام الأوتوقراطيون

---

(١) اقرأ في ذلك :

— Russett, B. M., *Inequality and Instability . The Relation of Land Tenure to Politics*, World Politics, 1964, 16 pp. : 425 - 442.

— Feierabend, I. K., Feierabend, R. L., and Latell, N. Y., *Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross - National Data*, Presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

من وسيلة ممكنة بدون استثناء لا قوة التي يمكن اللجوء اليها في بعض الاحيان وفي مجال المقارنة لابد وان يكون الحكم لصالح المظهر الاول ، حيث انه في حالة الاستقرار الاوتوقراطي المفروض او المصنوع لابد وان نتوقع ما هو اكثر من حالة الصراع ونعني به الانفجار الذي قد يتم بصورة فجائية عاصفة .

وهناك مخاض آخر للاستقرار السياسي وهو عن طريق الثبات بمعنى ثبات النظام واختفاء ظاهرة التحول أو التبديل فيه . وفي هذا الصدد يميز هيرتز بين نمطين هما :

— عن طريق الحكومة المعبرة المتربعة فوق منصة الحكم لمدة طويلة ولعل هذا هو ما كان ماكس فيبر يقصده حين تحدث عن المصدر التقليدي للسلطة — خلو المسرح الاجتماعي من التغيرات التي يمكن أن تحدث في بنيته ويبدو أننا لن نذهب مع هذا المدخل حيث سيؤدي بالضرورة الى ظاهرتين خطيرتين : اولاهما زيادة اقبال أصحاب السلطة على التمسك بها — طبقا لما سبق أن تحدثنا عنه من مبدأ — ، مما يحونهم بالتالي الى النمط غير الديمقراطي ، وثانيتهما : الخوف من تحول رجال الحكم الى « أصنام » سياسية لا يستطيع أحد الاقتراب أو النيل منها .

ويتصف النظام السياسي بالاستقرار ، اذا ما افلح في تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح به وببنيته الاساسية ، مما يتحتم ازاله اعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم (1) .

وعلى أية حال ، فما نستطيع ان نقوله هنا بعد ذلك العرض كله ، ان المقياس ليس في هذا أو ذاك ولكن في محاولة خلق نظام دستوري شرعى ، دستوري يعطو فيه القانون فوق شخصية الحاكم ، وشرعى بمعنى موافقة السلوك الواقعى للبعدا الذى تأخذ به الدولة نفسها — كما سبقت الاشارة — الا أن بعض الصعوبات تنشأ هنا ، تتصل أولا بمفهوم كلمة دستورى اذ أن النظام الاوتوقراطي قد يضع لنفسه دستورا يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية ، وتكون الشرعية تبعا لذلك هي تطبيق ذلك الدستور ، واذلك فلا بد

---

(1) Hurwitz, L., Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics, 1973, 5, PP. : 449 - 463



من تجديد مفهوم صحى لكلمة دستورى ، ولعل المتناس هنا هو ما سبق أن نادى به فلاسفة الديمقراطية من اعلاء لصوت الشعب على أى صورة كان ذلك ، طالما كان الجوهر مسايا ، والضمان بعد ذلك بحماية الحقوق والحريات العامة المعترف بها .

والصعوبة الأخرى التى تنشأ هنا تتصل بالشرعية ومدى الاتفاق حول مفهومها وكيفية قياسها مما يمكننا من سلامة تطبيقها فى نهاية الامر ، ويبدو أننا سوف نذهب - بالإضافة الى ما سبق أن قلناه فى هذا الصدد - مع Lipset . ، حين يعرف الشرعية بأنها ظاهرة ايجابية مرغوبة أكثر منها الانتقار الى ظواهر سلبية ، ثم أن عدم الشرعية محط للسلطة - وإن كان آجلا - بالإضافة الى أنه يمثل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة (١) .

ويحاول دويتش أن يزيد الامر توضيحا . بأن يضع نقاطا لابد من توافرها لتوفر الشرعية وبالتالي تحقيق الاستقرار فى الدولة ، وكان منطلقه هو المدى الذى يصل اليه المجتمع من اطاعة القوانين حين :

- ١ - تعترف الاحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين .
- ٢ - تكون القوانين واضحة ليس بها غموض ، متناسقة ليس بها تناقض
- ٣ - يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة ما .
- ٤ - تنوفر الثقة لدى كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالقوانين .
- ٥ - يكون من السهل معرفة هؤلاء الذين يخرجون على القوانين .
- ٦ - يكون التمسك بالقانون مقبولا من وجهة النظر الاجتماعية .
- ٧ - يصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليدا يحمده ويكافئه الجميع .

---

(1) Seymour Martin Lipset. Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959, 53, p. : 69

٨ - يعترف المناوئون بنيتهم تطبيق القوانين فيما يستقبلون من أيام (١).  
وقبل أن يصل حديثنا عن الاستقرار الى نهايته ، هناك رأى لابد وأن  
نسوته في هذا الصدد ، وإن كان يبدو غريباً بعض الشيء ، حيث في الوقت  
الذي يسمى فيه الجميع الى محاولة القضاء على كل أنواع الصراع نجد هناك  
من يرى أن الشيء القليل من هذا الصراع ، يمكن أن يكون عاملاً مهادناً  
ومساعداً على الثبات والاستقرار . فالصراع الذي يحدث على فترات متباعدة  
هو في الحقيقة بمثابة صمام الأمان الذي يعمل على تصفية التوترات التي  
تحتلها المجتمعات وهي في حالة تطورها ، وكما نعلم أن المجتمع كائن حي  
يتطور ويتغير بصورة دائمة مما يؤدي بالقطع الى خلق بعض الصراعات ، التي  
لا تظهر على السطح السياسي الا حين تسنح الفرصة ، وتلك حالة صعبة  
اذ لابد من ظهور المرض أو المرض الاجتماعي — على الجسم — بصورة  
واضحة حتى نتبين من علاجه ، بدلا من أن يستمر في الخفاء ، يؤدي دوره  
الهدام للصحة العامة .

والصراع له حسنة أخرى ، اذ أنه من أقوى الدوافع على تماسك انجبهه  
المتصارعة ، حيث عليها أن توحده من صفوفها ، وتتأسس من أحقادها الذاتية  
في مواجهة القوة الأخرى — المتصارعة معها — والصراع هنا وسيلة الى  
معرفة وتأكيد الذات ، وذلك من أقوى الأسلحة التنسية لاحتراز النصر في  
نهاية الامر .

---

(1) Deutsch, M., The Resolution of Conflict : Constructive and  
Destructive Processes ( New Haven : Yale University Press, 1973 )  
PP. : 379 - 380.

٢١ ، اقرأ في ذلك بصورة مستفيضة .

— Coser, L. A., The Functions of Social Conflict ( New York :  
Free Press, 1956 ) PP. : 33 - 35.

— Ted Robert Gurr, Rogues, Rebels and Reformers : A Political  
History of Urban Crime and Conflict ( Beverly Hill : Sage, 1976 ).

وإذا ما طورنا مجال البحث ليشمل الصراع الخارجى بين الدولة والدول  
الآخرى - وجدناه يحدث نفس الاثر السابق من حيث التنازع عن القوارق  
الداخلية وتوجيه الأنشطة تجاه الهدف المحدد الذى لابد وأن تضعه الدولة  
والمواطنين نصب أعينهم ، ولعل ما حدث فى مصر بل وفى العالم العربى عام  
١٩٧٣ خير مثال لذلك ، ومن طريف ما يروى فى هذا الصدد أن جماعة -  
الشالين - أوقفت نشاطاتها العدوانية خلال أيام الحرب .

وهكذا هل نستطيع القول أخيراً بأن الصراع ليس كـه مظاهر عدوان  
واقتنال ، حيث أنه يحمل فى بعض أحيانه بعض الصالح العام للمجتمع ،  
لأسيما حين يدرك الجميع أنهم إنما ينخرطون فى عمليات وأحداث الصراع  
لتحقيق أفضل السبل لحياة الوطن وأن اختلفت بهم الوسائل .

### عوامل الصراع :

تطرقنا ونحن نتحدث عن عملية الصراع وظاهرة الاستقرار السياسى  
الى بعض العوامل التى تحدث أثرها فى اشعال تلك العملية أو فى شيوخ هذه  
الظاهرة ، إلا أن الحديث جاء بصورة عامة ، دون أن يكون هناك قدر من  
التعمق ، ونود أن نعالج هنا العوامل الهامة منها التى تؤثر فى العلاقات أو  
التفاعلات التى لابد وأن تقوم بين الافراد ، وأن كان من الطبيعى أن تمر هذه  
التفاعلات بصورة سلمية صحية ، إلا أنه يحدث فى كثير من الاحيان أن ترتفع  
حرارتها لتصل الى حالة من الاخذ والرد التى قد تتصف بالعنف فيما نسميه  
بالصراع .

وعوامل الصراع التى تسببه أو تساعد عليه كثيرة ، منها ما يتصل بالفرد  
ذاته الذى يتطلع الى ما ليس له ، أو بالنظام الذى يريد أن يفرض مبادئه  
أو بالبيئة التى تساعد خصائصها على التنافس ، ومنها ما هو اجتماعى أو  
اقتصادى أو سياسى أو ثقافى ، الى غير ذلك ، ولعل من أهمها جميعا :

### العامل البيئى :

وفى الحقيقة لم يحدث أن كان هناك ، حتى وقت قريب ، معالجات كثيرة  
لوضوع الاثر البيئى على الاستقرار السياسى أو على معطيات نظرية الصراع .

على الرغم من وجود بعض الكتابات المتناثرة البسيطة عن العلاقات الدولية والتي تطرقت الى الاثر الجغرافى السياسى «الجوبوليتكس» ، كواحد من المتغيرات المؤثرة فى العملية السياسية التى يحتل الصراع فيها مرتبة عالية وعلى اية حال فقد عالج بعض المفكرين حديثا اثر المنظور البنى على الصراع سواء من وجهة النظر المحلية أم العالمية ، حيث درسوا العلاقة بين عدد السكان وظاهرة العنف ، ويبدو أنهم كانوا يعكسون ماذهب اليه افلاطون وأرسطو من أن زيادة عدد السكان تؤدي الى اضطرابات سياسية ، وما ذهب اليه مفكرو عصر النهضة الذين كانوا يعللون الاضطرابات السياسية انتمى كان عالمهم يزخر بها بازدياد عدد السكان ، ويبدو كذلك أن هذه الفكرة هى التى أوحى لماركوس باراثه عام ١٧٩٨ حيث كان يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء ، الذى يؤدي بالتالى الى زيادة فقرهم — سببا فى طمعهم فى اهلاك الاغنياء وتردهم عليهم ، مما يساعدهم على هدم أو تغيير البناء الاجتماعى (١) .

ويبدو أن زيادة عدد السكان وتأثيراتها السياسية قد استهوت عددا آخر من المفكرين ليدرسوها من كل جوانبها . الى الدرجة أنهم بدأوا ينظرون الى التاريخ فى محاولة تفسيره بصورة أخرى تتلاءم مع ماينتلقون منه من أفكار ، فتضاعف عدد سكان أوروبا فيما بين سنتى ١٨١٤ و ١٩١٤ هو السبب فى نشوب النزاعات الكبرى التى عرفها النصف الاول من القرن العشرين ، وفرنسا كانت فى نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس الى الموارد الطبيعية ، فاذ بالثورة الفرنسية تنفجر سنة ١٧٨٩ ، ثم تعقبها الحروب التى تلاحقت من ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ ، وفى البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة ، وبوقت قتالى فى كثير من الاحيان ، ولقد كانت ألمانيا واليابان بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ مزدحمتين بالسكان ازدهاما واضحا فجاء ميلهما الى التوسع ، وكان ما سببه هذا الميل من حروب تستهدف امدادها بالمندى الحيوى الذى يعوزها ، وعلى عكس ذلك نرى

---

(1) Choucri, N., Population Dynamics and International Violence  
( Lexington : Lexington Books, 1974 ) PP. 16 46.

١- نضال السكان في الولايات المتحدة الأمريكية. إبان القرن التاسع عشر  
أضعف التوترات الاجتماعية وقلل صراع الطبقات كثيرا (١) ، وقد استندت  
هذه الضغوط الجانبية للإشارة إلى ديميكبات الصراع الدولي الذي ينتج من  
زيادة عدد السكان في البيئات الجغرافية المحددة والتي يصاحبها تطور في  
الامكانيات التكنولوجية (٢) .

وعلى الرغم من ذلك فإن نظريات الضغط الديمجراني في صورتها البسيطة  
هذه لا ترتفع على مستوى النقد ، إذ ليس أكثر البلاد ازدحاما بالسكان هي  
أكثرها ميلا إلى الحرب ، والا لكانت هولنده أكثر بلاد أوروبا قتالا بسبب كثافة  
سكانها ، والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلدا مسالما جدا ، على  
حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسعة من الأرض في أمريكا  
الشمالية ، كانت تخرط في نزاعات لا تنقطع ، وإن عوامل أخرى كثيرة غير  
كثرة السكان هي التي أطاعت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، أضف إلى ذلك ،  
أن اثنتين الزوسيتين في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، قد شبتا في بلد متخلخل  
السكان يستحيل أن نتحدث بصدده عن ضغط جانبي أو ديمجراني ، إن فكرة  
الضغط الديمجراني هذه تظل غامضة جدا ، ولا يمكن أن نرجع أسبابها إلى  
كثافة السكان وحدها ، وفي هذا الصدد راجت هناك بعض الأفكار التي تحذر  
— على سبيل المثال — من «الخطر الأصفر» ، وكانوا يعنون به زحف الجحائن  
المنطلقة من الصين وما جاورها من بلدان ، على الشعوب البيضاء في أوروبا .  
وبلك في الحقيقة لا تستند على التحليل العلمي لقوة الآسيويين ، بقدر ما تصدر  
من مفهوم غامض بسبب الخوف من الجنس الأصفر إذا ما حدث وسيطر .  
ويبدو أن ذلك كان منطلق تلك القولية الشهيرة التي أطلقها أحد القادة  
الأمريكيين حين قال : ويل للدب الروسي إذا ما استيقظ التين الأصفر .

---

(١) موريس ديجرييه : مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٦ .  
(2) Choucri, N. and North, R. C., Nations in Conflict : National  
Growth and International Violence ( San Francisco : Freeman, 1975 )  
P. : 96.

وإذا كان ذلك من وجهة النظر الخارجية بالنسبة للدولة ، فإن الضغط السكاني يمثل خطورة كبيرة على البناء الاجتماعي للدولة داخليا ، ولأسبابها في البلدان المتخلفة التي تعتبر بيئة مثالية لاثبات فرضيات مالتوس ، حيث تزايد السكان بصورة كبيرة ، في الوقت الذي تعجز فيه الموارد المادية عن مجاراة هذه الزيادة ، فتزداد الفرص لقيام الصراعات السياسية ، بخلاف الوضع الذي هو عليه البلدان المتقدمة صناعيا ، حيث تتوفر الامكانيات الاقتصادية .

ثم أن تفاوت توزيع السكان على الرقعة الجغرافية المحددة كائنا ما كانت الدولة بواد الكثير من الصراعات السياسية ، فتتدخل السكان في منطقة يحرمها من بعض المزايا الاقتصادية ، مما تحاول تعويضه عن طريق بعض صور العدوان والعكس صحيح ، فالحراك الديمجرافي تجاه المدن يخلق في أكثر الأحيان مواقف قائمة من وجهة النظر الاجتماعية بسبب التكس الذي يصيب المدن التي لا تستطيع ملاحقة التضخم ومتطلباته ، وعلى سبيل المثال فإن الهجرات الكبرى الى المدن في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، أدت الى تراكم أعداد كبيرة من السكان تعيش ظروفًا قاسية ، تخلق بالضرورة بيئة مواتية لأنواع من الصراع .

وبالإضافة الى ذلك هناك مبدأ سياسي معترف به — إذا ما كان التمثيل نوعا لاعداد المواطنين — أن الكثافة أو الخلطة السكانية تؤدي بالتالى الى تفاوت في التمثيل السياسى ، مما يساعد على خلق بعض الضغائن بين المناطق المختلفة الموطن الواحد ، وقد حاولت بعض الانظمة السياسية علاج هذه المعضلة بأن جعلت انفسها مجلسين نيابيين أحدهما عن طرق التمثيل النسبى لعدد السكان في كل قسم ادارى ، والاخر تتساوى فيه عدد الاعضاء المثلثين لكل قسم .

وإذا كانت البيئة تضم ذلك العدد من الوحدات البشرية الذين اصطلدنا على تسميتهم بالسكان ، فإنها تضم معهم العامل الجغرافى السدى يتمثل في رقعة الارض التي يسفلها هؤلاء السكان ، وبالتقطع فإن لهذا العامل أكثر من تأثير على العملية السيلسية ، وفي هذا يصدق نابليون بونابرت حين كان

يرى أن سياسة الدول تعتمد على جغرافيتها ، على الرغم أن جذور أوتارينج هذه الفكرة يمتد الى عصور سبقت عصر نابليون بقرون عديدة ، فقد عبّر عنها أبيقراط ومن بعده طبقها هيروdot في عمليات تاريخية ، وعرض لها أرسطو في الجزء السابع من كتاب «السياسة» ، حين كان يتحدث عن العلاقة بين المناخ والحرية ، ثم تطرق اليها بودان وونتسكييه في الجزئين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه «روح القوانين» .

وفي الحقيقة لا يستطيع احد أن ينكر الصلة القوية بين السياسة والبيئة الجغرافية ، فالمحافظون يعترفون بها وكذلك النفاستيون ويؤيدعا الفكر الليبرالي والفكر الماركسي ، على الرغم من عدم اتفاقهم على درجة قوة هذه الصلة ففلسفة اليمين بصورة عامة تذهب الى أن الانسان سجين الجبرية التي تفرضها الارض والبيئة ، أما اليسار فيرى أن الانسان حر وأنه يستطيع الإفلات من جبرية الطبيعة ، فتأثير الجغرافيا لا يفصل عن تأثير الأدوات التكنولوجية التي تتاح له أن يتغلب على عقبات الطبيعة ، وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معا ، ويزداد العنصر الاول علم حساب العنصر الثاني كلما تقدمت التكنولوجيا ، أن الصراعات السياسية في المجتمعات القديمة تتوقف كثيرا على الجغرافيا ، أما في المجتمعات الحديثة فهي لا تتوقف عليها الا قليلا (١) ومصادقا لذلك هل يمكن أن يتداوى الانسان المصري المسالم الذي درج على أرض منبسطة لا تعوقها عقبات طبيعية ، فخرج على هذا النمط من سلاسة الحياة ، بالانسان الجزائري الذي نشأ على أرض أكثرها مرتفعات تفرض تحديا على الوحدات البشرية التي تعيشها ومن ثم فلا بد وأن تختلف طبيعته لكي نخلق منه البيئة انسانية مناظرا ، وفي هذا الصدد أثبت بولدينج Boulding بعد بعض الدراسات التي قام بها — أن العلاقات فيما بين المؤسسات السياسية والسلطة تحدد في تطورها بالحدود والتحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية (٢)

(١) المرجع السابق ، ص : ٦٧-٦٨ .

(2) Boulding, K. E., Ecodynamics · A New Theory of Societal Evolution ( Beverly Hills : Sage, 1978 ) Chapter I.

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي لاحظ فيها سيجفريد أن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل إلى المحافظة ، وأن المناطق التي يتجمع سكانها أميل إلى التجديد ، وعلى سيجفريد هذه الظاهرة بقوله أن المواطنين في المناطق الأولى منعزلون متمركزون حول أنفسهم وتقاليدهم ، أما في المناطق الثانية فإن ما بينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الآراء الجديدة بصورة أسرع وأسهل (١) .

ويبدو أن هذا التحليل يصدق إلى حد بعيد ، رغم أن الناس في القرى يستجيب بعضهم لبعض ، والضغط الاجتماعي في القرى هو أحد العوامل التي تبعث على المحافظة ، فإن كانت القرى مدناً صغيرة ، فإن الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة ومهما يكن من أمر فإن تشتت سكان الريف أو تجمعهم يتوقف كثيراً على هذه العوامل البيئية بمعناها الواسع ، مما يؤثر بالتالي على التوجهات السياسية لديهم .

ودلينا على هذا التفاعل السياسي الذي يحدث في المدن ذات الكثافة في العدد السكاني ، أن الاشتراكية ما ظهرت إلا في مثل هذه المدن ، إذ هجم العمال قراهم أثر قيام الثورة الصناعية طبعاً في قدر من الرزق أوسع . فساعت أجوالهم مما أثار أصوات كثير من رجال الإصلاح فكانت الاشتراكية التي تعنى بحل المشكلة الاجتماعية التي نجمت أثر قيام هذه الثورة الصناعية .

---

(١) ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .



## العوامل الاجتماعية

لا جدال في أن العامل الاجتماعي بالإضافة الى ما سبق ، الحديث عنه من عامل اقتصادي هما محور عمليات الصراع جميعا ، ولذلك كثرت الكتابات عنه سواء من قبل رجال الاجتماع أم الاقتصاد أم السداسة ، وذلك لارتباط الصراع بالانشطة الانسانية المأمدة أو الموجهة ، من حيث هو في أغل الأحيان كمنح حول القيم والاهداف والوسائل ، والاعتراف والقوة والموارد المتاحة والتي لابد من تحييد اتجاهات الخصم ازاها ، أو التقليل من حدة التنافس عليها والرغبة فيها من الجانب الآخر (١) .

ومدخل القوة هنا - وبصورة أكثر تحديدا مدخل القوة الاجتماعية والقوة السياسية - هو الطريق السليم تجاه تحقيق الحل الذي تسعى اليه المجتمعات البشرية ، وفي الحقيقة أن الذي يؤدي الى ازدياد حدة الصراع وتضاعف حدته - حسبما نذكر كل من رافن Raven وكروجلانسكي Kruglanski ليس هو مقدار قوة الأطراف المتنازعة منسب ، وإنما لابد كذلك من وضع طبيعة تلك القوة في الحسبان ، لاسيما وأن الاستحواذ عليها هو الذي يغري ويشجع الأطراف على المشاركة في عمليات الصراع ، ويترتب على هذين العاملين - من وجهة النظر الأخرى - أن مقدار القوة المستخدمة ونوعها يختلفان - عمقا ووضوحا - باختلاف حدة الصراع ذاته ، وكذلك تباين خصائص الأطراف الداخلة والمتفاعلة فيه (٢)

ومن ثم نستطيع أن نستخلص أن الصراع بصورة عامة لن يكون قاصرا - من وجهة النظر الاجتماعية - على ذلك الذي يحدث بين الطبقات ، كما ذهب

---

(1) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict ( New York : The Free Press, 1953 ) P. : 8.

(٢) عبد الحليم محمود السيد ، الاطار النفسي الاجتماعي لسلوك العنف الاجتماعي ، مذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٤) ص : ٦٢ - ٦٣ .

الماركسية ، حسبما جاء في مطالع البيان الشيوعي الصادر عام ١٨٤٨ بهصر الادعاء الشهير الذي ذهب فيه ماركس الى «أن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ الصراع بين الطبقات» ، حيث أن هناك الكثير من الدواعي والمسببات الاخرى ، فالفئات المتنازعة التي تتنازع السلطة لا تقوم على اساس طبقي ، وكذلك نجد ان العداءات القومية والخصومات بين الاسر المالكة ، والنزاعات الايديولوجية او الدينية ، والعداوات بين القبائل والمناسبات الشخصية ، كل ذلك لا يمكن ان يكون مجرد صراع بين الطبقات وهى وأن كانت ترتبط به فليس الا بصورة جزئية بحيث يكون من الخطأ ان ينسحب الحكم عليها جميعا بصورة مطلقة .

واذا كان هذا هو بعض النقد الذى يمكن ان يوجه الى الماركسية ، فلعل اهم ما يقال فى هذا الصدد هو انها ذهبت بعيدا فى تقديرها لدور الصراع الطبقي كسبب وحيد للنزاعات السياسية ، التى يمكن ان تحدث على مستوى المجتمع كوحدة كاملة ، ثم ان ماركس لم يكن هو مبتدع هذا الاتجاه الفكرى ، حيث سبقه اليه مفكرون آخرون بصورة تقترب من ذلك تماما ، الا انه علم ، اية حال فان الفضل يرجع اليه فى التاكيد على أن الحراك الاجتماعى ، والنزاع العنصرى بين الطبقات ، ومحاولة طبقة البروايتاريا انتزاع حقوقها المشروعة من برائن البورجوازية ، هى من الاسباب الهامة الداعية الى اثاره الصراعات السياسية ، ونحن وان كنا نذهب معهم فى بعض ذلك الحكم ، الا أننا سنواجه هنا بصعوبة اجرائية تتصل بمفهوم الطبقة ، والفترة على تحديدها ، والمقاييس المتبعة فى ذلك ، وعما اذا كان - على سبيل المثال - الدخل المالى او الامكانيات المادية ، او الاشتراك فى القيم ، او الاستخدامات التكنولوجية . او تزاور الزوجات ، كما ذهب بعضهم ، هو العامل الفاصل فى الحكم على الطبقة .

وعلى أية حال ، فنحن لانستطيع أن نفكر أن هناك بعض التلازم وبعض العلاقة بين الاختيارات او التوجهات السياسية ومستوى المعيشة الذى عليه الشعب ، الا ان الامر ليس كذلك بصورة مطلقة ، وبشيء من التحليل صدق الفرضية السابقة التى ذهب اليها رافى وزميله . حيث يتم الصراع فى احيان

كثيرة بين المطحونين والمغلوبين على أيديهم ، والمضطهدين في المجتمع ، في مواجهة من يمسكون بالسلطة أو يسيطرون على المناصب ، وذلك في محاولة للأطاحة بهم والتفز إلى السلطة وإلى المراكز والمناصب التي يعتبرونها - وبحق - وسيلة إلى تحقيق الامتياز الاجتماعي ، الذي يمكن اعتباره أحد الدوافع إلى الصراع ، وليس هو قدر الثراء المادي الذي يمكن أن يتحقق من وراء هذه الدوافع وبصورة غير معتمدة .

ويبدو أننا لا بد وأن نعائش ماركس في عصره ، حتى يكون حكمنا موضوعيا ولعل ذلك هو أحد المداخل العلمية للدراسة - ، وفي ذلك سوف نرى أن الظروف الاجتماعية المتردية والتي املت عليه أفكاره - ومثلها في أي مكان وفي أي زمان - هي البيئة الصالحة لكل عمليات الصراع . حيث نبيها تتشر الإنكار المريضة ، والأخلاقيات الهابطة ، وتفسير مفاهيم القيم ، وتحول الاهتمام من القضايا العامة إلى الأمور الشخصية ومن الدقائق المعترف بها إلى المواطن الذي يعاني من فقر وجهل ومرض لا يصلح للإسهام في بناء سياسي متكامل بقدر ما يصبح وقودا صالحا لصراع ونزوة .

وإذا كان ماركس قد اعتبر الإنسان المتفاعل هو المطلق لدراسة المجتمع . المتفاعل مع البناءات المختلفة في أنشطة تقوى وتضعف حسبما يتاح له من إمكانات مادية مما يثمر لنا بعض صور الصراع في نهاية الأمر ، فقد ذهب إلى نوع آخر من الصراع الاجتماعي تمثل في صراع الإنسان مع بيئته التي يحاول أن يطوعها لصالحه ، وهي الزاخرة بالعقبات والصعوبات المادية ، وذلك عندما يطلق عليه عملية الإنتاج ، وعليه يكون هذا الإنتاج ليس سوى إحدى عمليات الصراع التي يقودها ويخطر فيها الإنسان بصفة تكاد تكون دائمة طينة حياته .

إن كل أسلوب من أساليب الإنتاج ، وكل نظام من أنظمة الذكاء - على حد ادعاء الماركسية - يولد أشكالاً مختلفة من النظم السياسية ، وبمعنى آخر أشكالاً مختلفة من الصراع بين الطبقات ، مدولة العبودية - على سبيل المثال - التي قامت في العصور القديمة ، كانت تارة استبداد من نوع الحاكم الاستبدادي الذي عرفته بلاد فارس ، وتارة طبقات من نوع حكمه الطفيلان

الذى عرفته اليونان ، وثارة ديمقراطية من نوع الحكم الديمقراطي الذى عرفته اثينا ، وثارة الامبراطورية الرومانية ، ثم ان الدولة القطاعية تطورت من حالة اللامركزية القائمة على وجود قطاعات مستقلة عن بعضها الى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر ، وكذلك فان الدولة البورجوازية هي ثارة ديمقراطية غربية وثارة نظام فاشسى ، وفي الدولة القائمة على ديمقراطية البروليتاريا نستطيع ان نميز النظام السوفيتى من الاظلمة الديمقراطية الشعبية ، وبالمثل يفرق المعاصرون من الماركسيين بين «أنواع الدولة» و «اشكال الدولة» ، فأنواع الدول تقابل اظلمة طبقية معينة وهى على أربعة أنواع : دولة العبودية ، والدولة القطاعية ، والدولة البورجوازية ، والدولة الاشتراكية ، وفي داخل كل نوع من هذه الأنواع يبنى دائما أحد اشكال الدولة أو اظلمة الحكم أو الصور السياسية (١)

وعلى أية حال فان الصراع الاساسى في نظر الماركسيين يظل هو نفسه في داخل كل نوع من أنواع الدول ، ففى دولة العصور القديمة — على سبيل المثال — كان الصراع الاساسى يقوم دائما بين اصحاب القطاع والارقاء ، وفى الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريين ، وفى مجتمع الاحول يقوم النزاع بين الذين يملكون ادوات الانتاج والامكانيات المادية وبين الذين لا يملكون للبقاء احياء الا سواعدهم وعضلاتهم وتدراتهم على العمل .

وكان هذا الصراع الاساسى يتخذ وجوها مختلفة باختلاف شكل الدولة ، في داخل كل نوع من انواعها ، فقد كان الرقيق في دولة العصور الوسطى يصارعون سادتهم دون سند في غالب الاحيان ، وفى الدولة المركزية الملكية اعتمدوا احيانا في مصارعتهم لسادتهم على بورجوازي المدينة ، فاذا ما انتقلنا الى الدول الرأسمالية فسوف نجد ان اشكال الصراع التى تخوضها البروليتاريا ضد الطبقة البورجوازية ليست كلها على نمط واحد في

---

(١) موريس ديفرجيه ، مرجع سابق ، ص : ٨٧-٨٨ .

الديمقراطيات الغربية ، حيث يتم النضال من طريق انشاء الاحزاب وحيث  
ننسى للعمال أن يوسعوا من تنظيماتهم ، و نجد أخيرا أنه في الانظمة الفاشية  
حيث تكون بناءات السلطة داخل الدولة قوية ضارية ، تتخذ المقاومة الشعبية  
اشكالا شتى ، من حيث السرية أو العلانية ، وكذلك من حيث الحدوث  
المفاجيء أو التطور الطبيعي الذي قد يتم دون أن تستطيع السلطات إيقافه  
ولا بد أن يكون هناك العديد من الضحايا في هذه الحالة .

أن النزاعات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر ، يمكن  
ارجاعها الى صراع بين الطبقات بالمعنى الذي كان ماركس يقصده ، فالتعارض  
بين المحافظين والليبراليين هو تعارض بين الارستقراطية والبورجوازية .  
والتعارض بين الليبراليين من جهة أخرى والاستراكيين هو تعارض بين  
البورجوازية ، التي تحالفت عنئذ مع الارستقراطية الاخذة في الامول وبين  
البروليتاريا ، الا أننا لا نستطيع في ذلك كله أن ننكر تدخل عوامل أخرى في  
انصرافات مثل العوامل الدينية والقومية والعرقية وما الى ذلك ، على الرغم  
أن بعضها كان ثانويا اذا ماقيس بالعوامل الطبقتية ، وكانت تلك العوامل  
انثناوية في بعض الاحيان مجرد تغطية للمصالح الطبقتية ، وعلى أية حال  
يمكننا القول أخيرا أن ماركس قد عبر تعبيرا صادقا عما كان يعتقد أنه الحركة  
الاساسية للصراعات السياسية ، الا أننا قد توجه الى الماركسية نفس النقد  
السابق ، بأن ذلك كان مناسبا فقط لفترة تاريخية عايشها ماركس بكن  
حلجاته انتصافا لحق الطبقة المغلوبة على أمرها وكانت في رأيه هي الطبقة  
العمالية في ذلك الوقت ، وبالطبع لا يمكن أن ينسحب ذلك على كل مراحل  
التاريخ السابق على ماركس أو اللاحق به (١) ، بل لقد كانت هناك بعض  
المجتمعات المعاصرة له والتي خلت بعض الشيء مما تحدث عنه من صراعات  
طبقتية ، بسبب التطور الطبيعي الذي كانت نتيجته تحقيق الحريات والحقوق  
الطبيعية للطبقات الاجتماعية كلها ومن بينها الطبقة العمالية ، مثل المجتمع  
البريطاني .





إيطاليا الممزقة - آنئذ - لا يمكن توحيدها إلا عن طريق القوة والعنف ، وعليه فقد أعلّى من شأن قسوى الصراع فى مواجهة الاعتبارات الدينية والاخلاقية .

ومثل مكيا فيلى تحدث هو بر عن حالات الصراع التى تسبق اقامة الدولة والتى تأتى الدولة نتيجة لها ، وذلك خلال حديثه عن فكرة العقد الاجتماعى التى ذهب اليها أيضا من بعده لوك وزوسو ، إلا أن تأكيد هو بر على الصراع كان اكبر ، وفى ذلك أيضا نجد ميوم يتحدث عن الوسائط السلمية التى تعقب عمليات الغزو المسكرى ، أما ماركس الذى سبق الحديث عنه كثيرا فقد أكد على أن الدولة خلقتها الطبقة المسيطرة على العمليات الاقتصادية والتى تستخدمها بالتالى كوسيلة لاستغلال الطبقات الكادحة لصالح هذه الطبقة المسيطرة ، وقد تأثر بهذا الزاى كذلك اصحاب نظرية الصراع ولاسيما أوبنهايمر .

وإذا ما نقضنا الى داخل بناء الدولة لنلمس عن قرب نوع الصراعات المتواجدة ومدى الصلة السببية بينها وبين محتلف الهياكل ، فسوف نجد أن الهيئات غير الرسمية فى الدولة مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والجماعات العرقية وجماعات الضفط كثيرا ما تكون مصدر ازعاج للسلطة السياسية ، وتنبع هذه المشكلة أصلا من الخبرة التى تفتقر اليها إقيادات فى معالجة الطبيعة الحساسة التى تتصف بها العلاقة بين الدولة وتلك الهيئات ، ومما لاشك فيه أن النظرة الذاتية واحتلاف الايديولوجيات والمصالح التى قد تتصادم ، قد تكون من الاسباب التى توجد مثل هذه الحساسيات ، والنجاح فى احتواء ذلك كله يعتمد على الظروف المجتمعية المتاحة ، والمرونة التى يبديها الجميع ، بالإضافة الى النظرة الموضوعية والبصيرة وحسن الادراك مما ينبغى أن تتصف به القيادة السياسية .

ومن بين التنظيمات غير الرسمية التى تسيطر على الحياة السياسية وتسبب الصراعات العديدة داخل نطاق الدولة هناك الأحزاب ، بل هى الفعالة باقتدار فى هذا المجال ومن ثم فانه يقع على عاتقها الدور من العمل فى اجاز التكامل أو فى خلق الصراع والحرب بصورة عامة هو الجماعة من



الأفراد الذين يتباينون في انتماءاتهم الاجتماعية ويشتركون في نفس العقيدة السياسية ومن المعترف به أن الحزب دائما ما يخطط للاستيلاء على القوة السياسية ، ولاشك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العامين ، وفى نفس الوقت هو الذى يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الأحزاب ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة (١) .

والأحزاب السياسية تقوم بدور ايجابى آخر ، لعله يناقض السرائى السابق ، حيث يدعو الى التكامل وليس الى التصارع ، فهى التى تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسى الحاكم ، لأنها تحمّل رغبات الشعب الى السلطة الحكومية التى بيدما صناعة وتشكيل القرار، ومن الناحية الأخرى هى التى تمهد للجماهير الطريق نحو الاحساس بالتوحيد مع السلطة السياسية ، ومن ثم فهى تضيف اى شرعية النظام ، وتزيد من قدرته على التصرف مما يقتل بالتالى من فريش وجود الصراع ، (٢) وفى الوقت الذى نجحت فيه بعض الأحزاب فى أن تكون كذلك ، فنسأت أكثريتها فى خلق ذلك الوعى بالمفهوم الحزبى السليم ، مما أتاح لفرصة الصراع بأن تهيب رايها عنيفة على بناء الدولة . وهكذا أصبحت الأحزاب مصدرا للصراعات السياسية من جهة وعونا عليها من جهة أخرى .

ثم اننا لو حاولنا تحليل بنات تلك الأحزاب لوجدنا ان الكثير منها يمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول رعيم برلمانى يدعى الكارزمية ، فى أكثر الاحيان ، مما ينزل بالنظام الحزبى الى نوع من الاوتوقراطية ، وكان

---

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ ) ص : ٢٦٨ .

(2) CroHy, Freeman and Gatlin (editors), Political Parties and Political Behaviour ( Boston : Allyn and Bacon, 1973 ) p. : 3.

من المفروض أن يقوم على أساس سليم . من تبادل الرأي والمشورة ، وهكذا تنحسر اهتمامات الأحزاب ازاء المشاكل السياسية والامور العامة ، ويتقلص دور الايديولوجيات والمقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة ، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن للوصول الى كرسي الحكم والاحتفاظ به . وهي في سبيل ذلك تحاول ارضاء سلطات يدها مقاليد الامور مما يخرجها تماما عن الممارسة الحربية الصحيحة .

وإذا كان مفكرو الصراع قد ذهبوا الى اسباع كل هذه الاهمية عليه حين جعلوه السمة الغالبة على كل الاسطة البشرية ، وحين أقاموا الدولة على عملياته على النحو الذي رأيناه الآن ، فقد رأينا بمضاخرا من مفكرى الصراع وهم يعالجون الموضوع ولكن من وجهة نظر مغايرة ، حين يذهبون الى محاولة التخلص من مظاهر الصراع التي تحدث داخل اطار الدولة ، والتي قد تطيح بينانيها ، وذلك عن طريق الحنول أو القوالب السياسية التي تخفف من هذه التوترات الداخلية ، والتي هي أولها خلق الكيان السياسي الموحد بين طبقات المجتمع عن طريق مانسميه بالمشاركة السياسية ، التي تهدف الى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب في ادارة العملية مما يجعل الحكم بصورة صادقة لرأى المواطنين لاسيما وانها بهذا الشكل تتم في جو من الحرية والديمقراطية ، وقد تنوعت الاراء وهي تتحدث عن مفهوم تلك المشاركة ، وعلى سبيل المثال قصرها فربا ونورمان على أربعة أنماط تتمثل في التصويت والحلات الانتخابية ، ثم الاسطة المحلية عن طريق الجماعات غير الرسمية وكذلك المنظمات الرسمية ، وأخيرا المبادرات الفردية التي يضطر اليها المواطن للتعبير عن رأى تجاه سلوك ما (١) .

وفي هذا الصدد ينبغي أن نعي تماما أن مشاركة السياسية تختلف من شخص لآخر ، بل ومن طبقة لآخرى ، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب

---

(1) Sidney Verba and Norman Nie, Participation in America : Political Democracy and Social Equality ( New York : Harper and Row, 1972 ) P. : 78.

المكانة الاجتماعية والاقتصادية الاسلى يميلون الى المشاركة بقدر اكبر من أصحاب المكانات الاقل ، وذلك بنض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الانظمة السياسية التى ينضون تحت لوانها (١) .

وفى الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكسر أن المشاركة السياسية هى الوسيلة الى الاستقرار السياسى ، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أنه ماتوافرت قنوات تلك المشاركة الا وتمتع الشعب بنظام مستقر تديره حكومة شرعية ، اذ انه كلما كثرت وتدعمت هذه القنوات فى المجتمع ، كلما تضاعفت فرص الصراع فى الدولة ، وعلى النقيض من ذلك نجد أنه مامنع حق المشاركة لاي سبب من الاسباب ، الا وكانت النتيجة هى تلك الصراعات التى نسمع عنها تجدد داخل وخارج نطاق الدولة ، بصورة تكاد أن تصبح مألوفة عنده المواطنين تماما .

وقد ظهر هناك اتجاه جديد هذه الايام ، يتزعمه ارنولد توينبى ، يدعو فيه الى أن الممارسة الواقعية للعملية السياسية هى الضمان للوصول الى الوضع الصالح الذى يسمى اليه النائمون على ادارة العملية ، مما يقلل من وحدة وحرارة الصراعات ، ولذلك فقد كان يرفض ارجاع التطور الحضارى الى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب ، أو البيئات الجغرافية المناسبة ولكى الى القوة الابداعية المحركة التى تخلقها الظروف المجتمعية الصعبة (٢) .

وعلى أية حال فان المنبع الرئيسى لانشطة الصراع انما يكمن فى جمود النظام السياسى ، وعدم تكيفه مع الظروف المتغيرة . ونزوعه الى الاتجاه المحافظ الذى يدعو الى بقاء الوضع على ماهو عليه بدون تطوير ، أما اذا كان النظام اكثر طواعية لتقبل الجديد والرضوخ للتغيير ، واكثر اتصالا بالعالم

---

(1) Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1977) P. 130.

(2) Arnold Toynbee, A Study of History Abridgement of Vols. I-VI, by D. Somervell ( Oxford : University Press, 1962 ) P : 750.

الخارجى ومشكلاته العالمية المعاصرة ، فانه ينزوع بذلك الى سد المنافذ التى يمكن أن ينفث بها الصراع على المجتمع .

وعلى العكس من كل ما سبق ، نجد ان موريس ديفرجيه يذهب الى أن المؤسسات السياسية تعين الاطار الذى يجرى ضمنه الصراع السياسى ، والصورة والمضمون لا ينفصلان ، والاطار الذى تنشأ فيه الصراعات يؤثر فى هذه الصراعات ، فيقويها أو يضعفها ، ففى ظل النظام الديمقراطى مثلا ، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرة عريضة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة ، تقوى هذه الصراعات من جهة ، لان التحدث فى الامور وتكرار التحدث فيها يعطيها قوة . وتضعف من جهة أخرى لانها تستطيع أن تفصح عن نفسها ، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الأمان ، وعكس هذا تماما يحدث فى النظم الاستبدادية المعروفة (١) .

ونعود الى الاحزاب السياسية فنجد أن نظمها تقدم لنا مثالا جيدا على استقلال المؤسسات وتأثيرها فى الصراعات السياسية التى تختلف فى البلاد التى تأخذ بنظام الحزبين ( الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ) عنها فى البلاد التى تتعدد فيها الاحزاب ( فرنسا وايطاليا واكثر اقطار اوروبا ) ، فنظام الحزبين يزيل الصراعات الثانوية ، ويحير جميع الفئات المارضة على التعبير عن نفسها فى اطار معارضة رئيسية ، أما فى نظام تعدد الاحزاب فيسهل التعبير عن النزاعات الثانوية ، ويميل الى تجزئة التعبير عن الصراعات الكبرى ، مما يزيد فى عدها .

ويزيد ديفرجيه الامر تحليلا ، فيقول ان الحزبين فى بلاد المجموعة الاولى اى التى تطبق نظام الحزبين ، يميلان الى التشابه ، ومن السهل أن نرى العوامل التى تدفعهما الى التقارب ، لننظر مثلا فى المملكة المتحدة التى تضم حزبين أساسيين لتتساءل عن الاصوات التى تكفل النصر فى الانتخابات لاي من الحزبين : المحافظين أو العمال ؟ انها ليست أصوات الافراد المتعصبين الذين

---

(١) مرجع سابق ، ص : ١٠٦ - ١٠٧ .

سيقترعون لهما ، وإنما ستكفل لاحدهما النصر أصوات المليون أو المليونين من الانجليز المعتدلين الذين يتعون سياسيا في الوسط ، فتارة يقترعون للمحافظين ، وتارة للعمال ، فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ الى تخفيف محافظته ، وحزب العمال الى تخفيف اشتراكيته ، ويسعى الحزبان كلاهما الى اصطناع لهجة هادئة اتخاذ مظهر مطمئن ، ويضطر الحزبان كذلك الى تبني سياسات متجهة نحو الوسط ، أى متشابهة تشابها عميقا ، وهكذا تميل الصراعات السياسية الى النقصان في ظل نظام الحزبين .

أما بالنسبة لنظام تعدد الاحزاب فان النتائج تأتي على عكس ما سبق ، حيث ان كل حزب لا يستطيع أن يزيد من عدد ممثليه الا على حساب جيرانه ، فترا ، يحاول أن يبرز الفروق التي تميزه عن أقرب خصومه اليه ، بدلا من أن يبرز ما بينه وبينهم من مشابهات .

وبالإضافة الى ذلك هناك عامل آخر مسبب للصراع يتمثل في العمر الزمني للمؤسسة بعد أن اختفت الدواعي التي أوجدتها ، فالحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي ، على سبيل المثال ، هو بقايا تاريخية ، لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعا اجتماعيا محددا ، وكان يعبر عنه عنده عن تعارض الليبراليين المتعصبين مع الليبراليين المعتدلين والمحافظين ، والركائز الأساسية لهذا النزاع زالت الآن زوالا تاما ، ومع ذلك ما يزال هناك تنظيمات راديكالية ، وما زال هناك شيء من الايديولوجيا الراديكالية ، بالمؤسسة الراديكالية ما زالت قائمة مما يعتبر سببا لبعض الصراعات في المجتمع الفرنسي ، فالان لا يوجد حزب راديكالي لوجود نزاعات سياسية ، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالي ، فهناك إذن صراعات ليس لها الا اساس تاريخي ، ان المسافة بين تطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولد في بعض الاحيان نزاعات سياسية عنيفة ، وإذا لم يتم اصلاح المؤسسات في حينه فسوف يولد هذا الاستمرار أو التواصل الاجتماعي انفجارات ثورية عنيفة (١) .



## العوامل الايديولوجية

سبق بنا الحديث ونحن نفترض لتعريف مصطلح الايديولوجيا ، أن  
ألفنا بعض الشيء في بيان كيف أعلى البعض من شأنه كنوع من القيم أو  
المثل التي يسعى الانسان الى تحقيقها ، في الوقت الذي أنكره البعض الآخر  
في فترات أخرى غير تلك التي ساد فيها ، فالقرن الماضي - على سبيل المثال -  
كان هو قرن الايديولوجيات ، على الرغم من نظرة ماركس اليها ، التي ربطها  
بالملاحظات الاجتماعية التطبيقية ، مما يؤتى الى تضيق نطاقها ، ومن ثم النظر الى  
كل ما عدا ذلك نظرة انكار ، فهي تعكس الاوضاع وتعتبر عن المصالح الزائفة -  
كما سبق أن أشرنا - ، وسواء كانت تلك النظرة أو غيرها هي السائدة الآن  
أم تطورت الى مفهوم آخر كما تطورت الماركسية ذاتها ، فإن التغير الذي يحدث  
للايديولوجيا هو الذي يتيح الفرصة لقيام الصراعات ، ومن المتروك به أن  
الايديولوجيا إنما تنشأ في المجتمعات البشرية لتحل محل أخرى سابقة عليها ،  
وإذا ما كان ادعاء ماركس صحيحا فإن كل نمط إنتاج يتطلب ايديولوجيات  
جديدة ، وإذا لم يكن ذلك كذلك . ولعل هذا هو الأصوب - فإن بعض  
الايديولوجيات المتصارعة قد تنشأ في الطبقة الواحدة ، مثل تلك التي تتصل  
بالمركزية أو البيروقراطية التي تعبر عن النزاعات بين الرؤساء والمؤوسين .

ودور الايديولوجيات في إثارة الصراعات يأتي من ناحية أخرى كذلك  
وتتمثل هذه المرة في وجود الرائد أو الداعية الفكري ، فالنازية - على سبيل  
المثال ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك - لم يقدر لها نفس عمر الماركسية ،  
حيث افتقرت الى وجود الداعية مئذنا نجسد للماركسية في كارل ماركس ،  
ومما لا شك فيه أن مثل هؤلاء الدعاة أو الزعماء لهم أثر كبير في نشأة  
الايديولوجيات في بداية أمرها ، بن وفي كيفية تشكيلها على الصورة التي  
لمسناها ، وعلى الرغم من احتمال نشأة الايديولوجيا بدون ذلك الرائد ، فإنها  
بالقطع لن تكون على مثل هذه الصورة ، والمتكر منها كان فكره مجردا غير

قاس للتطبيق العملي ، فانه لابد وان يحمل قدرا من الانعكاس لما يتفاعل داخل مجتمعه من مؤثرات ، حيث ان دوره في مثل هذه الحالة لن يكون مثل الحاكم أو المرأة التي تعكس كل ما يحدث دون أن يستطيع تغييره ، بل ان دوره هو دور الباني أو الممارى الذى يحسن استخدام الادوات والمعدات التى يتيحها له - المتجر - الثقافى أو الحضارى حوله .

واذا ما كان الحديث السابق قد سقناه بصورة عامة ، فلا بد وأن يكون هناك بعض التحديد لدور الايديولوجيا فى اعمال الصراعات والذى يتمثل فى خطوتين : - من حيث أنها تجمع شتات الافكار فى صورة كلية لتعارض أو تؤيد ، فتصل بها فى النهاية الى أن تخلق منها مذهباً أو معتقداً يقف فى أحد الجوانب ، مما يجعل الجانب الآخر يستعد ويتسلح فيبدأ الصراع .

- ومن ناحية أخرى فان الايديولوجيات وهى فى دور تكوينها أو وفودها الى مجتمع جديد قد يكون بها ما يمتاز مع قيم ومبادئ سائدة ، مما يخلق بعض الصراع الذى يتعمق على اثر تماسك الافراد بقيمهم ومبادئهم ، ولاسيما فى بداية الامر ، وفى هذه الحالة عادة ما يحدث هناك توافق من تطویر للتقديم وتكيف للجديد ، مما قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع ، الا أنه فى حالة انسداد بالقيم فى الميدان الدينى أو السياسى أو الاخلاقى ، فغالبا ما تزداد حرارة الصراع ، لان الايديولوجيات اذا ما انتقلت من مستوى الفائدة أو الضرر ، ومن مستوى اللذة أو الألم ، الى مستوى العدل أو الظلم ، والى مستوى الخير أو الشر ، فانها تتحول بالتالى الى النوع الحاسم القاطع مما يؤدى الى قوة وعنف الصراع .

وفى هذا الصدد يمكن لنا ان نشدكر ان الكنيسة فى أوروبا الاقطاعية كانت جهازا ايديولوجيا مركزيا ، لان الحاجة الى الدين كوسيلة لاحتواء الثورات الاجتماعية التى بدأت تطال برامها كانت حيوية بالنسبة



للإيديولوجيين الاقطاعيين ، الا أننا يجب أن نعترف أنه ما بين نظرية عن النظام الاقطاعي والطبقات الاقطاعية يمكن أن تظل العقيدة الدينية السائدة ، ثم ان الكنيسة في واقع الامر لعبت دورا هاما ، في تلك الفترة ، كمنافسة للثورات الاوربية وكهدف لها في نفس الوقت .

وعلى أية حال فان الايديولوجيات في حد ذاتها لم توجد بالضرورة كتبرير لشرعية الطبقة الحاكمة ، كالدولة مثلا ، حيث انها كانت تعبر عن المخرج التاريخي الذي انتهت اليه الصراعات داخل الدولة في أشكالها المتغيرة ، انها تعبر عن تجارب وذكريات الشعوب عبر العقب الزمنية ، ولها بالتالي طابع مزدوج يعبر بالضرورة عن صراعات تاريخية ، وعن نتيجة هذه الصراعات ، النتيجة التي كانت عادة انتصارا للطبقة الحاكمة ، وفي مقابل ذلك يمكن اعتبار الايديولوجيا متنفسا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ومن جهة أخرى لاثبات الذات وتحقيق الشخصية الفردية . وبما أن القومية - على سبيل المثال - لعبت دورا حاسما في صعود البورجوازية الى السلطة فمن الطبيعي أن تكون القومية ، بوصفها أيديولوجية معينة ، متضادة مع الحكم البورجوازي ومتعاونة معه .

والإيديولوجيا وهي تحقق التكامل من أوجه السلوك المختلفة في تصور كلي للسياسة ، تؤثر بالتالي في هذا السلوك ، وتكون قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الايديولوجيا أشد وضوحا وتماسكا . وعلى قدر ما تؤمن بها وتستوعبها القطاعات العريضة من المواطنين ، التي تشترك في حسن معين تجاه المعارف السياسية فيما نسميه بالوعي السياسي الذي يعتمد في درجة تأثيره على قدر نضجه ، ومن المعروف أن هذا الوعي السياسي يتألف من عوامل كثيرة أغلبها مكتسب من البيئة الاجتماعية التي يعايشها الانسان ، ومن الخبرات والتجارب التي تثرى وتعمق من هذا الوعي ، وقليل من التحليل في هذا المجال يثبت لنا كم تحتل الايديولوجيا مقام الصدارة من بين هذه العوامل

حيث يقع على عاتقها عملية التنمية السياسية لدى المواطنين ، مما يؤثر  
بضرورة ايجابية في الوعي السياسي الذي تختلف الآراء بصدده فيما يحصل  
بعملية الصراع ، فمن قائل ان الوعي بصورة عامة يساعد على التخفيف من  
التوترات - كما سبق ان المحنا - ومن قائل بان غلبت تسلس قيلدته اذا ما  
كان ضحلا من وجهة النظر السياسية (١) .

ان الصراع في حقيقة الامر هو توتر يحدث بين كيائين اجتماعيين ،  
ينتج عن تنافر الاستجابات الفعلية او المطلوبة ، وكذلك عن تعارض الاهداف  
او عدم الاشتراك فيها ، ولذلك فانه في ظل الايديولوجيات المتعارضة ، بغض  
النظر عن عمومية او خصوصية الواحدة منها ، لابد وان تتواجد صور الصراع  
التي تتنوع وتباين في درجة الكثافة والاستمرارية والمسؤولية ونوع القضايا  
التي يثور حولها النزاع ، وفي هذا الصدد هل يستطيع ان نفكر ان الايديولوجية  
الالمانية هي التي صاغت العقلية السياسية التي انبثقت منها الحروب الكبرى ،  
وبالمثل يمكن ان يقال ذلك على الايديولوجية الفرنسية - كمثال للايديولوجية  
القريبة - ، ومن ثم فقد ذهب المحللون الى ان الخبز لم تكن مجرد حادث نجم  
عن أخطاء رجال الدولة والديبلوماسيين ، بل انها متأصلة الجذور في العداء  
القائم بين النحل العليا والمعتقدات التي تدفن بها الشعوب والتي يتعلق بها  
الامر ، وقد تأكدت هذه الحجة في المانيا بصفة خاصة ، وهكذا أمكن تبرير  
الحرب بصورة عامة على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين - أو بمعنى أوسع  
أيديولوجيتين - لانتفان ، والذين في هذه الحالة يمكن تحديدها بالمثالية  
الالمانية والمادية القريبة بصورة عامة ، على الرغم اننا لانستطيع ان ننكر ان  
هذا الجدل الذي يحدث بين ممثلي الأمم المتعادية كان مصدره هو الانفعالات  
السياسية والتعصب والتحيز القومي ، ولا يمكن أيضا بنظر القوة انكار  
الصلة بين الايديولوجية السياسية ومن هذا السبيل العدواني ، وعلى أية

حال لا يمكن كذلك أن نطلق الحكم مؤكدا بصورة مطلقة ، حيث انه ان كان من الحقيقى أن بعض الفلسفات قامت بدور أكبر من غيرها فى صعود النزعة القومية العدوانية ، الا أنه من الناحية الأخرى من الخطأ أن نفترض أن نوعا من الفكر الفلسفى هو الذى شجع هذا التطور . فمن الحقائق الغريبة أن عددا كبيرا من التيارات الفكرية والشاعر والمصالح اشتريكت كبل منها فى نمو النزعة القومية من ناحية وقاومت آثارها من ناحية أخرى ، فالمثالية والمادية ، والحمية واللاحمية ، والقلانية واللاعقلية ، والتفاضل والتساؤل ، والفردية والجماعية والنين واللادين - كلها شجعت الزيادة فى العدوانية القومية ، وعارضتها من ناحية ، وتلك كلها عوامل فى البناء الايديولوجى ، وقد لا تكون ذات أثر فوزى ، إذ أن الكثير من المدارس الفكرية تنطوى على اتجاهيات وقدرات مختلفة فى النمو ، وكثيرا ما يفتقد بعض المفكرين لفكارا تم تفسيرها فيما بعد بواسطة أتباعهم بمعنى مختلفا تماما عما كانوا يقصدون (١) .

---

(١) للاستزادة ، أنظر فى ذلك :

- فردريك هرتز ، ترجمه عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ  
والسياسة ( القاهرة : دار الكتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ) ص  
٣٢٢ - ٢٦٠ .

## العوامل الاقتصادية

إذا كانت العوامل السابقة كلها عوامل ذات فعالية في نشأة الصراع ، فإن العامل الاقتصادي بكل تأكيد هو السبب في احماء وتاجيع ناز ذلك الصراع ، حيث انه يعتبر الى حد بعيد العامل التحديدي لغيره من النظم الاجتماعية ، وحسبه أن يكون عامل تشكيل وتأثير في المجالات العلمية الاخرى والاقتصاد بصورة عامة هو العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الانساني في سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة (١) ، والنقاء نظرة عابرة على هذا التعريف الذي يعتبر شاملا وأساسا لكل المحاولات التعريفية التي قام بها الآخرون ، تعطينا دليلا قاطعا على مدى عمق الصراعات التي يمكن أن يحدثها العامل الاقتصادي ، ولاسيما أن الاقتصاد يتداخل بصورة كبيرة مع العلوم الانسانية الاخرى والتي من أهمها علم السياسة ، الذي لايمكن للاقتصادى التفاضى عنه ، وبصفة خاصة لوجود صعوبة كبرى فى وضع خط فاصل بينه وبين علم الاقتصاد ، ولعل أفضل دليل على ذلك من أن علم الاقتصاد ظل يعرف ردحا طويلا من الزمن باسم الاقتصاد السياسى ، وبالإضافة الى ذلك فان لكل من علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ مكانة هامة أيضا بالنسبة للاقتصاد ، وكذلك يعتمد علم الاقتصاد كثيرا على دراسة بعض العلوم الاساسية ومن أهمها الاحصاء والرياضيات (٢) .

وأسباب وجود المشكلة الاقتصادية التي يترتب عليها عمليات الصراع المختلفة يمكن أرجاعها الى مايلي :

---

(1) Leonell Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science ( London : Macmillan, 1952 ) P. : II.

(٢) محمد محروس اسماعيل وآخرين ، مقدمة فى الاقتصاد ( بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ) ص : ١٤ .

أولاً . ان وسائل الانتاج قاصرة على سد واشباع جميع حاجات الانسان مع اختلاف في درجة القصور أو الندرة من مجتمع لآخر ، ومن زمن الى آخر في نفس المجتمع .

وثانياً : ان حاجات الانسان هذه متعددة متجددة متباينة متزايدة مع مرور الزمن ومما يعقد من مشكلة انتاع الحاجات ، وبصعب الوصول الى حل دائم ملائم لها ، حيث ان أهميتها وترتيبها يختلف عند الافراد باختلاف مستويات معيشتهم وأذواقهم وأعمارهم ومساكنهم وثقافتهم وتعليمهم وغيرها .

سويريد من حمة المشكلة الاقتصادية وبالتالي من عمق الصراع ان وسائل الانتاج وكذلك السلع والخدمات تصلح كل منها لاستعمالات كثيرة بتباينة ، مما يستوجب المفاضلة بين الاستعمالات والحاجات المختلفة وتقديم بعضها على البعض الآخر . (١)

وبالإضافة الى ما تقدم هناك صلة أخرى بين القوانين الاقتصادية وحالات الصراع ، حيث أن تلك القوانين تستلزم توافر عدة شروط لتحقيقها ، فاقانون العرض والطلب - على سبيل المثال - لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لأي مطهر من مظاهر الاحتكار ، ويكون كل فرد من البائعين أو المشتريين مسيراً بعامل المصلحة المادية الفردية (٢) ، ولاهراء في ان المنافسة وخضوع الانسان لعامل المصلحة الفردية هذا اما هي مقدمات طبيعية لما يتبع ذلك من تصارع حول الفرص المحدودة التي تتيحها امكانيات المجتمع .

---

(١) المرجع السابق ، ص : ٤٩ .

(٢) يوسف محمد رضا ، دراسات في الاقتصاد السياسي ( بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ ) ص : ٤٠ .

ومائتس - الذى سبق الحديث عنه - وهو يقرر فى نظريته الشهيرة على ضوء احصاءاته العلمية ، أن نمو البشر أسرع من نمو الموارد الاقتصادية ، فانما كان يود أن يحذر منا سوف يعقب ذلك فى نهاية الامر ، من مجاعة تهدد مستقبل الانسانية وماينتج عن ذلك من صراعات ، ولعله من هذا المنطلق كان النداء العالمى بتحديد النسل ، وقد تم وضع الاساليب السياسية والاقتصادية والاخلاقية لهذا النداء .

ولا يمكن لاي حديث أن يساق عن أثر العامل الاقتصادى فى الصراع دون أن يكون للماركسية نصيب فيه ، حيث أن الاقتصاد الماركسى قام كله على عمليات صراع ، وان كلنا لنا نلخصه فى كلمات موجزة من بدايته ، يمكننا القول بأن ماركس وضع نظرية القيمة الفائضة على أساس قانونه الخاص فى القيمة ، وفسر فى ضوءها طبيعة الربح الرأسمالى ، وانتهى من ذلك الى أن التناقض الاساسى فى الرأسمالية يكمن فى الربح الرأسمالى ، بوصفه سرقة يقتطعها المالك من القيمة التى يخلقها العامل المتأجور . وحين فرغ ماركس من فكريته الاستاتيكية هاتين : قانون القيمة ، ونظرية القيمة الفائضة ، واطمان الى كشمتهما عن التناقض الاساسى فى الرأسمالية بدأ يستنتج فى ضوءهما قوانين هذا التناقض التى تسوق الرأسمالية الى احتنها المحتوم ، وأول هذه القوانين : قانون الصراع والكفاح الطبقي الذى يخوضه الاجراء ضد الطبقة الرأسمالية ، والفكرة فى هذا القانون ترتكز على التناقض الاساسى الذى كشفت عنه نظرية القيمة الفائضة . بين مايدفعه الرأسمالى الى العامل من أجور ، ومايتسلمه من نتاج ، فحيث أن الرأسمالى يقتطع من العامل جزءا من القيمة التى يخلقها ، ولايدفع الا جزءا منها ، فهو يقف من العامل موقف السارق ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى قيام صراع عنيف بين الطبقة المسروقة والطبقة السارقة . ويجى بعد ذلك دور قانون آخر ، ليعمل فى تشديد هذا الصراع ومضاعفته ، وهو قانون انخفاض الربح أو بكلمة أخرى اتجاه معدل

#### الارباح دائما الى الهبوط (١) .

والاقتصاد وثيق الصلة بعلم الاجتماع ، ومن ثم كان التغير الاجتماعى هو العامل الاهم فى تشكيل النظم الاقتصادية ، وفى ذلك تحدث الكثيرون من علماء الاجتماع ، فقد أبرز سبنر - على سبيل المثال - دور النشاط الاقتصادى للانسان فى تحليله للعلاقات الاجتماعية ، وبالمثل قام دوركايم وفيبر بدراسة المجتمع من خلال تنظيمايه الاقتصادية التى يجعلونها محورا لتحليلاتهم

الا ان أخطر ما يشوب تلك العلاقة التى تربط بين النظم الاجتماعية والاقتصادية ، هو الصراع بين الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية فى قروننا المعاصرة ، فالرأسمالية والاشتراكية والندى الذى تحققه من الحرية الشخصية سواء منها الجوهرية أم الشكلية ، ثم المستوى المفروض الوصول اليه بمعونة كافة امكانات المجتمع :

والمجتمع يزخر بمظاهر النراء المادى لتي توحى بفوارق اقتصادية حادة ، مما يثير السخط فى نفوس الطبقات المطحونة ، وادا ماكان الاقتصاد فى أبسط تعريفاته هو مركب شمولى يقوم على التكاملية بين مكوناته العامة ، حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم (٢) ، فمن الطبيعى أنه فى ظل هذه الظروف لن نستطيع انجاز التكاملية التى يمكن أن تؤدى الى نوع من الرضا والسكينة التى تتناقض عوامل الصراع فى ظلها ، وانجاز التكاملية هذا ليس له الا طريق واحد هو التخطيط والتنمية فى صورة تخلق من أى تبعية ، الا أننا لابد وأن ندرك مقدما أن التخطيط يجهض الاقتصاد المتخلف والنظام الاجتماعى

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، الطبعة الرابعة عشر ( بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨١ ) ص : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ) المقدمة .

التردى ، فالمشكلة مترابطة متشابكة تتزاحج فيها الإطراف بين المقدمات والنتائج ، ولا بد وأن يدرك القارئون على عمق التخطيط والتنمية أن التطور السريع يزيده التوترات والتطور البطيء ينقصها سببا . لأن هذا التطور السريع يميل الى قلب الأطر التقليدية ، وبذلك يشعر كثير من الناس بأنهم قد اقتلوا من جنودهم مما يوقعهم في حيرة من أمرهم ، وذلك ليس في صالح الاستقرار في المجتمع .

ونصل أخيرا الى الوسائل الاقتصادية التي احديت ، وكيف أنها لاتجد طريقها في المجتمع سهلا ميسرا في بادى الأمر ، حيث يرتبط تطبيقها بزعزعة بعض القيم والمبادئ الحضارية السائدة ، وحينئذ لعلنا لانجزم ان قيام الثورة الصناعية في اوروبا من أمراض اجتماعية خطيرة ، اتاحت الفرصة لقيام الحركات التي اتصفت بالتعصب في الرأي وانحرف في السلوك ، ولذلك لابد من « مرحلة وسيطة » لمحاولة احتواء التوترات التي لابد وأن تحدث في المجتمع وهو ينتقل من حالة كثرها سلام وطمأنينة الى حالة بها الكثير من مقدمات ومهدات الصراع .



## الصراع المعلن والصراع الدولي

حدث أن كتب جان بودان - صاحب الفضل في الكتابة الملمنة عن نظرية السيادة في الدولة بصورة أصيلة - عام ١٥٧٦ ، بأن أفضل وسيلة للحفاظ على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية ، هو الحفاظ على الألفة بين الرعايا ، ولكي تحقق هذا الهدف عليها أن تجد عدوا تخلق مواجهته قضية عامة (١) ، وفي فقرة أخرى يستشهد وليام جراهام سمر William Graham Sumner بها كثيرا ليؤكد أن علاقة الزمالة والسلم في مجموعتنا وعلاقة العداء والحرب ضد مجموعات الآخرين بينهما صلات متبادلة ، فالحاجة الماسة إلى الحرب ضد الخارجين هي التي تسبب الأمن في الداخل ، خشية أن يؤدي النزاع الداخلي إلى اضطراب الجماعة في الحرب (٢) .

وذلك هو الذي يؤدي بنا إلى الافتراض بوجود علاقة وثيقة بين الصراع القومي والصراع العالمي ، بحيث أنه يمكننا القول بأن الاشتراك في الصراع الخارجى في أية صورة كانت - حربية أم سياسية - يزيد من التماسك والتكامل في داخل الدولة المتخزطة فيه ، وذلك اتجاه ذهب إليه كثير من المفكرين المعاصرين إلى الدرجة التي أصبح فيها وكأنه قضية عامة مشتركة

---

(1) Jean Bodin, Abridged and Translated by M. S. Tooley, Six Books of the Commonwealth (Oxford University Press, 1975) p. 17.

وكذلك يمكن الرجوع في ذلك إلى :

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - revolution in Europe 1870 - 1956 : An Analytic Framework ( New York : Harper and Row, 1971 ) pp. 141 - 150

(2) W. G. Sumner, Folkways ( Boston : Ginn, 1906 ) p. 12.

بينهم جميعا (١) .

وعلى الرغم من ذلك ظهر هناك اتجاه حديث آخر يربط بين الحروب وحدث الثورات ، وذلك بعد أن استعرض أصحابه الوقائع التاريخية القديمة والحديثة ، فنصب هؤلاء إلى أن الصراع والعنف الخارجيين يؤديان إلى زيادة وليس إلى نقصان في الثورات الداخلية . وبالتالي أن زعزعة الاستقرار ، وهي هذا يقول تشارلز تيلي Charles Tilly : أن الحرب على عكس عرافة «أسمة بالثورات ، ويستشهد في ذلك برأى وولتر لاكوير Walter Laqueur الذي يذهب فيه إلى أن الحرب هي في الحقيقة العامل الحاسم في ظهور المثلث الثورية في العصور الحديثة ، فمعظم الثورات العنصرية سواء منها من قبل لبرال التيجاح أم لا ، وقعت في أعقاب بعض الحروب ، ويملئ بسهولة أمثلة ما حدث في باريس عام ١٨٧١ (٢) ، والثورة الروسية عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧ ، والثورات المختلفة بعد الحربين العالميتين ، مثل الثورة الصينية والكوبية والجزائرية والمصرية ، كلها حركات حدثت في بلدان لم تكن بالضرورة منهزمة في حرب ما ، إلا أنها لا يستطيع أن ينكر أن عدم الاستقرار العام الذي تشهده الحروب بالإضافة إلى الخسائر المادية والتضحيات البشرية ، كلها تحفز مناخا ينافيها لأحداث تغيير جذري ، حيث أنه في مثل هذه الحالة كثيرا ما يرى أن الجزء الأكبر من الشعب يحمل السلاح بالعمل في الوقت الذي تنقل فيه قيمة الحياة البشرية عما هي عليه وقت السلم ، وعادة ما تميل السلطة في الدولة المنهزمة إلى التحلل والتفكك ، في الوقت الذي يتلقى فيه السطح الشعبي قوة دافعة

(١) الثورة في ذلك :

— Huntington, S. P., Patterns of Violence in World Politics, In S. P. Huntington (ed.) Changing Patterns of Military Politics (New York : Free Press, 1962 ) p : 40.

(٢) قولا في ذلك :

— جلال يحيى ، أوروبا الحديثة ( الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨١ ) ص ٣٩٩ - ٤٠٢ .

من الكرامة الوطنية المجروحة ، منما حدث للشباب التركي عام ١٩٠٨ ، وكذلك ما حدث على يدى الرئيسين السابقين نجيب وعبد الناصر عام ١٩٥٢ ، وهكذا تفقد القيادات القديمة مصداقيتها ، ومن ثم ترتفع الاصوات مطالبة بالتغيير ، ومنفعة فى محاولة تأكيد الذات القومية (١) .

ومن ناحية أخرى وجد هناك من يزعم بسبب الصراع الداخلى هو الذى ينعكس سببا الصراع الخارجى ، وفى هذا يقول هاس Haas وهو ايتنج Whiting ان الجماعات التى تسعى الى الحفاظ على كياناتها وبقاءها يمكن أن تكون فى سعيها هذا عاملا متاعدا على حدوث الصراع الخارجى ، وذلك خلال دفاعها عن نفسها ضد الاعداء المحليين ، ثم انه كثيرا ما يحدث فى اوقات التوتر الداخلى بين عليية الذوم ، أن نجد أن سياسة التكامل والتآلف بين الشرائع المتفرقة فى الدولة ، وحتى تواجه أى تهديد خارجى سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، هذه السياسة سوف تكون فى أغلب الاحيان ذات فائدة كبرى بالنسبة للسلطة الحاكمة (٢) .

وفى تصريح لسيمنل رودس Cecil Rhodes أورده سمنل Semmel يلخص فيه بكلمات موجزة الاتجاه الذى يجب أن يتخذه أصحاب السلطة فى الدولة الاوربية فى العصر الحديث ، والذى يعبر عن عقلية لا يمكن أن تكون

---

(1) Walter Laqueur, Revolution In International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 ( New York : Macmillan and Free Press, 1968 ) p. : 501.

Quoted in :

— Charles Tilly, From Mobilization to Revolution ( Reading: Addison - Wesley, 1978 ) p. : 210.

(2) Haas and Whiting, Dynamics of International Relations ( New York : McGraw - Hill, 1956 ) p. : 60.

متجاوبة مع متطلبات الحرية في هذه الأزمنة ، ولك حين يقول بأنك إذا ما أردت أن تتجنب حربا أعلية في بلدك فعليك أن تكون استعماريًا (١) ، بمعنى أنك إذا ما أردت ضمان التكامل والاستقرار السياسى فى وطنك ، فما عليك الا أن توجه هذه الشحنة من الطاقة التى لو وجهت داخليا لأطاحت بالنظام القائم ، عليك أن توجهها خارجيا فى صورة استعمار ، أى عدوان على بلد آخر .

وعلى الرغم أن طبيعة العلاقة التليدية بين الصراع الداخلى والخارجى تختلف وتباين ، الا أن الدراسات العلمية فى هذا المجال تثبت لنا كيف يتشابهان عضويا فى كثير من الاحيان ، على الرغم أن هؤلاء الدارسين لم يحرزوا قدرا كبيرا من النجاح فى بيان المقاييس التى تحكم هذه العلاقة ، ولا الشكل الذى يمكن أن تتحدد فى اطاره ، وعلى سبيل المثال لا توجد هناك علاقة إحصائية جوهرية بين المقاييس المستخدمة فى ميادين كل من هذين النوعين من الصراع .

ويمكن لنا الان - بعد ذكر هذه الأمثلة - أن نستعرض بعض الدراسات المنهجية التى تعرضت لدراسة الرابطة بين هذين النوعين بغرض اظهار نشاط ضعفها ونقاط قوتها ، على أنه من الافضل ألا تقتصر أى دراسة على أنشطة دولة واحدة فى هذا المجال على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وذلك من منطلقين أولهما أن دراسة حالة واحدة لن توصننا الى القوانين الموضوعية التى تحكم العملية بصورة عامة ، وثانيهما أن الدراسات المقارنة - أفضل أنواع الدراسات - هى التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى جدوى ذلك المقياس - أى مقياس - وعلميته ، الا أننا ينبغي أن نضع فى الحسبان كذلك التأثيرات

---

(1) Semmel, B., Imperialism and Social Reform ( Cambridge, Harvard University Press, 1960 ) p . 16 .

المذهبية المباشرة وغير المباشرة للصراع الحاد على السلوك السياسي الداخلي للدولة ، وعلى سبيل المثال يمكن البحث في تأثير السيطرة والتبعية والتدخل واليساطة الدولية كمؤثرات خارجية على الصراع الداخلي ، وكلها عوامل ذات فعالية في مجال العلاقات الدولية ، ولعل القصد من وراء هذا الاستعراض ليس فقط الوصول الى مجموعة النتائج التي يمكن استخلاصها من الدراسات التجريبية ، ولكنه كذلك محاولة وضع خطة استراتيجية أو عملية يمكن عن طريق تطبيقها تحسين الاسلوب المتبع ازاء مشكلة الصراع .

لأسبما وقد اعتاد الدارسون أن يعزلوا أنفسهم في تخصصات ضيقة ، مثل دراسة الثورات وأعمال الشغب والتحركات الجماهيرية التي تتم على نطاق واسع وكذلك صور التمرد والانقلاب والاحتجاج العبدواني ، وهم في ذلك إنما يتجاهلون السلوك الخارجي للدول والحكومات والاستجابات التي تصدر منهم ازاء هذا أو ذاك من الأحداث العالمية ، وإذا ما حاولنا استعراض العلاقات الخارجية والصور المختلفة التي نحدها . فسوف نجد أن الدارسين الذين تطرقوا لبحثها ، بالمثل يقللون من قيمة الأحداث والنظروف الداخلية ، ويعصونها في المرتبة الثالثة من الأهمية ، وطالما أن الصراع القومي على علاقة متبادلة منتظمة مع الصراع الدولي ، فإن مآل تلك المحاولات التي يقوم بها هؤلاء الدارسين هو البعد عن الموضوعية ومجافاة العلمية ، مما يجعلنا لانعتمد على نتائج أبحاثهم للقدر الكبير الذي هي عليه من الداتية ، وفي الحقيقة لابد للباحث أن يتجرد من كل المواضع الشخصية ، حتى تخرج دراسته ذات ثقل من وجهة النظر العامة (١) .

---

(١) انظر في ذلك .

— Michael Stohl, The Nexus of Civil and International Conflict. In : Ted Robert Gurr ( ed ) Handbook of Political Conflict, op. cit., pp. : 297 - 299.

## دراسات تطبيقية على الصراع الداخلى والصراع الخارجى

لعل أهم دراسة تمت على مستوى عام شامل فى البحث عن الصلة بين الصراعى الداخلى والخارجى ، هى تلك التى قام بها بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin حين توافر على بعض التحليلات - الطولية - التاريخية للامبراطوريات اليونانية والرومانية والبيزنطية القديمة ، وكذلك بالنسبة لعدد من الدول الاوربية على مدى أربعة عشر قرنا ، (١٩٢٧ - ٥٢٥) ، وذلك من خلال دراسة اجتماعية كان يقوم بها عن هذا الامتداد التاريخى ، وقد وجد هناك علاقة بين الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية ، بدون أن تكون متلازمة بالضرورة زمنا ، حيث يمكن أن تحدث قلاقل داخل الدولة بمجرد أن تظهر هناك غزو الحرب ، ويمكن أن تقع أيضا نتيجة للحروب التى تعيش الدولة على هامشها ، الا أنه على أية حال فقد كان النوعان - بغض النظر عن الحالات الفردية السابقة - مستقلان عن بعضهما فى أكثر الاحوال التى تمت دراستها - ويبدو أن سوروكين قد وصل الى هذه النتائج عن طريق تقسيم لهذا الامتداد الزمنى الطويل الى عترات من مائة سنة أو أقل ، وفى نفس الوقت لا يفض الطرف عن الطوارىء العامة التى يمكن أن تستغرق زمنا أطول من هذه التقسيمات القصيرة الامد تسببا ، مثل تلك الصراعات التى استمرت قرابة القرنين والنصف بين الكنيسة والامبراطورية فى أوروبا إبان المصور الوسطى ، ويبدو أنه لم يوفق الى نتائج حاسمة بعد ذلك ، ولعل السبب فى ذلك هو أنه اعتبر هذه التقسيمات وحدات مستقلة عن بعضها ، الا أننا لاستطيع أن نذكر أنه تصدى لدراسة أو بالأحرى للكشف عن الاتجاهات العامة لانفجارات العنف الشديد فى الداخل والخارج (١) .

---

(1) Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics : Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions. Vol. 3 ( New York . Bedminster, 1962 ) p. : 488

وعلى مستوى آخر من الدراسة قام ريموند كاتل Raymond Cattell  
بمحاولة لاكتشاف الملامح الرئيسية للنموذج الثقافي العام ، وفي هذا الصدد  
رأيناه يذهب الى تجاهيل العامل المشترك في عدد من المتغيرات التي تمثل  
الخصائص القومية في الفترة من ١٨٣٧ الى ١٩٢٧ ، لعدد من الدول بلغ  
تسعا وستين ، وقد توصل الى تحديد اثني عشر عاملا تحكم هذه العملية ،  
ليخرج منها نتيجة تماثل بعض ما توصل اليه سوروكن من قبل ، فأبعد  
الصراع الداخلي والصراع الخارجي فظهر أنها مستتنة احداها عن الاخرى ، فبما  
عدا بعض العوامل التي احتوت معاهدات سرية تدعو الى اغتيالات وأعمال  
شنيع. معينة على أي قدر كانت ، وهنا لاستطيع الادعاء بفصل أو استقلال  
هذه عن تلك (١) .

وفي تعقيب على الدراسة السابقة قام كاتل أيضا بالاشتراك مع بريل  
Bruehl ، وهارتمان Hartman ، بدراسة أخرى أغفلوا فيها  
تسعا وعشرين دولة كانت المساهمة العلمية المتحصل عليها عنهم ضعيفة ،  
لنبتى بعض ذلك أربعون دولة ، وجد أنها تتكون بصورة رئيسية من الدول  
الصناعية الحديثة ، لتعطى لسيا التحليلات نتائج مختلفة تماما عما لسناء  
في الدراسات السابقة ، حيث أنه عن طريق تحديد عدد الافراد المتخذين  
كمينة للدراسة ، اكتشف كاتل ان تلك العنصرين ليستا مستقلتين عن

---

(1) Raymond Cattell, The Dimensions of Culture Patterns by  
Factorization of National Characters Journal of Abnormal and  
Social Psychology, 1949, 44 : 443 - 469

وكذلك اقرا له دراسة أخرى .

— ..... , The Principal Culture Patterns Discoverable in the  
Syntal Dimensions of Existing Nations. Journal of Social  
Psychology, 1950, 31 : 215 - 253.

بعضهما هذا الاستقلال الذي أظهرته دراسته السابقة ، فقد وجد هناك أعمال شغب ، وتورطا في حروب مكررة ، وعددا كبيرا من الصدامات الداخلية والخارجية . مما ينبئ عن وجود ارتباط ما بين انعقاد الصراع الداخلي والخارجي - لاسيما بين الدول المتشابهة الظروف ، وإلى مثل هذه النتيجة تماما وصل كاتل في دراسة أخرى قام فيها بمقارنات بين الدول ذات الحدود السياسية والمناطق الجغرافية التي يمكن أن تضيق أو تتسع لعدد من الدول (١) .

وعما يثير الدهشة أن الدراسة التي أولت الاهتمام الشديد بالبحث في الصلة بين الصراع الداخلي والصراع لحارجي خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة لم تكن موجهة بصفة رئيسية لبحث هذا الموضوع ، حيث - كما يقول صاحبها - بأنه إنما كان يقوم بدراسة استطلاعية لمشروع ما ، وكانت متغيرات الصراع التي أصبحت الأساس لعدد كبير من دارسي الصراع والعلاقة بين نوعيه فيما بعد ، كلها جاءت بلون قصد من هذه الدراسة الاستطلاعية ، وكان قد وصل عددها إلى ٢٣٨ متغيرا (٢) . وفي الحقيقة كانت المستخلصات الناتجة كثيرة للغاية ، بحيث إن هؤلاء الدارسين اعتمدوا عليها في تحديد سلوك الدول المشتركة في الصراع داخليا وحارجيا والذي تم قياسه بالاستمئانة بعدد من الأحداث الآتية :

- عدد الاغتيالات ضد رجال الدولة -

---

(1) Catel, R. B., Bruel, H., and Hartman, H. P., An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations. American Sociological Review, 1951, 17 - 408 - 421

(2) Rummel, R. J., In Search of Global Patterns ( New York Free Press, 1976 )



- عدد الاضرابات العامة التي تقوم بها مختلف التظاهرات •
- وجود أو انعدام حرب العصابات •
- عدد الازمات الحكومية داخل البناء •
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة •
- عدد أعمال الشغب التي قامت داخل نطاق الدولة •
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة •
- عدد المظاهرات المادية للحكومة •
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي •

وهذه كلها عوامل داعية الى اشكال مختلفة للصراع الداخلي ، طالما انها لا تتعدى حدود الكيان السياسى للدولة ، أما فيما يتصل بتلك التي عن طريقها تكون قد خرجنا الى مجال الصراع الخارجى ، بمعنى أنها تلك المقاييس التي تتصل بالعلاقات فيما بين الدول فى المجال العالمى ، فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- عدد مرات العقوبات السالبة التي فرضت على الدولة •
- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية •
- عدد مرات الاحتجاج ضد سياسة الدولة خارجيا •
- عدد الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها •
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الاجانب فيها •
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء أو طرد موظفين دبلوماسيين بمراتب أقل من السفراء •
- عدد المرات التي صدر فيها تهديدات ضد الدولة •
- عدد المرات التي التجيء فيها للعمل العسكرية كنوع من الحيل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا •

- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة .
- عدد المرات التي تم فيها تهريب القوات العسكرية دون أن تحصل الى حد نشوب الحرب .
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة .
- عدد القتلى في جميع أشكال العنف في الصراع الاجنبي .

وقد تم جمع البيانات فيما يتصل بكل هذه التساؤلات عن الدول التي يتراوح عدد سكانها حول المليون والذين يزيدون عن ذلك ، ومن ثم فقد شملت هذه الدراسة التي أجراها رامل عام ١٩٦٣ على بيانات لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وتم جمع بيانات أخرى في الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، بغرض المقارنة وتحقيقا لمعاملات الثبات والموضوعية وهما الطريق الى العلمية وذلك بواسطة ريموند تانتر Raymond Tanter وقد ظهرت الدراسة عام ١٩٦٦ ، الا أنها شملت هذه المرة ثلاثا وثمانين دولة نتيجة لعاملين ، هما زيادة عدد السكان في الدول التي لم تكن قد وصلت الى الرقم السابق، والعامل الثاني هو التطور السياسي لعدد كبير من الكيانات السياسية والاجتماعية التي كانت محتلة ثم حصلت على استقلالها ، مما يدخلها في عداد الدول التي شملتها الدراسة (١) .

وقد استخدم رامل في دراسته ثلاثة طرق مختلفة في تحليل البيانات التي حصل عليها حول الصراع ، تمثلت فيما يلي :

- الاولى تم فيها استخدام التعاديل العاقل على اثنين وعشرين متغيرا ، لمعرفة ما اذا كانت متغيرات كن من الصراع الاجنبي والصراع المحلي قد عبرت عن نفس العوامل .

---

(1) Raymond Tanter, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966, 10 : 41 - 64.

- الثانية تم فيها استخدام التحليل العائلي كذلك لكن مجموعة على حدة من المتغيرات الخاصة بالصراع الاجنبي والصراع المحلي ، لتحديد ما إذا كان هناك أبعاد مختلفة للصراع الاجنبي والصراع المحلي .

- وكانت الطريقة الثالثة تعمل على مطابقة ومقارنة الأبعاد المختلفة للصراع المحلي والصراع الاجنبي والتي توصلت اليها الطريقة الثانية ، وذلك بهدف تحديد مدى قوة العلاقات بينها والاتجاهات التي تسير في الطريق اليها .

وقد لقيت دراسة رامل بالنتائج التي حققها الكثير من التقدير والتقييم، فقد وصفها نيكولسن Nicholson بأنها رائعة ومدهشة بكل ما أنجزت (١) .

وقد زعم كالهون Calhoun أن المؤرخ العنبر بأمور الدنيا لا يستطيع إلا أن يبدي إعجابه وتقديره للنتائج التي أثمرتها دراسة رامل التي توصل فيها إلى أن السلوك الاجنبي للصراع لا يرتبط بصورة عامة بالسلوك المحلي له (٢) ، إلا أنه حينما قام ناثر بدراسته - التي سبقت الإشارة اليها - بفرض المقارنة مع دراسة رامل ، توصل إلى نتيجة مغايرة إلى حد ما ، حيث وجد ارتباطا ايجابيا ضعيفا بين سلوك الصراع المحلي ، وأكثر أشكال السلوك الاجنبي للصراع عدوانية ، على الرغم أن قدرها كثيرا من الاستقلال قد تأكد بالنسبة للدورين ونتيجة لذلك فقد أعاد تشادويك Chadwick تحليل المادة التي حصلت عليها دراسة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، ليصل إلى نتائج اجمالية نوحى بوجود بعد مشترك فيما يتصل بسلوك الاضطرابات والهياج الشعبي

---

(1) Nicholson, M., Conflict Analysis ( London : English Universities Press, 1971 ) p. : 50.

(2) Calhoun, D., War and Domestic Political Violence Journal of Interdisciplinary History. 1978, 9 : 189 - 190.

الناتج من المظاهرات وأحداث الفتى ، وذلك فيما يتصل ببعض أشكال السلوك  
الاجنبى للصراع المتمثلة فى صور الديبلوماسية العدوانية مثل طرد أو استدعاء  
الموظفين الديبلوماسيين وكذلك فى المظاهرات التى تقوم للاحتجاج على النزعة  
الاجنبية داخل الدولة (١) .

وحين قارن تانتر نتائج دراسات فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بالنتائج السابقة  
لفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، وجد هناك زيادة طفيفة فى العلاقة ، ولكن بنسبة  
تتراوح بين ٨٥ الى ١١٧٪ من المتغيرات السابق دراستها ، مما جعله يتوصل  
الى حكم آخر مفاده انه قد لا تكون هناك علاقة بسيطة بين سلوك الصراع  
الداخلى والصراع الخارجى ، الا أنه ربما تكون هناك علاقة عابرة مختلفة وراء  
ظواهر أخرى (٢) ، وربما يكون أكثر أهمية من ذلك ان نقول ان دراسة تانتر  
هذه كشفت عن مجموعة مختلفة من أبعاد سلوك الصراع الداخلى لم يستطع  
وامل اكتشافها ، حيث أن هذا الأخير ذهب الى أن الصراع الداخلى يتنوع فيما  
بين أبعاد ثلاثة ليس بينها ترابط هي الهياج والثورة والتخريب ، وبالمثل  
تتنوع أبعاد الصراع الخارجى أو الاجنبى فيما بين ثلاثة لا رابطة بينها كذلك  
هي : الحرب والديبلوماسية والمدون .

---

(1) Chadwick, R. W., An Analysis of the Relationship of Domestic  
to Foreign Conflict Behaviour over the Period 1955 - 1957. Depa-  
rtment of Political Science, Northwestern University, 1963.

— وقد ورد ذكر لهذه الدراسة فى المرجع التالى :

— Fummel, R. J., Dimensions of Foreign and Domestic  
Conflict Behaviour : A Review of Empirical Findings. In Pruitt  
and Snyder ( eds. ), Theory and Research on the Causes of War  
( Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall 1969 ) pp. : 224 - 225.

(2) Tanter, op. cit., p. : 60.

وقد وجد تانتر أن البعدين الموزى والتخريبي يمكن أن ينضويًا تحت نطاق الحرب الداخلية بينما أن الهياج وسلوك الصراع الخارجى تتشابه مع الأبعاد التى ذهب إليها رامل .

وتبقى كلمة بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات التطبيقية ، من حيث أنها وهى تستخدم بعض مناهج البحث العلمية ، فقد أفادت الدراسات السياسية فى أنها - على سبيل المثال - وجهت الاهتمام الى جدوى استخدام التحليل العاملى كمنهج للبحث اذا كنا بصدد قياس بعض الظواهر السياسية ومدى تغفلها فى المجتمع ، حيث ان هذا التحليل يبسط أمامنا أبعادًا شاسعة من البيانات ، قد تصاح لهذا أو ذاك من أغراض البحث ، ولذلك فقد أنجز لنا هذا التحليل - فيما نحن بصدد من دراسة - معرفة التغير المشترك الذى يمكن أن يوجد بين أنواع السلوك المختلفة فى ظاهرة الصراع السياسى فى قطاع عرضى من الدول ، ومن المؤكد أن هذا التفسير ليس شيئًا عرضيًا ، مما يجعلنا بقليل من المقارنة بين المتغيرات والثوابت فى معطيات البحث نستطيع أن نتنبأ بالوجهة التى يمكن أن يتجه إليها السلوك ، ثم اننا اذا وضعنا أمام أعيننا أن المتغيرات المنتشرة والصلوات العرضية ليست بالضرورة متماثلة أو متطابقة فى فترة زمنية محددة كما هى فى أخرى ، فسوف نحرز بلا شك بعض التقدم فى الدراسة .

ومما يعتبر انجازًا كذلك لهذه الدراسات التطبيقية ، أنها جعلت الباحثين أكثر حساسية للتنوع الذى لابد وأن يوجد فى أبعاد الصراع اذا تطور عامل الزمن واختلاف عامل المكان ، وبما أن هذه الدراسات قاصرة كلها على أسس أمكن استنباطها من نظريات مختلفة ، فقد أمكن استخدام هذا المدخل فى الدراسة الاستطلاعية مما أدى الى توافق نتائجها مع تلك التى توصل إليها الباحثون من الدراسة الأصلية ، على الرغم أن الدراسات

الاستطلاعية لا يمكن الاعتماد على نتائجها بصورة عامة انطلاقاً من مجرد  
محايل منسند على توضيح الرؤية أمام الباحث لتوجيه الدراسة الاساسية  
بالصورة التي يمكن بها انجاز الغايات المرجوة ، وذلك عن طريق تفهيم  
واستيعاب هذا القدر من المتغيرات التي تتحكم في البيئة أو في الظاهرة المراد  
بمخبرتها .

ولذلك فقد كل المنهج الذي سار عليه فانتر في تحليله نمطا احتذى به  
كثيرون ممن جاءوا بعده يريدون دراسة بعض الظواهر السياسية الأخرى ،  
لأن التأملات توصلت الى بناء نظريات ، مما أدى الى انراء الدراسات السياسية  
حول الصراع ، ولذلك فقد حدث تقدم كبير في الخمسة عشر سنة الماضية ،  
وفي هذا الصدد يمكن تقسيم تلك العجائب التي تعرضت للدراسة الصراع  
داخليا وخارجيا فيما يتصل بالعمليات والنتائج الى أربع مجموعات :

١ - الأولى وكانت حفنة من الدراسات أثبتت وجود علاقات موجبة بين  
الابعاد العامة لكل من الصراع الداخلي والخارجي .

٢ - الثانية وتمتاز عن المجموعة الأولى عددا ، وهي تبين أن العلاقات  
الموجبة محدودة ببعض النواحي المعنية من الصراع ، وأن هذه العلاقات  
تختلف طبقا للخصائص الشخصية ذات الصلة السياسية للدول موضع  
الدراسة .

٣ - وتتمثل المجموعة الثالثة في دراسة مفردة تتحدث عن وجود علاقات  
سلبية بين نوعي الصراع .

وهناك مجموعة رابعة كبيرة - نستعمل على الدراسات الرائدة لراميل  
وقانتر التي سبقت الإشارة إليها - وقد كانت نتائجها تعزز الافتراضات  
بعدم وجود ترابط بين كل من النوعين .

## العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى

استطاع فيرابند Feierabend أن يدرس البيانات التى حقنها كل من رامل و تابتير فى دراستيهما عن سلوك الصراع ، ليحصل فى النهاية على صورة عامة على وسائل العدوان الخارجى لكل دولة على حدة طوال السنوات الست التى تمثل فترة الدراسة ، وليثبت وجود صلة متوسطة بين نوعى الصراع ، الا أن طريقة بناء المقياس بالاضافة الى شمول كل أنواع سلوك الصراع لخارجى ضمن مؤشر العداء الخارجى يجعل من الصعب تفسير النتائج ، وقد توصل كذلك الى أن الدول الكبيرة معرضة فى الكثير من الاحيان الى عدد كبير نسبيا من أحداث عدم الاستقرار . وكذلك الى عدد كبير من التفاعلات العدائية مع الدول الاخرى (١) .

ومن المعروف أن الدراسات التى تمت قبيل عام ١٩٥٥ لم تكن تخطى غالبية دول أفريقيا ، حيث أنها لم تكن قد حققت استقلالها بعد ، ولتستمد استخدم كوليتز Collins نفس الاستراتيجيات العامة للبحث التى قدمها رامل ، وقام بدراسة العلاقة بين سلوك الصراع الخارجى ، وبالفوضى الداخلية فى أفريقيا ، خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ . وفى دراسته هذه عن العلاقة داخل منطقة جغرافية محددة ، أعلن أن هناك اختلافات هامة بين نتائج ونتائج الدراسات السابقة ، وقد استخدم فيها سبعة من مقاييس سلوك الصراع الداخلى وكذلك ثمانية من مقاييس السلوك للصراع الخارجى ، وذلك بالاضافة الى القيام بتحليل قطاع عرضى من الدول الافريقية فى نفس

---

(1) Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K. Invitation to further research - designs, data and methods. In Feierabend, Feiera-bend and Gurr ( eds. ), Anger, Violence and Politics : Theories and Research, ( Englewood Cliffs : Prentice - Hall, 1972 ) p. 171

الفترة الزمنية السابقة بالنسبة الى ثلاث ولايات دولة إفريقية . وقد أظهرت الدراسة أساساً قويا لأحد الشعيرات المسترخة بين مناطق السيطرة المحلية والخارجية (١) .

وقد دعم كولينز أن الدول الإفريقية اكبر تعرضا لعوامل الصراع الخارجى بسبب الاضطرابات الداخلية ، وذلك بصورة اكبر مما عليه الامر بالنسبة للدول المتقدمة ، وعلى كى فان حجم الارتباطات جعلته يقتضيه أن العنف الخارجى كان نتيجة لعوامل اخرى كذلك ، إلا أنه ليس هناك ما يعزز الافتراض بأن العداء العسكرى الرسمى والعنف هما نتاج القوضى المحلية فى السنوات السابقة ، وكذلك لم يكن هناك أى دليل على علاقة عرضية بين قسوة الصراع الخارجى وأى نمط من أنماط القوضى الداخلية ، وكانت الاهمية الواضحة للدراسة هى فى اكتشافها بأن « الاقليم أو المنطقة الجغرافية » كمتغير يمكن أن يؤثر على نمط العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد أيد هذا الاكتشاف بعد ذلك ستوهل Stohl :  
فى أبحاثه التى قام بها عام ١٩٧٠ : التى حدد فيها ملامحا معينة للتجسّات السسيونقافية الاقليمية .

وفى دراسة طويلة تطرقت أساسا الى تأثير المساعدات العسكرية أوجد بوبرو Bobrow علاقة ما فيما يتصل بالصراع الداخلى الخارجى وظاهرة التماثل بينهما ، حيث أن العلاقة المتبادلة بين النزاع السياسى ( بصوره المختلفة من المطالب وعدم الاستقرار والعنف الداخلى وما الى ذلك ) بالصراع أو التعاون الدوليين ، وذلك بالنسبة لخمسة عشر دولة

---

(1) Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa. In J Wilkenfeld ( ed ), Conflict and Linkage Politics ( New York : McKay, 1973 ) p : 286.



أسيوية من ١٩٥٥ الى ١٩٦٦ ، كانت عالية جدا في سبع من الدول منها ، ولكن بسبب ادخال كل من أحداث الصراع والتعاون في المتياس ، أصبح من غير الواضح اذا ما كان قياس النزاع السياسى تانر بصورة مباشرة بالتعاون ام بالصراع (١) .

وقد قام ويلكنفيلد Wikenfeld بدراسة لبيان أثر نظام الحكم على العلاقة بين نوعى الصراع ، وذلك بعد أن قسم الدول الى مجموعات أكثر تجانسا على أساس من شخصياتها السياسية ، فكان أن جعلها معتدلة وشخصية وجماهيرية ، وقد أثبت أن الدول المعتدلة أظهرت وجود رابطة قوية بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد درس كمثال لذلك جمهورية الصين الشعبية بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، باعتبارها تمثل الاعتدال فى السلوك السياسى وذلك على الرغم من وجود دراسة سابقة عن الصين أيضا ولكن قبل قيام نورتها عام ١٩٤٨ ، والتي أثبت فيها لى Lee عام ١٩٢١ أن العنف الداخلى فى الامبراطورية الصينية كان يحدث قبل وائتساء وبعد الحروب الخارجية ، بل انه توصل الى حكم فى هذا الصدد ، مفاده أن سلوك الصراع الخارجى يمكن أن يكون عاملا مساعدا على التنبؤ بحدوث الصراع الداخلى ، وليس العكس بأن يصاحب هذا الاخير شيئا من الصراع الخارجى (٢) .

وفى الحقيقة لم تؤد تحليلات ، ويلكنفيلد الى استنتاجات مثيرة ، حيث لم توجد هناك علاقة عامة معينة بين أى من الابعاد الخاصة بالصراع

---

(1) Bobrow et al., The Impact of Foreign Assistance on National Development and International Conflict Journal of Peace Science, 1973, 1 : 39 - 60.

(2) Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine Wars in China. The China Journal of Science and Art, 1931, 14: 111 - 115.

الداخلي والخارجي التي تغطي كل الأنواع الثلاثة من الدول ، وعلى أية حال فقد أظهرت العول المعتدلة ميلا الى أن ترتبط هذه أنواع الصراع الداخلي قسوة بأشد أنواع الصراع الخارجي منه ، وقد افترض ويلكنفيلد أن نمط الدولة وبناءها الحكومي وطبيعة الصراع في حد ذاته هي العوامل المحددة في العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي . وقد دل ذلك على أن تقسيم الدول أدى في النهاية الى تدعيم القضية الرئيسية بوجود الارتباط بين النوعين (١) .

وقد وجدت هناك علاقات قوية نوعا ما في الدول الجماعية بين التبادلات الدبلوماسية ، والنزاع السياسي العام ، وبين الحرب والالتزامات الداخلية ، وفي الدول الشخصية تبين أن الزيادات في سلوك الصراع الاجتبي ترتبط بزيادات بتسليطة في السلوك في الصراع الداخلي ، وقد افترض ولكنفيلد أن العاملين الرئيسيين اللذين يفرقا بين مجموعات الدول الثلاث هما مستوى الإدارة وحرية اتخاذ القرار من قبل عليا القوم السياسيين ، وذلك فأيفسر الاختلافات التي توجد بين الدول ، ومن ثم فكلما انخفضت درجة السيطرة التي ينبغي أن تكون كاملة في يد الإدارة ، وكلما تضاعفت حرية اتخاذ القرار ، كلما زادت الروابط بين المشاركة في الصراع الداخلي والخارجي .

### العلاقة السلبية بين الصراع الداخلي والخارجي

وبعد هذا العرض للدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين نوعي الصراع ، ينبغي علينا الآن أن نتطرق الى وجهة النظر المتفأيرة ، أي تلك التي نذهب الى تواجد علاقة سلبية بين كل من الصراع الخارجي والداخلي ، وتشمل

---

(1) Wukenfelf, J., Conflict Linkages in the Domestic and Foreign Spheres. In S. Kirkpatrick ( ed. ), Quantative Analysis of Political Data ( Columbus : Merrill, 1974 ) p. 349.

هذه الأخيرة في دراسة واحدة قام بها كيجلي Kegley وآخرون ، حيث انهم لم يجدوا أى علاقة تستحق الذكر بين نوعى الصراع ، ومن العجيب انهم على الرغم من ذلك زعموا أن ذلك يقوى ثقتهم فى بياناتهم واعتقادهم بأن اكتشافاتهم المبدئية ليست هى مجرد أشياء متل مجموعة البيانات الخاصة أو الأسلوب التكنيكى المستخدم فى التحليل ، وقد قاموا بتقسيم الدول طبقاً لدرجة التسليح المسمى الى عالية ومتوسطة ومنخفضة ، ووجدوا أنه فى الدول التى يمكن تصنيفها بأنها ذات عسكرية عالية - ظهرت العلاقات بين الصراع المحلى والاجنبى فى صورة عكسية ، إلا أن كيجلي Kegley كان قد اعتبر سبباً من هذه الدول ذات القوة العسكرية العالية تولا معتدلة ، وذلك فى تحليله السابق والتى وجد فيها علاقة موجبة . وفى الوقت نفسه فإن هذه الدول ذاتها كانت بين الدول التى لم يجد سبباً فيها علاقة على الإطلاق ، ولعل هذا التناقض فى النتائج هو الذى يبنى أن يمتنع على استمرار الدراسة والتحليل (١) .

### عدم الارتباط بين نوعى الصراع

يبدو أن منطقة الشرق الاوسط وما تزخر به من صراعات ، قد أوحيت للكثيرين للقيام بالدراسات الميدانية فيها عن الصلة بين الصراع المحلى والصراع الدولى سواء بالنسبة للمنطقة ككل أم بالنسبة لمكان دولة مفردة فيها ، ففقد قام ويلكنغفيلد أيضاً بالاشتراك مع آخرين عام ١٩٧٢ ، بإجراء تحديد لمستويات الصراع المحلى ، والمستويات السابقة المشاركة فى الصراع الاجنبى ، وكذلك السلوك الراهن بالصراع الخارجى السائد فى الدولة . وفى التحليلات التى تمت استخدم هؤلاء نفر سادات عن الاحداث اليومية فى الفترة فيما

---

(1) Kegley, C. W., et al, Conflict at Home and Abroad . An Emperical Extension. Journal of Politics, 1978, 40 : 742 - 752.

بين ١٩٤٩ ، ١٩٦٧ ، في كل من مصر والعراق واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ، وقد اظهر التحليل العالمي بالنسبة للدول الست كمجموعة ، وكذلك بالنسبة لكل دولة على حدة ، نتائج مختلفة تماما مما يؤكد عدم استقرار العلاقات بين الانواع المختلفة لسلوك الصراع . وقد اشارت النتائج الرئيسية الى أن الصراع المحلي يلعب دورا ثانويا نسبيا في عمليات الصراع الخارجى لكل دولة ، وذلك من منطلق أن البلاد العربية بصورة عامة تترشح تحت خبرات كثيرة من الصراع المحلي الرهين والمسابق ، وذلك في صورة اكبر مما هو عليه الرصع بالنسبة لاسرائيل . وباستخدام نفس البيانات بحث ويلكنفيلد في : لعلاقة بين الصراع الخارجى الذى تصدره الدولة : والصراع الخارجى الذى تستقبله الدولة ، وقد وجد أن تأثير سلوك الصراع الداخلى على سلوك الصراع الخارجى ضعيف للغاية ، باستثناء الاردن الذى وجد فيه أثرا جوهريا لمستويات الصراع الداخلى ، بينما كان التأثير بالنسبة لمصر صغيرا ، وأما بالنسبة لسوريا واسرائيل فلم يظهر هناك تأثير على الاطلاق (١) .

وتتابعت الدراسات على هذه المنطقة السد اخذة في العالم - الشرق الاوسط - التى تمثل بيئة خصبة لاجراء كافة انواع الأبحاث ، حيث قام كل من باروز Burrows وسبكتور Spector بدراسة أخرجها عام ١٩٧٣ ، وكذلك سلون Sloan عام ١٩٧٨ ، إلا أنهم اتبعوا نمطا مغايرا هذه المرة ، حيث قاموا بدراسة سوريا كمحاولة منفصلة لبحث المبادئ العامة التى تحكم عمليات الصراع الداخلى والخارجى ، ودسسيا خلال الفترة التى شهدت انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ، وحتى حرب الايام

---

(1) Wilkenfeld, A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East. In McGowan ( ed. ), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol : 3. Beverly Hills : Sage, 1975, p. : 205.

الستة في يونية ١٩٦٧ ، وأظهرت النتائج عدم وجود صلة بين نوعي الصراع وكذلك عدم قدرة الصراع الداخلي على التنبؤ بمعنويات الصراع الخارجي ، إلا أن سدون وجد علاقة معينة بين سلوك الصراع الداخلي وسلوك التعاون الخارجي بالنسبة لسوريا ، ولا سيما خلال الفترة التي كان السلوك الداخلي يقع فيها في نطاق العلاقات الطبيعية (١) .

ويمكن لنا أن نختتم هذه السلسلة من الدراسات التطبيقية ، بعد أن طال بنا المقام معها ، بتلك الدراسة التي قام بها 'بروين Eberwein . بالاشتراك مع بعض زملائه على ١٢٥ دولة خلال السنين ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وقد حلل العلاقات المشتركة عن طريق معامل الانحدار ، وقد أثبتت الارتباطات الجزئية أن العلاقات يمكن أن تمزى إلى التأثير المشترك لكل من عدد السكان وحجم الدولة على أبعاد الصراعين ، وبصوره عامة أثبتت هذه الدراسة أنها تعود بنا مرة أخرى إلى نقطة البداية التي تفترض أن أبعاد السلوك الداخلي والخارجي للصراع ليس بينهما أي ارتباطات (٢) .

---

(١) burrows and Spector, The Strength and Direction of Relationships between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 - 67. In Wilkenfeld, Conflict Behaviour and Linkage Politics ( New York : McKay, 1973 )

وأنظر كذلك :

— Sloan, T. J., The Association between Domestic and International Conflict Hypothesis International Interaction. 1978 4:

3 - 32

(2) Eberwein et. al., Internal and External Conflict among Nations, 1966 - 67 , Journal of Sociology, 1978, 7 : 21 38.

## تعليق على الدراسات التطبيقية

يمكن لنا أن نتساءل بعد ذلك عما يمكن أن نستنتج من هذه الدراسات العامة للارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ولعل أول وأهم شيء يمكن للملاحظ العادى أن يلمسه هو أن نتائج هذه الدراسات كلها ينقصها الثبات حيث لم تكتشف أى علاقة عامة مشتركة ، من أى نوع ، بالنسبة لكل الدول موضوع الدراسة ، ثم ان المؤلف بصورة تامة هو أن سلوك الصراع الاجنبى يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا عكسيا مع سلوك الصراع الداخلى ، أى أن الزيادات فى سلوك الصراع الخارجى ينبغي أن تؤدى الى تناقص فى سلوك الصراع الداخلى ، وعلى الرغم من ذلك لم تكتشف أى من هذه الدراسات وجود أى دليل على مثل هذه العلاقة ، ولكن ما الذى جعل خمسة عشر سنة من الابحاث العديدة لا تقدم أى دليل على علاقة اعتماد الناس على افتراض وجودها ؟ لعنل :لاجابة الوحيدة التى يمكن أن يقتنع بها الانسان - طالما أن تلك الدراسات كلها تم اجراؤها بصورة علمية - هي أن هذا المؤلف بافتراضه هو الخطأ فى المعادلة ، هذا بالإضافة الى ما سبق أن أشار اليه شتاين Stein من أن مجموعة الافتراضات الخاصة بالنماسك بالنسبة للجماعة لم يتم تحديدها واختارها عن طريق هذه الدراسات العامة ، بالإضافة الى أن استخدام مؤشرات أفضل كان مطلوبا لاختبار الافتراضات بصورة أكثر اقناعا ، ثم ان الدقة النظرية لم تكن نموذجا معياريا فى بعض الدراسات مثل دراسة رامل وتأثير ، للرجة أن أحد النقاد وهو أندرو ماك Andrew Mack أشار الى أن هذه الدراسات كلها كانت مضیعة للوقت ، قائلا انها مليئة بالعيوب من كل الزوايا العملية ، فالبيانات يحوم حولها الشك ، واتجه العلم المتبع استخدم فى الحصول على استنتاجات لم يسبق الإشارة اليها ، وذلك لتطويعها للوصول الى غير

ما تذهب الفسروض (١) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت الاستجابات الايجابية لهجوم ماك قليلة للغاية على قدر ما كانت القضايا التي أثارها هامة ، ولكن يبدو أن هجومه كان مبالغاً فيه وعدوانياً ، لدرجة أنه لم يسترع انتباه الدارسين الملتزمين بالتحليل المنهجي لرابطة الصراع .

وفي الحقيقة ان المطلوب هو تبني نظري محدد بعناية ، حيث كان الكثير من المشكلات التي واجهت الدارسين في هذا المجال ، ولعل من أولها مصادر المعلومات وتنطية الأحداث ، ومدى قابلية المتغيرات للمقارنة واختيار الوحدات الزمنية المناسبة ، وبناء المؤشرات على أساس من الأحداث الواقعية ، واختيار الوسائل والمستويات المناسبة للتحليل ، ويمكن أن يتلخص الحل في كل ذلك في الخطوتين التاليتين :

— التحديد النظري الدقيق لمظاهر الصراع الداخلي التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأى من مظاهر الصراع الخارجى بصورة محددة .

— وتتمثل الخطوة الثانية في استخدام خطط الأبحاث المناسبة وكذلك طرق التحليل عن طريق المؤشرات الصحيحة والفترات الزمنية التي يمكن أن تحقق المطلوب من وراء الأبحاث .

ولعله إذا ما تم ذلك ، فلن تكون هناك أبحاث مستقبلية يمكن أن يقال عن نتائجها بأنها متناقضة ، لا تؤدي إلى نساء علاقات علمية ، ولن تنهم الدراسات بأنها لا تنمر سوى نتائج مصطنعة من مجرد بيانات محددة تستخدم وسائل تقنية وأدوات إحصائية للوصول إلى تحقيق نتائج معروفة مسبقاً .

---

(1) Andrew Mack, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research. Comparative Politics, 1975, I, p. : 615.

## الحرب والصراع السياسى

من المعروف أن لكل علم وسائله ومناهجه التى عن طريقها يحاول اثبات وجوده ومعالجة قضاياها ، وانطلاقا من هذا يكون لعلم السياسة وسائل ومناهج خاصة به ، سواء فى مجالات النظرية أم التطبيقية ، فإذا ما نزلنا الى المجال التطبيقى وجدنا للسياسة كثرة من الوسائل والاساليب ، التى تستخدمها لتحقيق أهدافها ، ويتفق جميع علماء السياسة وخبرائها أن الحرب هى إحدى هذه الوسائل الفعالة ، إلا أنها وسيلة تختلف فى خططها وأسلحتها التى تكفل لها إنجاز ما تريد ، حيث تستخدم قوة السلاح فى حل النزاعات بين الدول والهيئات ، وفى هذا المعنى كتب أحد خبراء الاستراتيجية فى العالم الأمريكى « كلوسويتز Clausewitz » يقول أن الحرب ليست عملا سياسيا فحسب ، بل أنها وسيلة سياسية حقيقية ، واستمرار للتفاعل السياسى (١) .

وغالبا ما يكون اللجوء الى الحرب من قبيل الاضطراب ، لما لها من نتائج مدمرة على الاطراف المشتركة فيها ، وإن كان هذا يصدق فيها ،ضى من حروب ، فسوف يكون أكثر تأكيدا فى المستقبل ، لاسيما وإن استخدمت الذرة ومضاعفاتها سلاحا فى عملياتها المختلفة ، إلا أن الانسان قد يدخل الحرب عن رغبة طلبا لتحقيق مصلحة ، مع اختلاف تلك المصلحة من دولة الى أخرى ، ويصدق هتلر كثيرا - فى هذا الصدد - حيث كان يعلن أنه لا يحارب إلا من أجل ما يحب ولا يحسب إلا ما يحترم ، ولا يحترم إلا ما

---

(1) War is not merely a political act, but a real political instrument, a continuation of political intercourse, a carrying out of the same by other means.

- أنظر فى ذلك

--- James Combs and Dan Nimmo, op cit p 242.



يعرف (١) ولا يوقف الأمر عند هذا الحد ، بل وجد هناك من يذهب الى أبعد من ذلك ، حين يعتبر ماوتسي تونج - رائد الصين الحديثة - أن الحرب ماهي الا وسيلة لاحتراز القوة السياسية (٢) .

واذ كان ذلك هو حديث عن علاقة الحرب بالسياسة ، فما هو الوضع بالنسبة لموضوعنا عن علاقة الحرب بالصراع السياسي ؟

ان خير اجابة على هذا التساؤل هي قولة رايت Wright في هذا الصدد الذي يعتبر فيها أن العلاقة المباشرة بين الحرب والصراع السياسي - الداخلي بلاشك - سواء كسبب أو كنتيجة ، هي في الحقيقة شيء عادي تاريخي لا يحتاج الى معالجة متوسعة (٣) .

لقد استحوذت أسباب الحرب على قدر من البحث والدراسة أكثر مما يتيح لنتائجها وذلك شيء طبيعي ، فمما لاشك فيه أن محاولة منع الحروب أكثر إثارة من ازالة آثارها ، وتبذل الدبلوماسية - احدى الوسائل السياسية - في هذا الصدد ، جهودا كبيرة لمحاولة الحيلولة دون نشوب الحروب ، الا أن طغيان الدوافع يكون أقوى في أكثر الأحيان .

ولكن هل تحسم الحرب النزاع والصراع الخارجي ، ان وقائع التاريخ تذهب الى غير ذلك ، حيث ان شهوة الانتقام ، واستثارة النزعة القومية كثيرا ماتلعبان دورا في رد الفعل سواء منه العاجل أم الآجل ، ولايم أن يكون في نفس المجال العسكري ، اذ عادة ماتنتفج كل المجالات المدنية الاخرى أمام

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(2) Political power grows from the barrel of a gun.

- المرجع السابق ، ص : ٢٤٢ .

(3) Wright, Q., A Study of War ( Chicago : University of

Chicago Press, 1965 ) p. : 257

هذين العاملين في محاولة لتعويض ما فشلت فيه القوة العسكرية ، لاسيما ان كان هذا الخصم اشد قوة وبسعة ، ولعل في خبرة اليابان والمانيا بعد الحرب العالمة الثانية ، وهذا القدر الذي وصانا اليه من العملة الاقتصادية بعدما كانا محطتين تماما ، مايؤيد هذا الرأي ، وكانها كانا تريدان أن تثبتا وجودهما في مجال آخر غير هذا الذي فشلنا فيه .

واذا ما كانت الحرب صورة للصراع الخارجي ، فهل يمكن أن تكون ذات صلة مع صور الصراع الداخلي ، ولاسيما تلك التي تتصف بنفس القدر من العنف والحراة ، ويبدو أنه على الرغم من الدراسات المنهجية العديدة التي بحثت العلاقات العامة بين نوعي الصراع ، فلم يكن هناك سوى القليل من دراسات القطاع الافتى للعلاقة المحددة بين الحرب كصراع خارجي ، والعنف الداخلي الواسع النطاق ، الا أن هذا القليل أثبت ميلا عاما نحو الربط بين أعلى درجات الحروب الاهلية وأعلى درجات الحروب العامة ، وذلك هو ما توصل اليه دنتون Denton ، بعد أن قام بتحليل البيانات التي تغطي الفترة فيما بين ١٨٢٠ و ١٩٤٩ ، ليصل الى النتيجة التي تؤكد أن الفترات التي تشهد الحروب ، هي نفس الفترات التي تتميز بظهور عدد كبير نسبيا من الحروب الاهلية ، مما يوحى بوجود علاقة ايجابية بين الصراع الداخلي والخارجي في هذا المقام (١) .

الا أن هناك من الدراسات ما يدعي الى غير ذلك ، حيث توصل كل من فلانيجان Flanigan وفوجلان Fogelman . بعد تحليلهما لتاريخ خمس وستين دولة في الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٦٠ . الى أنه لا يوجد هناك نمط

---

(1) Denton, F. H, Some Regularities in International Conflict, 1820 - 1949. Background, 1966 9 . p. 294.

عام لعلاقات موجبة أو سالبة بين الحرب والصراع الداخلى الذى يتصف بالنعف ، ومن ثم فقد نشلت فى تكوين أى نظرية فى هذا الصدد (١) .

وفى مقابل أولئك وهؤلاء ، حاولت مجموعة أخرى من الباحثين اثبات الفرضية التى تذهب الى أن الحرب على صلة عكسية بالصراع الداخلى ، إلا أن المعطيات التاريخية تؤكد لنا أن للحرب تأثيرات معينة تسبب بعض عدم الاستقرار فى المجتمع ، فالتعبئة العامة التى تلازم هذه الحالة سواء من وجهة النظر المادية أو المعنوية ، والانعكاسات السعورية التى تصاحب ذلك ، كلها تحدث هزة للاستقرار الداخلى بأقدار تتسع وتتضاءل طبقا للإمكانات التى تتيحها ظروف الحياة فى المجتمع .

---

(1) Flangimah, W. H., and Fogelman, E. Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective. Comparative Politics, 1970, 3 : p. : 5.

## الحرب والاستقرار الداخلي

وإذا كنا قد وصلنا - طبقا لنتائج الأبحاث - إلى عدم وجود علاقة معينة بين الحرب والصراع الداخلي ، وإذا كنا قد افترضنا احتمال وجود نوع من عدم الاستقرار يصاحب نشوب الحرب بما تستلزمه من أنشطة مدعمة داخليا ، فلا بد من العودة إذن في ذلك إلى ماسبق أن افترضه بودان من أن صراع الجماعة مع غيرها ، يقابل إلى درجة كبيرة من احتمالات قيام الصراع الداخلي ، مما يعتبر تناقضا مع مستخلصات الفقرة السابقة ، الأمر الذي يلزمنا بالرجوع إلى الدراسات التي حاول أصحابها تحديده نمط لهذه العلاقة لنرى إلى أي مدى حال فهم الحظ في ذلك ، وقد نوصلي آرثر شتين Arthur Stein في استعراض ممتاز إلى أنه على الرغم من الافتراضات السابقة كان ينظر إليها على أنها صحيحة حقيقية ، مما يمكن شرحها بسهولة ، فإن الدراسات التجريبية ذهبت إلى وجود عدد من المتغيرات الوسيطة ، وأن الافتراضات ليست كلها حقيقية بصورة موحدة (١) وفي هذا كان شتين يستعرض كثيرا من الكتابات السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والانثروبولوجية ، ليوضح بعد ذلك أن العمل التجريبي القائم على الافتراضات نادر جدا ، ويبدو أننا سوف نتفق مع ما توصل إليه شتين من أن كثيرا من الدارسين يذهب إلى افتراضات داخل وخارج المجموعة أكثر من دراستها بطريقة منهجية منسقة .

وفي دراسة أخرى أجراها أوتربين Otterbein على عينة من خمسين دولة عبر امتداد تاريخي طويل من بداية عام ١٢٥٠ قبل الميلاد وحتى عام ١٩٥٠ من الميلاد ، مستخدما في ذلك علم الأجناس البشرية ومناطق الأنماط.

---

(1) Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature  
Journal of Conflict Resolution, 1976, 20 : p. 143

المختلفة للعلاقات الانسانية ، في محاولة لتقييم مشاعر العداء وأنشطة الحرب ، وعما اذا ماكان لها من انعكاسات داخلية ، فانه يستطيع التوصل الى دليل يمكن أن يؤيد افتراضات ، ويبدو أنه لم يقتنع بهذه النتيجة فكان أن أجرى دراسة أخرى عام ١٩٦٨ ، متحدا فيها معادل الاشكالات السياسية التي يمكن أن تواجهها الدولة داخليا كمتغير وسيط ، الا ان نفس النتيجة تأكدت مرة أخرى ، حيث لم يجد أى صلات هناك بين الحروب الخارجية والدخلية ، بالنسبة للأنظمة السياسية المختلفة ، ومن أولها الأنظمة شديدة المركزية ، ولم نزل هذه النتيجة ، على الرغم من تأكيدها بدراستين مختلفتين ، اعجاب الباحث السابق آرثر شتين . حيث انتقدها بأنها تقدم فرصة محدودة فقط لاختبار الافتراضات لتركيزها على العنف الجسدي ، وليس على النطاق الواسع للصراع (١) .

وتتابع المسيرة مع هؤلاء الذين يحاولون ايجاد علاقة ايجابية بين أوجه الصراع الخارجى والداخلى ، لنجد هناك دراسه عملاقة فى هذا المجال ، قام بها عالم الاجتماع الفرنسى دوركايم Durkheim ، حيث كان أحد القلائد الذين ساهموا بتقديم دليل على صحة الافتراضات ، داخل وخارج الجماعة الاجتماعية . وكان كذلك أحد الأوائل الذين استخدموا التحليلات الامبيريقية المنظمة بالطريقة الوضعية ، التى كان دوركايم أحد دعايتها ، ففى دراسته الكلاسيكية عن الانتحار ، التى صدرت عام ١٨٩٧ ، وجد أن للحروب تأثيرا معالا فى الاقلاق من معدل جرائم الانتحار . وكذلك تحدث نفس الامر على السرقات والتزوير والخيانات بصورها المختلفة ، وفى هذا الصدد أيضا ذكر فى تقريره كيف حدثت هناك زياده فى معدل جرائم القتل فى كل من

---

(1) Otterbein, An eye for an eye, a tooth for a tooth b A Cross cultural Study of Feuding American Anthropologist, 1965, 67 : 1470 - 1482.

فرنسا وبروسيا ، وذلك فى أعقاب الحرب التى قامت بينهما عام ١٨٧٠ (١) ، وقد كانت نتائج دراسة دوركايم هذه .. قيسا يتصل بجريمة القتل - موضوع بحث لكثير من العلماء بعد ذلك ، كان من بينهم آرثر Archer وجارنر Gartner ، اللذان نرسا تاريخ ١١٠ دولة خلال القرن العشرين ، وبمقارنة معدلات الجرائم بعد خمسين من الحروب بالتغيرات التى تمت فى ثلاثين دولة كمجموعة ضابطة ، وجدوا أن معظم الحروب موضح ادراسة صاحبها زيادة كبيرة فى معدلات جرائم القتل بعد الحروب ، ويبدلان على ذلك بما يأتى :

أولا : أن تفسير عرفية القتل الذى يتمثل فى زيادة الجرائم بعد الحروب ، كنتيجة لوجود أعمال من القتل ، التى يعتبرها البعض شرعية ، خلال وقت الحرب ، والتى تنسحب على الحالة التى تعقب وضع الحرب لأوزارها ، كنوع من التقليد - أو الاستمرار - لا كان متبعاً .

ثانيا : ان الأدلة المتاحة تدعم الافتراض بتماسك الجماعة داخليا وخارجيا ، وهكذا فليس هناك إلا دليل جزئى فقط ، يمكن أن يؤكد على أن الحرب - بمعنى الصراع الخارجى - تزيد من التماسك الداخلى ، وعلى الرغم من وجود بعض المعاملات المعينة مثل التوتر الاجتماعى والانحزال الشخصى تتناقص أثناء زمن الحرب ، فان جريمة القتل - وهى مؤشر هام على هبوط معدل التماسك - تزداد من القاحية العددية (٢) .

---

(1) Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology ( New York : Free Press, 1951 ) p : 352.

(2) Archer D., and Gartner, R., Violent Acts and Violent Times: A Comparative Approach to Postwar Homicide Rates, American Sociological Review. 1976, 41 : 937 - 963.

ولمى دراسة أخرى من هذا القبيل حاول Haas عام ١٩٦٨ ،  
عن طريق دراسته لعشرة دول أوربية فى الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ ، من  
منظور مسببات ودواعى الحرب ، حاول أن يحدد العلاقة بين التوتر داخل  
الدولة ، والعداوات العسكرية ، وعلى الرغم أن الافتراضات التى تتصل  
بالاسباب ، لم يكن هناك ما يدعمها ، فقد وجد هاس أن المؤشرات الثلاثة  
للتوتر - جرائم القتل والانتحار ، والمشروبات الكحولية - كانت عالية بين  
الدول المتحاربة (١) .

وعلى أية حال فقد وجدت دراسات كثيرة تؤيد وجهة النظر التقليدية  
بأن الصراع الخارجى يزيد من التماسك الداخلى فى ظل ظروف معينة ، وهذه  
الآخيرة هى التى تعمل كمتغيرات متداخلة ، وتتضمن كما يتوقع المحللون  
طبيعة الصراع الخارجى ، وطبيعة العلاقات داخل الجماعة ، ويبدو أنه يتم  
هذا التماسك لابد من عامل مساعد يستطيع الانارة أو التهديد للجماعة ،  
والتي لابد لها فى مثل هذه الأحوال من قيادة حكيمة تستطيع الإبقاء على  
التماسك بين صفوف الجماعة ، بحيث تكون قادرة على التعامل مع الصراع  
الخارجى كوحدة ، ومن ثم ينصهر الجميع فى مشاعر متألقة ، مما يتيح لهم  
طمأنينة وهدوء ، وتلك كلها عوامل فعالة فى احراز النصر .

الا أننا لا يمكن أن نذكر بصورة مطلقة ، أى اثر للحرب أو الصراع  
الخارجى على الجبهة الداخلية ، حيث لابد لها من تأثيرات على المدى الطويل  
على التطور الاقتصادى القومى ، والفنرات والامكانات الحنية ونمط الاستهلاك  
الاجتماعى ، لاسيما وان حدثت الحرب بصورة فجائية ، بحيث لا يوجد هناك  
الوقت لفرض التماسك ، ومن ثم تسنح الفرصة للتشتت والتفرق .

---

(1) Haas, M., Social Change and National Aggressiveness 1906 -  
1960 In J. D. Singer (ed.) Quantitative International Politics :  
Insights and Evidence ( New York : Free Press, 1968 ).

والجرب لها أهميتها أيضا ولكن من وجهة نظر مختلفة ، حيث أنها على وجه العموم تتيح الفرصة للدولة لكي تزيد من مواردها بالتحصيل من المواطنين ، ولكي تقوى من نفسها عن طريق التجديد الإجباري ، وهناك الضرائب الإضافية ، والقروض الإجبارية ، والاستيلاء بالقوة على الوسائل المعاونة ، ولكننا نعود مرة أخرى ونقول أن تلك الأنشطة كلها لا تتم عن رضى وطواعية ، حيث هناك البعض من الرعايا الذين لا ينصاعون للأوامر . مما يتيح الفرصة لبعض صور العصيان ، الأمر الذى لابد من مقابله بالشدة والقوة من جانب السلطات المحلية ، ومن ثم توجد هناك علاقة ايجابية بين مظاهر الصراع الخارجى والداخلى .

وإذا كانت هذه الاحكام تنسحب على الدول ذات الامكانيات المتصورة ، فإن الامر قد يختلف من وجهة النظر التفصيلية ، بالنسبة للدول الكبرى صاحبة القدرات الضخمة ، لاسيما وان كان الصراع الخارجى مع دولة لاتدانيها قوة وامكانيات ، وخير مثال لذلك تلك الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فيتنام ، وقد تولى تاثير هذه الدراسة ليحلل العلاقة بين حرب فيتنام والاضطراب الداخلى فى الولايات المتحدة ، ولذلك قام بتقييم اثر تصاعد مستويات القوة الامريكية فى فيتنام لمقارنتها بعدد مؤشرات منها معدلات التغير فى السياسة وعدد مراته ، وضخامة الاشتراك فى الاحتجاج ضد الحرب ، والمشاركة فى المظاهرات لسطالبة بالحقوق المدنية ، وكذلك اثر الحرب على الاضرابات المدنية العمالية بالاضافة الى معدلات جرائم العنف . وقد توصل الى نتيجة محددة ، مفادها أن تصاعد الحرب (طول مدة المساهمة الامريكية فيها ، لم تكن مرتبطة بالاضطرابات ، كذلك لم يكن لها تاثير على المظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية ولا الاضرابات العمالية ولا جرائم الدنس ، على الرغم أن تاثير كان قد وضع افتراضات مسبقة للدراسة بأن التصعيد فى حرب فيتنام يمكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى بعض الانهيارات التى



تصيب النظام الاجتماعي (١) ، وان كنا نعلم أنه قد حدثت هناك اعتراضات كثيرة من جانب الطلبة على استمرار الحرب ضد فيتنام ، ولديهم ما يبرر ذلك تماما ولا يمكن اطلاقا أن نتحدث أن مثل هذا العمل يمكن أن يؤثر في البناء الاجتماعي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت جريدة نيويورك تايمز بدراسة في هذا الصدد شملت الفترة الزمنية من سنة ١٨٩٠ الى ١٩٧٠ ، لتحديد هناك ٢٨٦١ حادثة خلال هذه الفترة التي شملت الحرب الاسبانية الأمريكية ، والحرب العالمية الأولى وحرب كوريا وحرب فيتنام ، وقد استخدمت الجريدة طريقة دراسة الفترات المتقطعة ، لتحديد ما اذا كان هناك بعض التفريعات الطارئة بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالعنف الداخلي سواء في بدايه هذه الحروب أو خلالها أو بعدها .

وأخيرا واذا كانت لنا كلمة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسات كلها ، فلعله من المستحسن ان نذهب الى بعض الافتراضات ، لاسيما وان استطعنا استخدام الصراع الجماعي كمدخل الى السياسة :

أولا : أن الحراك الاقتصادي خلال الحرب يفتح الطريق أمام جماعات جديدة لتدخل في عمليات للإنتاج مختلفه ، ومن ثم فانها تتيح لنفسها الفرصة كي تنافس المجموعات المسيطرة أساسا ، وهكذا تزداد عمليات الصراع الاقتصادي كما وكيفا .

ثانيا : والافتراض الثاني يتعلق بالاحياء الاجتماعية ، حيث ان الحراك الاجتماعي أثناء الحرب يرفع من مكانة الجماعات الاجتماعية قليلة الشأن

---

(1) Tanter, R., International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary evidence. In H. D. Graham and T. R. Gurr (eds.), Violence in America : Historical and Comparative Perspective ( New York : Praeger, 1969 ) p. : 539.

سابقا ، مما يتيح الفرصة لنشأة أنواع أخرى من الصراع ، مع الأنساق الاجتماعية الضاربة بقوة في أعماق المجتمع .

ثالثا : وهذه التغيرات التي تحدث في البناءات الاجتماعية والاقتصادية تستلزم إعادة ترتيب أوضاع القوة السياسية في المجتمع ، وذلك بلا شك يزيده ويكثف بين الصراعات فيما بين الثقة والقاعدة .

وهل نستطيع بذلك أن ندعى وجود نوع من العلاقة بين الحرب كصراع خارجي وبين العمليات المجتمعية في الداخل ، فإدنا تطبيق هذه الافتراضات على حالات الحرب السابقة لاكتنا القول بأن المدة المعرفية المتوافرة قبل إجراء البحث كانت تؤيد الزعم بأن الحرب عادة ما يصاحبها زيادة في العنف السياسي المحلي بدرجات مختلفة، وقد ثبت أن الحرب العالمية الأولى كان لها آثار ديناميكية على متغيرات الصراع المحلي ، وبصفة عامة فإن العنف السياسي المعبر عن الحالة الراهنة كان هو المتغير الذي يظهر الزيادة الملموسة في مظاهر الصراع ، ويتمثل ذلك في الفتن العنصرية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي هاجم البيض فيها السود ، وكذلك حدثت بعض أعمال العنف ذات الصبغة الاقتصادية ، حين هاجم الحرس الوطني في الولايات المتحدة العمال المضربين عن العمل ، ويبدو أن مثل هذه المظاهر لم تلق القدر الكافي من التحليل والدراسة ، حيث أن الدراسات السابقة للعلاقة بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى لم تكن تتضمن العنف الذى كان يعترفه رجال الدولة أو من يؤيدونهم الا نادرا .

ومما زال الحديث موصولا عن مظاهر الصراع فى أكبر أقطار العالم عسكريا واقتصاديا حيث أن نتائج البحث والدراسة تزيد بعضها بعضا ، ولذلك فقد اتفقت جميعها فى أن مظاهرات الحقوق المدنية والاضطرابات العنصرية يبدو أنها ليست انعكاسا لحرب فيتنام ، حيث وجد أن العنف

الاجتماعى الذى حدث بعد بدء الحرب الفيتنامية لم يكن متأثرا بصورة ايجابية  
أو سلبية بالحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد لاحظ Murray  
أنه من بين ٢٧٧ فترة عنصرية تم رصدھا فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥ ؛ وجد  
أن ٦٦٪ منها حدثت أثناء سنوات الحرب ، و ١٢٪ منها خلال سنتين من انتهاء  
الحرب مع الدول الاجنبية ، وهو اختلاف له أهميته الاحصائية اذ كانت  
الاضطرابات موزعة بالتساوى على كل الاعمال ، وقد وجد أحد الدارسين أن  
انزيادة التى لاحظھا بالنسبة للعنف فى المظاهرات المعادية للحرب حتى عام  
١٩٦٧ ، كانت قد بدأت بصورة كبيرة بواسطة رجال يؤيدون النظام ولذلك  
حدثت هناك زيادات ، العنف الاجتماعى خلال الفترة التالية لبداية الحرب .

## التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى

لعلنا بمتابعتنا لكل هذه الدراسات السابقة ، نكون قد استعرضنا بصورة عامة جميع مظاهر العلاقات بين سلوكيات الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ويمكن لنا الآن أن نتجه بالتفكير الى انعكاسات التدخل الخارجى فى حالات الصراع الداخلى لأمة أخرى ، سواء فى الجانب السلوكى أم الجانب البنائى لعمليات التدخل ، التى يمكن أن تأخذ صورا عدة ، منها ما هو مباشر عن طريق تعزيز القوات المتمردة ضد النظام المحلى ، كما تفعل الولايات المتحدة الان فى مساعداتها لقوات ثورا الكونترا المناوئين لحكومة بيكاراجوا ، وهناك مظهر مباشر آخر ، ويتمثل فى تحريك القوات عبر الحدود الدولية للدولة الاخرى ، وغالبا مايقع ذلك فى صورة سافرة معلنة ، مثلما حدث من جانب الاتحاد السوفيتى تجاه احد جيرانه الضعفاء أفغانستان مع نهاية عام ١٩٧٩ ، وقد يكون التدخل فى صورة مستترة ، مثل اسقاط النظم القائمة عن طريق مايسمى سياسيا « بالحيل الفذرة Dirty tricks » ، التى تلعب فيها أجهزة المخابرات الدور الاكبر ، كما حدث فى تشيلى حين أطاحت المخابرات الامريكية بالنظام اليسارى المنتخب بصورة شرعية . والى جانب ذلك كله هناك طرق أخرى ذات فعالية قوية فى هذا المجال ، ومثال ذلك استخدام وسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها الى تحقيق الأهداف التى غالبا ماتحاك بصورة ذكية ماهرة ، وقد يكون التدخل فى بعض الصور المدسرة ، مثل تعطيل أو تدمير وسائل الخدمات الحيوية فى المجتمع : أجهزة الطاقة أو المياه على سبيل المثال ، وقد تلجئ الدولة الى مايسمونه بالعمل التنفيدى وهو التصفية الجسدية لزملاء الدولة الاخرى .

ومن الناحية البنائية يمكن أن يكون التدخل فى صورة القيود التى تفرض على امكانيات السلوك بالنسبة للدول التابعة أو المستقلة ، وهذه القيود التى تبني كيان التدخل ، يمكن ألا تكون بالضرورة نتيجة قرارات

سياسية متعددة ، اد أنها فى أغلب الاحيان تكون نتيجة العلاقات الطبيعية بين الدول من خلال التباين الكبير بين القوى ، وازاء هذا يتفق معظم المحللين للعلاقات الدولية الى أن التدخلات ليست سوى نتائج تفاعل بين الظروف الداخلية والخارجية لتلك الدول ، ويبدو أن تلك الدراسات التى سبق الحديث عنها ، تعرض لذكر العوامل الداخلية والخارجية ، الا أنه شاب معظمها أوجه نقص خطيرة ، حيث انها تجاهلت موضوع الوقت أو الكيفية التى بها تتفاعل مجموعات العوامل ، التى يناط بها تحديد امكانيات التدخل ، وكم يكون الحادث العرضى فى مثل هذه الاحوال . متعيرا يمكن ادخاله فى حساب الافتراضات ، وبالإضافة الى ذلك ، فإنه غالبا ماتحاول التوجهات السياسية المحافظة قيادة المجتمعات لاعادة ترتيب الموارد المحلية لخدمة الأغراض الخارجية ، لاسيما عندما تفتش هذه الموارد فى إيجاد الحل العملى للمشكلة التى تتمثل فى تخطي الحدود فى محاولة لتحقيق أهداف التدخل (١)

وفى الحقيقة أن كل انذين بحثوا فى هذا المجال ركزوا على العوامل الحاسمة الخارجية المسببة للتدخل ، وكان اهتمامهم الرئيسى كذلك يصب على الظروف داخلى الهدى ، بمعنى داخل الدولة المتدخلة للتدخل ، ثم ان قرار الحرب ليس سهلا اتخاذه ، اذ تحكمه عدة عوامل وعدة اتجاهات ، فقرار الحرب - على سبيل المثال - تتولى اتخاذه الهيئات المختصة ، الا أنه غالباً ماتكون هذه على نطاق ضيق ، وليس على المستوى العريض ، وكلما كان متخذ القرار صغير السن كلما كان أكثر ميلا الى السلم منه الى الحرب ، وعادة ماتنخرط الدول فى صراع عنيف اذا ما اختلفت خلفياتها الثقافية ،

---

(١) أنظر فى ذلك :

— Rosenau, J. N. Foreign Intervention as Adaptive Behaviour  
In J. N. Moore (ed) : Law and Civil War in the Modern World  
( Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1974 ) pp 151 - 155

لأن التوحيد أو الاشتراك في ثقافة معينة هو أحد العوامل المبدئة لظروف  
المدون .

ويلخص ميشيل هاس بعض النقاط التي يسميها افتراضات مجتمعية  
في هذا الصدد ، فيما يلي :

١ - تمحى الدول الديمقراطية نحو السلم أكثر من الدول الاوتوقراطية .  
٢ - كلما تطورت الدولة من وجهة النظر الاقتصادية ، كلما كانت أكثر  
مسألة .

٣ - عدم التوازن التجارى هو أحد المؤثرات لقيام الحرب .  
٤ - الدول التي تنفق الى التجانس الدينى بين مواطنيها ، تكون أكثر  
ميلاً الى دخول الحرب .

٥ - كلما خصصت الدولة الجزء الأكبر من ميزانيتها للنواحي العسكرية،  
كلما تزايدت احتمالات دخولها الحرب .

والى جانب ذلك نجده يحدد خمسة عوامل أخرى يعلل بها المعدلات  
المتفاوتة للصراع العسكرى الدولى فى الازمنة والمناطق المختلفة فى العالم :

١ - كلما كانت هناك تحالفات بين الدول ، كلما زادت فرص الحرب .  
٢ - كلما كانت القوة موزعة بين الدول بصورة متساوية ، كلما كانت  
الحرب أكثر احتمالاً .

٣ - عادة ما تتميز الحرب الى التدهور ، مع قوة وسمو المنظمات الدولية .

٤ - تتوافق فترات النزاع المحلى ، مع فترات كثافة الصراع الدولى .

٥ - كلما كانت الدولة أكثر استقلالاً ، كلما كانت فرص الحرب أكثر  
احتمالاً (١) .

---

- Michael Haas, International Conflict ( Indianapolis, Bobbs -

Merrill, 1974 ) p. : 21.

وهنا تبرز أهمية الدراسة التي قام بها بيرسون Pearson لتحليل البيانات التي حصل عليها عن طاعرة التدخل العسكري بين الدول خلال الفترة الزمنية ، من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، وفيما يتعلق بالصلة بين هذه الظاهرة وبين مظاهر الصراع الداخلي ، افترض بيرسون سؤالين :

أولهما عما اذا كان الصراع العنيف أكثر احتمالا من الصراع الخال من العنف. في اجتذاب التدخل العسكري الاجنبي ؟

وثانيهما عما اذا كانت الحروب « البنائية » أكثر احتمالا لاجتذاب التدخل العسكري الاجنبي من الحروب غير « البنائية » ؟

ولم يتركنا بيرسون دون تحديد مفهوم معين لهذه المصطلحات الجديدة حتى يضعنا على المعنى السليم لها ، فيقول ان الحروب البنائية هي الصراعات المدنية فيما يتصل بالبناءات الفرعية في المجتمع ، والحروب غير البنائية هي التي كان يقصد بها عمليات محددة مثل الانقلابات ، والصراعات المركزة حول السلطة (١) .

وقد وصل بيرسون الى نتائج ، تقاربت مع نتائج باحثين آخرين مثل سليفان (٢) J D Sullivan ، في الدراسة التي قام بها عام ١٩٦٩ ، حيث وجد أن الحروب البنائية كانت في الحقيقة أكثر احتمالا في اجتذاب التدخل عن الحروب اللابنائية ، وكانت هذه التدخلات بصورة عامة في صالح

---

(1) Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention. Journal of Conflict Resolution, 1974, 18 : p : 265.

(2) Sullivan, J. D., International Consequence of Domestic Violence. Paper Presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

القوات الحكومية في أكثر أحيائها ، وكان الصراع العنيف - الداخلي - كذلك أكثر اجتماعا لاجتذاب التدخل من الصراع ذي المستويات المنخفضة ، وقد تعرضت نتائج ذلك الى أن الدول التي تتفاعل فيها صراعات ساخنة هي التي تتعرض للعدوان الخارجي بصورة أكبر . إلا أن أكثر النتائج إثارة ، كانت تلك التي تنسب الى أن التدخل الخارجي يزيد الامر سوءا بالنسبة للصراع الداخلي في الدولة المعتدى عليها ، فالحكومات التي ترحب بالتدخل الخارجي تميل الى الضغط على الجماعات المعارضة ، التي بدورها تزيد من هجومها المسلح على رجال الحكومة وقوات التدخل ، وعليه تزداد عمليات الصراع الداخلي حرارة وعنفًا كلما كان هناك عدوان خارجي ، وخير مثال متزامن الآن ، هو تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان وما تصادفه من مقاومة عسكرية شديدة من قبل المواطنين الأفغان .

وقد توصل بيرسون كذلك الى أن التدخل الذي تقوم به إحدى الدول الكبرى تحكمه عدة عوامل منها وجود منشآت اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية ، أو بصورة عامة وجود مصالح لهذه الدولة الكبرى في الدولة المعرضة للتدخل ، وكذلك يتأثر التدخل بتقييم الدولة الكبرى لانظمة - صديقة أو تابعة ، ثم هناك احتمالات وجود نقابة من طرف الدولة الأخرى ، وتلك كلها قضايا ينالها الكثير من الشك في صدقها المطلق ، حيث انه إذا ما ثبتت في فترة ما لدولة معينة ، فلن تصدق بالضرورة لكل الدول في جميع الأحوال . إلا انه على أي حال يمكن لنا أن نفترض أن التدخل يكون أكثر احتمالًا وأكثر منصفية . إذا ما تعرضت الحكومة في الدولة الأخرى للاضطهاد أو إذا ما تعرضت النضام كله للاضطهاد وذلك في حالة وجود تقارب في السياسات العامة أو روابط اقتصادية أو عسكرية .

إلا أن دراسة أخرى قام بها أوديل Odell على ١١٩ دولة في النشرة ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . توصل فيها الى أن عدم الاستقرار أدى عبر الدولتين



الاهم بالنسبة للتدخل العسكري أكثر من وجود المصالح الأمريكية في الدول المعرضة للتدخل العسكري، على الرغم من هذه الفجوة التي تصف بالعدوانية فإن أوديل لم يكن قادرا على تحديد الصفة المباشرة للعلاقة بين التدخل وعدم الاستقرار (١) .

ولعل أحدث دراسة تعرضت لهذا الموضوع ، هي تلك التي قام بها ويدي Weede ، والتي افترض فيها سلسلة عشوائية من المظاهر التي قد تدعو الى التدخل ، تبدأ من الضعف العام الذي يصيب به المجتمع ، الى الاضطراب الداخلي الى بعض صور التمرد أو العصيان ، الى المشاركة في الصراع السلبي ، بمعنى أن تصبح الدولة بذلك هدفا للتدخل ، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أن الظاهرة الأعم الادعى الى التدخل الامريكى في الدول التي تتم داخل نطاق النفوذ الامريكى ، هي الانشطة الداخلية التي تحدث في صفوف الدولة الهدف . وذلك هي نفس النتيجة تقريبا التي توصل اليها الباحث السابق أوديل (٢) .

وهناك دراسة أخرى اختلفت بعض الشيء عن الدراسات السابقة و موضوع التركيز ، حيث كانت تتعرض لتحليل الآثار غير المباشرة للنظام الدولي على أنماط الاستقرار الداخلي ، وهي تلك التي قام بها دوران Doran عام ١٩٧٦ ، وقد درس فيها دولة الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community ، وكذلك دول السوق المشتركة لأمريكا

---

(١) Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention. In Rosen and Kurth (eds.), *Testing Theories of Economic Imperialism*. Lexington : Heath, 1974.

(2) Weede, E., *U S. Support for Foreign Governments or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965*. *Comparative Political Studies*, 1973, 10 : p. 497.

الوسطى Central American Common Market. ، وذلك خلال الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٧ ، كان دوران يعمل على تحديد تأثير تكوين وتطور الأسواق الاقتصادية المشتركة على عدم الاستقرار الداخلي ، ولدهشته وجد أن تكون تلك الأسواق صاحبة قدر من عدم الاستقرار ، إلا أنه سرعان ما انخفضت مستويات النزاع مع تطور الأسواق الى درجة تقل عما كان سابقا قبل نشأتها ، وبصورة أكثر تحديدا كانت هناك اختلافات فيما تعرضت له كل سوق على حدة . فالسوق الأوروبية المشتركة تعرضت لزيادات في كل انماط عدم الاستقرار ، بما في ذلك عدم الاستقرار بين عليا القوم من السياسيين ، بينما تعرضت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الى زيادة في عدم الاستقرار بين عليا القوم فقط دون المظاهر الأخرى ، وقد أدى ذلك للباحث الى أن يستنتج أنه لكي نجيب على سؤال ما إذا كان التكامل مرتبطا بعدم الاستقرار ، يجب علينا أن نفكر في مستوى التغير الحضارى ، والمرحلة المؤقتة من عملية التكامل ، والاساس الطبقي لعدم الاستقرار (١) : وربما ينبغي علينا أيضا أن ندرس مستوى التبعية الموجود داخل السوق بدوله المختلفة ، أو على ضوء دراسة دوران هذه أن ندرس أيضا موقع السوق داخل منطقة النفوذ المعينة .

وعلى أية حال ، فلا بد وأن يثور السؤال مرة أخرى عن المدى الذي يمكن أن يصل اليه تأثير التبعية الاقتصادية على أنماط عدم الاستقرار الداخلي ، وعلى الصراع بصورة خاصة ، إذ أنه بينما لا تعطينا هذه الدراسات السابقة أية مؤشرات عن وجود علاقات ثابتة بين جوانب مختلفة من التبعية والصراع الداخلي ، فمن الواضح تماما أن نمط عدم الاستقرار الداخلي يتأثر بدرجة ملحوظة بتبعية الدولة أو المنطقة .

(1) Doran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America International Interactions, 1976, 2 : p . 77.

## تعليق

يبدو أنما - بعد كل هذا العرض السابق للبحاث التي تطرقت الى دراسة العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي - لن نصل الى نتيجتين ، كلتاهما سلبية ، اذ أنه لا يمكن أن نستنتج وجود علاقة واضحة مؤكدة بين نوعي الصراع تستطيع أن تصمد عبر الزمان أو المكان ، والنتيجة الثانية أن افروض السابقة والتي تذهب الى وجود رابطة ما بين الصراعين ، لا تزال غير مؤكدة ، بل وتتناقض مع نتائج الابحاث التجريبية المنهجية التي تمت حتى الان ، على الرغم انه تم ادخال تعديلات كثيرة على قواعد البيانات المستخدمة ، وعينات الدول والفترات الزمنية ، وتصميمات البحوث ، ووسائل التحليلات ، وبينما أدت هذه التعديلات والتعديلات في بعض الاحيان الى اكتشاف علاقات مشتركة لها أهميتها في البعض من الدراسات الخاصة ، الا ان استمرار نقص الاساس النظري عرقل تجميع الادلة ، بحيث أن ما ينتج ليس سوى بعض التراكم لأجزاء منفردة من المعلومات لا تعمز المناقشة النظرية ولا الافتراضات التقليدية .

وماذا نستطيع أن نفعله اذاً ذلك ، لكي نحقق لأنفسنا مدخلا مهيئاً للدراسة الصلة بين ما يقع داخل الدولة من صراع وما يقع خارجها ، مدخلا يضمن لنا الوصول الى قواعد متكاملة تحكم العملية كلها ، بحيث لو أردنا تطبيقها على كل حالة على حدة لانطبقت ، ومن الواضح أننا نحتاج كخطوة أولى الى مدخل قائم على نظرية علمية ، مناسبة لصلة الصراع وتعتمد على ان ذلك منهج في البحث ليس سليماً ، وبالتالي كان يقف عتبة في طريق التطور لنظرية الصراع ، اذ لابد من الاستعانة بكل الابحاث التي تعرضت لكل التطور المتبادل لمعطيات الصراع السياسي والعنف بصورة عامة ، بعد أن تبين لنا أن النظريين بالنسبة للصراع الداخلي والصراع الخارجي كانوا يتجنبون التفكير في صراع خارج الثورة الخاصة عند بناء نظرياتهم ، وما لإشك فيه

الجوانب ، حتى يكون لدينا تصور كامل لجميع الأبعاد فى داخل وخارج تلك البؤرة ، ولأبأس من وضع نموذج عشوائى ، وتبنى عدد كاف من التفسيرات داخل النموذج ، عند كاف لتغطية جميع خصائص الظاهرة ، ويمكن أن يحدث ذلك بالنسبة للصراع الداخلى وكذلك الخارجى .

وإزاء ذلك ظهرت بعض الخطوات المبدئية المبشرة بالنجاح ، فهناك بحث سابق جعلنا أكثر حساسية بالنسبة لحقيقة أن روابط الصراع هى علاقات تجارية غير متوقعة ، وسواء كان هناك صراع خارجى يؤثر على الصراع الداخلى ، أو العكس وبإى كيفية يتم ذلك ، فإن كل هذا يعتمد على ظروف كثيرة متباينة ، منها على سبيل المثال الموقع الجغرافى ، والمميزات السياسية وموضع الدول فى النظام الدولى ، وقد كانت التجليات المختلفة تميل إلى تجاهل هذه العوامل وقد رأينا فى الأبحاث السابقة أن الدول التابعة تتأثر بصورة أكبر بالأحداث الخارجية ، وتكون عرضة للتدخل الخارجى فى شئونها أكثر من الدول المسيطرة ، ولذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقات بين الصراع الداخلى والخارجى واضحة جلية فى الدول التابعة ومن المتوقع كذلك أن تكون أبعاد الصراع فى الدول التابعة مختلفة اختلافا جوهريا عن أنماطه فى الدول المسيطرة ، وبينما تكون الدول التابعة أكثر احتمالا لأن تكون هدفا للتدخل ، فإنها أقل احتمالا بأن تكون صاحبة مبادرات للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، فالتدخل ، كشكل من أشكال الصراع الخارجى ، من المحتمل أن يكون له علاقات مختلفة قبل وبعد العنف المدنى فى كل من الدول المسيطرة والدول التابعة .

وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتأثر نماذج الصراع الداخلى بالموقف الخارجى بالطرق الأخرى ، فالجماعات المخالفة أو المنشقة فى الدول المسيطرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من غير المحتمل أن يلتجئوا إلى استمداد الدعم الخارجى أو التدخل ، إذا سمح لهم بالتعبير عن رأيهم ولو بالتظاهر أو بالدلق

الاسلمية الاخرى - وبالمثل فانه على الرغم من ان السلطات في الدول المسيطرة  
تقيم وزنا للرأى العام العالمى ، فإنها لاتخش بأسا من التدخل الاجنبى ، ولا بد  
لهذه الجماعات وعذه السلطات من أن تدرك تماما تلك الحقائق الاستراتيجية -

ولقد كانت هناك دراسات حول الحرب وكيف أنها تؤثر على النظام  
الطبقي داخل الدولة ، مما يتيح الفرصة لصراعات عميقة بين الطبقات التي  
كانت قائمة ، وكذلك رأينا دراسات أخرى تفترض أن التدخل يزيد التوتر  
داخل المجتمع ، وعبر ذلك كثير ، مما يجعلنا نقول بأن هذه الدراسات  
وما تستخدم من مباحث بعض فدمت لنا طرقا لدراسة الصراع بنوعيه وكذلك  
الصلة بينهما ، واذ كان لنا أن نمضي قدما في بناء نظرية في هذا الصدد ،  
فإن النقطة الهامة هي أنه لابد أن يحدد الانسان ما اذا كان افترض متغيرات  
كثيرة ، يمكن أن يساعد في عملية البحث والتحليل ، ومن الممكن كذلك أن  
نرى أى نظرية تثبت قوتها وجدواها في السياق المحدد ، لان المنهج الذى  
نراه مناسباً يمكن أن يكون صعب التطبيق في المجتمع أو الحقبة التاريخية  
المعينة .

وبصورة عامة يمكن صياغة الافتراض فيما يتصل بالصلة بين نوعى  
الصراع فيما يلى : أن الصراع الخارجى الذى يحدث لدولة ماخلال وقت معين  
يسبب صراعاً معيناً داخلياً لنفس الدولة ، الا أن هذا الاخير عادة ما يتميز  
بفترة زمنية أطول مما يستغرقها السابق ، وفي نفس الوقت يمكن  
الافتراض بأن ضخامة وتثافة الصراع ، والمتغيرات المتصلة به ، تؤثر على قوة  
الارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ومع ذلك فإن كثيراً من  
الابحاث السابقة قد قامت لتدريس حوادث معينة ، أو سميات في السلوك ،  
وبعد ذلك تربطها برابط مشترك بحدوث أحداث أخرى ، وفي هذا الصدد  
رأينا دوركايم - كما سبق أن أشرنا - يذكر كيف كان للحروب الاهلية من  
تأثير كبير على اعداد حوادث الانتحار في كن من فرنسا وألمانيا ، هذا في

الوقت الذي كانت فيه حروب الاسر الحاكمة في ايطاليا وشبه جزيرة القرم غير ذات اثر كبير ، حيث انها لم تحرم جدوع السكان بمش العنف في الحالة السابقة (١) ، وذلك يوحى باننا نضمن صنعا ، عندما ندرس الحرب اذا وضعنا في اعتبارنا حواص مثل طول المدة والمجال الذي تشمله ، والخسائر التي تحدثها ، والشعبية الداخلية للنظام ، والبعد الاجتماعي للعداء ، وبأنش فمن المفيد أن نستخدم متبايس متنوعة لجوانب أخرى للصراع الخارجى \*

وبالإضافة إلى قياس خصائص أحداث الصراع الداخلى ، ينبغي تطوير مؤشرات الدور الذى تلعبه الدولة فى العنف الداخلى ، على الرغم أن الانصاف المتنافسة يمكن أن تعتبر سبباً للدولة فى مثل هذه الحالات مؤشراً على الانهيار والديكتاتورية والتسلط ، فإن الدليل هو أن العلاقات الخارجية أثرت على الدور الذى تلعبه الحكومة فى الصراع الداخلى ، وسيكون من المفيد أن يحدد اذا كان الدور الذى تلعبه الحكومات متوقفاً أم غير محتمل عند وجود متغيرات خارجية معينة .

ان قيمة هذه الاقتراحات يمكن أن تتحدد فقط بالتحليل الذى ينبغي أن يتم بعد ذلك ، وبهما كانت الاختيارات المتاحة بالنسبة لجميع البيانات ، وبناء المؤشرات ، والمهيج المستخدم لاختبار الافتراضات ، ويجب أن ندرك أننا سوف نجنى أعظم الموائد اذا كانت بدايات كل دراسة تجرى فى تطور نظرى سليم (٢) \*

---

(1) Darkheim, op. cit., pp. : 206 - 207

(2) Michael Stohl, 'The Nexus of Civil and International Conflict', op. cit., pp. . 326 - 328.

## الصراع والثورة

وأينا فيما سبق كلف أن الصراع السياسى يتخذ صوراً وأشكالاً  
عدة ، تتنوع فيما بين الهين البسيط والنديد العنيف ، وذلك شىء منطقى  
ظالما أن تلك الظاهرة تتصل بالندى بالشط البشرى الذى تتحكم فيه المواطن  
والشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا بد وأن يتنوع الصراع ، والا لسا  
المتجمع الى نوع من الحدود ، واذا ما كانت الحرب هى أحد مظاهر الصراع  
الحازجى العنيف ، فان الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلى الذى  
ينصف بالعنف كذلك .

والثورة فى حقيقة الامر هى تغير يتم فى توزيع القوة السياسية والمكانة  
الاجتماعية والقدرة الاقتصادية داخل المجتمع ، وذلك فى صورة عنف على  
نطاق واسع نتيجة للحراك الاجتماعى والصراع الايديولوجى ، ولقد أصبح من  
المعترف به أن هناك حقيقة مسلم بها ، وهى أن الثورة الناجحة تعد المسرح  
لتغيير يحدث داخل الدولة ، وقد يكون هذا التغيير فى حد ذاته هو المقدمة  
الضبيعية لحدوث الثورة .

ويستخدم قاموس علم الاجتماع مصطلح الثورة للإشارة الى التغييرات  
البنذرية « الفجائية » التى تحدث فى الظروف الاجتماعية والسياسية ،  
وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكوى أو سياسى معين ، ويحل محل نظام  
آخر (١) .

ويزيد الدكتور العمرى الامر توضيحاً ، فىرى فى الثورة قلباً للأوضاع  
القائمة الى أوضاع جديدة يعتقد قادتها انها تسير بالامة الى طريق أفضل ،

---

(١) محمد عاشف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ،

والى التخلص من الشوائب والأمراض السياسية والاجتماعية التى تثقل كاهل المواطنين ، وهى ليست مجرد تطور وتغيير جزئى وعلاج لبعض العيوب ، بل هى فوزاد وبركان وقوة لا قبل للحكام على الوقوف فى وجهها ، وهى من أعم قوانين العلوم السياسية من حيث الحركة والنشاط (١) .

والثورة فى الاصطلاح الدولى عمل من أعمال العنف ، تتخذ صورة صراع مسلح يقوم به جاسب من الشعب فى وجه حكومتهم ، خروجاً على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها ، والثورة وصع قانونى يعتبر وسطاً بين الانقلاب والعصيان والتمرد من ناحية ، والحرب الأهلية من ناحية أخرى ، وفى الحالة الأولى يقرم بالانقلاب لفيف من رجال الحكومة أو الجيش ، وقد ينتهى آثاره الى طبقات الشعب ، أما الثورة فيقوم بها قطاع من الشعب يمثل فى كثير من الأحيان طبقة شعبية ، أو مقاطعة من إقليم الدولة ترغب فى التخلص من انولاء والطاعة للحكومة الشرعية ، وإذا امتد هذا النصال المسلح واتسع مداه حتى أصبحت قوات الطرفين متكافئة ، تحولت الثورة الى ما يعرف باسم الحرب الأهلية .

وتختلف الثورة عن الانقلاب أو التمرد كذلك ، من حيث أن المتمرد يعتبر مجرماً وخائناً ، أما فى حالة الثورة اذا استكملت عناصرها وتسم الاعتراف بها على أساس الوضع الراهن ، فان الثوار يعاملون طبقاً لتواعد الحرب ، وتعتبر الثورة مستكملت لعناصرها اذا كانت فى حوزتها رقعة من اقليم الدولة ، ولها حكومة يدين لها جانب من الشعب بالولاء مع استعدادها للوفاء بالتزاماتها الدولية ، كالديون الخارجية مثلاً .

ويكون الاعتراف بحكومة الثورة على أساس الامر الواقع ، ويترك لكل

---

(١) احمد سزليم العمري ، معجم العلوم السياسية الميسر ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥ ) ص ٧٣ .



دولة أن تحدد موقعها بالنسبة للاعتراف بالحكومة الجديدة ، فقد تسحب الدولة اعترافها بحكومة الثورة بسبب تطور الاحداث ، أو قد ينتهى الاعتراف المؤقت باعتراف قانونى ، والاعتراف بحكومة النوار لايزم سوى الدولة التى تعلن هذا الاعتراف ، فمن ثم تلتزم بقوانين الحياد ، وليس لها أن تبحث عن كيفية وصول حكومة الثورة الى الحكم مادام لايتنافى ذلك مع مبادئ الاخلاق الدولية .

وقد يصدر الاعتراف بحكومة الثورة من ذات الدولة التى قامت الثورة ضد حكومتها الشرعية ، ويكون ذلك عادة لكى ترفع عنها مسئولية أعمال الثوار ضد ارواح الاجانب أو ممتلكاتهم ، مما يؤدى الى نزاع بينها وبين بعض الدول الاجنبية ، فهذا الاعتراف من شأنه أن ييسر طريق حكومة الثورة للاعتراف بها فى الصعيد الدولى (١) .

ولعل أفضل من كتب عن الثورة هو كرين برنتون Crane Brinton فى كتابه الشامل عن « علم تشريح الثورة » (٢) ، الذى يقوم فيه بالدراسة التحليلية لاربع ثورات كبرى فى العصور الحديثة هى :

- الثورة الانجليزية : ١٦٤٠ - ١٦٨٨

- الثورة الامريكية : ١٧٧٦

- الثورة الفرنسية : ١٧٨٩

- الثورة السوفيتية : ١٩١٧

ويحاول أن يستخرج من المقارنة أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها كمظ من أنماط الصراع العنيف على المستوى الداخلى ، الا أنه يبادر ويعترف

---

(١) احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، طبعة الرابعة ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ) ص : ٤٢٦ .

(2) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution ( New York : Vintage Books, 1952 )

انه لا يستطيع أن يعتبر بحدته للثورة علم اجتماع للثورة الا اذا شمل جميع الثورات في الماضي والحاضر (١) .

وفي معرض تدليه عن سبب اختياره لهذه الثورات دون سواها ، يذكر ما بينها من ظروف متشابهة في كثير من المتغيرات مما يعتبر بيئة صالحة للدراسة المقارنة ، في ثورات وقعت كلها في الازمنة الحديثة ( وان كانت السوفيتية منها معاصرة ) ، وكلها كانت في العالم الغربي ، وقد اتخفت جميعها طابعا شعبيا ، وقد أعلنت كلها طلبا للحرية ، وقامت بها الاكثرية في صراع ضد الاقلية المستأثرة بالامتيازات داخل نسق السلطة ، ونجحت كلها في أن تطيح بالانظمة التي كانت مهيمنة آنذ لكي يحتل رجالها منصبة الحكم بعدها .

ومن ثم يصل برنتون - بعد بعض التحليل - الى أن الثورة هي شكل من أشكال الصراع الداخلي ، الذي تسعى فيه فئة من الأفراد الى السيطر على الحكم بعد الاطاحة بفئة أخرى ، وذلك بوسائل تتميز بالعنف .

ويبدو أن برنتون كان متأثرا ، وهو يسوق هذا الدراسة ، بنظرية التعاون الاجتماعي التي وضعها بارينو Pareto (٢) ، وهي نظرية يدين بها علم الاجتماع لعلم الميكانيكا ، لانها تشبه توازن الجسم الاجتماعي او الجسم السياسي بتوازن الجسم الطبيعي ، وعلى الرغم ما بينهما من بعض

---

(١) حيث هناك توارث لا حصر لها منذ التاريخ القديم وحتى الثورة الانجليزية ، وكذلك نشأت هناك ثورات أخرى خلال هذه الفترة التاريخية (١٦٤٠ - ١٩١٧) ، وأعقبها عدد كبير آخر من الثورات القومية في بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم هناك الثورة الصينية الكبرى التي تلاقت فيها الايديولوجية الماركسية والقومية الصينية ، والثورة النازية والثورة الفاشية .

الفروق مما يجعل التماثل المطلق غير ممكن ، فإياها تساعدنا على فهم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة ، ويحاول برنتون أن يعرف الجسم الاجتماعي المتوازن بأنه المجتمع الذي يتألف كل عضو فيه ، في وقت ما ، ككل ما يحتاج إليه فيكون في حالة رضى مطلق ، أو هو مجتمع كمجتمع التدخل أو المتوازن قائما في المجتمع كدوام الحوافز الجديدة تؤدي إلى استجابات جديدة ، فإذا نشأت حاجات أو ظهرت رغبات جديدة تكيفت الماديات والمؤسسات معها ، وأما إذا عجزت الماديات والمؤسسات عن التجاوب مع الحاجات الجديدة ، اختل توازن المجتمع وانفجرت الثورة وتفجر الصراع (١) .

وإذا كانت الثورة هي تغير يتم في نظام الحكم الراعي ، وطالما أنها إحدى عمليات الصراع التي يصاحبها العنف ، فإن متعلق الأمور يستلزم وجود بعض النتائج التي تظهر على المسرح السياسي في صورة أنظمة جديدة بدساتير جديدة ، حيث إن العنف الثوري يذهب إلى سقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة ، وذلك بالإضافة إلى ما يستلزمه ذلك من إعلانات جديدة للمنتفعين المدنية ، ومجالس جديدة للحكم الشعبي .

وأهم من ذلك كله يأتي صراع الأفكار ، حيث أن الثورة تبتدع لنفسها شعارات ومثل حثيا جديدة ، تحاول تطبيقها في بيئة تؤمن بغيرها ، ومن ثم فلا بد من نشأة الصراع ، إلا أنه من المعترف به أنه بمجرد نجاح الثورة ، فلا بد وأن تسود بالضرورة قبيحا ، ومبادئها التي نادى بها ، لاسيما وأن هذه الأخيرة لن تكون إلا متممة مع مطالب ومتطلبات الشعب ، مثلما حدث بالنسبة للمبادئ التي أعلنت من شأنها الثورة الفرنسية من حرية واخفاء ومساواة .

---

(١) أنظر في ذلك :

- حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٣٤٠ - ٣٥١ .

ولا يقتصر الصراع على كونه نتيجة للثورة فحسب ، بل ان أغلبه يحدث قبل الثورة كذلك ، الا أننا لا نستطيع أن ندعى انه صراع الطبقة البورجوازية ضد الطبقة الأرستقراطية فقط ، بل اننا نجد أيضا صراع النبلاء ، والأرستقراطيين ضد بعضهم البعض ، كما أننا لانجد في الثورة السوفيتية صراع البروليتاريا ضد البورجوازية ، بل نجد أيضا صراع البورجوازيين بين بعضهم ، بل وربما أن حالات الصراع القبلي للثورة ، هي المهدة والمساعدة لنشأة وقيام الثورة ، ولكن طبيعة هذه تختلف عن طبيعة تلك ، حيث أن الصراع قبل الثورة كان صراعا في سبيل الحياة الكريمة وتحقيق الحريات ، الحقيقة ، للإنسان ، أما بعد الثورة فهو ضد الثورة المضادة ، ضد التناقضات التي كانت سائدة ، الصراع القبلي هو صراع عزم وعزيمة ، والصراع البعدي هو انتظام أو محاولة انتظام في الصف الناصر .

الا أن هناك نوعا آخر من الصراع البعدي والذي يتمثل في الخلافات التي تظهر بين الثوار ، الذين اتحدوا في صراعهم ضد النظام القديم ، والذين فرقت بينهم الابدية لأحيات المختلفة والمصالح الشخصية والاضغوط الواقعة ، مما يكون من نتيجته أن يتصارع المؤتلفون سابقا ، وتأكل الثورة رجالها ، مما يهيء الفرصة للمتطرفين أن يمسكوا بأزمة الموقف ، وغالبا ما يمثل هذا التطرف في فرد تتجسم بيده كل السلطة ، يعرف باسم « الرجل القوي » ، مثل كرومول في إنجلترا ولينين في روسيا ، وروبسبير في فرنسا .

ولعل ذلك هو مايجعلنا نطلق على الثورة مصطلح البيضاء أو الحمراء ، فهي حمراء ان أطاحت برؤس كثيرة ، مثل الثورة الفرنسية التي أعدمت وقتلت الآلاف ومن أولهم الملك والمملكة ، بل ان بعض رجال الثورة أنفسهم لم ينجوا من المفصلة كذلك ، ومثلها كانت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي ، الا أن الثورات البريطانية خلال القرن التاسع عشر والقرن السابع عشر والقرن الثالث عشر كانت أقرب الى البيضاء منها الى الحمراء ، بمعنى أن الصراع كان يتم سلميا دون إراقة لدماء كثيرة ، ويحدث التحول وانتقال السلطة دون ضحايا كثيرين .

ونعود الى دراسة برنتن حيث توصل الى عدة حقائق يلخصها حسن صعب  
في هذه النقاط الاربعة .

اولا : ان بين الثورات الاربعة اختلافات شديدة ، ولكن بينها أيضا  
تشابهات تجعل مفهوم « الجمعي الثورية » ينطبق عليها كلها .

ثانيا : تدل هذه الثورات على وجوب دراسة أقوال الناس وأفعالهم بدون  
البحث عن علاقة منطقية بين الاثنين ، لأن الناس في فترات الازمات يقولون  
ما لا يفعلون ، أو يفعلون ما لا يقولون .

ثالثا : وتدلل هذه الثورات على أنه لا يمكن تغيير الناس تغييرا سريعا  
ومباغتة تحت وطأة الاذهاب أو بتفسير القوانين ، والنشائج ، وغلاة المتطرفين  
الذين يحاولون هذا يخطئون . لأن فترة العافية التي تمتب الازمة تظفر أن  
النزوة لم تغير الناس تغييرا عميقا .

رابعا : ان الثورات الاربعة التي سلكتها الدراسة المقارنة تعد « الانسان  
المستضعف » بحياة أفضل ، وتعزز أمله بالسعادة . وتقوى رجاءه بتحقيق  
حاجاته المادية ، وتبني الشيوعية هذا الأمل اليوم أكثر مما يتبناه أبناء  
الثورات الثلاث الأخرى ، ولكن الثورات الاربعة لم تتوصل بعد لانجاز هذا  
الوعد نجازا صحيحا ، ولكن هذا يمنع شعوب الصين وشرقي آسيا والشرق  
الادنى من التعلق بهذا الوعد تعلقا حماسيا بالغا ، ولايسوغ لنا الاكتفاء  
بالقول بأن هذا الوعد مستحيل الانجاز ، لأن الاخفاق في انجازه سيكرن  
بصدرا لثورات جديدة ، فتصبح الثورية بذلك أشبه شيء بسرطان يتعذر  
إشناؤه ولو اتي حين ، ولذلك فان الأولى بنا أن نولي هذا الوعد ما يمكن من  
منايقنا ، وأن نبذل أقصى جهد لوضعه موضع الانجاز (١) .

الا أن بعض الاحتمام التي يسوقها برنتون ، بعد ذلك كله ، يشوبها

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

بعض القصور أو بعض التناقض . حين نراه يذهب الى أن الثورات قد ساعدت على تكامل البلدان التي تقع فيها ، دون أن يذكر كيف يتم ذلك ، أو دون أن يشير الى الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية ، والتي لابد منها للقضاء على الصراعات الاخرى المتولدة عن قيام الثورة ، ثم انه لم يوضح لنا ما يمكن ان يحدثه هذا التكامل في خلق « الشخصية القومية » الجديدة للأمة التي قامت بها الثورة . وذلك ليرحمى بتوافر على ايجاده هذا النوع من الصراع

وعلى الرغم من ذلك ، فلانستطيع أن ننكر أن الثورة بصورة عامة تحدث الكثير من التغييرات في طبيعة السلوك الفردي ، حيث يميل الى أن يصبح قوميا جماعيا بعد أن كان فرديا نفعيا .

ولعلنا اذا ما أردنا دراسة الثورات لكي نخرج بأيديولوجية معينة ، وجب علينا أن نتجاوز ذاتية المضمون لكل ثورة على حدة الى الشكل العام الذي يتخذه المضمون يختلف من ثورة الى أخرى تبعا للظروف التاريخية ، والايوضاع الاجتماعية المختلفة فلا يمكن الاستناد الى شيء متغير مختلف في اعطاء تحديد عام ثابت ، ان الايديولوجيات الثورية الكبرى تختلف في المبدأ الثوري أو المضمون الايديولوجي الذي تنطلق منه ، ولكن تلتقي جميعها في بعض الخصائص الاساسية التي تشكل منها كل ايديولوجيا ثورية ، ان الاختلافات من ناحية المضمون لا يمكن حصرها ، فكل ايديولوجية ثورية تحاول أن تعبر عن ذاتيا في مبادئ ونظم خاصة تحاول أن تجسدها في واقع حي .

والثورة تعدد تفسيراتها تبعا للمدارس التي تحاول التفسير وخلفياتها الفكرية ، فهناك على سبيل المثال - كما يذكر قاموس علم الاجتماع - التفسير الذي ساد القرن التاسع عشر والذي طوره الماركسيون والفكرون اليساريون ، والذي - وفقا له - تصبح الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي الوسائط الضرورية لتحقيق تقدم الانسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة ، والحكم الذاتي والمساواة والانسجام الاجتماعي ، وفي مقابل هذا الاتجاه

هناك اتجاه آخر يحافظ به مثله مفكرون من أمثال فيتشه ولوبون ، وبيرون أن الثورات إنما تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة ، تحطم النظم القائمة ، ويستندون الى تفسيرات سيكولوجية ، الثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الفوضى وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية .

أما أصحاب الانبعاثات النامية السوسيولوجية والبرمسية فيعتبرون مصطلح الثورة مصطلحا وضعيا ، وليست له دلالة قيمة ، فكافة المتغيرات الجذرية التي تحدث للنظام السياسى أو الحكومة فى المجتمع هي ثورات الى المدى الذى تستند فيه هذه التغيرات الى قاعدة شعبية مريضة (١) .

وكم هو جميل أن نرى الفكر الكلاسيكى كذلك يتطرق الى تحليل الثورات بصورة تكاد تكون، مصرية تماما ، حيث أفرد أرسطو الكتاب الثامن من مؤلفه « السياسة » للبحث فى نظرية عامة للثورات ، مستعرضا أسبابها وعللها فى جميع أشكال الحكم فى شيء من الاسهاب ليصل الى فرضية عامة ، مؤداها أن عدم المساواة هو دائما ركيزة أية ثورة (٢) ، ولعله بذلك كان يبحث فى الدواعى المؤدية للصراع ، فعدم المساواة هذا بالإضافة الى عدم الرضا ، والاختلاف فى وجهات النظر ، وتباين القدرات هي الأسباب التى تدعو الى قيام مثل هذا النوع من الصراع العنيف ، وهى التى تطرق اليها أرسطو فى بحثه عن نظرية عامة للثورات ، التى تناولها بنظرة واقعية موضحا أن المذاهب السياسية المختلفة تعترف بحقوق الأفراد فى المساواة ، الا أن الواقع يوضح أنه عند التطبيق فإنها تحيد عن هذه المساواة (٣) ، فهو يرى أن

---

(١) محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

(٢) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق .

ص ١٦٣ .

(٣) أرسطو ، ترجمة احمد لطفي السيد ، السياسة ( القاهرة : الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ) ص : ٣٨٦ .

الطقة لادنى قد تور في محاولة للحصول على مساواتها بالضيقة الاعلى ، وهذه الاحية قد تور في محاولة للمحافظة على تفوقها وتسيورها .

واذا كانت تلك هي اسباب رئيسية لقيام الثورات ، فان ارسطو يورد اسبابا اخرى - ثانوية بالنسبة لهذه - منها الاحتقار والاهانة والخوف والتصادى في السيطرة او الريادة الكبيرة في بعض اجزاء الدولة ، وقد تكون الثورات مرجعها الى التروير في الاستحاثات والكيد والاهمال أو اختلاف الاصول (١) . رتت كلها عوامل فعالة في اثاره الحقد والصينية مما يثمر نفسات واضطرابات في أنظمة الحكم . ومن ثم توجد البيئة الصالحة لنشوء منيات الصراع .

ويبدو ان ارسطو كان اسبق من هاركس حين ارجع الثورة الى بعض الاسباب الاقتصادية ، حيث ان هذه الاخيرة اذا ما حدث بها اختلال ، وادا لم تتوافق مع المعطيات السياسية في المجتمع ، او اذا وجدت هناك حالات لعدم التطابق للظروف الاقتصادية والسياسية ، او اذا ما انفصلت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية ، فسوف تكون النتيجة بالضرورة صراعات سياسية قد تودى بنظام الحكم اذا ما اشتدت وعنف .

ويزيد ارسطو الامر تحليلا حين يدخل عوامل جديدة في عملية الصراع أو الثورة ، حيث يرد الاسباب الى العوامل التالية :

- الاستعداد النفسى للتأثرين ، بمعنى أن الثورة لا تقوم الا اذا بلغت

---

(١) أنظر في ذلك :

• - حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من افلاطون الى محمد عبده ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦ ) ص ١٠٠ - ١٠٣ .  
• - أميرة حنى مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى هاركس ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ ) ص ٥٠ - ٥١ .



الشحنة ضد النظام القائم مداها ، ومن ثم فلا حل إلا الإطاحة به والنسوة  
عليه .

- الأغراض والأهداف التي تقوم الثورة من أجلها ، ولابد وأن تكون  
عظيمة سامية ، حيث إن الشعب ( ومصطنع الثورة لا ينسحب إلا إذا قامت  
بها الطبقات المريضة من الشعب ) لا يثور للامور السافهة البسيطة .

- وبالإضافة الى هذين العاملين يذكر أرسطو أن الظروف والاحوال  
السائدة غير المتكافئة - كما سبق أو أوضحنا - هي التي تفرض على الشعب  
أن يثور (١) .

وكم يصدق هذا التحليل ، حيث ان الثورة في حقيقة الامر تحتاج الى  
تحول وجداني ، وتجربة بالغة ، لان المتأهل الفكري لا يحقق ثورته ، فالفرد  
الذي يفهم المشكلة ، يحقق الخطوة الاولى في معاناتها ، ومن يريد معاناتها  
يحاول أن يحيها ، ومن يحيها يجب أن يحل مبعثها ، وخصوصا مسبب  
التعبير عنها والتبشير بها ، وان كان وحيدا فريدا في الميدان .

والثورة تقوم على صعيدين متباكين ، صعيد النقد والتدمير ، وصعيد  
البناء باسم مبدأ جديد ، ويربني آخر ان الثورة أصبحت تعني علاقة جديدة

---

(١) أنظر في ذلك

- أرسطو ، انسياسة ، مرجع سابق ، ص . ٢٨٦ - ٤١٤ .

وكذلك

- محمد عبد الله نصر ، في النظريات والنم السياسية ( بيروت : دار  
النهضة العربية ، ١٩٧٣ ) ص : ٥٩ - ٦٤ .

— James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories  
of International Relations ( New York : Harper & Row, 1981 ) pp. :  
181 - 206.

بمفهوم جديد ، هذا المفهوم أو هذه الأيديولوجية تكون ثورية عندما تنكسر  
النموذج التقليدي القائم ، بما ينطوي عليه من نظم وقيم .

وفي تعليق آخر على نظرية أرسطو ، يعترف الدكتور عبد الستار قاسم  
بأن تحليلات أرسطو حول الثورة تلتقي في كثير من الأحيان مع أفكار المناظرين  
المعاصرين في الحركات الثورية . وقد زاد هذا الالتقاء من حدة الاهتمام  
بتفسيرات أرسطو من قبل منتقديه ومؤيديه ، ولذلك يذهب الدكتور إلى أن  
أرسطو كان يعمل على تطوير نظرية ديناميكية في الثورة بناء على مسبب  
تركيبية وعرضية تتميز بها الأنظمة السياسية المختلفة ، ولذا فإنه ينفى  
إمكانية اشتراك الثورات المختلفة بأسباب متطابقة أو إمكانية تطابق ثورتين  
في تطورهما وسببتهما ويقول أن كل صنف من أصناف الأنظمة السياسية  
يرتبط بصنف معين من أصناف الثورة (١)

---

(١) عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، أفلاطون  
وأرسطو ( عمان : المطبعة الأردنية ، ١٩٧٩ ) ص ١٧٢ .

## الصراع والمعرفة السياسية

يجدر بنا ، بعد أن طالع بنا العرض التطبيقي السابق ، أن نبث الآن الموضوع من الجانب الآخر . جانب المعرفة السياسية ، لنرى إلى أي مدى كان التوفيق مواتيا لهؤلاء انذرين تصدوا لعملية البحث والدراسة ، وإن كان أساس التوفيق هذه المرة يقوم على مبدأ السلوك القائم على المعرفة والادراك قبس التصرف العملي .

ويعترف رجال السياسة بوجود قصيتين متناقضتين ، بعد كل قراءاتهم في مجال العلم ، أولاها أن علم السياسة سار شوطا بعيدا في طريق التطور ، في فترة قصيرة نسبيا ، بزيادة مطردة في كل من أعداد الباحثين والمبتدئين وكذلك في قدر المعلومات المتوفرة لدى علمائه ، أما القضية الثانية فهي مشبته للآمال بقدر ما كانت الأولى مشجعة ، وهي أن احتمال تطبيق هذا الكم المتزايد من المعرفة في إصلاح وحل المشكلات السياسية التي تعترض طريق الدول ، ولاسيما مشاكل الصراع والعنف السياسي ، يظل منخفضا بدرجة كبيرة ، وهذا التناؤم هو بالطبع جزء من رد الفعل لحقيقة مفادها أن كثيرا من هذه المشاكل لها جذور راسخة عميقة لدرجة أن المعرفة بفردتها لن تكون كافية ، وبالمثل فإنه يرجع جزئيا إلى أن عليا القوم من السياسيين نادرا ما تكون لديهم الكفاية اللازمة لفهم وتقييم وتطبيق اكتشافات العلوم الاجتماعية ، ونفس الشيء ينطبق على تنمية القوم من المعارضة ، ونفسى بهم هؤلاء الذين لديهم تقريبا نفس الخبرة ونفس الاهتمامات ، إلا أنهم ليسوا في مراكز لها تأثير سياسي كبير ، وإن كان لهم دور ما في عملية صناعة القرار السياسي ، التي تعتمد في سائرنا على كل من يأخذ بقدر من المعرفة السياسية ، ولا يغيب عن بالنا أن الممارسة في الدول الليبرالية تقف على قدم المساواة مع رجال الحكم في المشاركة في عملية تشكيل القرار السياسي .

وبالإضافة الى الاعتبارين السابقين يوجد هنا ثالث ، وهو الفشل  
النفسى للباحثين أنفسهم في العلم الكامل بعلاقة بين المعرفة والعمل ، حيث  
أن اكتساب المعرفة وتنظيمها يجب أن يسبق بالضرورة عملية التطبيق ، ثم  
أن المشكلة لاتتصل اتصالاً وثيقاً باكتشافات الباحثين فقط ، بل انها تكمن  
أيضا بصورة جارية في أعمال توصيل تلك الاكتشافات الى هؤلاء الذين ليس  
لديهم الا معلومات غير متكاملة ، ولعل هذه القضية الاحيرة هي الاخطر في  
أيامنا الراهنة حيث أن مدعى المعرفة كثيرون ، ويمكن الخطورة هنا هو في  
توابع هؤلاء على عملية الحل والتحليل ، ومن ثم كان نصف المعرفة خطر كما  
يقولون .

ان الذين ينادون بالأصلاح يسكنون بوجهة نظر العلم الاجنماعي  
التطبيقي ، الا أن الباحثين في موضوع السلام - على سبيل المثال - يكرمون  
جهودهم للمحافظة على القابوز والاعتماد على حساب العدالة الاجتماعية ، أو  
المحافظة على النظام بدلا من تغيير النظام ، وعليه ينبغي أن يكون الهدف ليس  
في القضاء على مظاهر الصراع بصورة تامة ، حيث أن ذلك لن يكون متاحا ،  
ولكن في احتوائه في محاولة للتقليل من حدته ، وزيادة الفرص لتطبيع  
نتائجه حتى تكون بمثابة يمكن الاستناد منها .

وقبل أن نتحدث عن عملية اكتساب وتقنين المعرفة حتى تصلح للتطبيق ،  
نرى البحث أولا في مدى أهمية المعرفة ، ومن القدر الذي يمكن أن تلعبه  
الافكار في تعديل وتنفيذ مواصفات النظام الاجتماعي والنظم السلوكية ،  
التي تتأثر بالظواهر المتشابكة مثل الثروة والموارد والموقع من السلطة ، وفي  
الحقيقة أن سلوك الافراد في المجتمع هو نتيجة عدة عوامل منها ما هو خارجي  
إخلفنا ذكرنا ، وما هو داخلي فيما يتصل بالشخصية وما يمكن أن تتمتع به من  
نصرة وحسن ادراك ، وتفضيل اختيارات معينة مما ينتج عنه هذا السلوك  
المحدد الذي يمكن أن يدعم من الظروف الاجتماعية القائمة أو يمسكها

تعديلها ، وفي الحقيقة فإن أى طرف اجتماعى أو حدث انساني هو نتيجة تفاعل معتد بين ثلاث مجموعات من الطواهر الارادية والقدرية والبيئية ، بل ان الظاهرة الارادية فى حد ذاتها هى نفسها نتيجة لكل من القدرية والبيئية بالإضافة الى ظاهرة ارادية سابقة .

وهناك قصية اخرى ترتبط تماما بكن ماسبق ، وتتعلق من التساؤل عما اذا كان التأثير الذى تحدته الافكار على سلوك الافراد سواء منهم العاديون من المواطنين ، أم رجال السياسة من بينهم مقاليد الامور ، يمكن ان يؤسر بالتالى على علم الطواهر الاجتماعية ، ولعله من هذا المنطق يبدو ان كارل ماركس وكارل ماركس كانا على حق تماما ، عندما كانا يناديان باز افكار كى فرد تتأثر بالزمان والمكان والدور الذى يتعبه وكذلك مركزه الاجتماعى ، الا اننا لابد وان نصيب الى هذه القائمة عوامل اخرى مثل اثرات التقايف والخلفية الاجتماعية والخبرات، والتجارب التى يمر بها الانسان ، وكل ذلك لابد وان يؤخذ فى الحسبان عند شرح افكار أو بدركات أو تفضيلات الفرد . والمغزى هنا هام جدا لانه يجعل توليد المعرفة العلمية والموسوعية المناسبة لنظروف الاجتماعية ممكنا ، الا اننا لابد وان ندرك وكما سبق أن الحقنا ، ان الاسلوب العلمى لا يخلق وحده معرفة اجتماعية مفيدة ، فهو ضرورى ولكنه لا يكتفى لى يقدم معرفة ذات مستوى رفيع يمكن ان تطبق فى حل الصراع السياسى ، اذ لابد وان تكون هناك مقاييس وملاحظات وسجلات للطواهر المراد شرحها او وصفها ، وكذلك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تواجد وقوة واتجاهات مثل هذه الطواهر ، وغنى عن البيان ان تلك المؤشرات لابد وان تكون صالحة ، ونعنى بذلك المدى الذى تحصل اليه مؤشراتنا فى تقديم نموذج دقيق للطواهر التى نسمى ان قياسها ، علما بأنه لا يوجد هناك اختيار نهائى وحاسم لصلاحية أى مقياس ، ولذلك فعلينا ان نختمس وأن نحسن بصورة دائمة من صلاحية مؤشراتنا ، ضمانا لعلمية النتائج .

ومن المعروف أن العوامل الضرورية للبحث الموضوعي هي الملمس والمعرفة والنظرية ، ونمى بالعلم هنا مجموعة الاجراءات والافتراضات التي تعتمد عليها ، التي ثبت أنها أفضل من مجموعة أخرى في اكتساب المعرفة وتنظيمها وتقييمها ، أما النظرية فهي مجموعة من المعلومات المكتنزة ، أو هي خليط من الأدلة العملية والتأملات المنظمة والمنطق السليم ، وفي واقع الامر لن يكون عندنا نظرية علمية مالم نوضح هذه التأملات في صورة منظمة قابلة للتنفيذ وتثبت صحتها عن طريق الأدلة العملية ، وباختصار فإن أى نظرية علمية يجب أن تكون تجريبية عملية ، الا أننا لاستطيع أن نسمى أن مشاكل ونماذج واستراتيجيات البحث في العلوم الاجتماعية تطابق مثيلاتها في العلوم الفيزيائية والبيولوجية .

ولعل كل ما سبق ذكره هو بعض الصعوبات التي تقف عقبة أمام مجموعة المعلومات التي تتطور بانتظام فيما يتصل بالصراع السياسى ، وذلك بالإضافة الى بعض المشكلات التي تتعلق بتطبيق بعض الاكتشافات التي ظهرت من الأبحاث عن الصراع ، وتمثل أحدها في اختيار وتحديد الاهداف بواسطة رجال السياسة ، وكذلك المراميل التي تؤثر على تحقيق هذه الاهداف ، سواء كان ذلك التأثير بالسلب أو بالإيجاب ، ومن المعروف أن المنهج العلمى يعتبر أن التحديد السليم للاهداف هو نصف الطريق ، والنصف الآخر هو ضمان الوسائل غير المعقوفة لتحقيقه .

وعلى أية حال هناك بعض النتائج الثانوية ذات القيمة التي توجد في الاكتشافات التي تبين تحت أى ظروف ، أو طبعا لأى أحداث يمكن لبعض أساطد الصراع أن تتحول الى حنف سياسى ، وعلى سبيل المثال ، اذا اكتشفنا أن ٧٥٪ من ٢٢٥ من المواجهات بين القوى العظمى التي حدثت منذ سنة ١٨١٦ ، انتهت بالحرب تحت ظروف من التكافؤ المسلح ، والزيادة الكبيرة في الاتفاق السكرى ، نستطيع أن نفترض توصيتين : أحدهما أنه من الاهمية

يمكن ضرورة تجنب المواجهة في مثل هذه الظروف التي عادة ما تساعد على الاسراع بها ، والثابتة أن أي محاولة للاتصال من حالة التكافؤ المسلح الى حالة التفوق هي عملية تحمل الكثير من الخطورة ، حيث انها تدفع المنافس الى ارتكاب الحماقات العسكرية في محاولة لتحجيم القوة الاخرى ، ودليلنا على ذلك استعراض التاريخ الذي يزرع بمثل هذه الحالات (١) .

وبجرتنا هذا الى الحديث عن علماء السياسة والمهنة الملقاة على كاهلهم وكذلك الابعاد التي يتركز في نطاقها ، وادا كان أيشتين قد ذهب الى وجود العالم الموضوعي ، الذي تختلف الصورة والتصورات عنه تبعاً لاختلاف الموقع ، فإن نفس الشيء يحدث لعالم السياسة ، الذي يمكن أن يراه الانسان موضوعيا من خلال منظر واحد فقط ، ورجل السياسة تحكمه ابعاد معينة لايمتدح أن يتعداها سواء في حياته العامة أو في ابحاثه الموضوعية ، منها .

- البعد الايديولوجي أو العقائدي وهو الذي يفرض عليه سلوكا محددا ازاء كل القضايا التي قد يكون طرفا فيها ، ومثال ذلك مايمبر عنه الان بالشرق أو بالغرب ، وأحيانا باليسار أو باليمين .

- بعد التقدم أو التخلف وهو بعد يغفل يد الانسان أو يبسطها تبعاً للإمكانات التي يتيحها تراجده في بيئة معينة ، وأظننا لسنا في حاجة الى بيان كيف أن الموارد المحدودة تضع رجال السياسة والاقتصاد امام مسئولية ليست بالهينة وهم يحاولون علاج مشكلات التخلف في "نومين" .

- بعد الهوية سواء منها المحلية أو القومية أو الطائفية أو العرقية وأحيانا الدينية وهي ماينتجى اليها رجل السياسة كطوق نجاة في عالم

---

(1) David Singer, Conflict Research, Political Action and Epistemology. In Ted Robert Gurr (ed.), op. cit., p. 498.

أصبح مصدر قلق واضطراب نفسى بسبب مايطرأ عليه من تغيرات سريعة ،  
يلهث الإنسان وهو يحاول اللحاق بها ، الا أن الاتجاه الحديث الآن ينحى نحو  
تأصيل هوية عالمية انطلاقا الى إيجاد الحل المناسب لكل المشكلات الدولية .

- واذا ماكان أينشتاين قد ذهب الى بعد رابع فى الفزياء يعبر عنه  
باحتزال الزمان ، فلا بأس أن نستعير وجهة النظر ، لنحاول تطبيقها فى عالم  
السياسة ، فنوجد بعدا رابعا يتصل بالمكان والدرة على اختزاله كذلك ، حيث  
انه فى ظل هذا التطور التكنولوجى المنهمل أصبح العالم ازاء وحدة متفاربة  
لا تفصل بين أجزائها حواجز جغرافية أو ثقافية . ومن ثم كان على صاحب  
الفكر أن يتعامل مع هذه الحقيقة ، على الرغم من وجهة النظر الاخرى التى  
تذهب الى ازدياد العجوة بين الشمال والجنوب ، أو بين الدول الغنية والدول  
النامية .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أن رجل السياسة الذى يقدم على دراسة  
الصراع السياسى ، أو الذى يريد أن يتخبط فى احدى عمليات الصراع  
عليه أن يحيط بهذه الابعاد جميعا ، لان المعرفة كل متكامل ، اذا ما افترضت  
حيزا جاءت النتائج متوقعة معينة .

ولعل كل مأسوق الحديث عنه هو الاساس الذى انطلق منه التجديد  
الذى يتالى علم السياسة هذه الايام ، فيما يعرف باسم الثورة السلوكية - كما  
سبق أن اشرنا - التى تحاول أن تلمج النظرية والوسيلة والمجال فى دراسة  
الظاهرة ، دون أن يقتصر ذلك على الميدان السياسى فقط ، انطلاقا من أن  
الإنسان كائن اجتماعى ، لا يصفى بصورة قامة لنوع واحد من النشاط فحسب .



ديبالت  
الماركسية



### تمهيد

سبق لنا بعض الحديث عن الماركسية كإيديولوجية كانت سائدة مهيمنة خلال قرن مضى مما أتاح الفرصة لردود وانعكاسات متباينة ظلت تتجاوب عبر مختلف الاقطار حتى الازمة الحالية ، ويبتى لنا الان ان نتعرف على الابعاد السياسية في النظرية الماركسية التي قامت كسابق ان اوضحنا — على عمليات القوة والصراع ، ولعلم من هذا المنطلق كان اختيارنا لها نموذجا من الفكر الانساني الذي يمكن ان يحدث انقلابا في المفاهيم وتغيرا في السلوك متخذا في ذلك وسائل اقل ما يمكن ان تتصف بالمسلمية .

والماركسية هي المذهب الذي نادى به ماركس ورفيقه انجلز ثم تابعهما لينين وتروتسكي وستالين من بعدها بصورة قد تختلف في بعض التبسيطات دون ان تمس الجوهر كثيرا ، وهي نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتققيها مقام العقيدة ، التي لا تترك مجالا من مجالات الحياة الا وتحاول ان يكون لها دور فيه ، عن طريق اعادة تشييق معطياته الفكرية بصورة تكاد ان تكون كلية ، ومن ثم فهي دعوة الى التفكير والفهم لكل ما يدور حولنا في المجتمع وعلينا ان نعترف ان الماركسية ليست عقيدة جامدة ميتة ، حيث اثبتت انها متطورة ، تقبل تحديثات الظروف التي تفرض عليها تقرا من التغيير ثم انها المبدأ الرئيسى الذى يستقى منه ما يثار ب نصف السكان فاسفهم في عالمنا المعاصر .

والماركسية مذهب ذو نزعة نقدية . حيث انتقدت هيجل على الرغم انها اخذت منه . ونصبت للنهالية الالمانية بصورة عامة ، وانكرت الاشتراكيات السابقة بذهابها المختلفة مدعية انها مجرد آراء خيالية ، واعترضت على الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وعادت الطبقات البورجوازية المالكة لرأس المال . وكان ماركس يعلن في صراحة بانه اذا انتقد نبلا هوادة غير هيا ب ولا خجل من أية نتائج يمكن حداثها ، طالما ان ذلك ينطلق من موقفه الفكرى .

والماركسية هي مذهب الحتمية ، هدية لتطور والتغير الاجتماعي لكي يصل المجتمع الى المرحلة الشيوعية ، وحتية ديكتاتورية الطبقة العاملة ، والحكومة العمالية العالمية ، وحتية تواجد المجتمع الانساني الخالي من النظام الطبقي ، وحتية الوصول الى نظام الدولة التي لاتعرف السلطة ووسائلها أو بالاحرى نظام الكيان الاجتماعي الذي لا يعرف الدولة .

والماركسية مذهب اقتصادي لم يبتدع جديدا ذا أصالة يمكن ان ننسب اليه . وانما استقى من اسلاف عديدين ، حيث أخذ ماركس عن آدم سميث ، ودينيد ريكاردو وجون لوك المبادئ التي سبق أن نادوا بها من ان العمل هو اساس القيمة ، وانه المصدر الرئيسي لقوة المجتمع ، ولعله انطلاقا من هذا جاء الادعاء بتحكم القوانين الاقتصادية في حياة المجتمع ، وبصورة عامة يتفق الكثير من المؤرخين المحللين ان المبادئ الفكرية للماركسية وجدت في الاقتصاد السيلسي الانجليزي والاشتراكية الفرنسية الالمانية .

والماركسب هي مذهب المادية ، حيث تم من تؤمن الا بها هو موجود وملموس ، والمادة لديها هي اصل الوجود يمتدور الحياة ، ومن ثم هي التي تشكل الفكر وليس العكس . وهي انما حدث لكن حركات التاريخ ، ولعله من هنا جاءت التسمية التي عرفت بها الماركسية وهي التمسك بالمادى للتاريخ ، وطالما انه لا يوجد في المادى سوى المادة ، فلا مكان هناك للأرواحانيات التي انتزعتها ماركس تمام ، وانطلاقا من ذلك جاء عسقم اعترافه بالدين ، ولابد وان تتحدر منه الدولة : الفرد ، ولكن اذا ما كسان ذلك ممكنا بالنسبة للدولة فانه يصعب تمام . :نسبة للفرد كما اعترف ماركس نفسه ، ومن هنا جاءت دعوة الرنسية الى محاولة وضع حل لذلك المناقش بين الدولة والراءيا . او به ، وبة اخر — بين المواطن و لانسار .

والماركسية هي مذهب الثورة ، فحينما كان ماركس يحل كان بنادى  
بالثورة ، ثورة الطبقة العاملة المطحونة ضد الطبقة البورجوازية المستغلة ،  
ولذلك لم يكن يقر له قسار في بلد واحد ، بعد أن تضيق به السلطات  
الحاكمة فتأمره بالرحيل ، الى أن يستقر به المقام أخيرا في لندن ، البلد  
الذي لم يستطع المناداة بالثورية فيه ، لحصول مواطنيه على الحقوق  
الديمقراطية والاجتماعية ، ولكن بالتشريعات السلمية ، ومن ثم فلم يكن  
هناك داع لثورة ، كما سوف يأتي الحديث .

### موجز تاريخي

لم يعد التاريخ يعيش على هامش العملية السياسية ، بعد أن بدأ ينظر الى الوقائع التاريخية على انها ظواهر سياسية ، تبعا لاصدث مناهج البحث في علم السياسة فيما يعرف بالمذبح السلوكي - وقد اشرنا اليه الان - الذي احدث انقلابا كبيرا في مناهج البحث في علم السياسة ، بسبب استخدامه لكل معطيات العلوم المختلفة من اقتصادية واجتماعية ونفسية وتاريخية ، وهو بصدد عملية التحليل السياسي ، وبناء على ذلك أصبح من الضروري التطرق الى الخلفية التاريخية للفيلسوف أو العالم لمحاولة الكشف عن الدوافع التي جعلته يسوق هذا الرأي أو ذاك ، وذلك اتجاه سليم من وجهة النظر العلمية ، بل انه هو الذي اثرى المعارف السياسية ، حيث ان الكثير من الابحاث والدراسات الاميلة في علم السياسة لم يتم انجازها الا خلال ازمات تاريخية معينة ، واذا ماكان المؤرخ يسرد ويرتب الوقائع ، فان عالم السياسة يستخدم ذلك كله كمادة اولية في دراساته وتحليلاته ولعله من هذا المنطلق كان لابد من التعرض لبعض التاريخ البسيط لحياة كارل ماركس .

وكان ماركس قد ولد في ألمانيا ( بروسيا الريفية ) مع بداية القرن التاسع عشر ( ٥ مايو ١٨١٨ ) في عالم يسود بالارهاصات الليبرالية الاجتماعية والسياسية انعكاسا لانتشار المبادئ التي روجتها الثورة الفرنسية ، والدعوات التي نادى بها لوك في إنجلترا وروسو وفولتر من قبل في فرنسا ، وكان أبوه المحامي يهوديا امتنق المذهب البروتستانتي ، بعد مولد ماركس الابن بست سنوات ، سعيًا وراء استواء الحياة بين صفوف الشعب الألماني ، والمجيب أن : "للة ماركس المثقفة المبسورة الحال لم تكن ذات طابع ثوري اذ كانت تركز الى نوع من الدعة والطمانينة، وفي عام ١٨٤٥ انجز دراسته بتقديم اطروحة الجامعة حول فلسفة الطبيعة بين ديمقراطيين وأبيقور .

وفي عام ١٨٤٢ انطلق البورجوازيون الواديتاليون في اصدار جريدة  
معارضة في مدينة كولونيا ، عمل فيها ماركس محررا ثم اصبح بعد فترة  
رئيسا لتحريرها ، وفي ظله اتخذ اتجاه الجريدة الديمقراطي الثوري يزداد  
وضوحا ، مما حمل الحكومة على اعتقالها في نهاية الامر .

ومع حلول عام ١٨٤٣ اغتيل ماركس الى باريس ليصدر في الخارج  
مجلة راديكالية . ولكن لم يقدر لها ان تواصل الصلح بعد العسود الاول  
وذلك بسبب بعض التصورات الادارية والشخصية التي اعانت  
اسرائيلتها . الا ان كتابات ماركس فيها اثبتت ثورته التي تنقد كل  
شيء بلا هوادة في مجتمعه الراهن .

وفي سبتمبر ١٨٤٤ وخلال اقامة ماركس في باريس يحدث ان يحل  
بها فريدريك انجلز في زيارة سريعة ، فيلتقي بكارل ماركس ، ويذ ذلك  
اليوت يرتبط المفكران بصداقة وطيدة استمرت طيلة حياتهما واثرت نتاجا  
فكريا غزيرا في كثير من العلوم الانسانية ، وقد خافا سويا نضالا حادا  
ضد مختلف نظريات الاشتراكية البورجوازية ، وصاغوا نظرية وتكتيك  
الاشتراكية الراديكالية الثورية ، او مايسمى بالشيوعية الماركسية .

وتتكون هناك جمعية شيوعية سرية عام ١٨٤٧ ، سرعان ما ينضم  
اليها كل من ماركس وانجلز ، حيث يجدان فيها وسيلة الى بسط انكارهما  
وممارسة انشطتهما ، فيكلفهما المؤتمر الثاني لها - والذي تم انعقاده في  
لندن في سبتمبر من نفس العام - بوضع خطة عمل للشيوعية الدولية  
بالاضافة الى شرح وتوضيح كل المفاهيم المتصلة بها ، ويحدث ان تأما  
بذلك فيها سميا بـ البيان الشيوعي Communist Manifesto ، تعرضا فيه  
لفكر المادى الذى اتصفت به نظريتهما ، والديالكتيك الذى اخذاه عن  
هيجل وعدلا فيه لكي يصبح العلم الاوسع والاعمق للتطور - حسبما كانوا  
سميهم - ، وكذلك نظرية التحال الطبقي والدور الثوري الذى تضطلع

"البروليتاريا العمالية في العمليات الاجتماعية لتصبح الحور الذي تدور  
حوله وتتركز عليه كل أنشطة المجتمع .

ويتبدو ان مرمسا الى قاست كثيرا من حموية ثورتها ، وبدأت تدعو  
نوعا من السلام الاجتماعي . ضاقت ذرعا بدعوات ماركس الثورية الهاء .  
للأظام الطبقي القائم في المجتمع ، وخشيت على نفسها ، فكانت قد  
استجابت لطيب الحكومة البروسية . وطرفته من باريس فالتجىء الى  
بلجيكا وأقام فترة منع الوقت في بروكسل . الا ان حبه الشديد لوطنه  
والانتماء للطبقة العاملة فيه جعلاه يعود الى المانيا ليدعو الى ثورته  
مرة اخرى . وبدأ رحلة طويلة مع السلطة المحافظة ، يواجه فيها خطر  
الحكم عليه اثر محاكمته بسبب اتهام وجه اليه باثارة الطبقة العاملة ، الا  
ان الحكمة تبرا سآخته فيضطر ازاء ذلك الى مغادرة المانيا بصورة  
نهائية . ويتجه هذه المرة الى انجلترا فيصلها مع منتصف عام ١٨٤٩ ،  
ليقتضى فيها بقية حياته . ويندو ان مكائنت انجلترا قد حققت في مجال  
الحقوق الديمقراطية بالنسبة للمواطنين بصورة عامة ، على اثر اصدار  
ثلاثة الوثائق التي تحدد المسيرة الديمقراطية في انجلترا ، والتي تكون  
الجزء المكون من الدستور البريطاني ، أقول ان انجلترا وقد قطعت ذلك  
مقد استهوتته الامانة فيها ، الا انه ركن الى نوع من الهدوء والسكينة .  
حيث انه لم يكن هناك داع للدعوة الى الثورة طالما ان الطبقة العاملة قد  
حصلت على اكثر ماكان ترقوا فيه في تلك الاونة ، وهكذا اتبحت الدماء  
لماركس بالاشتراك مع انجلز ان يخرجوا افضل ماكتباه على الاطلاق ،  
ونعنى به كتاب « رأس المال » . الذي خرج الجزء الاول منه خلال حياة  
ماركس . والجزآن الاخران توافرا على امتدادها انجلز بعد وفاة ماركس  
عام ١٨٨٢ . وفي هذا يعترف انجلز - ولعله من قبيل الوفاء لسيادته  
وزميله - ان ماته انجازاه بالاشتراك مع ماركس لم يكن في قدرته ان ينجده  
وحده . وانه لولا ماركس لما كانت هناك نظرية للمادية الديالكتيكية . على



البراهين من جهود انجاز في تطبيقاتها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية (١).

---

(١) ولزيم من المعلومات من حياة كارل ماركس ، يمكن الاستدلال  
بالمراجع التالية :

— David McLellan, The Thought of Karl Marx, 2<sup>nd</sup> edition  
( London : Macmillan, 1980 ) pp. : 3 - 17.

— Frederick Engels, Karl Marx in Marx and Engels, Selected  
Works, Vol. II, pp. : 156 - 166.

— لبين . « ماركس - اجلس » الماركسية » ، مرجع سابق ،

ص : ٥ - ١٢ .

### مكتبة الميادنة في النظرية الماركسية

حظيت سياسة سقاه ساه بين مختلف العلوم الاجتماعية ، منذ ان نادى ارسطو بانها العلم السند المسيطر . ومن ثم لابد وان يكون لها سبق على كل ماعداد من علوم . انطلاقا من دراستها للانسان وهو في تمامه نضجه وفكره في حثه كونه مواطنا في دولة ، وتبقى السياسة محتلة لتلك الميزة العالية التي رغبها اليها الاغريق القدماء . ويجيء فلاسفة آخرون يتخذون بوجبة النظر هذه بعد ذلك . لعل من اولهم فلاسفة الاسلام ، ويكتفينا دليلا على ذلك تقدير الامام الغزالي لها حين جعلها في مرتبة تلى مرتبة النبوة .

الا ان البعض الاخر من المفكرين والفلاسفة لم يشاركوا هؤلاء تلك النظرة — المحقة — الى السياسة ، ولعل منطلقهم في ذلك انها كان يتعلق بالسياسة كسلوك عملي ، وليس كعلم نظري ، حيث ان التطبيق تتحكم فيه متغيرات اخرى غير تلك التي تواجه الفكر النظري ، لاسيما وان شاب التطبيق نزعة الى الذاتية ، ولذلك فقد نظروا اليها نظيرة مغايرة حين جردوه من اللبسة الاخلاقية ، فذهبوا الى انها شر ، حيث لابد لها من قوة ، والقوة مفسدة — كما يقول اللورد اکتون (١) — ولكنهم لم يدبروا وهم يسمون هذه الاحكام ان تلك هي مجرد احكام اخلاقية ولايعنى ذلك انتفاء وجود السياسة كحاجة اساسية حيوية في المجتمع ، وعليه فلا بد وان تكون لها مكانة عالية — مهما كان قدر مجافاتها او بعدها عن العسامل الاخلاقي — ، بل ان مكيافيللي صاحب السمعة غير الطيبة من وجهة النظر السياسية ، لايمكن استثناءه من شمولية هذا القول ، على الرغم انه انزل السياسة من سماء المثل التي كانت تحلق فيها منذ ان رغبها اليها الفكر الاغريقي ، الى ارض الواقع والضرورة ، اقول لايمكن استثناءه وذلك لان حديثه في كل ماكان يكذب جاء سياسيا خالصا .

---

(١) انظر في ذلك صحتي ٦٠ . ٦١ فيما سبق من هذا الكتاب .

ولكن ما أن بدأ ماركس يصدر أفكاره ، إلا وتغيرت النظرة الى السياسية لديه بصورة تكاد أن تكون مناقضة للغاية لكل من سبقه من مفكرين ، حيث أنكر طبيعتها التي خصها بها كل من تحدث عنها من سبقوه وكذلك من جاءوا بعده ، من حيث أنها الخاصة الحيوية لكل أشكال المجتمعات ، ولذلك كانت الماركسية على قدر ماتعتبر نفسها برنامجاً عملياً ، يمثل ماهى مجموعة من التحليلات النظرية ، فأما تسمى في نهاية الامر الى تجاهل السياسة والعمل بتوניה والاستغناء عنها ، حينما تتحقق المرحلة الخامسة من مراحل تطور المجتمع البشرى — حسب ادعائها — وهي المرحلة الاشتراكية العليا أو الشيوعية ، والتي يتم فيها الفناء رواسب الرأسمالية ، وانتهاء على العقبة البورجوازية ، وينتهي الانتاج النوى ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتضمحل الدولة ثم تسزول ، ويختفى الختام ، وينتفى وجود السلطة السياسية (١) .

والعجيب أنه في الوقت الذي نذهب الماركسية الى ذلك نجدتها تصر في الوقت نفسه على أن السياسة لا يمكن دراستها في معزل عن بقية انشاق المجتمع ، ولا سيما النسق الاقتصادي ، أو كما يطلقون عليه البناء التحتي أو الاساسي ، وذلك اعتراف كامل منها بوجود السياسة كاحدى ضرورات المجتمع ، الا أنه يكن القول أن الماركسية تتحدى — بصورة عامة — الافتراض الاساسي الذي يذهب الى وجود ملبح رئيسي في أنشطة المجتمع ، يمكن أن يطلق عليه مصطلح السياسة .

ولعلنا لمنا في حاشية الى بيان كيف أن تلك النظرة غيبتها الكثير من الشطط حيث أن طبيعة بشكل وصفة المجتمع هي من الامور التي لا بد لعلم أن يدرسها ، وهو الذي يتمثل في علم السياسة ، وذلك بالاضافة

---

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية في العالم المعاصر ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ / ص : ٢٩٨ — ٢٩٩ .

الى موضوعات أخرى مثل حقوق المواطنين ، وصلافة ذلك كله  
بالسلطة ونظامها .

ثم ان المصاحح الذى تستخدمها السياسة هى تلك التى تتعنى  
بالتحليل الادراكى للمبادئ الأولية الاساسية ، وهناك افتراض بوجود  
مجوعة من المشكلات السياسية العامة التى يمكن أن تشترك فيها كل  
المجتمعات البشرية على اختلاف مذاهبها الفكرية ومعتقداتها الدينية ،  
بحيث يمكن أن تنور حلها النظرية السياسية بدون حاجة الى أبجاث  
امبريقية للفاهرة المعينة فى المجتمع المعين وذلك ماجعل المفكرين  
السياسيين يعالجون المشكلات السائدة فى بيئاتهم وعصورهم على أنها  
مشكلات كل الازمة وكل العصور .

واذا ما كان علم السياسة يركز على المؤسسات السياسية  
المجتمعية ، فانه قبل كل شئ يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل  
الانساق السياسية الراهنة فى المجتمع بغض النظر عن حجبها وتدر  
أهميتها ، وذلك يعنى أن توزيع القوة لا يرتبط فقط بالانساق الكبيرة  
الاجتماعية أو الاقتصادية .

ومن الطبيعى انظر الى السياسة على أنها تلك الصورة من النشاط  
الذى تمارسه مؤسسات مثل المجالس التشريعية على مختلف مستوياتها ،  
والسلطة التنفيذية المنطة فى الحكومة ورجال الادارة ، والسلطة الرابعة  
التي تتبع فى اصحائها والرأى العام ، وذلك بالانضمام الى الاحزاب  
وجامعات الضغط ، وتلك كلها مؤسسات أهم ما يميزها هى استقلالها  
الذاتى النسبى — بقدر قد يتسع وقد يضيق — عن بقية المؤسسات  
الأخرى فى المجتمع ، الا انها كلها تحمل الصبغة السياسية .

وبالنسبة لاجراء القوة الواقعى لدى فلاسفة مثل هوبز ومكيافيللى ،  
كان ماركس يرى دائما أن السياسة لاتتصل بالحقوق كما تفهم بالنسبة

لقوة ؛ وفي أحد التعليقات على هذين الفيلسوفين وكذلك فلاسفة العمور الحديثة من أمثال بودان وسبينوزا وروسو وغيرهم ، كتب ماركس يقول إن القوة في كثير من الأحيان يظن اليها على أنها أساس للحق ، فإذا ما كان الأمر كذلك ، لم يبق إلا الحق والقانون مجرد مظاهر أو مجرد تعبير عن العلاقات الأخرى التي تقوم عليها قوة الدولة .

وإن ذلك فقد كان ماركس يعنى بصورة دائمة عدم تجاوبه مع النظرية السياسية كما كانت تمارس في أيامه وكما هي تمارس اليوم ، حيث أن مهمتها — على حد قوله — ليست في محاولة إيجاد تبرير شرعى أو أخلاقى لممارسة القوة السياسية . ولكن في فهم العمليات الاجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية . وإى بفرقة بين النظرية السياسية وعلم السياسة . وبين النظر المسبق والأبحاث الإمبريقية ، هو أمر مرفوض تماما ، حيث إن دراسة السياسة إنما تتطور بنفس الطريقة التي تحدث بها العلوم الأخرى . وذلك عن طريق اكتشاف الأنماط السببية على الرغم أن ماركس يعترف بأنه لا يمكن لأى علم أن يدرس قضاياه بدون افتراض مسبق عما يحتمل أن يكتشف بصدها ، لأن دور النظرية هو أن تضع مؤشرات يسترشد بها في عمليات البحث الإمبريقية . وكذلك . فتتجرع الانتحار التي يحتل أن يكون البحث فيها مثيرا (١) .

وانطلاقا من هذا جاء التأكيد الذى دعت إليه الماركسية من استحالة دراسة السياسة منفردة على أساس أنها نسق مستقل عن بقية النساق المجتمع فيه كما بنيت الإشارة به وذلك في حدود مايسميه ماركس « بالتقلب الموحد للعلاقات الاجتماعية » . ولذلك فإن المجتمع يمكن فهمه

(١) انظر في ذلك :

Alex Callinicos, Marxism and Politics, in Adrian Leftwich, What is Politics ? The Activity and its Study ( Oxford : Basic Blackwell, 1984 ) pp 124 - 135

ودراسته على أساس انه كل مركب أو جباع واحد لانشطة متعددة ،  
الذى تكون فيه الصور المختلفة للحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة ،  
مجرد مظاهر مختلفة لهذا للكل ، ولعل السور الذى تلعبه السياسة فى  
داخل هذا الكل الاجتماعى هو الذى يحدد طبيعتها ووسائلها والاهداف  
التي تسعى الى تحقيقها .

ولستطرادا من ذلك فان السلوك السيلس - حسبما تدعى  
الماركسية - لا يمكن دراسته وفهمه وتحليله واستنباط قواعده واحكامه ،  
الا عن التطرق الى علوم اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ  
والانثروبولوجيا ، بل انها تؤكد على انه ليس هناك سوى علم اجتماعى  
واحد . يتنوع ويتضمن بين جنباته كل هذه العلوم المختلفة ، وهذا العلم  
الموحد هو مايسيه الماركسيون « المئنة التاريخية » ، او هو الدراسة  
المنسقة للتكوينات الاجتماعية المختلفة ، ومثل تلك العمومية او  
الشمولية لاتسمح بوجود التخصصات المعينة ، ويبدو ان ماركس قد احس  
انه قد ذهب بعيدا فى هذا الاتجاه فى انكار منجزات تلك العلوم وانضالها  
على المسيرة البشرية طوال الحقب التاريخية العديدة ، والتي اثمرت فيها  
تراثا ضخما يمكن التفاضل عنه اذا ما ارادت الاساسية استواء للمسيرة  
واجازا المزيد من المكاسب العلمية ، نقول انه بعد ان احس ماركس  
بذلك ، عاد وأكد بان هذه الدراسات المحددة لابد وان تستمر فى وضع  
ابحاثها وتحديث بواعث سلوكها فى داخل اطار هذا الكل الاجتماعى الموحد ،  
وهكذا يمكن فكيف دعوة الماركسية فى ذلك بانها دعوة الى تجميع هذا  
الشتات المتناثر للعلوم الاجتماعية الراهنة ~~التي تجعل~~ الماركسيين يذهبون  
الى ان محاولة ايجاد علوم متبايزة هي محاولة خلطت تقسيمات تعسفية  
بمسطحة .

وعلى سبيل المثال لا يمكن فهم السياسة بدون دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعى  
والاقتصادى . وهذا يعنى تخلى الحدود للوصول الى علوم الاقتصاد

والاجتماع والتاريخ ، ونفس الشيء ينطبق على العلوم الاخرى ، ومن ثم  
عان للماركسية تعود فتنظر الى السياسة على انها مظهر واحد فقط لهذا  
الكل الاجتماعى ، لكن تتم دراستها كجزء من التحليل المتكامل لهذا الكل ،  
وبصورة اكثر تحديدا يقول لينين في هذا الصدد ، معبرا عن العلاقة بين  
علمى السياسة والاقتصاد فى كلمته بلن السياسة هى بعض التعبير المركز  
عن الاقتصاد (١) .

وفى معرض التطيل تدعى الماركسية ان الصراعات السياسية انها  
نشأ من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل ، ولا يمكن فهم تلك الا فى  
ضوء هذه ، والتي يسميها ماركس بعلاقات الانتاج ، وقد كتب عام  
١٨٥٩ يتحدث عن كيف ان الافراد ينخرطون ، وهم بصدد عملية الانتاج  
الاجتماعى ، فى علاقات محددة لا يمكن الاستغناء عنها ، وتستقل تماها عن  
ارائهم ، علاقات انتاج تتلاءم بالمرحلة المعينة لتطور قوى الانتاج المادية  
لديهم ، ثم ان القدر الكلى لهذه العلاقات الانتاجية هو الذى يكون البناء  
الاقتصادى للمجتمع ، او الاساس الحقيقى الذى يقوم عليه البناء العلوى  
السياسى والقانونى ، والسبب لا يتعارض مع الصور المحددة للموضع  
الاجتماعى ، وهكذا تستمر الماركسية لتعلن ان نمط الانتاج للحياة  
المادية هو الذى يشكل عمليات الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية  
بصورة تكاد ان تكون تامة ، ومن ثم فان وعى الافراد ليس هو الذى يحدد  
كيانهم ولكن العكس هو الصحيح ، حيث ان كيانهم الاجتماعى هو الذى  
يحدد وعيهم .

ويساير مورييس ديليرميه ماركس فى بعض هذه الآراء ، حيث يذهب  
الى ان الانفصال بين السلطتين السياسية والاقتصادية انفصال وحمى  
الى حد ما ، لان السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط

---

(1) Marx and Engels, Selected Works ( Moscow : Progress  
Publishing House, 1973 ) I. p. : 503.

على السلطة السياسية ، وهذه الأخيرة في حقيقة الامر ليس لها وجود مسيطر في الأنظمة الرأسمالية ، حيث أنها في مثل هذه الحالة ليست إلا انعكاسا للسلطة الاقتصادية ، ولا يتناسب الانفصال بين السلطاتين وجودا الا في الأنظمة المخططة ، ومن جهة أخرى فإن تركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة مراكز التقرير السياسي المتعددة صورة خداعة كاذبة . ان الارتباط بين نظام التلك الخاص والنظام السياسي التحدى ليس بديهيا الى الدرجة التي يدعونها ، ومثال الديكتاتورية النازية برهان واضح على ان الاونوقراطية الاستبدادية المبرنة يمكن ان تنشأ في نظام رأسمالي ، ثم ان الفاشية مرتبطة بتطور الرأسمالية . ومرتبطة بمقاومة الرأسمالية لقيام اقتصاد اشتراكي (١) .

والحياة السياسية الحديثة هي التعبير المدرسي - السكولاستي - للحياة الشعبية ، وتلك حالة من الاغتراب تكون الملكية هي قمة التعبير عنها ، والسياسة هي الجانب السلبي لها ، ولن نتمكن من التغلب على هذا الاغتراب حسبما يرى ماركس طالما كان هناك مجالان متميزان هما المجال الاجتماعي والمجال السياسي ، واعتقد أننا لسنا في حاجة الى التأكيد مرة أخرى ، على أننا لا نستطيع ان ندرك المفرد الحقيقي للنظرية السياسية إلا ان نستطيع ان نمشوا . إقامتا الاجتماع

ويتعرض ماركس سياسة مرة أخرى - ويبدو انه ينساق الى الحديث عنها مرغبا على الرغم من نظره غير السليمة اليها ، ولعل ذلك كان مرجعه الى معيشتة لاجواء تغمرها السياسة من كل الجوانب ، وكانت القضية هذه المرة تتخلص في عدم اعترائه بوجود تعريف اجرائي محدد للسياسة ، وفي ذلك كان يقول ان جو المجتع يصبح سياسيا حين

---

(١) موريس ديفرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ،



يتوقف العاملون فيه عن النظر اليه كمعطيات لاتقبل التغير ، ويبدأون في تحريك وتحدي ظروفه القائمة ، ولانجاز ذلك لابد من الانتقال من العزلة الفردية الى الارتباط الجماعي ثم الى التنظيم الشعبي على المستوى القومى ، والرأسمالى لايسمى الى شىء من ذلك ، اذ ان دافعه الاساسى المزيد من المكاسب ناظرا بعين الاعتبار الى شيئين هامين نقط هما :

— مستوى الاجور ، وذلك ما يحدد التكاليف التى يتطلبها العمل ويتحملها صاحب العمل .

— ساعات العمل اليومية التى ينجزها العامل والتى تحدد قيمة فائض القيمة .

وبعد ذلك نستطيع ان ندعى ان 'الاسان' ، بعد قراءة الإنكار السياسية الماركسية ، يمكن ان يتوصل الى نظرية الفعل لديه ، والتى يتسائل بصددتها عما اذا كانت الدوافع مادية ام اقتصادية ، ام هى مجرد عرض لجوهر اقتصادي ، ولعل افضل مثال لذلك هو تفسير ماركس لولاء البورجوازيين الريفيين فى فرنسا للجماعة الشرعية ، وولاء البورجوازيين الحضريين لجماعة الاورليانز (١) ، اذ يدعى ماركس انه ليست المبادئ هى التى فرضت هذا التقسيم ، ولكنها الظروف الاقتصادية الناتجة عن نوعين متميزين من الملكية ، او هو العداء التقليدى بين المدينة والريف ، او هى المنافسة القوية بين راس المال فى المدن والملكية الزراعية فى الريف ، ويذهب ماركس الى ابعد من ذلك ليعتبر ان الدوافع ليست سوى مؤشرات لاهتمامات اقتصادية كاملة لاتتركها هذه الدوافع او انها لاتريد ان تعترف بها ، ليصل اخيرا الى نفس النتيجة السابقة — بصدد السياسة —

---

(١) هو الجناح الصغير النظيف من الاسرة المالكة الفرنسية فى تلك الاونة ، وقد كان من المتبع انه حين كان يخلو لقب « دوق اورليانز » برفادة شاغله ، فان الذى كان رثه ويرث معه التضييعات الموقوفة عليه ، هو الابن الثانى ، او الاخ الاكبر للملك .

فيحول من الفعل الميسر مصدر أيضا من الدواعي الاقتصادية .

وإذا ما كانت السياسة توجد حينما يستطيع الأفراد اتخاذ القرارات ، — كما سوف يأتى الحديث — فيما يتصل باستخدام وتوزيع الموارد ، فلما يعنى ذلك ان السياسة توجد في كل مجتمع ، بل انها توجد كذلك على المستوى الضيق ، مثل العائلة او المجتمع المحلى ، مثل وجودها على المستوى للعريض للمؤسسات الدولة ، الا ان هذه النظرة الى السياسة تناقض تماما مع ما ذهبت اليه الماركسية في هذا الصدد .

ويعدد ارجاع السياسة الى القرارات التى يتخذها كل مجتمع حون استخدام وتوزيع الموارد يتحدث ليفتوتش عن نط للعمل الاجتماعى مشابه لهذا الموجود في الاقتصاد الطبقي الجديد الذى تعامل فيه الوحدات البشرية كمؤسسات اقتصادية عقلية توجهها دواعي استخداماتها بنقض النظر عن موقعها النوعى في المجتمع ، وكانت الماركسية قد اعترضت على التعمد مدعية ان مصالح الافراد متضاربة ، حيث انها تتولد وتنتج عن الاستغلال الطبقي ، الذى يعتمد على قدرة كل فرد في انجاز وتحقيق مطالبه التى تعتمد بالنالى على المركز الذى يشغله الفرد في الطبقة ، واي دراسة لعمليات صناعة القرار في المجتمع لابد وان تبدأ انطلاقا من بناءات القوة وعلاقات الانتاج السائدة في هذا المجتمع (١)

وإذا ما كانت الماركسية تصر على الوضع الذى يبعى ان تحلله أو تحلله السياسة ، والذي لابد وان يكون داخل سياق الكل الاجتماعى — كما كانت تدعى دائما — ، فسوف نجد ان ذلك يتناقض مع منطق الامر بالنسبة لعمليات الصراع السياسى ، الذى ليس له بيئة تحويه داخل نطاق الدولة

(١) فانظر في ذلك :

— Adrian Leftwich, Politics : People, Resources and Power, in A. Leftwich, op. cit, pp. : 62 - 84.

سوى التفاعلات القائمة بين مؤسسات القوة فيها ، ولعله من هذا المنطلق وجد هناك رأى حديث ، يذهب صاحبه الى تسمية الدولة بأنها التركيز المادى النوعى لعلاقات القوى بين الطبقات (١) . وبمعنى آخر فانه اذا كانت الدولة غير مستقلة ذاتيا عن القوى الاجتماعية العريضة ، فلا بد وان تتركز في بنائها مختلف انواع السدءات التى تصل الى قمتها في المجتمع الطبى . واذا ما كانت انسانية تدرس الدولة : بناء وتكوينها وركيها . فلعلم "سبب الاوحد في ذلك هو أن الضمان النهائى لاستخدام قوة القبر والعنف يتبع بين ايديها . وان دراسة للسياسة تستبعد أجهزة القوة في الدولة او تعزلها عن دورها" التىقى في بناء قوى وعلاقات الاناج . انما تقدم حلولاً جزئية ونظرات غير متكاملة من حيث انها انما تعالج جانباً واحداً فقط ، أما الدراسة التى تتجاهل ذلك — الاجهزة وعلاقاتها — فسوف تتنكب الطريق ولن يتاح لها تحقيق الهدف المرجو منها .

فالماركسية اذن هى نظرية القضاء على السياسة ، لانها تحاول اقامة مجتمع شيوعى يتمتع فيه وجود الدولة او الطبقات ، ولعله مما يدعو الى العجب والتساؤل ان محاولة القضاء على السياسة هذه انما تتم بوسائل سياسية ، لان الشرط المفروض توافره لخلق مجتمع لا طبى هو قيام الطبقة العاملة بالاستيلاء على القوة السياسية ، واذا ماكانت تلك القضية تحل . بعض الناقض فلا بد من ايجاد حل ، وقد حاول لينين ذلك فعلا ، حينما ادعى ان تلك الدولة التى تنشؤها ديكتاتورية البروليتاريا ، ليست دولة بالمعنى السليم والمألوف لدينا (٢) ، الا انه يقف عند هذا الحد لا يتمدده الى قدر من الوصف او التعميل الذى يمكن ان يضع ايدينا على

---

(1) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism ( London Macmillan, 1978 ) p. : 129.

(٢) انظر في ذلك :

— Lenin. Collected Works, op. cit, xxxv, p. . 468.

نخيل أو تصور محدد لطبيعة وهمهم وما، وأبليت تلك الدولة ، إلا أن  
ماركس كان أقرب إلى التخيل — الواقع — حين بحث عن أصل لهذه  
الدولة فوجده في الكومونات الفرنسية (١) ، والتي فيها تنحل الـ  
الخاصة من الأفراد المسلحين والمتبناة في لتوات المسلحة واشترطة ،

وعلى أية حال لا يسعنا إلا أن نقول أن النظرة الماركسية تجاه  
السياسة كانت نظرة تنسم بالتناقض لا يشاركها فيها أحد من الممارسين  
السياسيين ، إلى الدرجة التي جعلت كثيرا منهم من المعاصرين لماركس  
والمؤخرين يرفضونها باعتبارها شيئا غمرا مطلقا ، وإلى جانب هؤلاء وجد  
بعض آخرون حاولوا التخفيف من غلوها وقسوة أحكامها ، فكأنوا أن  
قاموا بتعديل بعض آرائها حتى تتمكن من معايشة المجتمعات المعاصرة .

ومن الناحية الأخرى نعلم جميعا أن النظرية الماركسية السياسية

---

(١) كان من المعروف إطلاق هذا المصطلح على أي مدينة تحصل على  
حريتها من الملك أو السيد الإقطاعي ، خلال انحسار الوسطى ولاسيما  
المتأخرة منها ، وكانت قائمة التحصينات ، وتنظيم التجارة وترويجها ،  
وجمع الضرائب والمحافظة على النظام : تجعل التنازل أمرا ضروريا ،  
وتضمنت أقدم محاولات أهل المدن للقيام بعمل موحد أن يؤدوا قسما  
يربطهم جميعا برباط شخصي ، وما أن جسد القرن الثالث عشر ، حتى  
كانت المدن قد رسخت نظمها وكيانها ، وأصبح على من يختارها دار إقامة  
أن يقسم اليقين على احترام الكومون الذي كان له مجلس منتخب ، ولكن  
عندما أصبحت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وإسبانيا في القرنين  
السادس عشر والسابع عشر ذات حكم مركزي ، ألغت الحكومات تدريجيا  
امتيازات الكومونات .

— انظر في ذلك :

— الموسوعة العربية بإشراف محمد زاهد خريال ( القاهرة : دار  
النم ، ١٩٦٥ ) ص : ١٥١٦ .

تقوم أسسها على نظرية فلسفية تجمع بين المادية الجدلية ، وهي  
المادية الجدلية :

— فالمادية تشرح كل الظواهر في العالم انطلاقا من مبدأ واحد هو  
المادة .

— والجدلية تبحث عن الحقيقة عن طريق اكتشاف المتناقضات وعن  
طريق حلولها .

ولقد أخذ ماركس الطريقة الجدلية — كما سبق القول — من استاذ  
هيجل ، الذي تنفى فكرة التطور الذى يحدث نتيجة تناقضات متعاقبة :  
إيجابيات ، سلبيات ، سلبيات السلبيات ، ولقد أدت الجدلية بماركس  
الى اكتشاف أن الحاضر غير المستقر يؤدي الى مستقبل مناض للحاضر ،  
بمثل ما أن الحاضر هو مناض للماضي .

والى المادية أيضا يرجع أصل التباوت الاجتماعى ، حيث هو  
اقتصادى فى أساسه ، ولذلك فإن أى اصلاح سياسى لن يؤتى ثماره ،  
فالهم يعالج الفاجية المادية ، وإذا كنا نهذف الى أحداث أى تغيير فى  
المجتمع ، فمطينا أن نعمل على إلغاء الملكية الخاصة أولا (١) .

ومبنى بعد ذلك نقطة أخيرة نفذت عن طريقها الماركسية الى بعض  
النحلي السياسى أو بالأحرى نفذت اليها السياسة ، وفى هذا الصدد  
يركز القول بأن التناقيد المجتمعية لا يمكن أن تستمر إلا إذا مورست بصورة  
دائمة . ولن يتم لها ذلك إلا إذا نأها بعض التجديد والتطوير ، اللذين

(١) انظر فى ذلك :

— ماركسبريل وجورج لبيسييه . تاريخ الفكر السياسى  
( بيروت : الاهنية للنشر والتوزيع . ١٩٨٦ ) ص : ٣٤٩ — ٣٥٢ .

يسطرهما المجتمع - وهو كائن حي متطور - ومن ثم لماذا جمدت تلك التناييد مسود تندثر وتتخلل ، ولذلك فانها تدول أن تستفيد من الاجزات الماضية عن طريق اقامة ابنية جديدة تستخدم وتتخطى بناءاتها السابقة .

وتثبت لنا عمليات التحليل التاريخي أن النصف الاول من القرن العشرين شهد بعض الانتميمات التي حقها الفاشية والسنالينية ، هذا في الوقت الذي اصبحت فيه الرأسمالية يواجه الجبود ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت الماركسية الكلاسيكية حيدة ، احياة العكرية والسياسة لم تستطع ان تتعداهما ، ولكن حين بدأت الزيمات الاقتصادية تطحن ديل العالم بقسوة ، مما لثر الكثير من المراءات السياسية والاجتماعية ، حدث ان تمتعت الماركسية بحوة جديدة واجبتها فيها تعديلات جديدة انحصرت في عملية تطوير مدخل جديد للسياسة من المنظور التاريخي بمعنى دراسة المؤسسات والعمليات السياسية في اطار خصوميتها التاريخية ، ومحاولة ربطها بالكل الاجتماعي - السابق الحديث عنه - ، وكذلك التناقضات المظلمة المتواجدة في بناءاتها .

وعلى أية حال فلا يمكن الاكتفاء بذلك ، حيث أن سقطت الماركسية في نظرتها الى السلسلة لاتتبع في مروضها النظرية ، لان الماركسية ليست مجرد منهج بحث علمي بل حركة عملية تهدف الى ثورة اشتراكية كمتقدمة لايجاد مجتمخ يخلو من الطبقات ، وفي ذلك تدعى الماركسية أنها تتحدى النصل بين النظرية والتطبيق في الفكر البورجوازي ، ولقد كتب ماركس عن ذلك في البحث الحادي عشر من ليوريانخ كيف أن الفلاسفة أفلحوا في تفسير العالم بطرق عدة ، إلا أن المشكلة تكمن في القدرة على تغييره (١) ، وهكذا تنكر الماركسية على السياسة أن يكون لها أساس معرني ، ومن أم فاتها تحاول اقتلامها من المجتمع عن طريق القضاء على العداءات الطبقة التي هي السبب في نشاءه ، وعلى الرغم من ذلك كله .

نار خالفا الماركسية وحواريني ماركس نفسه من أنجلز ولينين وتروتسكي

الى لوكنسبرج وجريمنس كانوا فارسين وممارسين للعمليات السياسية ،  
وطالما كانت السياسة موجودة ، وطالما أن الجميع يمارسونها سواء  
كانوا يعلمون أم لا ، وطالما أنها تكون جزءا من "نفطرة البشرية" ، فلن  
نستطيع استئصالها من المجتمع ، ولن نفلح في تجاهلها بصورة تامة ،  
الا بهتل هذا الذى يضع يديه على عينيه ، فلا يتمكن من رؤية الشمس  
نبطن أنها غير موجودة .

### نظرية الصراع في الفكر الماركسي

لاستطيع المؤرخ السياسي إلا أن يعترف أن الفكر الهيجلي كان له أثر كبير في النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر ، قبل أن يحاول ماركس أن يهزه عتيفا في بعض معطياته ، التي تضمنت الفكرتين الرئيسيتين وهما :

— أن 'انجبع في حقيقته أمره هو مجرد توازن متحرك بين قسوى متناقضة بولد التغيير الاجتماعي عن طريق توتراتها ومراعاتها المتداخلة .

— أن 'تاريخ الاجتماع هو تطور داخلي منطقي وحتى يطرأ على هذه القوى فيحدث بها حراكا وتغيرا ' . مما يعبر عنه بهذا التطور .

ويظهر ماركس في الامق . ويترا ويدرس ويحل كثيرا من أصحاب الفكر قبله ، وكان من بينهم معلمه هيجل الذي يقول عنه ماركس انه عدل من فكره ليتسنى له أن يستخدم قديما في المثى بدلا من راسه .

وقد عارض ماركس ذلك كله واستبعد من نظرية هيجل الادعاء بأن الشعوب هي وحدات التاريخ الاجتماعي ذات الاثر الفعال ، وأحل صراع الطبقات الاجتماعية محل صراع الشعوب ، وهكذا انتزع من الهيجلية صفاتها التي تميزها بوصفها نظرية سياسية — بمعنى التوجهية التي كانت تنادي بها ، وكذلك نزعتها المحافظة ، وطابعها المضاد للثورة — وحولها الى طراز قوى وجديد من الراديكالية الثورية .

وكانت العوامل المساعدة على التغيير الاجتماعي ، عند كل من هيجل وماركس هي الصراع الذي لابد له من قوة ؛ حيث هي العامل المحدد للنتيجة النهائية ؛ إلا أن الصراع كان بين طبقات اجتماعية ، والقوة الاقتصادية أصبحت بديلة للقوة السياسية ، التي تعتمد في حقيقة أمرها على الوضع الاقتصادي . وفي هذا الصدد لابد وأن نعي تماما أن الصراع من أجل القوة لا ينشئ عند ماركس أن هيجل والذي يؤدي الى تسوية سلمية لصالح كل



### الطرفين المتنازعين (١) .

ثم ان ماركس كان حينها يسوق حديثه عن الثورة البروليتارية ،  
التي شغلت فكره طوال حياته فيما قبل الفترة البريطانية منها ، كان دائما  
يتكلم عن اطماع البورجوازية ، وكيف انها تكشف وتظهر نفسها على  
المسرح الاجتماعى مما ادى الى حتمية وجود الصراع ، وكان لابد وان تنشأ  
البروليتاريا انعكاسا لذلك ، لتتخذ طريقها الثورى — فى احدى عمليات  
الصراع — وتلك هى النتيجة الحتمية ، ومن ثم تصبح الثورة الضرورة  
الحتمية كذلك على اساس انها حركة اجتماعية سياسية ، ويحذرنا ماركس  
هنا من انه ينبغى ان نعتقد ان الحركة الاجتماعية تهدف الى القضاء على  
الغاية السياسية ! حيث انهما متلازمان فلا يوجد هناك حركة بروليتارية  
سياسية الا وتصاحبها حركة اجتماعية فى نفس الوقت ، والثورة عنده ،  
وهى التى تقوم بها الطبقة العاملة ، تهدف فى النهاية الى ان وجود  
الطبقات مرتبط بتطور الانتاج فى المراحل التاريخية المختلفة ، ولا بد وان  
يصل المجتمع الى اللابتيية — احدى الحتميات الاخرى لديه — حيث لن  
تكون هناك سوى طبقة واحدة هى البروليتاريا ، التى يعتبرها ذروة  
التطور الاجتماعى — وهنا ينتهى وجود الصراع — ، وكما تطلع الى زحف  
تلك الطبقة لتشغل مكانا مهيمنيا فى المجتمع الحديث .

وفى بيان ماهية الصراع ، يذهب ماركس فى مقدمة البيان التلويحى  
الى ان تاريخ كل المجتمعات، البرامنة انما هو تاريخ صراع الطبقات الذى  
هو فى الحقيقة القوة الدافعة للحركة للتاريخ ، وعلى حد قول ماركس  
انه السبيل الى الفهم العميق لكل العمليات السياسية ، ويعود ماركس  
ليؤكد انه لفهم السياسة لابد من العودة الى اصولها الاولى التابعة فى ذلك  
الصراع بين الطبقات ، وقد لاحظ ماركس هذا الترابط ، وعبر عنه فى  
كتاباتة التى صدرت عنه اثناء تواجده فى فرنسا ، والتى تعتبر من وجهة

---

(١) جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ،  
الكتاب الخامس ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ ) ص : ٩٩١ — ٩٩٢

بر العملية تحديلا سياسيا تاريخيا في كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonapar* ، ولأن الدراسة تتبع من هذا الصراع ، فإنه يمكن النظر إليها على أساس أنها ظاهرة تاريخية مؤقتة بعصر معين .

والسياسة بصورة عامة هي عملية اختيار جماعى ، كما يحدث في أوجه نشاط التى يتألف فيها الأفراد لإصدار قرار ما (١) ، إلا أن هذا التعريف ليس جامعاً شاملاً لكل أوجه العملية السياسية ، حيث أنه إذا كان اتخاذ القرار هو أحد الملامح السياسية ، فبالقطع هناك ملامح أخرى أكثر وأبعد وأعماق . منها على سبيل المثال — وما نحن بمصدده الآن — الصراع فيما بين الأفراد والجماعات ، والذي كما اتفقنا مسبقاً هو السمة الغالبة على كل العمليات السياسية ، وعلى أية حال فإنه يمكن أن يشتمل التعريف السابق على هذا الملمح الآخر ، حيث أن عملية صنع القرار يشوبها بعض الصراع المسبق .

وهناك ملمح آخر يذهب إليه بيتر نيكولسن (٢) ، وهو ملمح القوة والقهر ، وحسبها يدعى صاحبه أنه المميز لكل نشاط اجتماعى داخل إطار الدولة ، ولعل هذا هو أحد اتجاهات بحثنا هذا منذ البداية .

واستخدام القوة والقهر يؤدي بنا الى ظاهرة هامة أخرى ، هي عدم وجود التكافؤ — ولاتقول المساواة — في توزيع القوة بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، فبأن القوة لن يكون هناك قهر أو تصف أو صراع ، ولا حاجة بنا الى التاكيد على أن تلك الملامح كلها إنما تصود

---

(١) انظر في ذلك :

— Albert Weale, *Politics as a Collective Choice*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp : 46 - 61.

(٢) انظر في ذلك أيضا :

— Peter Nicholson, *Politics and Force*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp. : 33 - 45.

لتنعكس على الدولة في نهاية الامر ، واذا ما كانت الدولة في حد ذاتها هي جهاز قمع - كما يرى ماكس ليبير - منطلقا في ذلك من ظاهرة احتكار القوة المطلقة في حدود نطاق جغرافى معين ، اذا ما كان الامر كذلك ، فلن يكون الصراع سوى تفاعلات الاجهزة او الهيئات المختلفة في الدولة لمحاولة الاستيلاء او السيطرة على تلك القوة ومراكز ادارتها ، او محاولة الدائم على الانباءات التى بناط بها عمليات ممارسة القوة ، فيما يعرف سياسيا بالمشاركة في عملية صناعة القرار .

والسياسة اذن مرتبطة بالدولة بصورة عضوية انطلاقا من ان الدولة هي الوعاء الذى تمارس فيه سياسة اسطيا . واذا ما كانت الدولة يتسنى تصورهما كجهاز متخصص في القمع ، « بناء على وجود بعض الهيئات المختصة من حملة السلاح » كما كان لينين يسمي التوائت المسلحة في الدولة ) ، فان ذلك يمكن تشبيهه بوجود الطبقات الاجتماعية . وهي ظاهرة حديثة نسبيا في حياة وتاريخ المجتمعات البشرية ، ولذلك يدعى الماركسيون ان تكوين الدول او تواجدها ، انما هو جزء من نفس العملية ، مثل تلك التى ينقسم المجتمع ازاءها الى طبقات ، وكما يدعى فهناك الكثير من الالة التاريخية والانثروبولوجية مايدعم ذلك السراى

وبناء على هذا التماثل بين تكون الدولة ونشأة الطبقات ، وطالما ان الدولة تزخر بالصراعات المختلفة نوعا ونعنا واتجاهها ، فلا بد ولن ينسحب ذلك بالتالى على الطبقات ، فتوجد هناك الصراعات المتنوعة بين الطبقات وابنيةها المختلفة .

لقد كتب انجلز في كتابه انصفر - وادنى بال شهره واسمه - عن أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، كتب يقول ان الدولة هي احدى نتائج المجتمع فى العدى . راحل تطوره ، وذلك هو الدليل على ان المجتمع اصبح منخرطا في ذاتها . شديد مع ذاته ، مما يجعله ينقسم الى عداوات غير قابلة للتساهل . وتلك هي الدابة الحقيقية لنشاط الصراع فى المجتمع

وهنا يتبادر الى الذهن ذلك الاستنتاج التالى ، ويتعلق باستحالة وجود الصراع فى البيئات البدائية طالما أنها لم تشهد النظام الطبقي ، الذى ظنا منه انه حديث النشأة نسبيا ، ثم ان أى مجتمع يمكن ان يلتجئ الى القوة ، اذا لم يراع الافراد القوانين والتواعد السارية ، ولتى توصلت اليها الجماعة كلها ، الا ان العنف او القهر يتخذ معانى وصورا مختلفة ، اذا ما وجدت هناك اجهزة متخصصة ومنعزلة عن بقية هيئات المجتمع ، موحدة بذلك الاستخدام الشرعى للقوة التى تؤدى بالتالى وبالضرورة الى خلق الصراع بين هذه الاجهزة وتلك الهيئات وكالت الماركسية تذهب - وهى بصدد ذلك كله - الى ان مجتمعات Communities الدولة هى مجتمعات طبقية ، او بالاحرى هى مجتمعات دولة لانها مجتمعات طبقية ، وتبعا لذلك لن تكون هناك مشكلات سياسية عالمية ، وهن ثم فسوف تقل فرص الصراع الى حد كبير ، وتلك وجهة نظر تتخيلها الماركسية وتحاول تأصيلها فكريا فى نظرياتها عن الصراع .

- واذا كانت الماركسية تحاول ان تضع لنفسها نظرية محددة من السياسة والصراع السياسى ، تذهب فيها الى ان السياسة هى العملية التى تتصارع ازاءها الطبقات ذات المصالح المتعارضة، للاستحواذ على قوة الدولة والاحتفاظ بها ومحاولة التأثير فيها ، فهى ليست وحدها فى هذا المجال ، بمعنى ان هناك بعض النظريات الاخرى التى ترى ان اصول السياسة انما تكمن فى عمليات الصراع الاجتماعى ، الا ان الماركسية تختلف عنها - فى هذا الصدد - فى مظهرين هامين :

اولا : لقد أصبح من المألوف النظر الى السياسة على انها العملية التى عن طريقها يمكن الوصول الى حل الصراعات حول المصالح ، ومن ان يمكن الحفاظ على التوازن الاجتماعى ، وتلك هى النظرة التى نلبيسها بصورة متكررة فى كتابات دالكوت بارمسونز ، وكذلك عند اندرو ديمسايد

Andrew Dunsire . (١) ، الا ان الماركسية تنكر ان السياسة تستطيع ان تجد الحل للصراعات التي يؤدي تفاعلها الى وجود السياسة . لانها — حسب قول انجلز الذي سبقته الاشارة اليه — تتضمن الاعتراف بأن المجتمع قد انخرط في تناقضات مع نفسه ، لن تجد الطريق الى الحل الا باعادة تركيب وتغيير المجتمع فيما يعرف باسم التطور الاجتماعى .

نابا : نعل لك الاتجاهات . اننى ترجع اصول السياسة الى عمليات الصراع الاجتماعى ، الى اعتبار هذه الصراعات كظواهر دائمة متصلة — لا يمكن انفراجها — من الحياة البشرية . الا ان القيادة السياسية الحكيمة ، التى تقطن فسن احكم . هى التى تمكن من استيعاب واحتواء تلك الصراعات ، وليس بحارله انتخلص منها نهائيا . وذلك لسبب بسيط . واحد وهو انها لن يتسنى لها ذلك . فالصراع . كالحل صور الكفاح بين الجماعات المتنافسة ، هو شئ فطرى غريزى فى المجتمعات البشرية ، ومن ثم فسوف يصر فى خلق وايجاد السياسة وعملياتها ، مهما كسان هناك من تحولات مجتمعية ، تتوافر على انجازها التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى المجتمع .

ومثل هذه النظرة الى الحياة الاجتماعية يذهب اليها كل من توماس هوبز وفريدريك نيتشه وماكس نير ، الا انها مناقضة تماما لكل ماتنادى به الماركسية ، لانه اذا ما كانت السياسة هى نتاج العناء الطبقي ، فلا بد وان تكون محدودة من وجهة النظر التاريخية ، وذلك يتناقض تماما مع الواقع من منطلقين .

— الاول ان السياسة ذات اصول نعيمه للغاية .

— والثانى انها تستطيع الا أن تعيش تلك العداوات الطبقية .

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— Andrew Dunsire, The Levels of Politics in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp ٦٥ ١٠٥

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن ماركس يستمر في الاضلال بأن  
إسهامه الاصيل إنما يكمن في مناداته بأن المجتمع الطبقي ليس سوى ظاهرة  
وقتية ، ويعلق على ذلك في النقاط التالية :

١ - أن وجود الطبقات مرتبط ببعض المراحل التاريخية بالنسبة  
لتطور الانتاج .

٢ - أن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا  
٣ - أن الديكتاتورية في حد ذاتها ليست سوى فترة انتقالية تجتازها  
التخلص من الطبقات والوصول الى مجتمع لا طبقي ، الذي يخلو بالتالي  
من كل أوجه الصراع (١) .

ومازلنا نسير مع الماركسية ونظريتها فيما يتصل بالنظام الطبقي في  
المجتمع ، والتي تطرق اليها ماركس في أكثر من موضع وفي أكثر من كتاب ،  
بل إن كتابه الرئيسي « رأس المال » ، يبدو أنه ماصدر الا لى يثبت  
أن الرأسمالية تتميز عن الصور الأخرى في المجتمع الطبقي في أنها تخلق  
الظروف المادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي الى مجتمع شيوعي  
لا طبقي ، ومن وجهة النظر المادية يمكن إنجاز ذلك عن طريق القضاء على  
ظاهرة الندرة التي تسبب مختلف أنواع الصراعات ، وذلك لأن وجود  
الطبقات إنما يعتمد بصورة كلية على الندرة الانتاجية الضعيفة للعمل مما  
يجد الفرصة للاقلية أن تعيش على حساب عمل الاكثرية ، والندرة التي  
يسببها يتصور مايزيد على مليون نسمة جوعا ، هي ندرة اصطناعية ، كما  
تري الماركسية ، ندرة ساعدت على ايجادها علاقات الانتاج الرأسمالية  
التي تنظر الى اطعام الفقير كشيء لا طائل من ورائه .

والرأسمالية هي التي تستغل العمال بصورة جماعية ، حسبما تري

---

(١) انظر في ذلك :

— Complete Works, op. cit., xxxix, pp. : 62 - 65.

الماركسية ، حين تحشد في وحدات كبيرة للانتاج ، حيث ينخرطون في عمليات اجتماعية ، ولابد وأن نتوقع أن يقوم العمال نتيجة لذلك بمقاومة الاستغلال ، مكونين لانجاز ذلك تنظيمات مختلفة — مثل النقابات والهيئات العمالية — تعتمد على قوتهم التي تتمثل في مشاركتهم في عملية الانتاج ، ولا نستطيع أن نتوقع شيئا غير الصراع الذي لابد وأن يحدث بصدد هذه المقاومة العمالية ضد أصحاب العمل أو الرأسماليين . ولقد آمن ماركس بصورة يقينية أن الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال ينشأ أساسا من هذه المقاومة السابقة ، لكن يتطور بعد ذلك فيأخذ الصبغة السياسية لكي ينعكس على الدولة في آخر الامر ، مما تنتج عنه الإطاحة بها وتأسيس مؤسسات القوة العمالية ، التي تمارس فيها الاغلبية السيطرة السياسية البائرة لأول مرة ، الا ان هذه الصورة الراديكالية للدولة ، والتي يسميها ماركس ديكتاتورية البروليتاريا ، سوف تكون ظاهرة مؤقتة ، حيث انه في المرحلة العيب للنسوعية التي يفسى فيها تطور القوى المنتجة بصورة نهائية على كل مظاهر الصراع والعداءات الاجتماعية ، ومن ثم تذبل الدولة — على حد قول فريدريك انجلز — .

ومن المعروف أن الكثير من الماركسيين رفضوا آراء مؤسسيها الاول لشبكتها ومعارضتها لمنطق الامور ، في حين رأى البعض الآخر منهم محاولة الوصول الى حل وسط ، وجنوه في التعديل من تلك الحتميات التي ذهبت اليها الماركسية ، حتى ننسأ امامها عملية التطبيق في المجتمعات الحديثة ، ولعل ، السبب الذي دعى هؤلاء واولئك الى اتخاذ هذا الموقف من الماركسة هو ارجاع كل صور الصراع في المجتمع وعدم المساواة الى العداء الطبقي ، وبالإضافة الى ذلك هناك بعض أوجه النقد الأخرى ، وعلى سبيل المثال :

— ماذا عن المجتمعات الراهنة ، التي ليس لها حكومات أو دول ، هل امتنعت الصراعات فيها ؟ بكل تأكيد انها تزخر بالصراعات مثل أي مجتمعات بشرية أخرى .

— هل يجب أن نثبت الدولة في الدول الاشتراكية المتطرفة في الكتلة  
الشرقية الآن ؟ بالطبع لا ، فقد وجدت هناك حكومات ودول أشد  
مركبة من الدول في الكتل الأخرى .

— هل يمكن إرجاع الصراعات العنصرية أو الجنسية جميعها إلى  
الاستغلال الطبقي ؟ وأظن أننا لسنا في حاجة إلى جهد كبير لمعرفة الإجابة

— وهل الدول الليبرالية الديمقراطية الحديثة مجرد مؤسسات  
ضيقية نمسية ؟ ولابد وأن نؤكد هنا على أن المقصود هو الدول التي  
تتخذ من الديمقراطية فكرا وتطبيقا فطريا لا مظهريا نحسب ، وإذا ما كان  
الأمر كذلك ، فاشواهد إيماننا قاطعة بحرية الإنسان فيها وتمتعه بكل  
الحقوق الطبيعية والديمقراطية .

ولسنا ندري ما الذي دما الماركسية إلى هذا الشطط ، لقد كانت  
غير مضطرة إلى أن تعلن أن المجتمع اللاتبقي في حالة غياب الدولة هو  
الذي يخلو من كل الصراعات ، ولم تكن في حاجة إلى هذا التطرف  
في الحماية النظرية لأسبابها وأن بها بعض المبادئ العملية ، ولذلك تصدى  
بعض مفكرها إلى محاولة إيجاد نوع من التكيف بين المبدأ والإمكانات  
المتاحة ولاشك أنه في سبيل ذلك يلتجئون إلى بعض التغير والتعديل ،  
ويبدو أن تروتسكي كان أحد هؤلاء المحاولين حيث يعترف بضرورة وجود  
مراعات معينة مثل تلك التي تدور حول الرأي الشخصي أو حول  
مشروعات الإنسان أو حول مشاعره وفوقه وأحاسيسه — بمعنى تلك  
التي تتمثل بالكائن البشري في جسد ذاته — ، أما إذا ما تعلق الأمر  
بالصراعات السياسية ، فإنه يعود إلى حماية الماركسية في ذلك ، التي  
تذهب إلى أنه لا بد من القضاء عليها ، وسوف يتم إنجاز ذلك في المجتمعات  
اللاتطبيقية ، مما يحول الطموحات السياسية إلى عوامل بناء لقوة الدولة  
الفنية والتقنية ، ولا بأس أن ينقسم المواطنون إلى جماعات تتنافس على  
سبيل المثال — حول مصلحة الدولة ، أو كيفية الاستفادة من الأراضي



الصحراوية ، أو الوسيلة الى اكبر استئادة من الظروف المناخية ، أو بقاء  
مشرح جديد ، أو حول الانراضات العلمية ، أو حول الاتجاهات الحديثة  
في الموسيقى ، أو حول افضل السبل لاحتراز البطولات الرياضية (١) .

ولذلك فان القضية لن تصبح رمضا مجردا أو الغاء لوجود الصراع في  
المجتمع الشيوعي ، بقدر ما هي اعتراف بوجود صراعات غير نابعة من  
العداوات التي يسببها الاستغلال الطبقي ، ومن ثم فلن تتطلب وجود جهاز  
متخصص في انكبت أو القهر لتنظيم نتائج تلك الانشطة جميعا .

ولقد ذهب بعض الماركسيين المتشككين بعيدا حين ادعوا ان  
المجتمع الشيوعي هو الاول والوحيد الذي يسمح للفردية بالتعبير عن  
ذاتها ، أو هو المجتمع الذي يختلف فيه الافراد مع بعضهم ولكن خشية لمغبة  
ذلك الاختلاف (٢)

ثم ان هناك نقطة اخرى لابد من بسطها حتى يكون السياق موضوعيا،  
ولابأس في ذلك طالما ان المنطلق علمي ، ولنعترف انه في الوقت الذي لاتدعى  
الماركسية — تبعا لهذا الرأي الاخير الذي ذهب اليه تروتسكي — ان كل  
الصراعات تنبع من العداوات انطباقية ، فانها تحاول في الوقت ذاته تفسير  
التناقضات التي يتصف بها المجتمع الحديث ، وذلك بالتطرق الى مقاييسها  
وفعاليتها في عملية الاستغلال الطبقي ، على الرغم ان الكثير منها لا يمكن  
ارجاعه الي العامل الطبقي ، مثل التناقضات العنصرية أو الجنسية .

ولقد تليدت وجهات النظر المعادية والمعدلة للماركسية ، بالحراك

#### (١) انظر في ذلك

— L. Trotsky, Literature and Revolution ( N. Y. : Ann Arbor,  
1971 ) pp. : 230 - 231.

#### (٢) يمكن الرجوع في ذلك الى :

— Theodor W. Adorno, Minima Moralis ( London : Macmillan,  
1974 ) p. : 103.

الاجتماعى الحديث الذى تمثل فى الحركات النسائية والقوميات التى يقوم بناؤها على اللون مثل القومية الزنجية ، والتى ترمض هذا الاتجاه الماركسى فى هدم النظام الطبقي ، ولعل اصرار الماركسية على تبديل التناقضات الاجتماعية والصراع السياسى ( متضمنا فى ذلك تلك التى توجد بين الدول القومية ) وذلك فى نطاق المفاهيم الاساسية لقوى وعلاقات الانتاج ، مما يجعلها تتخذ صورة الانقراض الطبقي ، ومن المعترف به ان اى نظرية علمية لا بد وان تلتى متناقضة مع بعض الحسنى الفطرى ، ولقد نادى بعض المفكرين خلال القرن السابع عشر بما ذهب اليه برتراند وليامز فيما اطلق عليه التصور المطلق للحقيقة ، والتى كانوا يوضحون فيها ان خصائص الظاهرة الطبيعية والتى تتصل بالخبرة اليومية للكائنات البشرية من حيث الموقع والخواص المرئية وفرص الاستفادة منها ، على سبيل المثال — كلها كانت امورا ثانوية بالنسبة لفهم السلوك المرتبط بهذه الخبرة ، وهذا التحليل لا يمد الماركسية باى قدر من المصداقية ، الا انه يذكرنا فى الوقت ذاته ، بان اختبار ادعاءات الماركسية ، مثل اختبار اى فرضية علمية ، انها يمكن فى درجة نجاحها فى تفسير واستيعاب الاحداث البشرية المعاشية ، والماركسية — كما نعلم جيدا — هى نظرية امبريقية ولا بد من معاملتها والنظر اليها من هذا المنطلق ، لماذا ما استطعنا انجاز ذلك الفهم نسوف يتبين لنا المسدى الذى وصلت اليه الماركسية فى مجال التحليل السياسى ، فكتابات ماركس عن فرنسا ، والحديث عن الثورة الالمانية لعام ١٨٤٨ ، والقدر الكبير من كتابات لينين الذى انطلق اليها من البحث المجرد للمواقف المجردة ، وتحليلات تروتسكى للقوى الدافعة للثورة الروسية وتسباب قدهورها . وقيام النظام الفاشى الالمانى ، ودراسات جريش عن القوة السياسية وكيفية الاحتفاظ او الاطاحة بها ، وقد اثمرت تلك الدراسات كلها كثيرا من النتائج التى اراححت من طريق النور كس

ما استطاع علماء السياسة التتبعيون تحقيقه في مجال العلوم  
السياسية (١) .

---

(١) انظر في ذلك :

— Bertrand Williams. Descartes ( N. Y. . Harmondsworth, 1978 ).

### ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

يبدو أن الانتفاضات الأوروبية لعام ١٨٤٨ هي التي أوحشت لماركس ببعض المبادئ السياسية التي نادى بها ، وكان قد بدأت في إيطاليا في يناير لتنتقل إلى فرنسا لتحدث أثرها ، وتذوق الحدود بعد ذلك إلى المطامع الألمانية التي عايش ماركس فيها الأحداث عن كثب ، والتي رأى فيها انحصار قوات الملكية أمام قوات الشعب ، وبناء على هذه الخبرة التي عايشها في ألمانيا توصل ماركس إلى مفهوم التغير الاجتماعي الذي ينتج عن عدم التوازن بين قوى وعلاقات الإنتاج ، والذي أدى به إلى افتراض وع من الصراع من جانب القوى ضد العلاقات التي تحد وتغوق من تقدمها .

ومن الغريب أن نجد ماركس الثوري ، الذي ينادى بالاطاحة بكل الأنظمة التقلدية في المجتمع ، يذهب إلى الإيمان ببدا الدستور على أساس أن الدستور هو الوثيقة التي تنظم العلاقة بين مختلف المؤسسات السياسية وذلك هو الطريق إلى بناء الدولة الصالحة ، علما بأن المبدأ السياسي السليم المفروض اتباعه هو اعتبار الشعب الأساس الذي يقوم عليه الدستور ، والذي تطلق منه إرادة التغيير لو استلزم الأمر ، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الوضع الذي كان قائما في ألمانيا عام ١٨٤٣ ، وضعاً ديمقراطياً رأديكالياً ، ثم أن الدستور المستقر ينشأ فقط حين تصبح السياسة هي الوظيفة الحيوية للمجتمع ، وليس مجرد قوى تعكس نقائص المجتمع وعيوبه ، وهنا تبدو بعض الحنكة السياسية لماركس حين تصدر منه بعض التنبؤات فيما يختص بالوضع في ألمانيا ، وتصدق تلك التنبؤات ، وإن كانت تجيء متأخرة بعض الوقت ، وعلى سبيل المثال هناك الانقلاب الذي قام به فردريك وليام الرابع في برلين ، وذلك بعد أن أوثك عام ١٨٤٨ على الرحيل .

وعلى غير ما كان يتوقع ماركس وانجلز ظهر هناك عامل جديد على المسرح السياسي تمثل في الشعور بالقومية ، التي أثبتت أنها أقوى من

الانتماءات الطبقة ، والتي وقعت في طريقتها مما أعاق وضع نظريتهما موضع التنفيذ وكان من أول انعكاسات هذا الشعور أن بدأت الوحدة الألمانية تظهر الى الوجود ، ويبدو أن كلا من ماركس وأنجلز ذهبوا في تفاؤلهما الى حد بعيد مخالف لتواتع حين ادعيا في البيان الشيوعي أن القومية شيء ينتسب الى الماضي ولم يعد له وجود في حاضرهما ، حيث أن أحداث ألمانيا عام ١٨٤٨ أثبتت الخطأ الذي أنزلق اليه البيان ، حين ذهب الى أن الشعور بالقومية يناتس اذا ماحدث وتطور المجتمع البورجوازي

وبالمثل يتصدى ماركس بالتحليل للأحداث الفرنسية في الفترة فيما بين ثورة فبراير ١٨٤٨ وانقلاب لويس نابليون بونابرت في ديسمبر ١٨٥١ ، وان كان ماركس قد أكد على الدستور وهو يعالج أحداث ألمانيا ، فإنه في فرنسا اهتم بعمليات الثورة وتطورها بعد ذلك ، ولعل من أهم مامهد لثورة ١٨٤٨ — على حيد اعتقاد ماركس — الأزمة الاقتصادية التي فاجت الطبقات الدنيا ، إذ على الرغم من تحسن الأوضاع قليلا ، فقد تسامت الثورة فعلا في فبراير ١٨٤٨ ، وذلك بسبب القلق الاقتصادي الذي صاحب تلك الأزمة ، وحين يتعرض ماركس لبعض التحليل نجده يرفض ماذهب اليه الديمقراطيون من أرجاع الموقف السياسي ، عبر القسارة كله ، الى عامل واحد فقط ، يتلخص في كلمة واحدة هي الفعل ورد الفعل الذي رحدثه الجنبايات الاوربية ، وهو في ذلك يتههم بالتصور حين يرجعون ذلك التطور المعقد الى سبب واحد فقط!

وخلاصة القول ان ماركس كان يرى في فرنسا ومما مخطئا بالنسبة للبورجوازية ، إذ كان يعتقد في عدم وجود ثورة بورجوازية بل مجتمع بورجوازي يمر بتحول سياسي (١) .

---

(١) انظر في ذلك :

جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل  
عبد الرحمن خليفة ، عالم الفكر ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ،  
نابير وفبراير ومارس ١٩٨١ .

وبالنسبة الى الوضع في ألمانيا نستطيع القول بأن أحداث عام ١٨٤٨ ، قد خيبت آمال ماركس ، وأجبرت على تغيير فكره بعد ذلك ، حيث ان الأمور جاءت ، بصورة عامة ، على غير ما توقع ماركس ، من حيث أن البورجوازية تستطيع أن تستحوذ على القوة السياسية ، ويبدو انه حدث نفس الشيء في فرنسا ، حين اعتقد ماركس أن البورجوازية كان في إمكانها الاحتفاظ بالقوة السياسية ، ويمكن لنا أن نعود الى ما قبل سنة الثورات حين ذهب ماركس الى أن البورجوازيات الإنجليزية والفرنسية أحرزت انتصاراتها السياسية الحاسمة على الأنظمة التقليدية خلال عامي ١٨٣٠ و ١٨٣٢ ، إلا أن الأحداث لم تجر على ما كان يهوى بعد ذلك .

وإزاء ذلك كله نستطيع أن ندعى بحق أن مجريات الأمور هي التي تحدد الخط الفكري الذي يتبعه الإنسان ، ولأنسبنا ان كان فاعلية مستجيبة متفاعلة ، وذلك هو ما حدث بالنسبة لماركس ، حيث انه بدأ يطور من فكره مدخلا جديدا لتفسير الحدث السياسي ، اذ يبدو انه اخفق أن يدرك — أو انه تجاهل ذلك تماما — وجود توترات وصراعات بين البورجوازية وحلفائها الثوريين ، حيث انه ظل حبيس المفراضات ثابتة ، الى أن أجبرته أحداث ١٨٤٨ على تغييرها ، بمعنى انه بدأ يغير من مفاهيمه عن نوع المشكلات التي يواجهها الشعب ، والطريقة التي ينجز بها الحل ، فالشعب عند ماركس يسمى الى تحقيق ما يعتد أن فيه صالحه بالنسبة للموقف الراهن ، وعليه فانه يذهب الى أن ألسراف الصراع في فرنسا فشلت لانها لم تكن على يقين من قدرتها على انجاز ماتريد ، وذلك فلم تكن على استعداد لتحمل المخاطر المفروضة وجودها .

وكان ماركس قد توصل الى حكم معين بصدد البروليتاريا ، بانها في المجتمع الاقتصادي الرأسمالي الناضج ، ليست سوى طبقة ترعى مصالحها الخاصة بدون أي تردد أو احجام ، ذلك خلال تعرضه للبحث

الموجز الذي كتبه انجلز عام ١٨٦٥ عن القضية العسكرية البروسية وحزب الشعب الألماني ، وذلك في غضون الصراع الدستوري الذي نشب بين البورجوازية التقدمية الألمانية وبسمارك ، وهكذا يتأصل التغير الذي طرأ على فكر ماركس وانجلز في فترة ما بعد ١٨٤٨ ، والذي يمكن التعبير عنه بأنه فقدان للثقة في البورجوازية التي مثلت في دورها التاريخي ، فالألمان لم يستطيعوا المحافظة على سيطرة البورجوازية وكذلك الفرنسيون ، وكما كان يأمل أن يجد العوض في البورجوازية البريطانية ، إلا أنها فشلت أيضا في إقامة نظام متكامل لها في مواجهة حزبي التوري والهويج ، الحزبين الرئيسيين في بريطانيا في تلك الآونة ( وحزب التوري هو أساس حزب المحافظين مثلما أن الهويج هو أصل حزب الأحرار ) .

ويبدو أن عام ١٨٤٨ هو عام التحول الذي ينصف بالعمق في الفكر الماركسي ، وذلك ماظهره كتابات الفترة اللاحقة لهذا العام - بالأضافة إلى كل ماسبق - والتي وصل فيها وبها إلى أغوار النظام الرأسمالي ليضع يده على أوجه الضعف التي كانت تعتبر مخلا لن يريد أن ينتقد ، ومن أهم تلك الكتابات كلتي هناك انتقاده للاقتصاد السياسي عام ١٨٥٩ ، ونظرية فائض القيمة عام ١٨٦١ ، ورأس المال عام ١٨٦٣ ، وفيها كلها يتعرض ماركس للمشكلة الرئيسية في فكره السياسي المتأخر ، والتي يتناقل فيها عن السبب في بقاء الرأسمالية على الرغم من قواها على الاستغلال ودمارهم ، بيل ويشيد تعجبه انطلاقا من أن هذه الرأسمالية ، تقوم في بنائها ليس على أساس فرضي قوانين ، ولكن بناء على الواقع المادية للمجتمعات .

وقد كان ماركس يعتقد أن الدول الثلاث التي كان يتحدث عنها دائما ، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، سوف تضطر إلى تصديق نفسها ، إلا أن بريطانيا بما أنها ذات المسيرة الصناعية بالفعل ، سوف تكون السابقة في هذا المجال ، وإنما سوف تلقى الكثير من العنت إذا لم تظل

بحقيقته ينتج بسببه . الا ان ذلك سوف يؤدي الى الاهمية الاجتماعية المتزايدة للبورجوازية ، التي سوف تصبح هي الطبقة الحاكمة ، وقد فشل هذا التنبؤ ايضا بصورة جزئية ، حيث سيطرت البورجوازية في بريطانيا عام ١٨٧٠ بصورة تقريبية ، ولم يكن ذلك نتيجة لقوانين الاصلاح التي صدرت عام ١٨٣٢ ، كما كان ماركس يدعى .

اما عن البورجوازية الفرنسية فقد ظلت متواجدة لمدة عقدين كاملين في ظل الامبراطورية التي تحولت الى جمهورية بسبب الهزيمة الخارجية ، التي اصابت فرنسا ، والبورجوازية الالمانية نالها الكثير من التساؤل كذلك ، عما اذا كانت قد احرزت تقدرا من القوة بعد ذلك في بداية القرن العشرين .

وعلى أية حال يمكن لنا ان ننفذ الى اساس الادعاءات الماركسية ، اذا ما توصلنا الى تقسيمها الى قسمين ، يتصل اولهما بالشخصيات السياسية ، وينتهى الى انه لان البورجوازية سوف تصبح مهيمنة اجتماعيا ، فسوف تسعى الى التحكم في العملية السياسية لصالحها الشخصي ، والجزء الثاني يذهب الى انه مهما كانت الشخصيات السياسية ، فان النظام السياسي سوف يقدم المصالح البورجوازية بسبب مطالب الأتباع التالية :

وقد سبق بنا بعض الحديث عن المادية الماركسية ، الا ان ما يهنا هنا هو كيف استخدم ماركس هذه المادية للتهيد للثورية - متابعيا في ذلك اصوله الفكرية المسيطرة - ، ومن المعروف انه كان يعتمد المادية الى الاتساع التالية :

- المادية التكنولوجية التي تذهب الى ان المادة هي اصل كل حقيقة .

- المادية المهيبة وترفض القبلية في البحث العلمى .



— المادية السبولوجية وترفض امكان تفسير المجتمع عن طريق افكار الناس عن انفسهم .

وقد كان ماركس يؤمن بالمفهوم الاول بصورة اكبر ، والذي كان يعتقد ازاءه ان التطور الاجتماعى يتوقف على تطور قوى الانتاج المادى او الاقتصادى ، بل انه كان يذهب فى اعتقاده بالمادية الى مساواتها بالعلمية ، ومن ثم فهم صيغة يمكن تطبيقها على أى فترة من فترات التاريخ ، وكان اعتقاده فى المادية هو الذى اوحى اليه بإمكان قيام ثورة جديدة أكثر عمقا ، وابتعد مدى من النوريات السابقة .

والى المادية أيضا يرجع أصل التفاوت الاجتماعى حيث هو اقتصادى فى أصله ، ولذلك فان أى اصلاح لن يؤتى ثماره مالم يعالج الناحية المادية ، واذا كنا نهدف الى احداث أى تغيير فى المجتمع فعليا ان نعمل على القضاء الملكية الخاصة أولا .

وإذا ما ذهب المادية بصورة عامة ، والجدلية بصورة خاصة ، هى العلم النظرى الذى يتوصل حسب ادعى الماركسية الى اطلاق القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع الانسانى ، فان المادية التاريخية هى العلم الذى بضطلع بتطبيق مبادئ وقوانين المادية الجدلية على المجتمع ، بمعنى ان المادية التاريخية انها هى علم تنبئى لتلك الجوانب النظرية التى ترسيها المادية الجدلية لانس علم الاجتماع الماركسى ، الذى هو علم الثورة ، علم ثورة الكتلة البروليتارية ، كما انه علم بناء المجتمع البروليتارى (١) .

---

(١) قيسارى محمد سامعيل . قضايا علم الاجتماع الماركسى  
الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧ ، ص : ١٢٩ .

### الانولسة عند ماركس

حضيت الدولة بالقدر الكبير من دراسات علم السياسية في مختلف عصور التاريخ ، بل لقد وجد هناك من يعرف علم السياسة بأنه علم الدولة وأحيانا علم حكم الدولة الذي يتضمن دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات ، والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالبول الأخرى ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة ان ادعينا ان الدولة أصبحت المجور الذي نجور حوله كل الأنشطة السياسية الحديثة والمعاصرة . ولذلك لم يكن لمفكر مثل ماركس الا يكون له دور في البحث والتحليل في كل مايتصل بأمر الدولة ، وان كان ذلك كله جاء مقلدا في سياق نظريته عن المجتمع والتاريخ ، وقد انطلق في هذا ، كما هو معروف ، من نقد لفلسفة هيغل ، اذ تخرج الفكرة لديه ، وهو يعالج العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، بين القول بأن الدولة تتحكم في المجتمع ، وانها في نفس الوقت ليست سوى مجرد انعكاسات للظروف السائدة التي لو تحررت من قيود البيروقراطية لتطور المجتمع في الاتجاه الصحيح .

وفي عام ١٨٤٥ كتب ماركس « خطة لعمل الدولة الجديدة » ليسجل فيها شعور الدولة بالسمو والتدلى ازاء المؤسسات الأخرى التي تؤلف المجتمع ، وما الدولة في حقيقة أمرها الا الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع ولذلك يجعلها ماركس الشمس التي تستمد منها تلك المؤسسات اشعاع الحياة ، ومن ثم فهي تقع في المركز ، ويسدور الجميع في ظلها ، وتلك نظرة تعجب منها غاية العجب ، اذ ان الدولة عند الماركسية هي مجرد ظاهرة تستلزمها بعض الظروف المجتمعية ، وسرعان ما تتغير وتبدل الظروف مما يستدعي زوال تلك الظاهرة ، ويبدو ان ماركس انما كان يذهب الى هذه التشبيهات كي يثبت تحكم الدولة وسيطرتها ، مما أصبح نلبلا في يده يبرر به مذهبه في الاطاحة بها ، وغنى عن البيان ان ذلك هو ماحدث فعلا . بالنسبة لمستقبل الدولة في الفكر الماركسي ، الذي

يشغل على الاطاحة بها بالوسائل الثورية ، ولعله من هذا المنطلق كان  
ماركس يسخر دائما من رجسالة مثل روبسبير Robespierre  
وسان جيسث Saint Juste حيث في الوقت الذي يحاولان فيه اقامة  
مجتمع جديد متحرر من سيطرة الدولة ، فاهما سارا على نهج الاتسمين  
في ذلك ، وفي مقابل هذين المفكرين ، نجد ماركس يعتبر نابليون الاول  
مرحلة من مراحل الكفاح الثوري ضد المجتمع البورجوازي ، حيث كان  
يدرك بالمعمل جوهر الدولة الحديثة التي تقوم على التطور المستمر لهذا  
المجتمع ، بيد انه كان يعتبر الدولة هنا في حد ذاتها ، ومثلها اطماح  
بحرية هذا المجتمع البورجوازي ، فانه لم يكن يبدى اى اهتمام بمصالحة  
المادية الاساسية اذا ماحدث وتعارضت مع اهدافه السياسية الخاصة به .  
واصطلاح المجتمع المسمى عند ماركس لم ينشأ الا خلال القرن  
الثامن عشر فقط ، حيا ما تخلصت علاقات الملكية — على حد قوله — من  
المجتمعات القديمة ومجتمعات العصور الوسطى ، وتلك هي الفكرة  
لندايسل ماركس للظروف الاقتصادية الحديثة .

ولانستطيع ، ونحن في معرض اتحدث عن الفكر الماركسي ونظريته  
الى الدولة ان ننفل اثر الثورات الاوربية لعام ١٨٤٨ وانعكاساتها على  
ماركس ، ولاسيما الفرنسية والامانية منها — كما فصلنا القول سابقا —  
يمكن توصلت البورجوازية الى مراكز القوة والسيطرة والتحكم في الدولة ،  
والبورجوازيون هم سلالة المواطنين الذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا ،  
ومن بينها محدد من التحكم الذاتي ، وكانوا عادة من سكان الطبقات الوسطى  
التي لعبت دورا في القضاء على النظام الاقطاعي ، ومقاومة فكرة الحق  
الاهي للملوك وارساء اظمة الحكم على اساس من الدستورية والمساواة  
بين الافراد ، والبورجوازية عند ماركس هي من خلق الانسان الذي لم يعد  
يستطيع السيطرة عليها ، وطالما كان الحديث عن نشأة البورجوازية فاننا  
لن نستطيع اغفال اثر ثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسا ، ويجدر بالذكر هنا ان  
ماركس حين كان يتعرض للتاريخ ، فانه كان يستخدم كمعامل مساعد

لتفسير نظرياته والتدليل على آرائه ، 'هذا في الوقت الذي كانت فيه  
كتابت انجلز تاريخية بالمعنى الدقيق للكلمة .

ومن المعروف كما اسلفنا ان ماركس اخذ الكثير من هيجل ، وعدل في  
كثير من هذا الذي اخذه ، وكانت فلسفته عن الدولة هي انعكاس ايجابي  
احيانا وسلبى احيانا اخرى لوجهة نظر هيجل عن الدولة ؛ ولعل اهمها كانت  
تدور ( نظرية هذا الاخير ) حوله من غلط هو انه على الرغم من اعترائه  
بحاجة الدولة الى القوة لتحقق اغراضها والحفاظ على كيئتها ، فانه  
لم يعتبر القوة هنا في حد ذاتها . ولم يكن لنبه اهتمام خاص بتسيام  
وحدة سياسية وثيقة لالمانيا او بقوتها ، ولكنه آمن بان رسالة الشعب  
الالمانى هي قيادة العالم في افكر والفلسفة .

ولقد كانت الدولة في فكر هيجل كائنا عضويا روحيا وتعبيرا عن ذكاء  
العالم ، ومن ثم فان لها سلطة وجلالا وقدسية ، وهى لاتخضع لقواعد  
الاخلاق البورجوازية المألوفة ، ولكن اهدافها تكن في تجسيد الروح  
الاخلاقية وحرية الافراد واراتهم الاساسية ، فغرض الفرد هو ان يعيش  
حياة كونية ، اى ان يعيش في اتصال عضوي مع جرائه ، ثم ان مجرد  
القوة لا فعالية لها على المدى الطويل ، وليست ارادة اغلبيية الشعب  
بالضرورة هي الارادة العامة الحقيقية ، فالشعب بدون تنظيم الدولة هو  
جماع لعدد من الافراد الذين لا يستطيعون التعبير عن ارادتهم الحقيقية ،  
وتلك بالضرورة هي مهمة ممثليه الذين ينبغي ان يكونوا احكم الناس فيه ،  
والجمعية النيابية يجب ان تتألف من مندوبين من الطبقات الاجتماعية  
المنظمة ، وينبغي ان يكون لهم نصيب في تكوين الارادة القومية ، وان كان  
ذلك لا يتم الا عن طريق المناقشات العامة ، وتمثل وحدة الارادة في الجاهل  
الذي تكون لديه سلطة مطلقة ، اما الجهاز الرئيسى للتأكد من الارادة  
الدائمة وصياغتها عند هيجل ، فهو « الحكومة » المؤلفة من اشخاص  
مختارين بعناية ولديهم شهور ضخم بالواجب والمسئولية ، ويؤهلون « امة

وعيلة واسعة . انها صورة حديثة من تصور افلاطون لحكم الرجسبل  
ذوى الحكمة (١) .

الا ان الماركسية حين نظرت الى الدولة . فقد كان عن طريق آخر .  
حيث انها انطلقت من استنتاجات التي كان لها اثر كبير على طبيعة الدولة ،  
ثم انها لم تكن تنظر الى السلطة السياسية الا مجرد تعبير رسمى لتضارب  
المصالح في المجتمع البورجوازي . ولقد عبر الاعلان الشيوعي عن ذلك  
بعبرا دقيقا حيث انه كان يصر على ان السلطة السياسية هي السلطة  
التي تظلمها طبقة معينة مقصد اكرام طبقة اخرى ولقد كان الهدف الرئيسى  
للماركسية هو ان يحل المجتمع اللابتنى محل المجتمع البورجوازي بطبقته  
المتصارعة ، مما يعنى اوصول جميعا الى مجتمع بلا دولة . وطالما ان  
الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب المصالح الطبقية . فهي لا تقوم الا في  
مجتمع طبقى . ان الدولة لم توجد الا في مرحلة معينة من مراحل التطور  
الاقتصادى للمجتمع ، انها لم توجد الا حين اقسام هذا المجتمع على نفسه  
في شكل طبقات متعارضة متصارعة متصارعة من اجل تلك أدوات الانتاج ،  
حينئذ ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وانما للتمييز  
للتبقة المالكية المستقلة .

وموجز القول ان الدولة عند الماركسية هي تلك القوة المنظمة التى  
تكر، الطبقة المستقلة على الامتثال والاذعان وتجيدها من الوسائل  
التي تمكنها من مساومة مستغليها ومضطهديها ، والتغلب عليهم مع تزويد  
الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار في مرض ارادتها،  
ومجموع الوسائل التي تمكن الطبقة المستقلة من فرض ارادتها على

---

(١) فردريك هيرر . ترجمة عبد الكريم احمد . القومية في التاريخ  
والسياسة ( القاهرة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ )  
ص : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

الطبقة المظلومة على أحرارها هي جبر سلطانية الدولة (١) .

وإذا كان لنا أن نتبع النظرة الماركسية الى الدولة ، لدى القائلين على الفكر الماركسي بعد وفاة ماركس ، لاسيما لدى هؤلاء الذين حاولوا نقل ذلك الفكر الى حيز التطبيق الواقعي ، حينما قامت دول تأخذ به مذهباً وسلوكاً ، ولعل من أول وأهم هذا الرعيل لينين الذي كان رائداً للدولة السوفيتية التي تمخضت عنها ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ .

ولابد وأن نتوقع أن يكون الفكر اللينيني عن الدولة امتداداً للفكر الماركسي عنها ، إلا أن النظرة التحليلية تبين كيف أنه كان يتميز عنه بالصورة الأكثر تحديداً . حيث تحدث عن الدولة في أكثر من موضع في أكثر من كتاب ، وقد جاء ذلك بوضوح في كتاب الدولة والثورة الذي صدر عام ١٩١٧ ، والذي نراه فيه يعكس وجهة النظر الماركسية بصورة تكاد أن تكون تامة ، وقد انطلق فيها من نفس المنطلق الذي ذهبت اليه الماركسية فيما يتصل بعمليات التحكم والاستغلال والصراع ، حيث يؤكد مرة أخرى أن جهاز الدولة هو جهاز اكراه في يد الطبقة البورجوازية تكراه به طبقة البروليتاريا ، وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم ، فالدولة هي جهاز التمتع سواء كان ذلك في ظل جمهورية ديمقراطية أو في ظل نظام ملكي ، فالدولة في ظل الجمهورية الديمقراطية تظل دولة ، إذ أنها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من أشكال الحكومة بخاصيتها الرئيسية المميزة لها ، والتي تنحصر في جعل الموظفين ، الذين من المبرور أن يكونوا خدماً للجمهور سائته ، وإذا كانت الجمهورية الديمقراطية عند لينين هي الطريق الأقصر الى ديكتاتورية البروليتاريا ، فإن ذلك لا يسقط عنها أن الدولة فيها هي الدولة على أية حال (٢) .

---

(١) محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة ( الاسكتندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ) ص : ٤٣٢ — ٤٣٣ .  
(٢) محمد طه بدوي ، المرجع السابق ، ص : ٤٢٣ .

وانطلاقاً من ذلك كله يقول لينين أن الدولة هي النتائج والتعبير من عدم إمكانية المصالحة بين الصراعات الطبقة ، والدولة تنشأ في الوقت وفي المكان ، وإلى المدى الذي لا يمكن فيه التوفيق موضوعياً بين الصراعات الطبقة ، ومن ثم فإن وجود الدولة يثبت أن الصراعات الطبقة لا يمكن المصالحة بينها ، لأنه لو كان من الممكن حل ذلك الصراع سلمياً لما كان لوجود الدولة بأجهزتها المتعددة دواعي بناء على مبراه الفقه الماركسي (١)

وفي معرض آخر نجد لينين يتحدث عن الدولة مؤصلاً إياها من وجهة النظر التاريخية ، حيث يعود إلى كتاب أنجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ليستمد منه - كما يقول صاحباً السياسة بين النظرية والتطبيق - زادا تاريخياً وسياسياً غزيراً ، فيرى أن ظهور الدولة بواكب ظهور استغلال الإنسان للإنسان ، وانقسام المجتمع إلى طبقات يسيطر بعضها على بعض ، ويزيد لينين الأمر تحليلاً فيقول أنه قد مر عهد لم يكن للدولة فيه وجود ، وكانت العلاقات العامة فيه تستند على المجتمع نفسه ، والنظام وتقسيم العمل على قوة العادات والتقاليد .

وهكذا يثبت التاريخ - على حد قول لينين - أن الدولة بوصفها - الذي تحدث عنه الماركسية كثيراً - جهازاً لقمع الفئات ، وحشد تخين ظهر هناك مبدأً أنقسام المجتمع إلى جماعات من الناس يستطيع بعضها أن يملك على الدوام حمل الآخرين ونتائجهم (٢) .

وكان لينين يؤكد بصورة مستمرة - كما كان ماركس ينهض دائماً - على الفكرة التي كانت تذهب إلى تحول الدولة في نهاية الأمر ، وقد اتهم الانتهازيين بأنهم أسسوا فحواها ، حينما ادعوا أن الاشتراكية يمكن أن

---

(١) لينين ، الأعمال المختارة ، الجزء الثاني ( موسكو ، ١٩٢٠ )  
ص : ٣٠٦

(٢) محمد علي وعلي عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق  
مرجع سابق ، ص : ٢٤٨ .

تتحقق من طريق التطور السلمى الذى نمر به الدولة البورجوازية ، ولقد نالت الماركسية كثيرا بل الصراع الطبقي فطرى فى المجتمع الذى تكون فيه وسائل الانتاج ملوكة ملكية خاصة ، ويجب ان تنشأ الثورة البروليتارية لنقل السيطرة على الانتاج الى ايدى الطبقة الوحيدة التى يمكن ان تبطل المجتمع كله ، وارتفاع التدرج على الطبقات المتعارضة . سوف تذبل الدولة فى نهاية الامر .

وقد سبق لنا بعض الحديث عن محاولة الماركسية التكيف مع الواقع الجديد املا فى قدرة التقاليد للتطبيق ، ويبدو ان مثالا لتلك المحاولة لن يكون اصدق من نظرة ماوتسى تونج الى الماركسية اللينينة ، وكيف انه احدث بها بعض التعديل حتى تتواءم مع الوضع فى الصين الى الحد الذى جعل البعض يرون فيها ازاء ذلك علما جديدا لا ينتسب الى اصوله القديمة ، ولقد كتب ماو عام ١٩٢٨ من ضرورة ان تتخذ الماركسية شكلا وطنيا - قوميا - قبل امكانية تطبيقها ، اذ ليس ثمة شىء اسمه الماركسية المجردة ، وقد اوضح فى ذلك بان هناك ماركسية ملموسة فقط ، عرفها بلاتها تلك التى تتخذ طابعا وطنيا ، أى تلك التى يمكن تطبيقها على الصراع الملموس فى الظروف الملموسة السائدة فى الصين ، ومن ثم فليست الماركسية مصطلحا مغزيا تجريبيا ، ولعل ذلك هو نفس منطلق تيتو فى يوغوسلافيا حين اخطب لنفسه خطا ماركسيا مستقلا عما كانت تؤمن به موسكو فى وقته . ويستطرد ماو فى الاشارة الى تطبيق ذلك المبدأ قائلا انه اذا كان الشيوعى الصينى مرتبط بشعبه لحما وحما ، ويتحدث عن الماركسية نائيا بها عن الخصائص الصينية ، فان ماركسيته هذه تعتبر تحريدا اجوميا (١) .

وان شاء الله ان نلخص كل ماسبق ان قيل فى شأن الدولة ، فانه القول بان الماركسية تذهب الى ان الجمع بين نظام الدولة والحرية

---

(١) محمد نصر محمد - محل الى النظرية السياسية الحديثة  
(الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص : ٢٤٨ .



نشأ بتعدد التسلط على الملكية المعطى لى اجتماع لحساب قلة صفه ، وهذا المطلق ذاته هو الذى دعا انجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست فى حاجة الى الدولة من أجل الحرية ، وانما لقمع ابدانها ، وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه عن الحرية ، لاينى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها ( من الدولة ) ( ١ ) .

الا ان هناك من المفكرين من يتخذ مدخلا مغايرا للحديث عن هذه الحرية ، وهو بصدد التعليق على دعوة الماركسية للتنكر والنقد سعبا وراء فهم ما يدور حولها من افكار وتحركات ، وانطلاقا من ذلك فانه يطمعن ان كما يذهب ماركس — ان يتة انجاز الامور التالية :

- تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكفالة الحرية .
- ان يكون للدولة دور ايجابى .
- اعطاء الاولوية للحرية الاقتصادية والاجتماعية .

واذا ماكان ماركس ينظر الى الحرية نظرة دياكتيكية تشيا مع مذهبه فى كل آرائه ، فانه يحاول تحديد ثلاث مراحل زمنية لتحقيق تلك الحريات :

اولا : فى ظل الدولة الرأسمالية البورجوازية تكون الحريات وهمية وشكلية ، غير ان هذه المرحلة لا تخلو من نائدة ، تتمثل فى تدعيم مراكز الاحزاب العمالية ، واعطائها فرصة القيام بالدعاية اللازمة للتعبئة بالثورة والقضاء على النظام الرأسمالى .

ثانيا : بمجرد انهيار الدولة البورجوازية تبدأ المرحلة الثانية ، وهى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، التى توجه جهاز الحكم للقضاء على الاستغلال الرأسمالى بجميع صوره ، وفى سبيل تحقيق القضاء على

(١) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ،

اضطلال الإنسان للانضلال يتم أثناء مجيء القوي الذي تحد نفسه الحكام ، ويصعد مفهوم الحرية بعدى اهتمام كل مواطن في السلطة الثورية ، وكل من يعلم نظام الحكم فلا حرية له ، شجيقا لشعر الحرية لأعداء الشعب ، أى أن النظرية الماركسية تطلب المناهضة للطبعية ، على الأقل في مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، فالحريات ليست وسيلة لمقنونة الحكام وطغيانهم ، وأما باسم الحرية يكون للحكام حرية العمل ، حتى يتمكنوا من خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتكوين المواطن من ممارسة الحرية عمليا ، فالدولة هى وسيلة تحرير الفرد .

ثالثا : وفى هذه المرحلة الثالثة التى لا يتم الوصول اليها الا بالقضاء رواسب الرأسمالية ، والقضاء على العقلية البورجوازية ، وبالوصول الى تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة تنتهى ديكتاتورية البروليتاريا وتبدأ مرحلة الاشتراكية العليا ، وتضمحل الدولة ثم تتحول ويختفى الحكام والملطة السياسية ويمكن فى هذه المرحلة تحقيق الحريات بجميع مظاهرها أى الحريات التنظيمية والحركات الجسدية الاقتصادية والاجتماعية (١) ، وهكذا نكون قد عدنا مرة أخرى ، على الرغم من الحديث — ذى الشجون — عن الحرية ، وما يستتبع ذلك من اهتمام واهمية ، كما نتوقعها من الفكر الماركسى فى ميدانها العلم أو من مؤيديه ونهولريه ، نقول عدنا الى ما سبق إن سلطه ماركس فى كل حديثه حول المحور المركزى الوحيد الذى دارت حوله كل نشاطه الفكرية ، من الغاء للدولة فى نهاية الامر .

---

(١) مصادر الشرحوى ، النظم السياسية فى عالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص : ٢١٨ — ٢١٩ .

### لقصد وتطبيق

حاولنا فيما سبق اعطاء لمحة موضوعية من الماركسية كهدف وضمي ، أحدث كثيرا من البلبلة في أجواء الفكر ، بما ترك من آثار خطيرة ، فكانت له تلك البصمات ، التي لا يمكن انكارها على الفكر المعاصر ، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن ثور هناك تساؤلات في هذا الصدد ، اثر ذلك التزمت - الهستري - للماركسية ، من قبيل هؤلاء المصممين - بلا عقل ولا منطق - للبهذا ، مما يجعلنا نسألهم عما اذا كان هذا الضرب من الفكر يجعل من القصد والمصلحة ، وهل لنا ان نتوقف عند حقائقه التي يسميها نهائية ، لانتعدها بالمنافسة والبحث والتحليل ، مما قد يؤدي بنا الى رفضها او رفض بعضها ، وهل يمكن ان نسايرها في حقيقتها واحكامه المطلقة ، لاسيما وقد أصبح كل شيء في هذا العالم نسبيا غير نهائي ، اللهم الا اذا تعلق الامر بالذات الالهية . في الحقيقة تلك اسئلة لاحتاج لوقفة تفكير طويلة لمصاغة الاجابة عليها ، فماركس نفسه كبقية البشر ، تنسحب عليه معملات الخطأ والصواب ، ولمسحنا انه نبي جاء بكتاب مقدس يتعين علينا الإخذ به كهيئلة لا تقبل الشك ، وعلى سبيل المثال، كيف يقوم فكر على الجدول - ذى الصيغة الديناميكية ، جدل الفكر وجدل الواقع - ثم ينادى بعد بحقائق نهائية مطلقة ، يسميها حقيقت ، ويذهب الى فلسفة توأماها التعصب والتزمت ، وقابها جامد متجمد لا يرضخ لموامل تغير أو تغير .

### الجدل والمساواة :

ومن المعروف ان ماركس اخذ فكرة الجدول هذه - كما سبق ان افصنا - من هيجل ، مع فارق جوهرى بينهما ، حيث انه في الوقت الذي تحدث فيه هيجل عن الديالكتيك او الجدول ، وانتهى الى جعله مثالا مطلقا ، فان ماركس ذهب بعكسها ومنافضا اياه ، جيب ابيغ عليه الصبغة المادية المطلقة عليه ، ولا عجب في ذلك ، فالمحور الذي دارت

حوله فلسفته كلها هي « المادة » ، بل انه طالب بالمسودة الى العالم المادي ، بوصفه الحقيقة الوحيدة ، وفي ذلك ، إن يقول ان الفكر الانساني مأهول ألا نتاج عضو جمدى هو « المدخ » ، وتلك هي المادية في بداياتها !! منطق لا يمكن قبوله ، والا لاعتبرنا « صوت » بناء على ذلك ... الحكم — الذي يصدر من أعضاء المؤسسة في قم الانسان ، صورة من صور المادة .

وهكذا يكون ماركس — وان رفض انجاب المثالي المطلق في العلية الجدلية — فقد احتفظ به في صورته المادية التي استخدمها مناجا في الدراسة والاستقصاء والمعرفة : فصارت ترمز باسم المادية الجدلية .

ولابد وان تكون لنا هنا كلمة ، لانه اذا كانت المادة عند الماركسية هي الاساس الذي تنطلق منه كل الانشطة البشرية ، فكيف تكون المادة المادة جدلية ، والمادة جابدة لا عقل لها ولا ادراك فيها ، وليس الجدل ماديا ، لانه احد خصائص العقل الذي تخلق منه المادة ، والجدل مثل كل شيء هو حركة فيزيائية متطورة ، فكيف تدعى الماركسية انه يوجد في المادة حركة وهي تخلق من كل ملامح الحياة (١) .

واذا لم يكن للعقل مثل هذه المكانة التي يضيفها الماركسيون على المادة فكيف نقيم العمليات التي لاغناء من العقل منها ، كيف نقيم عمليات النقد ، وننتحدث عن الفكر البورجوازي والفكر البروليتاري ، وكيف يكون هناك صراع وتطور وتعديل في الطبقات وما بينها ، وكيف يمكن ان ترتقى عملية الانتاج وطرقه ، ان لم يكن العقل وسيلتها جميعا الى ذلك ؟

---

(١) انظر في ذلك :

— Fredrick Watkins, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present ( New Jersey, Englewood Cliffs : Prentice - Hall, 1964 ) pp : 48 - 49.

ر إن الديالكتيك المادى الماركسى - فى واقع الامر - هو كليست  
لا معنى له من الانفاظ التى نفترض الفكر فى ديالكتيك المادة ، وأغلب الظن  
ان ماركس قد أخطأ فى فهمه للديالكتيك ، حين يريد « تعقيل » العنصر  
اللامعتول فى المادة ، حيث كان يظن أن العملية الديالكتيكية مكرها  
ونشاطها الحصر وهذا وهم وخطأ ، وادعاء باطل لا يستند الى منطق او  
علم ، وهذا هو السبب الذى من أجله وصف كونت - عالم الاجتماع  
الكبير - سائر الماديين والماركسيين ، بأنهم « عقول لا علمية » (١) .

والى ماذا تدعو الماركسية ، او كما تدعو نفسها الاشتراكية  
العلمية . ليس الى اقامة المجتمع الذى يخو من النظام الطبقي ، وكيف  
يتسنى ايجاز ذلك ، والمجتمعات البشرية تسير نحو التخصص والتخصص  
الدقيق للنشاط الفردى ، مما يركز ويوصل الانتماءات المهنية ، التى هى  
الاساس الذى تنطلق منه الطبقات ، الامر الذى جعلنا ننتع الماركسية -  
كما فعلت هى بالنسبة للاشتراكيات الأخرى السابقة عليها - بالمثالية  
وعدم الواقعية ، أو القابلية للتطبيق ، ومن ثم فانه يمكن الاحتيا بقائمة  
المدين الخيالية صعبة التحقيق ومستحيلة المال ، ومن هم على شاكلتها ،  
مثل جمهورية افلاطون ، ومدينة البارابى الفاضلة ، ويوتوبيا توماس  
مور ، مدينة الشمس لتوماسو كابينالا ، حيث أنها جميعا لم تقتصر  
ببرنامج تنفيذى او وسائل تطبيق ، ولذلك فلم تعد كونها مجرد صيحات او  
تطلعات او آمال للإصلاح ، وكم حاولت بعض هذه الاشتراكيات ان تجد  
لها نصيبا فى التطبيق العملى ، إلا ان التوفيق لم يجانها فى كثير او قليل .

وهكذا يتضح لنا كيف يتارجح ماركس بين المادية والمثالية ، مما

١١. ميرى محمد اسماعيل . سبب عدم لاجتماع الماركسى ، مرجع  
سابق ، ص : ٢٣٥ ، نقلا عن بتروى ، ترجمة عبد الرحمن بسدوى ،  
مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة ( القاهرة : الادارة العامة للثقافة ،  
١٩٧٥ ) .

يجل بعض المفكرين يتمسكون به أنه إنما بهم بعملية تنسيق وترقيع بين المثالية والمادية ، وفي بيان ذلك يقول علقان الأثر المعري عباس العقاد : أنه من قبيل الترقيع أن تستعار فلسفة هيجل من المثالية الى المادية ، وتستمدار معها مصطلحاتها وأدوارها ، ثم يمضى في شرحه فيتحدث عن الفلسفة النظرية - وهى عبارة عن تصورات الذهن التى قد يصل فيها صاحبها الى غاية ما يصبو اليه لتقريب الحقيقة الى الإدراك الإنسانى - فكيف يدعى ماركس أن هذه التصورية باطلة في النظر عند هيجل ، ومناقضة في الواقع على بنده (١) .

ولاشك ان هذا الترقيع عرض الماركسية الى كثير من التمديل والتفجير الجذريين في اصولها المنهجية والفكرية في أقل من ربع قرن ، والحق ان الفكر الشيوعى منذ ولد كان في وضع لايسمح له بالحياة والاستمرار الا بمقدار القوة التى يملكها اصحابه ، والفارق كبير بين هذه القوة وتلك التى يملكها الفكر في حد ذاته ، والتى تتيج له ان ينطلق الى التخطيط والتشكيل ومن ثم ماتتاء والاستمرار عبر الاجيال يكونا لثباعا آخرين ، ولعلنا لاندعي جفد ان قلنا ان الفكر الذى يقتدر الى الامالة لاقتدر له مثل هذه الاستمرارية ، حتى وان استطاع ان يللم اموانا يملئون ارقاما ولكن لن يكون الا بصورة وقتية فقط .

ويضيف الدكتور مصطفى طمى انتقادات اخرى الى ما سبق الحديث عنها ، فيقول ان بطلان المذهب في فلسفه المادى يظهر في محاولة استفراج الموجودات على اختلاف انواعها من المادة البحتة ، واذا كانت

---

(١) مصطفى طمى ، الاسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة ، الطبعة الثالثة ( الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ) ص : ١٤٥ . تنص على : عباس العقاد ، الشيوعية والانسانية ، ص : ١٤٤ .

ونظير كذلك :

- جان توشار ، مرجع سابق ، ص : ٥٧٠ - ٥٧١ .

الظروف المادية والاقتصادية تؤثر على حياة الانسان ، فان هذا الامر لا يبعدو ان يكون تكييفا لهذه الحياة ، وتوجيها لبعض اممال الانسان ، لا انه لابد وان ندرك اخيرا ان القوى تبقى ابدا ، وأن الوجدان البشرى لن ينعم طالما ان المصدر الذى يستقى منه روائده عوامل البقاء ، لايزال تتصل به مظاهر الحياة .

### من وجهة النظر الفلسفية والعلمية

ومما يؤخذ على التطبيق الفلسفى لمبدأ النقيض فى الفلسفة الماركسية انها تقف لتتقرب تحول المجتمع الرأسمالى الى النقيض او المقابل له وهو المجتمع الشيوعى ، ولكنها لا تتقرب انذار المجتمع المجتبع الشيوعى ، على الرغم مما تدعيه الماركسية من احتواء كل شىء على نقيضه ، مما يجعلنا نتوسع سقوط هذا الاخير ، والا فلن تكون الفلسفة الماركسية الا مجرد آراء ليس لها من نصيب يعول عليه فى واقع الامر .

ونستطيع ان نضيف الى ماتقدم مايعرف عن محاولة ماركس تعديل مهمة الفلسفة ، بحيث يجعلها قاصرة على التغيير ، كمنهج يرسم طريقا للتفكير والعمل فقط ، ومن هنا لم تنجح هذه الفلسفة فى تفسير المتولات الرئيسية عن الانسان والسالم والمصر ، ومن هنا ايضا جاء مقتل الفلسفة المادية ، حيث انتهت الى شىء غريب ، لا هو بقوانين العلم ولا بالفلسفة المثالية الخالصة لتتوق الاخرة بنقطة بدء صحيحة ، هى وجود الله وجودا مجردا ، كذلك انهار سلطان التفسير المادى تحت ضربات العلم حيث أصبح العلم يعنى بجزئيات فروعه كالنباتات والحيوان والطبيعة والكيمياء الى آخره ، أصبح لكل نوع ولكل فرع من نوع قوانينه وعليه الخاص وظهر بذلك عجز المادية عن تقديم التعليل الصحيح المتفق مع نتائج العلم (١) .

---

(١) مصطفى حلمى ، المرجع السابق ، ص : ١٤٥ - ١٤٦ .

واذا ما كان العلم ثابتا في كل زمان ومكان . متوحدا في لغته ؛  
عالميا في مصطلحاته وأدواته ، فكيف يكون هناك علم بروليتارى وعلم  
بورجوازى ، مما يؤدي الى خالى نوع من الذاتية في المنهج العلمى ، وهل  
يمكن ان يتقوقع البروليتاريون حول انفسهم ، راضين الاخذ بمنجزات  
العلم البورجوازى ، اذا ماحدث وتطور هذا عن ذلك ، ان العكس هو  
الصحيح تماما حيث نجد ان الدول التى تدعى انها تطبق الماركسية تسمى  
الى الدول الرأسمالية نخطب ودعا عسى ان نفرض عليها بما افاء الله  
لها من علم متقدم ، وتكنولوجيا متطورة ، بل لقد وجدنا ان السدول  
الماركسية تتخذ طريقا لا اخلاقا في بعض الاحيان ، في سبيل تحقيق ذلك  
سواء في عمليات التجسس ام في عمليات الاختطاف — كما يتم بالنسبة  
للخائنات — للاطلاع على اسرارها التكنولوجية ، الى غير ذلك من وسائل  
غير شرعية .

وفي الحقيقة ان ذلك تكوّن بالعلم وموضوعيته ، فما سمعنا عن  
علم طبى او طائفى ، نمارسه فئة دون اخرى ، او شعب دون آخر  
اذا ماتوا لرأى لها كل متطلبات الاخذ به ، ومن المعترف به من الجيمس  
ان العلم عالمى غير بينى لا وطن له ولا جنسية ، فاذا ماحدث به تقدم هنا  
عكسته البيئات الاخرى هناك ، والا لما كانت كل هذه الاجهزة التكنولوجية  
المعتدة قد انتشرت في مختلف البلدان بما فيها الدول التى لم تحظ بمقد  
تقدم كبير من التطور التكنولوجى ، اللهم الا اذا كان ذلك التقدم ذا صلة  
بأمن البلد وامانه ، فلا لوم عليه آنذ في الاحتفاظ به سرا غير معلن .

وبالاضافة الى كل ماتقدم هناك اهتزاز الاسس العلمية للمادية بعد  
ظهور « نسبة آينشتين » ، وقانون « عدم الجسم عند هايزنبرج » في  
الفيزياء الحديثة وحساب الاحتمالات والاعداد العظمى في الرياضيات  
وتعميمها في الملل الانسانية ، والحرب الساخنة والباردة ، العسكرية  
والسياسية والايديولوجية في قلب العالم الماركسى ، والمثمة في النفاخس



الموجود بين هذين التطبين اللذين ينتهيان الى طبقة واحدة والى عقيدة واحدة ، وكلاهما في يده قيادة الطبقة العمالية ، ذلك التناقض هو في الحقيقة اشد واهمق من التناقض الموجود بين كل منها مع اقطاب العالم الرأسمالى ، الى درجة ان الشيوعية الروسية تقوم من ناحية بالسمى الى التعاون مع الرأسمالية الاوربية ، لوضع المشروع العسكري لامن اوربا ضد الخطر الشيوعى الصينى ، اى ان قضية الأمن والمنفعة الانظمة ادى من مصالح الايديولوجية والمنافع الطبقة ، ومن ناحية اخرى تقوم الصين الشيوعية الثورية بعقد معاهدة ضد الهند مع احدى الدول الاعضاء فى الحلف المركزى ، وتلك كلها امور تتناقض قطعيا مع الجدلية والاشتراكية العلمية والحنية التاريخية ، نهى دفاع عن السلام العالمى ، وما هو اهم هناك « التمايش السلمى » بين الرأسمالية والامبريالية العمالية وبين الشيوعية والبروليتاريا الثورية ، والعجيب ان ذلك يحدث فى احد اقطاب الماركسية الكبار فى العالم الان .

وقد ظهرت فكرة الحنية ، حين توصل بعض العلماء الى مبدأ حنية القانون العلمى القائم على مفهوم السببية التجريبية ، حيث تراعت لجاليليو ونيوتن قوانين الفلك والمادة فى حنية لا تكاف منها ، وليتهدا وقفت عند هذا الحد فى تفسير الحركات الطبيعية — ولو فعلت لكان لها عجزها بسبب تصور المنهج التجريبي فى وقتها — انما امتد طفياتها بفعل غرور الاخرين بها ونموذهم وشهرتهم العلمية لكى تشمل من العلوم والمعارف ما ليس للتجربة فيه نصيب كعلوم الانسان من اخلاق ونفس واجتماع وتاريخ (٢) .

---

(١) على شريعتى ، ترجمة ابراهيم السوسنى ثمتا ، العودة الى الذات ( القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦ ) ص : ٩٢ .

(٢) احمد ابراهيم الشريف ، الحكم والحرية فى القوانين العلمى ( القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ ) ص : ٢٢ ، ٢٣ .

ولكن ثبت في ضوء التقدم العلمى الحديث خطأ فكرة الحتمية ، وحرًا  
محلها الاحتمال والظن والتخمين . فالتعلم إذن هو تصورات ذهنية ناشئة  
عن الملاحظة والتجريب من شأنها ان تثمر الجديد من الملاحظة والجديد  
من التجريب ، وبناء على هذا التصور فالتعلم ليس مطلقا يبحث عن  
اليقين غاية ، ولكنه على الاصح مطلب نجاحه يتوقف على درجة  
استمراره واضطراده واتصاله .

واذا كان لنا ان سنعرض بعض آراء الماركسيين الذين وقفوا وقفة  
موضوعية ازاء الفكر الماركسى . فلعل من اولهم المواطن الالماني العائم  
برنشتين الذى آمن بهاركس وعاصره ، ولكن حين وجده يذهب بعيدا في  
مناداته بسلادة العايل الاقتصادى نقط وتحكه في التطور الاجتماعى ،  
وحيث وجده ينكر وجود العوامل الاخرى في عمليات الحياة فيما يعتبر  
تحيزا غير موضوعى ، لعدم الاعتراف بواقع اجتماعى يفرض نفسه بغض  
النظر عن الاراء الشخصية ، اقول حين وجده يذهب الى تلك عارضه  
بشدة وتصدى للرد عليه وتنفيذ رايه في هذا الشأن ، وكان هناك كذلك  
كل من كاوتسكى ولورنز فون شتين اللذين اخذا على ماركس اهماله  
للناحية الاخلاقية ، وقد استبعدوا جميعا ان يقوم العمال بالثورة على  
حكومة نبذل جهودها لصالحهم باصدار التشريعات اللازمة لعلاج المساوىء  
الاجتماعية ، ثم انهم ذهبوا كذلك الى ان الوسيلة الوحيدة للسيطرة  
البروليتاريا على شئون الدولة كانت في تثقيف وتعليم الطبقة العمالية  
نفسها حتى تكون قادرة على التصرف السليم في الانطلاق نحو الاهداف  
التي حددها ماركس .

ومثال آخر نجده في كارل ماهايم - عالم الاجتماع الالماني الشهير -  
واحد الرواد الاوائل في علم الانكار : الايديولوجيا - وهو الماركسى الذى  
لم يكن ماركسيا خالصا . حيث رفض بعض احكام الماركسية ، وذهب الى  
ان انفير الاجتماعى الذى عاصرنه الماركسية . هو العلة الخلفية المباشرة

التي أدت إلى التركيز على « الأساس السفلى » في دراسة النفس الاجتماعي الكامن في بنية المجتمعات ، بمعنى أن ماركس قد انشغل فقط بوظيفة الاقتصاد في البناء الاجتماعي ( وكأنه كان بذلك يردد ماسبق أن اعترض عليه « واطنوه السابقون » ) ، ولم يلتفت في نفس الوقت إلى تلك الوظائف والأدوار التي تقوم بها سائر الانساق الاجتماعية الأخرى ، فلقد أغفل — على سبيل المثال — وظيفة النسق السياسي ، يمثل ما اضل دور الموقف العسكري ومنجزات تكنولوجيا الحرب ، وان كان ماركس في ذلك يخضع لبعض معطيات عصره ، حين يجعل الاقتصاد يضع حجر الأساس في بناء المجتمع الصناعي ، وحين يبرز النسق الاقتصادي ملامح التغير الاجتماعي التي تطرا على معالم التطور في بناء المجتمع الجديد ، ويرد مانهام على ذلك كنهه بالتأكيد على وجود عناصر أخرى جوهرية ، تعمل على تحديد مسار المجتمعات : وتشكيل ألساتها وبرامجها ونظمها ، نك هي عوامل التفكير السياسي ، حيث أن أي تغير يطسرا على هذه السمات ، كما أن أي اختراع تتوصل إليه في ميدان التفكير انحرسي ، أو أي اكتشاف في ميدان التنظيم الجماعي أو الدعاية لأبد وأن يؤدي في النهاية إلى تغير واضح على سمات ثقافة المجتمع ، وإلى تحول اكيد في شتى أنساقه ونظمه (١) .

### الرد على الماركسية في موضوع الدولة :

ونعود إلى موضوع الدولة الذي تذهب الماركسية إلى حثبة انتقالها من مرحلة الدولة البورجوازية إلى مرحلة دولة البروليتاريا ، وذلك عن طريق الثورة العنيفة ، بينما أن الغاء هذه الأخيرة — دولة البروليتاريا — في نهاية فترة الانتقال إلى المجتمع اللابتي ، لا يكون إلا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها « لإدارة الأشياء » الجديدة شيئا شيئا ، وذلك هي التسمية التي يطلقها ماركس على جهاز الحكم الذي

---

(١) تباري محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٠ .

يقوم في الرقعة الجغرافية المحددة ، بعد ذل الدولة البورجوازية وانتفاء الدولة البروليتارية ، الا ان هذا الاستسلام او التحول الاخير يتم تلقائيا وفي صورة سلمية ، وعليه فانه لا يحتاج الى عمل عنيف من جانب المجتمع الجديد ، وانما تسلم دولة البروليتاريا - في نهاية فترة الانتقال - الروح ثقتيا فتتوحد ، وتا طيعيا لتظهر « ادارة الاشياء » مكانها شيئا فشيئا حتى اذا ما استقرت ووضحت معالمها فتتبدت الدولة صفتها السياسية لتتبع مجرد ادارة للاشياء المشتركة في المجتمع الشيوعي ، الجديد ، الذي يستطيع ان يخط حينئذ على علمه عبارة « من كل حسب قدرته ولكل وفق حاجته » .

ومنطق الماركسية هذا في شأن الدولة لا بد وان يؤدي الى القول بان الجمع بين نظم ادوية ولحرية امر مستحيل ، اذ كيف تتصور الحرية في ظل جهاز « الدولة » ، الذي شأ يقصد التسلط على الغالبية العظمى في مجتمع لحساب اقلية الصغرى ، وهذا المنطق ذاته هو الذي دعا انجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست في حاجة الى الدولة من اجل الحرية ، وانما لتقع اعدائها وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه عن الحرية لايتى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها « من الدولة » (١) .

ولكن كيف يمكن ان نتحقق حرية الانسان داخل نطاق الضرورة المادية ، ان الماركسية فلسفة تؤمن بالمادة وحدها دون العقل ، فهي بهذا المعنى فلسفة مضادة للعقل ، وهو المصير الوحيد الذي يعبر عن حرية الانسان المتهتلة في حرية الفكر الدفعية التي نادى الماركسية بوجود توافرها في ظل الحرية الاجتماعية ، والتي ليس لها وجود على الاطلاق امام سيادة الدولة وسيطرتها ، وقد يشار في نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الى توفر ذلك الضرب من الحرية فحين يتولون قيادة الدولة او الحزب فقط .

---

(١) محيد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ،

وكيف يمكن أن نسيطر من الدولة صفتها السياسية لتحل محلها  
إدارة الأشياء في مجتمع لا طبقي ، يقوم كيانه على مشروع اقتصادي ضخم  
وقوامه : « من لا يعمل لا يأكل » ، ومن كل حسب قدرته ، ولكل وفق  
حاجته » ، ألا يتطلب هذا الكيان اكراهها سياسيا أشد بطشا من ذلك  
الذي يتنصيه المجتمع البورجوازي ، ولابد أن تقوم في ذلك المجتمع الشيوعي  
علاقات وتفاعلات مختلفة مما يحتم قيام سلطة لتنظيمها ، التي لو انتقدت  
لوقع المجتمع في فوضى لا يستقيم معها أي نظام سواء كان اجتماعيا أم  
اقتصاديا ، وكيف يمكن أن نتخيل انسانا مواطنا عاديا يستطيع أن  
يعيش بلا دولة تحببه ، وبلا سلطة قوية تحفظ له أمنه وتوفر له  
امانه (١) .

---

(١) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، النظم السياسية ( القاهرة : دار النهضة العربية ،

١٩٧٥ ) ص : ٢٣٠ — ٢٣١ .

### من وجهة نظر الصراع والثورة :

وبالإضافة الى مذهب المادية ومذهب الحتمية وغيرها ، اصطلاحنا سابقا على تسمية الماركسية بمذهب الصراع ، وقد ذهبت ازاءه الى الحكم السابق الاشارة اليه ، بان تاريخ أى مجتمع ماهو الا تاريخ صراع الطبقات فيه . وهذا الصراع الطبقي هو القوة المحركة التى تعمل فى داخل النظام الاجتماعى . وتتل تاريخ من نظام الى آخر ، وفى هذا كله كان ماركس يدعى — كما هو معروف — انى ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقات الأخرى ، ومن ثم يكون صراع الطبقات هو شعار العمال الذى يجب رفعه بصيرة دائمة . وانذى ينبغى عليهم ان يملوا على أساسه بلا هوادة . حتى يصلوا الى الاطاحة بالطبقات الأخرى المناوئة لها . ولن يتم انجاز ذلك الا بالوسيلة الحاسمة والسريعة الا وهى الثورة .

والصراع عند ماركس يطلق من عدة مصادر أساسية هى :

— عدم توزيع وسائل الانتاج بشكل عادل ومتساو على أعضاء المجتمع .

— ونتيجة لذلك ، يتكون هناك نوعان من الأفراد ، الأول مالك لوسائل الانتاج وهم الاقلية ، والثانى فاقد لوسائل الانتاج وهم الاغلبية .

— ويترتب على ذلك توزيع السلطة بشكل غير متساو ايضا بين فئتين من الأفراد ، الاولى مالكة للسلطة والنفوذ والثانية فاقدة لها .

— وهذا بدوره ادى الى بلورة شعور فكرى وحسى لهذا التمييز الاقتصادى والسلطوى ، الذى بدوره اثر تنظيمات اجتماعية متباينة فى اهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية .

— ثبتت فى علاقات الانتاج وتطور سريع هائل فى قوى الانتاج (١) .

---

(١) معنى شغل عبر ، نقد الفكر الاجتماعى المعاصر ( بسروت : دار الانق الجديدة ، ١٩٨٢ ) ص : ٢٠ — ٢١ .

الا أنه يمكن الرد على ذلك كله ، بما حدث من تطور في أحوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية ، خلال تلك الحقب الزمنية التي نعيشها في أزمنة المعاصرة ، التي حقق العمال فيها عن طريق التشريع كل ما كان ماركس يصبو الى تحقيقه عن طريق الصراع والثورة ، مما نتج عنه أن خفت حدة تلك التوترات التي سيطرت على العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وبكثيرة دليلا على ذلك ماحقته الطبقة العاملة في مصر الآن - وهو مؤثر لما يحدث في العالم أجمع - من مكاسب في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يعتبر قلبا للهزم السكاني ، ولعل التحسن الذي طرأ على معدل الدخول للطبقة العمالية ، والزيادة التي حدثت في نسبة الاستهلاك ، مايدعم هذا الرأي تماما .

وإذا كان ماركس يعتبر بذلك من الصراعيين الماديين طبقا للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لأنه ينظر الى العلاقات المجتمعية على أنها قائمة على معطيات وانفrazات العامل المادى الذى يولد شعورا انسانيا للفرد ، وتركيبا حضاريا للمجتمع ، فاننا لايمكن أن نذهب معه ونغض الطرف عن معطيات وحاجات وأهداف الحكومة والأحزاب السياسية والقانون والتشريعات الأخرى التى بها تستقيم حياة الدولة ، وذلك بالإضافة الى البناءات الأخرى من آداب وفلسفة وأخلاق ودين وما الى ذلك من قيم وأعراف وتقاليد (١) .

وإذا كان ذلك من الصراع فماذا عن الثورة ، الوسيلة الوحيدة لتغيير واجهة المجتمع عند ماركس ، التى لن يتم إنجازها الا اذا ملحق بالبنية ذاتها مثل هذا التغيير ، وإذا ماكانت الثورة ظاهرة مشروعة فى حد ذاتها - طبقا لما نذهب اليه الاظمة الديمقراطية فى عصورنا الحالية - وإذا ماكان الصراع كظاهرة اجتماعية هى السمة الغالبة المسيطرة على المجتمعات البشرية - كما تحدثنا كثيرا من قبل - فهل لنا أن نقيم المجتمع

---

(1) Enrich From, Marx : Concept of Man ( New York : Unger Publishing House, 1961 ) p. : 3.

على علاقة صراع أبدية وثورة دائمة ، وهل يقتضئ أن يكون المجتمع في حالة حرب دائمة مع نفسه ، حقيقة أن المجتمع لا يمكن أن يخلو في أى وقت من الأوقات من حالة من حالات الصراع ، إلا أنها حالات هائلة محتملة في أغلبها لا تتحول الى صف وثورة وقتل وقتل . الا فيما ندر ، وسرعان ما يحتويها النظام ، ومن ثم تكون عوامل تطور وبناء ، والا لتحول المجتمع الى حالة الطبيعة التي افترضها هوبز ، حين كان الانسان مريضاً ابد لأخيه الانسان ، ثم ان كل من كتب في هذا الموضوع من رجال الاجتماع ، مثل دوركايم وكارل مائهايم وجورج سيال ، ذهبوا الى استحالة وجود مجتمع تسيطر عليه مظاهر العنف والعدوان بصورة دائمة ، مما لا يتحقق معه عوامل الامن والاستقرار والطبائفة ، وهى عناصر جوهرية حيوية في اقامة المجتمع السوى الذي لن تقوم العلاقات بين مكوناته على عاف وحرب .

وفي ضوء التطورات الطبيعية في المجتمعات الصناعية ، يتبين لنا انه لم يكن بالضرورة عن طريق العنف ان حدثت تلك التطورات ، بل كان هناك البديل للصراع الطبقي ، وقد تمثل في انكسار اخرى لاتمت الى الماركسية بصلة ، مثل التكامل والتكامل الاجتماعي ، والتعاون والمشاركة الوجدانية ، والاحساس العميق بالتومية ، واعتد ان قيام حزب العمال البريطانى لم يكن نتيجة لاي من تفاعلات الماركسية ، وهل قامت الثورة السوفيتية الا في مجتمع زراعى عانى فيه الفلاحون والعمال من وطأة الفقر والجوع والحرمان ، ولم تتم الثورة في المجتمع الصناعى في حوض الراين بالمليا ، كما كان يتقيا القاتنون على الثورة الصناعية ، على الرغم من توافر الشروط لقيام الثورة فيه وانطباقها عليه (١) .

لقد ضحى ماركس بالحقيقة في سبيل الثورة والصراع اللذين يجد  
فيهما الحل لكل التناقضات التي يزخر بها المجتمع ، مما يشر في نهاية الامر

(١) انظر في ذلك :

— جان توشار ، مرجع سابق : ص : ٥٧٤



استئصال اسباب التوتر الذى يفرضه الاختلاف الكبير فى دخول الامراد فى المجتمع الواحد ، ولكن هل لابد من نشوب الثورة لمعالجة الاعراض المرضية التى تطرا على البنيان الاجتماعى ، وهل لابد من الاطاحة بالاعنف بكل المظاهر الاقطاعية ، الا يمكن ان يعمل المجتمع على التغيير والتطوير بدون هزات قد تعصف بكيانه ، فى الحقيقة ما من انسان هناك يمكن ان يحرم الطبقات المطحونة من ان تعبر عن سخطها وتذمرها ، وان تصرخ مطالبة بالعدل ، اللهم الا اذا كان ديكتاتورا يفرض مايشاء من نظام ، ومعمليات التاريخ تثبت لنا فى اكثر من حالة ان مثل هؤلاء الحكام لن يطول بهم الامد طويلا مهما هيات لهم الظروف قدرا من الاستمرارية الزمنية (١).

ويبدو ان سيل المنتقدين لفكرة الصراع عند ماركس لن ينقطع ، طالما وجد هناك مفكرون يعايشون منطق الحياة بفكر سليم غير منحاز ، ولاسيما لدى رجال الفكر الاجتماعى الذين اسهبوا بقدر وافر فى محاولة حل مشكلات مجتمعاتهم ، ولكن بغير ذلك الطريق الذى ارتضاه ماركس وقد اثرت لن نتطرق لوجهات نظرهم الكلية فى هذا الصدد - على الرغم ان بعض اجزائها تعرضنا اليها سابقا - حتى تكتمل الصورة الموضوعية ، ونفعا لما يمكن ان يوجه الى احدهم بالانتهام بالذاتية .

ومن اول هؤلاء المفكرين نجد رايت ميلز الذى انتقد الفكر الماركسى عن الصراع فى النقاط التالية :

١ - صور لنا ماركس ان الصراع الاجتماعى يستقطب جميع اجزاء المجتمع الانسانى وهذا يحدث نادرا ، انها يحدث نقط فى المجتمعات الرأسمالية ، ولا يحدث فى المجتمعات الاشتراكية ، فلا يمكن ان يعمم هذه النتيجة على كافة انواع المجتمعات الانسانية ، وكان من الاجدر بماركس ،

---

(1) Karl Mannheim, Man and Society in an Age of Reconstruction  
( London : Kegan Paul, 1942 ) pp. : 240 ; 245.

ان يناول في دراسته للصراع الدوائر الاجتماعية الاكثر حدوثا ، كصراع المجتمعات الرأسمالية مع الاشتراكية مثلا . وهنا اعطى ملز (وحدة تحليلية لفقد ماركس) حيث استختم ماركس الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية للصراع ، بينما اقترح ملز وحدة اوسع منه وهى صراع المجتمع الرأسمالى مع الاشتراكى ، الذى يحدث بشكل دائم فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وذات فعالية اكثر من الصراع الطبقي .

٢ — ارجع ماركس الصراع الاجتماعى للعامل الاقتصادى ونظام الملكية ، وهذا ليس بكاف لتحديد مصدر الصراعات الاجتماعية فهناك مصادر حضارية ودينية واجتماعية وشخصية لم يذكرها ماركس . وهذا يربط ملز مصادر الصراعات الاجتماعية بمكونات البناء الاجتماعى العام وليس بمصدرين كما فكرها ماركس ، وقد توسع ملز فى اقتراحه هذا وهو ضرورة ريسط المصادر البنيوية مع الطبقة فى احداث الصراعات الاجتماعية ، فنظام الملكية والعامل الاقتصادى الاجتماعى العام تسهم فيه العناصر البنيوية من حضارية ودينية واجتماعية وشخصية ) .

٣ — اكد ماركس على نواة الصراع الاجتماعى الطبقي القائمة دائما على المصالح الطبقيية . ولايمكن ان يعمم هذا ، فقد تكون هناك مصالح غير طبقيية لم يذكرها ماركس . لقد اراد ملز ان يبرز المصالح السلطوية الكائنة فى البناء الاجتماعى كمصدر آخر فى احداث الصراع الطبقي ، بمعنى تمسك اصحاب المراكز المتسلطة بمصالحهم التسلطية ، ومحاولة حصول افراد المراكز الضعيفة على بعض مراكز القوى ، وجمود الحراك الاجتماعى الذى لايسمح لبناء الطبقة العاملة بالصعود الى اعلى السلم الاجتماعى ، ويحافظ على ابناء الطبقة الغنية بالبقاء فى مراكزهم العليا .

٤ — ارجع ماركس التغيرات الاجتماعية الى الصراع الاجتماعى ، ولايحدث هذا دائما ، فهناك تفسيرات اجتماعية مصدرها الاحتكاك الحضارى ، والحرب والتأثيرات الثقافية وتأثيرات الصفوة المختارة التى

لم يذكرها ماركس وقد اراد ملز ان يربط التغيير الاجتماعى بالكثير من عامل واحد على عكس ما فكره ماركس ، حيث ربط التغيير الاجتماعى بالمجتمعات التى تحدث فيها صراعات طبقية، بينما اراد ملز ان يتوسع فى مفهوم التغيير الاجتماعى حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات الطبقية ، كالمجتمعات الاشتراكية ، وعلى الرغم من ذلك ، هناك تغيرات اجتماعية تحدث فيها بسبب الاحتكاك الحضرى ، أى تفاعل حضارة المجتمع الاشتراكى مع حضارة مجتمعات اخرى غير اشتراكية ، او بسبب تطور تقنيات واختراعات جديدة ، او عن طريق الصنوة المختارة ( كالثقافة الحزبية ، وقادة المجتمع المنتخبين ، العسكريين والمفكرين والعلماء والادباء ) فى تغيير مجتمعاتهم وفتح عملية التقدم الى الامام وهذا يبين ان الصراع الطبقي ليس هو كل شئ، فى احداث التغييرات الاجتماعية ، فهناك مجتمعات لا طبقية ، ولايمنى هذا انها لا تتغير ولا توجد هناك عوامل اخرى غير الصراع الطبقي فى احداث تغيرها (١) .

ان محاولة ملز هذه تستهدف توسيع وتعميق احتمالات وتوقعات ماركس فى دراسته للصراع الطبقي فى المجتمع الانسانى ، فلا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية فى مجتمع رأسمالى وتعميقها على المجتمعات الاشتراكية ولقد اضاف ملز مصادر اخرى الى مصادر ماركس (وهى المصادر النبوية، ووسع من دائرة الصراع — من طبقى الى مجتمعى — وقلل من تعميمات ماركس النظرية ، وبهذا اضاف ملز حقائق جديدة للفكر الماركسى الصراعى لم ينتبه اليها ماركس (٢) .

وبعد ذلك يمكن ان نتعرض لوجهة نظر اخرى تلك الذى ذهب اليها عالم الاجتماع فاندن برج ، والتى تطرق فيها الى معارضة ماركس تماما فيما

---

(1) Wright Mills. The Marxist Class Conflict in Industrial Society ( Stanford : University Press. 1959 ) pp. : 36 - 71.

(٢) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص : ٦٦ .

نادى به من معطيات الصراع ، وبالمثل لابد من فكرها بالكامل حتى ولو جاء بعضها تكرارا لما سبق أن تحدث عنه ملز ، انطلاقا من محاولة احباط الحلقة حول ماركس بهدف استقاط الفكر الصراعى لديه ، وتلخص وجهة النظر هذه في النقاط التالية :

(١) كان فكر ماركس عن الصراع مركزا على المجتمعات الانسانية بصورة عامة ، مهلا للصراعات الاجتماعية التى تحدث بين الجماعات وانساق النظم الاجتماعية ، فالمجتمع — فى نظره — يتكون من عدة جماعات مختلفة فى الجنس والعمر والمهنة والاقامة والثقافة وعلاقة الإنتاج والقوة والنفوذ والسلطة والسمعة الاجتماعية والميراث والدخل ... ومثابه . وهذه الاختلافات تؤدي الى ممارسة ادوار مختلفة داخل انساق المجتمع ، ونهم مصالح خاصة بهم ، ومن المحتمل جدا ، ان تتصارع هذه المصالح فيما بينها بسبب تضارب اهدافها وطرق ممارستها على الصعيد الواقعى ، بمعنى وجود اكثر من جماعتين متضادتين داخل المجتمع ، ولايوجد تداخل فيما بينها ، وليس من المعتول ان ننظر الى المجتمع بانه متصارع من خلال طبقتين متضادتين فى مصالحها الاقتصادية ، وهناك مصالح اخرى انسانية ، ذاتية ، سياسية ، حضارية ، سلطوية ، عقائدية ، جغرافية ، مهنية ، هوية ، ومثابه ذلك ، متضاربة تعمل على تقسيم المجتمع الى عدة اقسام متنازعة ومتصارعة ، واختصارها الى قسمين فقط ، ان ذلك يبعد عن الواقع الاجتماعى .

٢ — ان الفلسفة الديالكتيكية التى استخدمها ماركس لتفسير الصراع الاجتماعى ، كانت مقتصرة على ثنائية عناصرها ، حيث تسبها المجتمع الى طبقتين متمايزتين ومتضاربتين ، ولكن واقع الحال ان (الشيء يولد اعدادا كبيرة ومختلفة من المضادات والمركبات فى آن واحد ) فلماذا اختصرها ماركس الى طبقتين متضادتين فقط ؟

٢ — ان العملية الديالكتيكية ، مامى الا مصدر للتفسير الاجتماعى

وليس كل شيء ، كما صورها ماركس . فالبناء الاجتماعى لم يُلخَذ به ، فى حين انه اولى واجدر بالاهتمام من العملية الديالكتيكية لانه يتضمن الحالات الساكنة والديناميكية ، اى تحدث فيه الظواهر المعراية والتضامنية فى آن واحد . والتغيير الاجتماعى ، ماهو الا ظاهرة اجتماعية تحدث داخل النظام ، قد يحصل من خلال تضارب عوامل مختلفة ومتباينة فى الاهداف والمصالح وقد تكون هذه العوامل على شكل قيم وانكار وادوار وانساق ونظم جماعات ، وهذه مكونات البناء الاجتماعى . والعملية الديالكتيكية تدرس انضاد والصراع بين القيم الاجتماعية والسياسية والفكر الدينى والنظريات الطمية والفلسفية ، فهى اذن تشمل اكثر من عنصرين بنائين ، وتعكس عناصر البناء الاجتماعى متكاملة . فكان من الاجدر بماركس ان يستخدم عملية بنائية اوسع انفا واكثر فعالية من الديالكتيكية فى تفسيرات التغيير الاجتماعى (١) .

ونأتى الان الى مفكر مرموق آخر ، ساهم بقدر كبير فى الدراسات الاجتماعية والسياسية ، وكتب فى علم الاجتماع السياسى محاولا الوصول الى اعماق المشكلة الاجتماعية ، اشتهر بأرائه النقدية التى سبقت عصره ، ذلك هو المفكر التقدمى البريطانى توماس بوتومور ، وكان قد وجه النقد المرير لماركس فى النقاط التالية فيما يتصل بفكرة الصراع لديه :

١ - ان الشعور الطبقي الذى استخدمه ماركس فى فكرة الصراع كان مفهوميا واسعا وشاملا ، فكان من الاجدر ان يحدد ابعاد هذا المفهوم تحديدا علميا وموضوعيا .

٢ - أكد ماركس بان انكار ( الحاكم ) يماهى الا انعكاس لانكار

---

(1) Vandern Berghe, Dialectic and Functionalism, in Walter Wallace ( ed. ), Sociological Theory ( Chicago : Aldine Publishing Co., 1969 ) pp. : 202 - 210.

طبقة خاصة بطبقة الحكام ، لكنه لم يأخذ بنظر الاعتبار مدى فعالية واهية هذه الإنكار في المجتمع ، أى هل هي تخدم المصالح العام ، أم الطبقة الحاكمة فقط ، وإلى أي درجة تحصى مصالح هذه الفئة ومدى تسلطها على أفكار الفئات الأخرى ، وعلاقتها بالبناء الاجتماعي العام ، ولم يذكر لنا الإنكار المضادة التي تعكس أفكار الطبقة العمالية ومدى قوتها وديمومتها في تطويق الفكر التحكي الذي تبنته الطبقة الحاكمة وقدرتها على الإطاحة بها ، وقابلتها على تنشيط أفكارها وعكس معاناتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل أمين وسليم وفصّل ، ومدى فعاليتها في أخذ مكانة الصدارة في الفكر الاجتماعي .

٣ - تعامل فكر ماركس الصراع فيها مع الفكر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة ، الذي يمثل الإنكار العامة والفرضيات المنفردة إلى الأدلة العلمية بينما أهمل الإنكار الأخرى غير الطبقة ، أي أن دراسته كانت عامة وبعيدة عن البرهنة العلمية ومتخصصة فقط بالأحوال الطبقة لا غير مما لا يمكن تعميم فكره الصراع خارج إطار الصراع الطبقي ، ولا يمكن أن نعلق صراعه هذا على باقى أنواع الصراعات الاجتماعية الأخرى التي تحصل داخل المجتمع .

٤ - ركز ماركس على مصدرين للصراع الاجتماعي : هما المصدر السياسي والمصدر الاقتصادي ، وأهمل المصائر الأخرى ، كالحضارة والأسرة والدين . للبناء الاجتماعي يتكون من الأنظمة السياسية والاقتصادية والأسرية والحضارية والدينية ، مترابطة ومتناسقة ومتفاعلة بعضها مع البعض الآخر . فتتحرك نظام معين يؤثر على حركة نظام آخر ، وتغير أحدهما يؤثر على تغير بقية النظم الأخرى داخل البناء ، وهذا يعني أن ماركس أهمل علاقة وتأثيرات هذين العاملين على بقية الأنظمة الدائبة الأخرى ، وهذا اغفال وأهمال نفسى وتحليلي .

٥ - أهمل ماركس الحوائب النسبية للعلاقات الاجتماعية ، أي

الوجدان والعاطفة والرغبات والمخبرات والمكانات الاجتماعية ، واثار ذلك في ابعاد وتقارب وتحرك افراد المجتمع .

٦ — اهل التفكير القومى ، ولم يعر اهمية لنموه في بلدان العلم حيث يلعب دورا كبيرا في احداث التضامن الاجتماعى الداخلى ، والصراعات الاجتماعية الخارجية بين القوميات المختلفة ، واثار تاريخ هذه القوميات وملاضيتها وتراثها وتعصبها القومى في اشعال الصراعات القومية بينما اقتصرت تفكيره الصراعى على الطبقات ، وهى اقل خطرا من الصراعات القومية ، التى كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

٧ — ان فكر ماركس الصراعى لايناسب الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالى الحديث ، انما التقديم . حيث كانت الطبقة البرجوازية مستغلة حياة الطبقة البروليتارية الانتصادية والاجتماعية والسياسية لانهم كانوا ضعافا — في القرن التاسع عشر — ولاوجد نصير لهم ، ولايلكون مدافعا عن مصالحهم ، كما كانوا عرضة لابتساع صور الاستغلال واشدها لكن الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة تحسنت بشكل كبير في هذا القرن ، بسبب قيام انتفاجات العمالية وفعاليتها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، والاخذ بنظام المساومة الجماعية ، وتطبيق اسس التلمين الاجتماعى وانتشار نظم الخدمات الاجتماعية ، والعمل على تحقيق سياسة التوظيف الكامل وتهيئة الفرص لانفراد هذه الطبقة ليحفظوا بالتعليم الثانوى والعالى ، ثم تمكينهم من الانخار على نطاق صغير . هذه التحسينات ، ادت الى تقليل حدة وشدة الصراعات الطبقيية ، اضافة الى زيادة وعى وثقافة العمال وضمودتهم الى درجات اعلى في السلم الاجتماعى ، وهذا خلاف ماتصوره ماركس .

٨ — المقارنة التى عقدها ماركس بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة ، لان هكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولاسيما ادوات الانتاج . بيد ان السلم الاجتماعى للبلاد

الصناعية المتقدمة قد تأثر أصلاً بالثام في بيع الملكية ، حين تعرض لتعديلات عديدة ومعقدة ، فمن الناحية الأولى ، حدثت تغيرات هامة في العلاقات الإنسانية ، الخاصة بالملكية ، فبينما تتوزع ملكية المشروعات الصناعية توزيعاً واسعاً على عدد كبير من الناس ، تتركز اداراتها والاشراف عليها في ايدى قليلة ، وحينها لايتحقق ذلك ، نجد ان ملكية المشروعات تقع في ايدى اشخاص لايقومون هم انفسهم بإدارتها ، ولهذا تتضائل أهمية ملكية أدوات الانتاج ، كالماس لتتمكن ملاك هذه الأدوات — وهم يكونون طبقة اجتماعية معينة — من القبض على شؤون الحكم . وقد عدت التشريعات الحديثة في نفس الوقت الى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، ومن ناحية ثانية ، بدأ يأخذ في الظهور ترتيب جديد للمكانات الاجتماعية ، لايقوم على اساس الملكية ، ولكنه يتخذ من التعاليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات التي يتمتع بها الناس ، الاساس والمعيار الذي يستند اليه . وفي ناحية ثالثة ، أدت سهولة انتقال الاموال من طبقة الى اخرى ، حدوث تقارب وتناسب كبيرين بين الترتيب الذي يأخذه الافراد وفقاً لمراكزهم الاجتماعية ، وبين الترتيب الذي يتعين ان يظفروا به وفقاً لما يتمتعون به من قدرات وكفايات طبيعية . وبالإضافة الى ما تقدم نجد ان :

أ - انتاج المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر قد ازداد مما كان عليه من قبل ، مما أدى الى تحسن في المستوى المعاشي ( الاقتصادي والاجتماعي ) للمجتمع .

ب - تحدث تغيير في توزيع الدخل القومي .

ج - ازدادت الخدمات والضمانات الاجتماعية نتيجة زيادة الدخل القومي .

د - اعتقد ماركس بأن الطبقة البروليتارية سوف تقبض على زمام الحكم وتسيطر على المجتمع الرأسمالي وتزيل النظام الطبقي . الا ان بروليتوار يرد على ذلك ، ان اهم العوامل التي تهيء ذلك هو تركز رؤوس الاموال



في ابدى قلة من الراسخين ، يستمر مددهم في التناقص ، وتحول البروليتارية — بسبب تقدم الآلات — الى جيش متماثل ومتجاسس من العمال غير المهرة ، وزيادة بؤس وشتاء افرادها ، واختفاء الطبقة المتوسطة وزوالها من الوجود ، بسبب تدهور احوال اعضائها ، واضطرارهم الى الانخراط في سلك البروليتارية ، وكل هذا الذى توقع مايكس حدوثه لم تسمح الظروف بنحقيقه في اى بلد من البلدان الصناعية المتقدمة .

٩ — لم تحظ الطبقة الوسطى باهتمام محترم من قبل فكر ماركس الصراعى ، بينما بالغ من اهمية الصراع البرجوازى — البروليتارى ، على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال الذين يعملون في المكاتب ، وصغار ارباب المهن الحرة ، حيث اعتبرهم ماركس عمالاً يعيشون على بيع عملهم ، وانواقع ان هؤلاء لا يملكون وعيها طبقيا يربطهم بالعمال ، وكل همهم هو ان يعملوا على الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى ازاء نظرائهم ، ان لم يعملوا على التفوق عليهم .

١٠ — توقع ماركس بان الطبقة العاملة سوف تصبح متناسلة في تدرجها المهنى والحرفى ونهاية من التفاوتات المهنية والاقتصادية بينما اصبحت الطبقة العاملة في الوقت الحاضر تنصف بمستويات مهنية متباينة في مهارتها وقابلياتها وتخصصاتها المهنية والحرفية. اضافة الى ذلك، عدم تشابه طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية وبين البروليتارية التي تحدها ماركس ، كطبقة العمال في الوقت الحاضر ، ليست في معظم الاحوال متجانسة ، كما انها لا تنشر بوعى طبقى ، او تميل الى اشغال نار الثورة ، وقد ادى الارتفاع في مستوى عيش افرادهم وتحسن ممرص التعليم المتاحة لهم الى جعل موال حياتهم يتزايد شبيها من موال حياة افراد الطبقات المتوسطة .

١١ — اعطى ماركس هبة بسيطة للصراع العالى ( بين المعسكر

الرأسمالي والاشتراكي ) وغالى في اسداز الصراع الطبقي داخل الامة للوحدة .

١٢ - نثل ماركس في ربط لعامل الاقتصادى بالعامل السياسى عند دراسته لاسباب الصراع .

١٣ - اهل ماركس في فكره الصراعى علاقة الفرد بالمجتمع المحلى الذى يتعامل به في حياته اليومية ، والذي قد يعكس حضارة اقلية معينة او عنصرا معينا او مينة معينة .

١٤ - اهل فكر ماركس الصراعى ، صراع الامم عبر التاريخ .

والى هنا ينتهى نقد بروتومور لفكر ماركس الصراعى، ويمكن ان ننقل الان الى الاخير وهو ان الماركسية قد اخطت في اعطاء اهمية كبيرة للصراع الطبقي، ويبدو ان ماركس لجأ الى ذلك تحت الظروف العسبية للعمل والعمال في الاربعمينات ابان القرن الماضى ، التى كان يطلق عليها في انجلترا مثلا « الاربعمينات الجائمة » وقد صور ماركس الصراع الطبقي مثل هذه التصورات متأثرا في ذلك بالملاطون الذى حاول ان يرسم التطور في الدولة المثالية وحتى الديكتاتورية في ظل الصراع الثنائى بين طبقة مالكة واخرى محرومة . واذا صدق هذا على مجتمع ما في عهد من العهود ، فلن يكون قاعدة تصدق في جميع التجمعات البشرية المختلفة في تطورها عبر ظروف الزمان والمكان ، وحتى المجتمعات الحديثة فانها لا تنقسم الى هذا الانتظام للنوعى للجندين راسمالى وعمالى ، فهين الراسماليين انفسهم والعمال انفسهم تنوعات وتميزت عديدة وان نشير ماركس بان الثورة البروليتارية اول ماتحدثت في بلد متقدمة صناعوا مثل المانيا او انجلترا لم يصدق ، وانما حدثت في روسيا القيصرية (١) .

---

(1) Thorstein Bunde Veblen, Modern Society ( New York : Pantheon Books 1959 ) pp 30.

### الماركسية في التطبيق العملي

وبدو أننا ناساق سريعا الى الحديث عن الفلسفة الماركسية في حالة التطبيق العملي ، الا اننى اود ان اشير — قبل ان نسوق الامثلة على بعض النشل انذى لقيه اصحابها ، وهم يحاولون نقلها الى حيز الواقع — اود ان اشير الى اعتراف زميله ورفيق كفاحه انجلز ، وذلك بصدد بعض تنبؤات ماركس التى كان يسميها يتنبؤة او حتىه ، حيث انه سجل في احدى مقالاته بان ماركس اخطأ التنبؤ تماما حين قال بانه لو وقع هناك كساد اقتصادى او ازمة مثل تلك التى حدثت عام ١٨٤٧ ، فسوف تذهب الثورة مرة اخرى ، الا ان ذلك لم يحدث ، ويرجع انجلز ذلك الاختراق الى عدم تقدير ماركس لامكانيات النمو التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى (١) .

وقد اسفرت الماركسية عند التطبيق عن نزعة لانسانية ، حيث اتسمت بالعنف والقوة ، وهى بصدد القضاء على الطبقات الاخرى ، لانه في سبيل انجاز ذلك الهدف جرت محاولات لابطاد الاقليات ، وعلى سبيل المثال فقدت جرت هذه الاعمال الوحشية لمواجهة سكان جنوب الاتحاد السوفيتى ( طغشاند وسمرقند ومرو وغيرها من بلاد ماوراء النهر الاسلامية ) الذين قاوموا الغزو الشيوعى والثورة الشيوعية ، يقتل من ابنائها زهاء المئتين مائة شخصاً دفاعاً من قبيهم الدينية والاخلاقية ، ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضيلها على مطالب الحياة المادية ، هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كلب الادعاء الماركسى بان العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى (٢) .

---

(١) جورج سايين ، نرجية راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس ( القاهرة : دار المعارف - ١٩٧١ ) ص : ١٢٠ .  
(٢) مصطفى حلمى . مرجع سابق ، ص : ١٥٣ .

وطالما أننا في معرض الحديث عن الماركسيين في نطاق التطبيق الواقعي ، فلا بد من الإشارة الى ما أصاب الأحزاب الشيوعية المعاصرة من انعزالية مجتمعية مما يؤدي الى امتدان الثقة فيها ، والحزب السياسي يبدأ بصورة عامة محدود العدد ، قليل الفاعلية والتأثير ، ثم يتطور شيئا فشيئا الى ان يصل الى درجة عالية من القدرة على التفاعل ليكون عاملا هاما حينئذ في صناعة القرار السياسي والذي يكمه من احتلال المرتبة العالية على المسرح السياسي ، ولكن اذا لم يستقم له الامر بصورة سوية ، نتيجة جمود على المبدأ دون الأخذ بالتنظير ، ونتيجة عدم ادراك المنغمرات المحلية والإقليمية والدولية فسوف يصاب الحزب بالشيخوخة أو التميع أو الترهل ، مما يؤذن بغييبه ، ولأسبابا وان انحسر عنه الاتباع والمؤيدون .

ولعل افضل نموذج معاصر يمكن الإشارة اليه هو الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، التي بدأت تفقد شعبيتها وتأثيرها ونفوذها ، ففي فرنسا انخفض عدد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي الى ٢٢٥ ألف عضو ، بعد ان كان قد وصل الى مليون عضو في السنوات العشر الماضية ، وانخفض أعضاء الحزب الشيوعي في اسبانيا الى ربع العدد الاجمالي الذي بلغ ٢٤٠ ألف عضو خلال عام ١٩٧٧ ، وفي إيطاليا بلغ عدد الأعضاء في الحزب الشيوعي نحو مليون ونصف في الوقت الذي ترك الحزب فيه ما يقرب من ٥٠ ألف شخص في العام الماضي وحده ، وفي بريطانيا وصل عدد أعضاء الحزب الشيوعي الى ١٢ ألفا ، بعد ان كان ٤٦ ألفا في الخمسينات (١) .

وقد تعرضت الثقافة الماركسية أيضا لنكسة خطيرة خلال الايام القليلة الماضية ، حيث فقدت هذه الثقافة الكثير من بريقها وجاذبيتها ، حتى

---

(١) انظر في ذلك :

— عبده مباشر ، الشيخوخة تصيب الأحزاب الشيوعية في أوروبا ، ضياع بريق الأيديولوجيا الماركسية ، جريدة الاهرام بالقاهرة في ٨٧/٣/٣

ان المطبوعات اليسارية في اوربا تنفضل عدم الالتزام بالمعقيدة الماركسية ، ولم يعد الانضمام الى الاحزاب الشيوعية يجد حماسا او قبولا لدى الشباب .

ومن مطلق هذه المؤثرات الخطيرة ، بدأت تثار المشكلة التي تواجه الماركسي كقوة محرركة وقائدة على تغيير الاوضاع القائمة في القارة الاوربية ، وبدأت ايضا الاحزاب الماركسية تواجه مشكلة الخيارات والحلول التي تسمح بالصحة ونجاة الازمة التي نؤرقها ، فينادى البعض بضرورة العودة الى الاصول الايدولوجية التقليدية ، وينادى الآخرون بالتحرك نحو الوسط الديمقراطي الاشتراكي ، بينما يرى المنظرون الماركسيون أن هذين الخيارين أحلاهما مر ، فالاول من شأنه ان يدفع الاحزاب الشيوعية الاوربية الى هامش الحياة السياسية ، مما يؤدي الى خفض تأثيرها وحجمها ، والثاني سيؤدي الى فقدان الهوية الامسلية والهدف الذي قامت من اجله تلك الاحزاب .

ومشكلة الشيوعيه الاوربية لم تقتصر على التصدع والانشقاق داخل الاحزاب ، بل ضربت بجذورها في الاعماق الايدولوجية ، حيث ان المعقيدة مقتضى الكثير من بريقها ، حتى ان الشيوعية الاوربية التي انتشرت في كل من ايطاليا واسبانيا في اواسط السبعينات ، تم التخلص منها اخيرا بعد ان فشلت في اعادة النشاط والحياة الى الاحزاب الماركسية في اوربا .

والمعجب ان سقوط الديكتاتورية في كل من اسبانيا والبرتغال لم ينسح المجال للاحزاب الشيوعية للوصول الى السلطة بل على العكس ساهم في عودة الديمقراطية وترسيخها ، وقد لعب التطور التكنولوجي السريع دورا رئيسيا في حرمان هذه الاحزاب من قاعدتها الرئيسية وهم العمال ، فلم يعد العمال هم نفس العمال الذين تحدث عنهم ماركس ، بل أصبحوا مؤهلين تأهيلا فنيا عاليا يسمح لهم بالتعامل مع تكنولوجيا المزر وعصر الفضاء ، كما أدى تطور الفكر الرأسمالي الى تحول العمال

الى مساهمين في رأس المال ، ولتجنب الخطر الداهم الذى يحدث بالأحزاب الشيوعية الاوربية ينادى البعض بضرورة العودة الى اللينينية الاصلية ، او تبنى بعض مقولات ستالين ، ويرى البعض الاخر ان انعاش الشيوعية الاوربية يكون في توسيع آفاقها بحيث تصبح نوعا من التحالف اليسارى العريض ، ويرى فريق ثالث ضرورة اضاء صبغة ديمقراطية على هذه الاحزاب حتى تجتاز أزمتها .

وتدعو موسكو الى الاتجاه الذى يذهب الى ان الحزب الذى تغيب عنه العناصر الماركسية اللينينية لا يمكن ان يدعى شيوعيا ، ويتضح ذلك من خلال دعم الكرملين للاتية اشيوعية المتشددة في هلسنكى - على سبيل المثال - وذلك من منطق الائتلاف بان الثورة لا يمكن ان تحدث من خلال صناديق الاقتراع ، بل من خلال الاعتماد على احزاب صغيرة تتميزز بالفعالية والحركة والقدرة على التأثير .

وبعد هذا التصعد الذى أصاب الاحزاب الشيوعية الاوربية اصبح من الصعب عليها تجاوز كبوتها لتعود الى الحلبة السياسية بذات التأثير والفاعلية ، ولكن من المحتمل ان تبقى تنظيمات صغيرة بفضل مساعدات ودعم موسكو لها ، املا في ان تحل رياح المستقبل من التغييرات مايسمح بتحقيق المخططات الشيوعية بصورة افضل ، الا انه لعل يبدو انه اصعب بعيد المال تماسا (١) .

وذلك كله هو ما يلخصه جان توشار في سفره العلمى انضمام عن تاريخ الفكر السياسى ، حيث يتحدث عن الانجازات الثلاثة الكبرى :  
الذليل العام للماركسية ، سرى في ١ :

— اتجاه متحجر نوعى ودرجماطيقى ، يؤدى الى ضلالات غريبة مثل

---

(١) نفس المرجع السابق .

القومية economism ، والانتهازية بمعنى سلخنة المسيرة او  
التمهنة .

— اتجاه أكثر جراءة ، ويتولى مراجعة الماركسية على صعيد التحليل  
الفلسفي والاقتصادي ، ليستخرج منها ، في أغلب الأحيان ، استنتاجات  
ليبرالية خالصة واملاحية على صعيد العمل السياسي المحدد .

واخيراً هناك اتجاه أكثر راديكالية يحاول ، وهو الامين على التعاليم  
المعينة في الماركسية ، ان ينمي هذه الماركسية دون ان يتفادى دائماً بعض  
الايخطاء (١) .

وكيف يدعو ماركس الى مراحل خمس يتطور فيها المجتمع من واحدة  
الى الاخرى ، ما يعد اعترافاً ضمناً بديناميكية المجتمع ، وبعد ذلك يذهب  
الى هذا الفصل التعسفي بين الطبقات ، الذي لو ارتضيانه فمن قبيل  
الاصطلاح ليس الا ، لانه معدل خطأ ، وتميز غير علمي ، حيث يستحيل  
ذلك من وجهة النظر الواقعية ، بالاضافة الى تعارضه مع ماتذهب اليه  
المدرسة الوظيفية او البنائية للمجتمع ، وكذلك لتناقضه مع الاتجاه  
العضوي وما يدعو اليه من تكامل وتعاون بين أعضاء الكائن الاجتماعي ،  
وفي واقع الامر لا نجد سوى طبقات متداخلة يتعايش بعضها مع بعض في  
تفاعل من غير عنف ، بل انه طبقاً لبدأ الحراك الاجتماعي تتطلع كل طبقة  
الى احتلال مركز أعلى ، مما يجعلها تعيش في حالة من عدم الجمود او  
الثبات ، تنصف بالديناميكية المستمرة ، وذلك هو السبب في عدم ليجاند  
تلك النواصل الحاسمة بين مختلف الطبقات .

ويبدو ان ماركس اراد ان يثري مقولاته الاقتصادية فكان ان ربطها  
بالمقولات الاخلاقية ، حيث تحدث في موضوع فائض القيمة — وهو قضية

---

(١) جان توشار ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

اقتصادية - مشيراً الى انه خطيئة اخلاقية ؛ وهكذا يقع ماركس في بعض التناقض بين المادية التي تتخبط في اللااخلاقية ، والنزعة الاخلاقية الكلمنة في تأكيد الماركسية على العدل والثورة على الظلم ، ومنذا يمكن أن تثور قضية الضير الخلقى وكيف يتسنى له الظهور من بين برائن المادية المتمثلة في الوجود أنطيقى والواقع الاقتصادى ، والمادة لا يصدر عنها شعور لانتمتع بجهاز شعورى ، ان الشعور لا يصدر الا من الاس ككائن ذى مشاعر وحواس ، وتدفق تلك المشاعر لا يصدر الا من كائن يتمتع بحرية التعبير دون قيود تطبيقية ، لان الفكر عالمى فاذا ما اخلق في حدود طبقية فلن يستقيم امره ، والفكر اذا ما اردت اطلاقه ، فلا بد من فك اساره ، ولا بد له من حرية لا يشتمل الا بها ، كالبحر اذا ما اطلقت لا بد له من نور يضيء الطريق امامه .



## وجهة النظر الدينية

ونلتى أخيرا الى وجهة النظر التى ذهبت اليها الماركسية بصدد الدين ، ومن منا لم يسمع عن ذلك الحكم الذى وصفت به الفكر الدينى بصورة عالية ، وماذا نتوقع من مبدا يمجّد العمل فقط ، ولا يؤمن سوى بالآلة التى أصبحت بالنسبة له كالآلة التى كان موضع عبادة وتقدّيس الإنسان البدائى ، ماذا نتوقع منه من نظرة الى النزعة الروحية التى كان لها المقام الاسمى من غالبية الفكر الوضعى من قبل ومن بعد ماركس الا الاهمال وعدم الاعتراف ؟ وعلى أية حال لابد من دراسة اصول تلك النظرة لمحاولة صياغة حكم موضوعى ، ويبدو ان افضل من كتب فى هذا الموضوع هو جورج سيدين فى تاريخه للفكر السياسى ، وقد انطلق فيه من المادية المسيطرة على الماركسية تماما ، والتى كانت تعنى عند ماركس رفضا جذريا للدين ، او لعلها كانت تعنى الحسادا فى الواقع ، ولما كان الدين من القوى الاجتماعية المحافظة بغير منازع ، فقد كانت المادية عنده مرآة للبراينكلية ، لقد كانت الهيجلية المنشقة التى تحالف معها ماركس ، قد أخرجت فى عام ١٨٢٥ كتابا عن حياة المسيح لديفيد نردريك شتراوس ، وهو كتاب اعتبر شائنا فى يومه ، لانه فسر قصة الكتاب المقدس على انها أسطورة محسب ، وبرغم ان المعانى المتضمنة فى فلسفة هيجل محافظة بوجه عام ، فقد أفتنع ماركس بان معناها الصحيح الذى تنطوى عليه ثوري ، ذلك ان الديالكتيك يمكن ان يؤخذ على انه مذيب لكل حقيقة مطلقة مفترضة ، وكل قيمة متساوية ، لانه يبين انها نسبية — أى منتجات اجتماعية تنمو فى حياة المجتمع خلال تطوره الزمنى والتاريخى ، ان إثبات هذه التى يقال لها حقائق ، استنتج ماركس انها جميعا دعائم وهمية لاية طبقة تسيطر على مجتمع وتستعمل الطبقات التى دونها — والدين يقدم عوامل رضا خيالية او وهمية تفضل أى جهد عاقل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية ، وهكذا اذ تفرق المسيحية بين الروح والجسد ، تعرض عاى الناس حياة مزدوجة ، وتقدم مباحج خيالية فى السماء كمزاء مما

تطوى عليه الحياة الدنيا من مؤسسة حقيقية ، انه « أفينون الشعوب » ،  
أى هو المادة المخدرة التى تمنع المظلومين من بذل أى جهد فى سبيل تحسن  
حظوظهم عن طريق مقاومة من يستغلونهم ، وقد كانت المادية تعنى  
بالنتيجة الى الماركسية : نزعة علمانية معادية للدين ، وتعتبر شرطا مسبقا  
لاى اصلاح اجتماعى شامل (١) .

تلك كانت النظرة الماركسية تجاه الدين ، ولن نرد عليه سوى  
باتلام مواطنيه والمفكرين الاوربيين . ولعل أفضل من نأخذ عنه هنا هو  
البرت اشفيتسر الفيلسوف الاخلاقى الالماني ، والمرشد الروحى الذى يدعو  
الى حب الانسانية قولا ونفعلا ، والذى منح جائزة للسلام عام ١٩٥٢  
بسبب نزعته الانسانية الشاملة ودعوته المستمرة الى السلام بين الأفراد ،  
حيث يقول فى « فلسفة الحضارة » بعد أن يؤكد على ارتباط الحرية المادية  
بالحرية الروحية التى لاغناء لها عندها ، اذا ما اردنا للحضارة ان تتقدم وان  
ترتقى . والا سبيل هناك الى استرداد الحرية الروحية ، الا اذا صلت  
اغلبية الافراد احرارا روحيا ، والحضارة بصورة عامة عند اشفيتسر هى  
التقدم الروحى والمادى للجماهير على السواء ، فاذا ما اخذ المجتمع بكون  
واحد منهما فقط ، جاء موجعا لا تستقيم له مسيرة متكاملة .

ويستمر اشفيتسر فى اسحق دعويا الى ان نلتقى جابجا كل النظريات  
البارعة ، والاستعراضات الشائعة لتاريخ الحضارة ، ولنهتم — بصورة  
عملية — بمشكلة حضارتنا ، ومواجهته من أخطار ، ولننتسأل : ما هى  
طبيعة هذا الانحلال فى حضارتنا ، ولماذا حدث ؟

---

(١) جورج مينين ، مرجع سابق ، ص : ١٠٠٢

ويمكن كذلك الرجوع الى المراجع التالية للاستزادة من هذا الصدد :

— Lane W. Lancaster, Masters of Political Thought, Vol. III

( Boston : Houghton Mifflin, 1966 ) p. : 170.

— Harmon, M Judd. Political Thought ( New York : McGraw -

Hill. 1964 ) p. : 404.

وبعداً لم يقرر أن ثمة حقيقة أولية ظاهرة للمعان - والخاصية للروعة  
في حضارتنا - هي أن تقدمها المادى اكبر بكثير جداً من تقدمها الروحى ،  
مما نتج عنه خلل كبير في التوازن ، فالاكتشافات التى جعلت قوى الطبيعة  
تحت تصرفنا على نحو لم يسبق له مثيل ، قد أحدثت ثورة في العلاقات  
بين الأفراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات ، وكذلك بين الدول ،  
والتأثيرات معارفنا وازدادت قوتها الى حد لم يكن في وسع احد أن يتخيله ،  
وبهذا أصبحت أحوال الناس المعيشية افضل من عدة نواح ، لكن حساستنا  
للتقدم في المعرفة واسباب القرة التى بلغناها جعلتنا ننمور الحضارة  
تصوراً ناقصاً معيباً ، فأتينا نغالى في تقدير إنجازاتها المادية ، ولانقدر  
أهمية العنصر الروحى في الحياة حق قدره ، ولكن الحقائق بدأت تدعونا  
الى التفكير ، انها تقول بلسان جاد أن الحضارة التى لانمو فيها الا  
الزواجى المادية ، دون أن يرافق ذلك نمو متكافئ في ميدان الروح ، هى  
اشبه مايكون بسفينة اختلت قيايتها ومضت بسرعة متزايدة نحو الكارثة  
التي ستقضى عليها حتماً في نهاية الامر (١) .

ولكن كيف حدثت ان ضاع منا العنصر الروحى في الحضارة ؟

لهم ذلك . ينبغي ان نعود الى الزمان الندى كان فيه هذا العنصر  
تشيحاً فعالاً بيننا على نحو حى مباشر ، وهذا يعودنا الى القرن الثامن  
عشر - فعند رجال النزعة العظيمة الذين تناولوا كل شئ بالمثل ، ورافوا  
التي لا تخيم كل شئ في الحياة عن طريق العقل ، تجد تعبيراً حيوياً عن  
المعقدة الثقيلة بان العنصر الجوهرى في الحضارة هو الفكر ، صحيح أنهم  
بدأوا يتأثرون بالإنجازات الحديثة في ميدان الكشف والاختراع ، وأنهم  
نسبوا الى الجانب المادى من الحضارة أهمية مناسبة ، لكنهم رغم ذلك  
رأوا انه من الواضح أن العنصر الجوهرى القيم في الحضارة هو العنصر

(١) البرت اشذيندر . ترجمة عبد الرحمن بدوى ، فلسفة الحضارة ،

الطبعة الثالثة ( بيروت : دار الانطس ، ١٩٨٢ ) ص : ١٠٧ .

الروحي ، فتركز اهتمامهم في المسام الأول على التقدم الروحي للناس وللإنسانية ، وكانوا يؤمنون بالإنسانية أينما راسخا متفلا كل الناول .

ان النظرة العقلية الى العالم نظرة متدالة اخلاقية ، وتناولها هو القول بأن العالم تحكمه غلبة موجبة الى انجاز الكمال ، ومن هذه الثانية تستمد جهودات الاراد والاساية عاة - من اجل التقدم المادى والروحي - ، معانها واهيتها كما تستمد ضمانا للنجاح .

وهذه النظرة اخلاقية لانها تنظر الى مامو اخلاقي على انه اتساق مع العقل ، وعلى هذا الاساس تتطلب من الانسان ، وقد تخلصي عن مصالحه الانسانية أن يكرس نفسه لكل المثل التي تنظر التحقيق ، وتتخذ من المعيار الاخلاقي المعيار لكل حكم ، وعدة التفكير ذي النزعة الانسانية هي ، بالنسبة الى اتباع المذهب العقلي ، مثل اعلى لا يمكنهم ابدا أن يخلوا عنه .

وجينما بدأ رد الفعل ضد النزعة العقلية عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وبدأ النقد يرشقها بسهامه ، أخذ على تناولها "انه مسطح وعلى اخلاقياتها بأنها عاطفية ، ولكن الحركات الروحية التي تنقذها وتريد أن تحل محلها ، لا يمكن أن تتقدم في نفس الاتجاه السذي اتجهت فيه النزعة العقلية رغم نقائصها العديدة ، بما الهبت للناس من رمث للحضارة تقوم على العقل ، ان طاعة التفكير في الحضارة تتضمامل باطرا لا غير ملحوظ ، ويقتدر مانطرخ النظرة الكونية التي قلبت بها النزعة العقلية ظهريا ، ان الشعور بالواقعية قد ازداد ، حتى انه منذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ، أصبحت المثل تستمد من الواقع لا من العقل ، وهكذا انحدرنا الى حال من عدم المذنية والانتظار الى الانسانية ، وهذه اوضح حقبة يمكن تقريرها عن تاريخ الحضارة ، واكرها اهية(١)

ولاشك الى ذلك حقيقة هامة يدركها كل من تحفك في موضوع التطور من مكرزين ، ومن أن العقلية المادية - تلك التي يتركز تفكيرها حول المادة - هي هذه التي تحلّي عقلية الطفولة البشرية في الإدراك ، وهي عقاية تقف عند الحس والمشاهدة ، وتتأثر في الحكم بها وخدمتها دون بقية مكونات الكائن البشري (١) .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الغيب الذي تؤمن الأديان بوجوده من وراء الطبيعة ليس من جنس هذه الطبيعة المادية ، حيث هو شيء أو قوة فعالة مؤثرة ، وله أسلوب في تصرفاته مباين للطرق التي تؤثر بها المادة فيها حولها ، إذ أن هذه المواد يصدر عنها أثرها دون شعور منها ، ولا اختيار لها في صدوره ، أما القوة التي يخضع لها المتدين فلأنه يفهمها ، على أنها قوة شائلة تنصّب ما تفعل ، وتتصرف بحسب أرائها ومشيتها .

وليس هناك دين أيا كانت منزلته من الضلال والخرافة ، وقف عند هذا الحد ، واتخذ المادة المشاهدة معبودة لذاتها ، وأنه ليس أحد من عبادة الأصنام والأوثان ، كان هدف عبادته في الحقيقة هيكلها الملبوسة ، حيث أن وراءها أو حولها روحا عاقلة تدبّر ، مستقلة الإرادة يستطيع أن يغير بمشيئته سير الأمور ومجرى العادات .

ولذلك يمكننا القول بأن هذه القوة التي يقدمها المتدين ليست فكرة مجردة بصورة عقلية خالصة ، بل هي عقلية خارجية ، وليست مادة يقع عليها الفهم ، حيث هو غير قبيح لاتنزهه الإبصار ، وهذه القوة الغيبية هي قوة عاقلة تتصرف بالإرادة لا بالضرورة (٢) .

(١) محمد البهي ، الدين والدولة ( القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٠ )

ص : ٣٩٠ .

(٢) أنظر في ذلك - ولزيد من البحث والتعميل حول موضوع

الدين الكتاب الرابع : محمد عبد الله دراز ، الدين ( الكويت : دار

القلم ، ١٩٧٠ ) ص : ٤٠ - ٤٧ .

و. والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين وضعوا الدين في مكانه ومكانته وتمسكوا هؤلاء للذين ادعوا أن السمير والوجدان لا يؤثران في الحياة المعية والاقتصادية بل يثقلان بها ، وأن الحياة مادية الشكل والمضمون ، ولا نصيب فيها للقلب أو الروح ، ومادروا أن قوانين الجماعة وسلطان الحكومة ليسا بكانيين وحدها لاتامة مدينة فاضلة تحترم فيها الحقوق ، وتؤدي الواجبات ، انطلاقا من أن هذا الذي يؤدي واجبه رهبة من العقوبة مثلة في السجن أو السوط ، لا يلبث أن يهمله متى اطمان أنه سيبقى من طائفة القسانون .

والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين اوجدوا للعقيدة الدينية اساسا ، فكان أن وجده البعض في العتل الغريزي مثلا في قانوني السببية والفائية ، وكان أن لمسه آخرون في الوعي المتيقظ وانتشور الموقد ، ونسأدى بعض ثالث بتواجده في المذاهب الكونية أو الطبيعية وكذلك النفسية والروحية ، بقيادة فيلسوفة من أمثال برجسون وديكارت وكانت ، ولسنا الان في معرض البحث في صحة تلك المذاهب من وجهة النظر العقلانية السلبية ، حيث أن ما يربطها هنا هو انطلاقهم جميعا من ضرورة تواجد قوى خفية لأبد متهمسا لاستتالة مسيرة الحياة في المجتمع .

وإذا كنا قد عرضنا لمثال من مواطني ماركس ، في الرد على دعواه بانتفاء وجود الدين كعامل جوهري فعال في عملية التطور ، فإلمله من الصعب تلخيص العقد الكبير الذي يتكون منه للركب السابق ، ولكن لا بأس من التعرض لنوع آخر من الفكر المؤيد للظاهرة الدينية باعتبارها أساسا لوجود الحضارات ، وهو فكر المؤرخ البريطاني المشهور كروولد توينبي .

وفي الحقيقة بأن توينبي هو من أهم من غسروا حركة التاريخ على أساس العامل العتائدي ، حيث يرد الحضارات الى الأديان<sup>٧</sup> ، ولا يعتبر الأباطوريك مقياس الحضارة ، بل على العكس أنها تمثل بداية مرحلة انزياح الحضارة ، إذ تلجأ الأقلية المسيطرة الى الترسيم حين تتهدد بقومات

الإبداع ، وهي لاتحمل الا سلاحا مؤمنا ، لاتتقدم حلولا جذرية لمشكلات مجتمعاتها ، على عكس ذلك كانت الاديان ، اذ وراء كل حضارة من الحضارات القائمة اليوم ديانة عالمية ، فالمعتقد الدينية هي التي تسير مجرى التاريخ ، واذا كان هناك مستقبل لحضارة من الحضارات ، فذلك في حدود هذه الاديان وبسبب منها .

ويرى توينبى أن شخصيات التاريخ لن تكون قابلة للفهم الا اذا نظر اليها باعتبارها أدوات النشاط الروحاني ، والانسان اذ ينشر عقيدة روحانية ، انما يؤدي فعلا اجتماعيا اعظم بكثير مما يتبها له تحقيقه باستخدام الطرق المادية البحتة ، فالمعتقد الدينية - وفق رايه - دور خطير للغاية في مجريات التاريخ (١) .

واذا كان توينبى يعتبر الحضارة كلا متناسكا ، فانه لايفصل - في تكوين الحضارة - الجانب الروحي عن الجانب الحيوي الاخرى ، وفي ذلك يقول المفكر تشارلز مرنكل ، ان الفكرة الاساسية التي تقوم عليها فلسفة توينبى التاريخية ، انما نلمسها عندما نلثى الى رايه القائل بلئ شيء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، شيء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، ومقاييسها الخلقية تمنح الرؤية الدينية شيئا من الدفء ، ولايمكن ان يعالج أى جزء مستقل دون الاخلال باتزان الاجزاء كلها ، ولايمكن ان يحدث هناك شيء بالصدفه كيفما اتفق ، او بصورة اعتباطية ، فون أن يكون وراءه هدف أو سبب معين ، وعليه فلا بد وأن يكون لكل شيء غاية محددة ، مما يتسق مع سائر الانبياء الاخرى ، ولذلك فانها كلها تعمل على وحدة الكل (٢) .

---

(١) فؤاد محمد شبل ، توينبى مبتدع المنهاج التاريخي الحديث ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ) ص : ٤٨ - ٤٩ .  
(٢) تشارلز مرنكل ، ترجمة بقولا زيادة ، أزمة الانسان الحديث ( بيروت : مكتبة الحياة ، ١٩٥٩ ) ص : ١٩٢ .

ويبدو ان تأكيد توينبي على مبدأ الروحانية ، وعلى وجه الخصوص في تفسيره الأساسى للتاريخ ، انما كان هو الذى يتنمى حقيقة الفردية ، بمعنى نمو الشخصية الداخلية ، فيما يتيح للكائنات البشرية الفردية انعام هذه الامعال الخلافة في ساحات العمل الخارجى الذى يعتبر السبب في النمو المطرد للمجتمعات (١) .

وليكن لنا بعد هؤلاء جميعا مثال من المفكرين المسلمين الذين اهتموا بتطوير الفكرة الدينية ، ودورها في صناعة الحضارة ، ولعل من اولهم مثلك بنى نبي ، الجزائرى الذى توافر على دراسة مشكلات العالم النامى باعتبارها قضية حضارة قبل كل شيء ، ولذلك جاءت مؤلفاته كلها حول مشكلات الحضارة .

وبصدد الرد على الماركسية في موضوع الفكر الدينى ، كان يرى ان الدين هو التعبير الفايضى والاجتماعى للتجارب المتكررة عبر القرون ، وهو يعتبر في منطق الطبيعة اساس جميع التغيرات الانسانية الكبرى . لذلك نحن لاجتطيع تناول الواقع الانسانى من زاوية المادة محسوب ، بل لابد من النظر بأكثر اعتبار الى الجانب الروحى ، وهما مكونا الانسان سوية ، ولا غناء لاحدهما عن الآخر ، اذا ماأرنا للحياة استقامة ، ويذهب ابن نبي بعد ذلك الى أن فكرة الضمير الدينى مرتبطة تماماً بالسوى الاجتماعى ، بحيث لايمكن أن ينفصل كلاهما عن الآخر ، وعليه فان الإصلاح الدينى ضرورى باعتباره نقطة انطلاق لكل تغيير اجتماعى (٢) .

وى معرض اخر يعترف مالك بنى نبي صراحة ان الدورة الحضارية لاتتم الا حينما تدخل التاريخ فكرة دينية معينة .

---

(١) سليمان الخطيب ، أسس مفهوم الحضارة في الاسلام - القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦ ) ص : ٧٨ . نقلا عن البان ويد جبرى ، المذاهب الكبرى في التاريخ ( بيروت : دار القلم ، ١٩٧٢ ) ص : ٢٢٢ .  
(٢) مثلك بنى نبي : وجهة العالم الاسلامى ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠ ) ص : ١٧٥ .



ولكن لماذا تبدأ دورة الحضارة من خلال الفكرة الدينية ؟ يرى مالك بن نبي أن الفكرة الدينية التي تتحكم في سلوك الفرد ، تخلق في قلوب المجتمع غائبة معينة ، تتحقق في مفهوم « آخرة » ، وتتحقق تاريخياً في صورة « حضارة » ، وهذه الغائية تؤدي بنا إلى الوعي بهدف معين ، تصبح معه الحياة ذات دلالة ومعنى ، وهي حينها تمكن لهذا الهدف من جيل إلى جيل ومن طبقة إلى أخرى ، لماذا حينئذ تكون قد مكنت لبقاء المجتمع ودوامه . وذلك بتثبيتها وضمانها لاستمرار الحضارة ، ودرر الفكرة الدينية عند أبي نبي لا يكتفى أن تتحكم في سلوك الإنسان حتى نجعله قابلاً لانجاز رسالة متحضرة ، لكنها تحلل لنا مشكلة نفسية اجتماعية أخرى ذات أهمية أساسية تتعلق باستمرار الحضارة ، فالمجتمع لا يمكنه مجابهة الصعوبات التي يواجهها بها التاريخ كمجتمع مالم يكن على بصيرة جلية من هدف جهوده (١) .

ثم يطل سقوط المجتمعات وتدهورها نتيجة لغياب العامل الديني ، إذ أن البناء الاجتماعي لا يتقوى على البقاء بمقومات الفن والعلم والعقل لخصب ، لأن الروح والروح وهما ، هي التي تتيج للانسانية أن تنهض ولتتقدم ، فحينها فقط الروح سقطت الحضارة وانحطت (٢) .

وأخيراً نأتى إلى فكر عربي متزامن ، لآرى كيف وجه النقد للفكر الماركسي بصورة ، ويتمثل في رأي الدكتور محمد على أبو ريان ، الذى يوجز فيه كثيراً مما تقدم ، بحيث يمكن اعتباره وجهة نظر نقدية شمولية ، وهو يقيها على محاور ثلاث من الجوانب الفلسفية والعلمية والدينية هي :

أولاً : الأساس المادى الذى تنبثق منه الماركسية ، حيث خلص

---

(١) مالك بن نبي ، شروط النهضة ( دمشق : دار الفكر ١٩٦٩ ) ص : ١٠٥ - ١٠٩ .

(٢) مالك بن نبي : وجهة العالم الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

الثوب العلمى الذى تحاول المادية التاريخية أن تدثر به ، لأنها أثبتت :

١ - أنها مجرد وجهة نظر تاريخية أو اجتماعية تحاول أن تفسر تطور المجتمع وقد شاركها غيرها من وجهات النظر ، فليست وحدها في الميدان ، وبذلك ينزل بها من محاولة أضفاء الطولية عليها ، ينزل بها من مكانتها التى يحاول الماركسيون الارتضاع بها فيجعلونها الوحيدة ولايعترفون بغيرها .

والضربة القاصمة للفلسفة الماركسية ناجمة عن تصورها أن مبادئ الجدل بمثابة افكار اولوية Apriori ، بينما انها ليست في مستوى بديهيات قوانين الفكر الاساسية ، مثل قوانين الجانسة والضغط والحركة في علم الطبيعة على سبيل المثال .

٢ - فشل علماءهم وفقا لتفسيرهم المادى للكائنات في تقديم دليل واحد على امكن الخلق الذاتى .

٣ - ان انكار الماركسية لوجود ماهو غير مادى ، يعبر عن موقف غير علمى بالرغم من تمسحها بالعلم وقوانينه ، وان عجز العلماء عن الاحاطة بالمعنة او الاستدلال على ماهو غير مادى ، ليس دليلا على عدم وجوده .

٤ - ان الخطوات المتقدمة التى خطاها العلم في العصر الحديث ، وبعد افتراضات ماركس وصلت الى تغيير جذرى في وصف المادة ، حيث انحلت الى ذرات تتطوى على طاقة ، ولم تعد جوهرًا قائمًا بذاته كصور العلماء من قبل .

ثانيا : فشل التنبؤات بالحتمية التاريخية وفقا للعامل الاقتصادي والصراع الطبقي .

١ - لم يهتز بناء المجتمع الصناعى المتكامل في حوض الراين بألمانيا ( كما سبق لنا الحديث ) كما كان يتنبأ القسائون على الثورة الشيوعية

ومنهم لينين ، ولم تصبه الثورة ، وإنما تفجرت في المجتمع الزراعى الروسى تحت وطأة معاناة الفلاحين والعمال .

٢ — ان ذلك يثبت ان العامل الاقتصادى ليس وحده المحرك للتاريخ ، بل يسبقه الفكر حيث نشأ أولا في ألمانيا وفي فرنسا ، وبارتباطه بالحركة الاشتراكية في إنجلترا ، ثم حرك الثورة البلشفية في روسيا القيصرية . اذن لاينفرد العامل الاقتصادى ، كما اثبت علماء الاجتماع بالدفع التاريخى . فهناك العوامل الروحية ومنها الدين ، وهناك أيضا دور البطولة والشخصيات التاريخية البارزة في تحريك عجلة التاريخ .

٣ — كذلك يتضح في ضوء التطورات الحادثة في المجتمعات الصناعية المتطورة . على ان البديل للصراع الطبقي هو انكار آخرى لانست الى الماركسية بصلة ، وهى انكار التعاون والمشاركة الوجدانية ، والتكامل الاجتماعى وكلها انكار ومبادئ على النقيض من فكرة الصراع الطبقي .

٤ — اثبات ايدىولوجية الطبقة الوسطى ، تازداد حجمها اتساما كبيرا وانكمش حجم البروليتاريا شيئا فشيئا .

٥ — انهيار الزعم بأن دولة البروليتاريا ستفضى في النهاية الى المرحلة الشيوعية ، حيث يتلاشى شكل الدولة .

ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضلها على مطالب الحياة المادية هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بأن العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى .

ثالثا : اهنرار المبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد الماركسى :

١ — فكرة مائض القيمة ، اذ انه ليس صحيحا ان السلعة تتحدد

بقية بالمواد الأولية والعمل فقط ، لأن هناك عوامل أخرى هي العوامل العقلية ، ورأس المال والتنظيم والإدارة والابتكار والتخطيط .

٢ - خطأ التفسير الماركسي للاقتصاد الرأسمالي وفقاً لفكرة الالتزامات الدورية والتراكم الرأسمالي ، حيث ترجع أزمة ١٩٢٥ عقب الحرب العالمية الأولى إلى أسباب أخرى . أهمها تحول ملايين العمال من الحرب ومن الصناعات الحربية إلى الإنتاج المدني .

٣ - إذا تبين أن الأساس الاقتصادي ليس وحده عاملاً محركاً للتاريخ فقد ظهر هناك عامل جديد لم يخطر على بال ماركس وهو العلم وليس الاقتصاد .

٤ - على أثر غياب الحائز المادي في الإنتاج ومن ثم تدهوره ، قام ليبرمان الاقتصادي السوفييتي بوضع نظام اقتصادي في الإنتاج يحقق الحائز المادي لدى العمال ، وتعتبر هذه الخطوة من تراجع النظام الماركسي (١) .

---

(١) اقرأ في ذلك :

مصطفى حليم ، مرجع سابق ، ص : ١٥١ - ١٥٤  
- نقلاً عن :

- محيى على أبو ريان ، الإسلام في مواجهة تيارات الفكر الغربي  
المعاصر ( الإسكندرية : دار المدرسة الجامعية ، ١٩٨٥ / ص : ١٩٦ -  
٢٢١ .

### قائمة المراجع

#### أولا : العربية :

— ابراهيم درويش ، علم السياسة ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ) .

— احمد ابراهيم الشريف ، الحتم والحرية فى القانون الملى ( القاهرة : الدار القومية للطباعة ونشر ، ١٩٧٤ ) .

— احمد ابو زيد . تايلور ( دار المنار بصر ، ١٩٥٧ ) .

— احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعى ، مخفل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المقدمات ( القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ )

— احمد سويلم العمري ، اصول النظم السياسية المقارنة ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ) .

— احمد سويلم العمري ، معجم العلوم السياسية الميسر ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ) .

— احمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السيطرة العامة ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ) .

— احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، الطبعة الرابعة ( انقاهيرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ) .

— احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة ( الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥ ) .

— ارنست بلركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان . الجزء الاول ( القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦ ) .

— اسماعيل على سميد ، نظرية القوة ، مبحث فى علم الاجتماع السياسى ( الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨ ) .

— البرت اسيفتر ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الحضارة  
( بيروت : دار الانطلس ، ١٩٨٣ ) .

— السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع ( دار المعارف بمصر ،  
١٩٦٨ ) .

— الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة ( القاهرة : معهد البحوث  
والدراسات العربية ، ١٩٧٨ ) .

— امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز ، فيلسوف المثالية ( القاهرة :  
دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ) .

— امام عبد الفتاح امام ، دراسات هيكلية ( القاهرة : دار الثقافة للنشر  
والتوزيع ، ١٩٨٥ ) .

— أميرة حلمي مطر ، في فلسفة السبيل ( القاهرة : دار الثقافة  
للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ ) .

— أميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة ( القاهرة :  
مكتبة مديولي ، بتون تشاريخ ) .

— أميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من فلاطون الى ماركس  
( دار المعارف بمصر ، ١٩٨٢ ) .

— جاكوفليف وفخريون ، أسس المعارف السياسية ( موسكو : دار للتقدم ،  
١٩٧٥ ) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ في العلوم السياسية  
( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة  
( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ ) .

— تشارلز فونكل ، ترجمة مولا ريادة ، أزمة الانسان الحديث ( بيروت  
مكتبة الدرس ، ١٩٥٩ ) .

— ثروت بدوى ، النظم السياسية ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ) .

— جاك ماريتان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة ( بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١ ) .

— جانر توشلر وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تلويح الفكر السياسى ( بيروت : الدار العالمية للطباعة والشر والتوزيع ، ١٩٨١ ) .

— جلال يحيى ، أوروبا فى العصور الحديثة حتى الحرب العالمية الاولى ( الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ) .

— جويان ثيودور ، ترجمة اليلس مرتضى ، ايدولوجيا السلطة وسلطة الايدولوجيا ( بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢ ) .

— جورج سباين ، ترجمة حسن جلال العروسى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الاول ( دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ) .

— جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الرابع ( دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ) .

— جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الخامس ( دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ) .

— جورج لابيكا ، ترجمة كمال خورى ، السلطة والاساطير والايدولوجيات مجلة العالم الثالث ( دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ ) .

— جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل عبد الرحمن خليفة ، الكويت ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، يناير — فبراير — مارس ، ١٩٨١ .

— حسن شعب ، علم السياسة ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ) .

- حورية توفيق مجاهد ، الفلسفة السياسية من أفلاطون حتى محمد عبده  
( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦ ) .
- حيدر ابراهيم على ، علم الاجتماع والمراع الايديولوجى العربى ،  
مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،  
العدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥ .
- سعاد النورقوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر ( القاهرة :  
دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ) .
- سليمان الخطيب ، اسس مفهوم الحضارة فى الاسلام ( القاهرة :  
نزهة للاعلام العربى ، ١٩٨٦ ) .
- عادل طاهر ، انفسنة والايديولوجيا ، مجلة مواقف ، العدد ٤٥ ،  
شباط ١٩٨٢ .
- سيد سليم محروود اميد ، الاطار النفسى والاجتماعى لسلوك العنف  
وجسدى ، مذكرات غير منشورة ( جامعة القاهرة : كلية الاداب ،  
١٩٧٤ ) .
- عبد الرحمن حيفة ، مقالات سيادية ( الاسكندرية : دار المصرية  
البيعية ، ١٩٨٥ ) .
- عبد الرحمن حيفة ، محاضرات فى الايديولوجيا والحضارة ،  
( الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ) .
- عبد الرحمن خليفة ، فى افتر السياسى ( الاسكندرية : دار المعرفة  
الجامعية ، ١٩٨٦ ) .
- عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، افلاطون وأرسطو  
( عمان : الطبعة الاردية ، ١٩٧٩ ) .
- عبد الكريم حسنى العباى ، الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى  
فى الاسلام ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ ) .



— عبد الله العروى ، مفهوم الادولوجيا ( الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٢ ) .

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة ( القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦ ) .

— عز اندين قوده ، المجتمع العربي ، مقوماته ووحدته وتضاياته السياسية ( القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ ) .

— على احمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسي ، الاغريق الاقدمون ( القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠ ) .

— على شريعتي ، ترجمة ابراهيم شتا ، العودة الى الذات ( القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٨٦ ) .

— على عبد المعطى محمد ، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي ( الاسكندرية : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٣ ) .

— على محمد شبشيش ، العلوم السياسية : رئيس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢ .

— عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ) .

— فريدريك هيرتز ، ترجمة عبد الكريم احميد ، ايقونية في التاريخ والسياسة ( القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ) .

— فؤاد محب شبشيش ، الفكر السياسي : دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ) .

— فؤاد محمد شبل ، توينبي ، مبتدع المنهاج التاريخي الحديث ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ) .

- قبرى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- قبرى محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع ، المراكسى ( الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ) .
- كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الايديولوجيا المانية ، الطبعة الاولى من الترجمة الفرنسية ( بازيس : سلسلة المصنوعات الاجتماعية ، ١٩٥٥ ) .
- كمال مسوى ، الاجتماع ودراسة المجتمع ( القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ ) .
- لؤى بحرى ، مبادئ علم السياسة ( بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٦٧ ) .
- لينين ، ترجمة اليبس شاهين ، ماركس ، انجلز ، الماركسية ( موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ ) .
- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة ( القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥ ) .
- مارسيل بريلو وجورج ليسكيه ، تاريخ الافكار السياسية ( بيروت : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ) .
- ملك بن نبي ، شروط النهضة ( دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٩ ) .
- ملك بن نبي ، وجبة العالم الاسلامى ( بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠ ) .
- ملك بن نبي ، مشكلة الثقافة ( دمشق : دار الفكر ، ١٩٨١ ) .
- محمد البهى ، الحزب والدولة ( القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٨ ) .
- محمد باقر الصنوبر ، دراسات في الطبعة الرابعة عشر ، بيروت : دار المنار للطباعة ، ١٩٨٩ .

- محمد طه بدوى ومحمد طلعت الخزيمى ، جراسات سياسية وتوجيهية  
( الاسكندرية : مؤسسة المعارف ، ١٩٦٨ ) :
- محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ( الاسكندرية : المكتب المصرى  
الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ) .
- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ( القاهرة : الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ) .
- محمد عبد الله هراز ، الدين ( الكويت : دار القلم ، ١٩٧٤ ) .
- محمد عبد العزيز نصر ، فى النظريات والنظم السياسية ( بيروت : دار  
النهضة للطباعة ، ١٩٧٨ ) .
- محمد على ابو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، نحو  
ايدىولوجية عربية انتظامية ( بيروت : منشورات جامعة بيروت  
العربية ، ١٩٨٩ ) .
- محمد على ابو ريان ، الاسلام فى مواجهة الفكر القومى والملل  
( الاسكندرية : دار المعرفة المصرية ، ١٩٨٥ ) .
- محمد على محمد ، اصول الاجتماع : السيلفون ( الاسكندرية : دار  
المعرفة الجاهلية ، ١٩٨٥ ) .
- محمد على محمد وعائى محمد المعطى ، طلب سياسية وبين النظرية  
والتطبيق ( الاسكندرية : دار المعرفة الجاهلية ، ١٩٨٥ ) .
- محمد فتحى الشحيطى ، يحتاج من الفلسفة السياسية ( القاهرة :  
مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ ) .
- محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ( القاهرة : دار الفكر العربى ،  
١٩٧١ ) .

— محمد محمود ربيع ، 'الايديولوجيات السبيلية المعاصرة : قضايا ونماذج ( الكويت : شركة كاتمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩ )

— محمد محروس اسماعيل وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد ( بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ) .

— سمحدر نصر منها ، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة ( الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ) .

— محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والايديولوجيا ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ ) .

— محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ ) .

— مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، مجلة قضايا عربية ، السنة ٨ ، العددان ١١ ، ١٢ ، نوفمبر وديسمبر ، ١٩٨١ .

— مصطفى الخشيب ، تعلم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المدخل الى علم الاجتماع ( القاهرة : الإتحاد المصرى ، ١٩٦٥ ) .

— مصطفى تلمى ، الاسلام والازاهب الفلسفية المعاصرة ( الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ) .

— مسجلان لعلين ، الفكر الاجتماعى المعاصر ( بيروت : دار الاتفاق الجديدة ، ١٩٨٢ ) .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السبلى ، الحقوق الطبيعية ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ ) .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السبلى ، القوة ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ) .

— مورييس ديفرجيه ، ترجمة ساسى الدروبي وجبال الاتاسى ، منفذ  
الى علم السياسة ( بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤ ) .

— ميشيل فادية ، ترجمة امينة رشيد وسعيد البحرراوى ، الايديولوجيا  
( بيروت : دار التشوير ، ١٩٨٢ ) .

— نبيل السالموطى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة  
تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية ( الاسكندرية : الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ) .

— نبيل السالموطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم  
الاجتماع السياسى ( الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،  
١٩٧٨ ) .

— هارولد لامكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم  
السياسة ( القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥ ) .

— هاينز يولاد ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، فى السلوك  
السياسى ( بيروت : دار الاقلاق الجديدة ، ١٩٦٢ ) .

— هشام الشاوى ، مقدمة فى علم السياسة ( بغداد : مطبعة بغداد :  
١٩٧٢ ) .

— يوسف محمد رضا ، دراسات فى الاقتصاد السياسى ( بيروت :  
منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ ) .



ثانياً : المراجع الأجنبية

- Adorno, Theodor, *Minima Moralis* ( London : Macmillan, 1974 ).
- Almond, Gabriel, *Comparative Political Systems*, *Journal of Politics* XVIII, 1958.
- Almond, Gabriel and Coleman. James ( eds ), *The Politics of Developing Areas* ( Princeton University Press, 1970 ).
- Archer, D. and Gartner, R., *Violent Acts and Violent Times : A Comparative Approach to Homicide Rates* in *American Sociological Review*, 1976.
- Ball, Alan, *Modern Politics and Government* ( London : Macmillan, 1974 ).
- Bendix, Reinhard and Weber Max, *An Intellectual Portrait* ( New York : Doubleday, 1960 ).
- Berl, Adolf, *Power* ( New York : Harcourt, Brace and World, 1969 ).
- Bobrow et al, *The Impact of Foreign Assistance on National Development* *Journal of Peace Science*, 1973.
- Bodin, Jean, *Abridged and Translated by Tooley, M. S., Six Books of the Commonwealth* ( Oxford University Press, 1955 ).
- Bottomire, Tom, *Modern Society* ( New York : Pantheon Books, 1959 ).

— Bottormore, Tom, *Political Sociology* ( London : Hutchinsn Publishing Group, 1984 ).

— Boulding, K. E., *Ecodynamics, A New Societal Evaluation* ( Beverly Hills : Sage, 1978 ).

— Brinton, Crane, *The Anatomy of Revolution* ( New York : Vintage Books, 1952 ).

— Burrowes and Spetor, *The Strength and Direction of Relationship between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 — 1967*; in Wilkenfeld ( ed ), *Conflict Behaviour and Linkage Politics* ( New York : Mckay, 1973 )

— Calhoun, D., *War and Domestic Political Violence*, *Journal of Interdisciplinary History*, 1979.

— Callinicos, Alex, *Marxism and Politics*; in Leftwich, Adrian ( eds. ), *What is Politics ? The Activity and its Study* ( Oxford : Basic Blackwell, 1984 ).

— Cattell, Raymond, *The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters*; *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 1949.

— Cattell, Raymond, et al, *An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations*, *American Sociological Review*, 1957.

—Choucri, N., *Population Dynamics and International Violence* ( Lexington : Lexington Books, 1974 ).



- Choucri, N., and North R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence ( San Francisco : Freeman, 1975 ).
- Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa; in Wilkenfeld, J. ( ed ), Conflict and Linkage Politics ( New York : Makay, 1973 ).
- Coser, L. A., The Functions of Social Conflict ( New York : Free Press, 1956 ).
- Crotty, Freeman and Gatlin. (eds.), Political Parties and Political Behaviour ( Boston : Allyn and Bacon, 1973 ).
- Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963
- Dahl, Political Opposition in Western Democracies ( New York : New Haven, 1966 ).
- Davies, James Chowning, Biological Perspectives on Human Conflict; in Gurr, Ted Robert ( ed. ), Handbook of Political Conflict, Theory and Research ( New York : the Free Press, 1980 ).
- Denton, F. H., Some Regularities in International Conflict, 1820. — 1949; in Background, 1966.
- Deutsch, Karl, The Nerves of Government ( New York : the Free Press, 1963 ).
- Deutsch, M., The Resolution : Constructive and Destructive Processes ( New Haven : Yale University Press, 1973 ).

- Doran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America; in International Interactions, 1976.
- Dougherty, James and Pfalzgraff, Robert, Contending Theories of International Relations ( New York : Harper and Row, 1981 ),
- Dowse, Robert and Hughes, John Political Sociology (London: John Wiley and Sons, 1975 ).
- Drucker, H. M., The Political Uses of Ideology ( London : Macmillan, 1974 ).
- Dunsire, Andrew, The Levels of Politics; in Leachman Adrian ( ed. ), What is Politics ? The Activity and its Study ( Oxford : Basil Blackwell, 1984 ).
- Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology ( New York : Free Press, 1951 ).
- Duverger, Maurice, Translated by Wagener Robert, The Study of Politics ( London : Nelson, 1976 ).
- Ebenstein, William, 'Great Political Thinkers' ( Illinois, Dryden Press, 1969 ).
- Eberwein et. al, Internal and External Conflict among Nations, 1968 — 67; in Journal of Sociology, 1973.
- Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis for Political Inquiry ( New York : Wiley and Son, 1975 ).

— Engels, Frederick, Karl Marx; in Marx and Engels, Selected Works ( Moscow : Progress Publishing House, 1973 ).

— Feierabend, I. K., et al., Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross — National Data, presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

— Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K., Invitation to Further Research - Designs, Data and Methods; in Feierabend et. al. (eds. ), Anger, Violence and Politics Theories and Research N. J. : Englewood Cliffs, Prentice - Hall, 1972 ).

— Finer, S. E., Comparative Government ( Penguin Books, 1972 ).

— Fink, C. P., Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968.

— Flungiman, W. H. and Fogelman, E., Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective; in Comparative Politics, 1970.

— From, Enrich, Marx : Concept of Man New York : Unger Publishing House, 1961.

— Galbraith, John Kenneth, The Anatomy of Power ( London : Corgi Books, 1985 ).

— Gamson, W. A., Power and Discontent ( New York : Dorsey, 1968 ).

— Garnett, John, *Commonsense and the Theory of International Politics* ( London : The Macmillan Press, 1934 ).

— Gierks, Otto, Translated by Ernest Barker, *Natural Law and the Theory of Society, 1500 — 1800* ( Boston : Beacon Press, 1975 ).

— Gurr, T. R., *Rogues, Rebels and Reformers A Political History of Urban Crime and Conflict* ( Beverly Hills, Sage, 1976 ).

— Gurvitch, George , *Twentieth Century Sociology* ( New York : Philosophical Library, 1945 ).

— Haas, M., *Social Change and National Aggressiveness, 1900 — 1960*; in Singer, J. D. ( ed. ), *Quantitative International Politics : Insights and Evidence* ( New York : Free Press, 1968 ).

— Haas, M., *International Conflict* ( Indianapolis : Bobbs Merrill, 1974 ).

— Haas and Whiting, *Dynamics of International Relations* ( New York : McGraw Hill, 1956 ).

— Halebsky, Sander, *Mass Society and Political Conflict* ( Cambridge University Press, 1976 ).

— Huntington, S. P., *Patterns of Violence in World Politics*. In Huntington, S. P. ( ed. ), *Changing Patterns of Military Politics* ( New York : Free Press, 1962 ).

— Hurwitz, L., *Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics*, 1973.

— Judd, Harmon, *Political Thought* ( New York : McGraw Hill, 1966 ).

— Kegley, C. W., et al., Conflict at Home and Abroad : An Empirical Extension; Journal of Politics, 1978.

— Lancaster, Lane, Masters of Political Thought ( Boston : Hongkon. Mifflin, 1966. ).

— Laqueur, Walter, Revolution : in International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 ( New York : Macmillan and Free Press, 1968 ).

— Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine War in China, The China Journal of Science and Art, 1931.

— Leftwich, A., Politics : People, Resources and Power; in Leftwich, A. ( ed. ), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984 ).

— Lipset, Seymour Martin, Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959.

— Lipson, Leslie, The Great Issues of Politics, An Introduction to Political Science, Seventh Edition ( New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1985 ).

— Locke, Hume and Rousseau, Social Contract ( Oxford University Press, 1978 ).

— Maciver, The Modern State ( Oxford University Press, 1926 ).

— Maciver, R. M., The Web of Government ( New York : the Free Press, 1975 ).

— Mack, Andrew, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research; in Comparative Politics, 1975.

— Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict . Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957.

— Makeah, The Basic Works of Aristotle ( New York : Random House, 1941.

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - Revolution in Europe, 1870 — 1956 : An Analytic Framework ( New York : Harper and Row, 1971.

— Mannheim, Karl, Man and Society in an Age of Reconstruction ( London : Kegan Paul, 1942 ) .

— Mannheim, Karl, Translated by Shils, Edwards, Ideology and Utopia ( London : Routledge and Kegan Paul 1979 ).

— Mead, Margret ( ed ) Cultural Patterns and Technical Change ( Unesco Tensions and Technology Series, 1953 ).

— Mclellan, David, The Thought of Karl Marx ( London Mcmaullan, 1980 ).

— Mills Wright, The Marxist Class Conflict in Industrial Society ( Stanford University Press, 1959 ).

— Nicholson, M. Conflict Analysis ( London : English Universities Press, 1971 )

— Nicholson, Peter, Politics and Force: in Leftwich ( ed. ), what is Politics, the Activity and its Study ( Oxford : Basic Blackwell, 1984 ).

— Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention; in Rosen and Kurth (eds), Testing Theories of Economic Imperialism, ( Lexington : Heath, 1974 ).

— Otterbein, An Eye for an Eye, A Tooth for a Tooth : A Cross — Cultural Study of Feuding; in American Anthropologist, 1965

— Packenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964.

— Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention, in Journal of Conflict Resolution, 1974.

— Poulantzas, Nicos, State, Power Socialism ( London : Macmillan, 1978 ).

— Raphael, D., Problems of Political Philosophy ( London : The Macmillan Press, 1976 ).

— Rapoport, Anatol, Fights, Games and Debates ( Michigan University Press, 1960 ).

— Robbins, Leonell, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science ( London Macmillan, 1952 ).

— Rodge et al. Introduction to Political Science, 4 th edition  
( Tokyo : Macgraw Hill Book Company, 1983 ).

— Rosenau, J. N., Foreign Intervention as Adaptive Behaviour; in  
Moore, J. N. (ed.), Law and Civil War in the Modern World  
( Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1974 ).

— Rowe Eric, Modern Politics ( London : Routledge and Kegan  
Paul, 1974 ).

— Rummel, R. J., In Search of Global Patterns ( New York :  
Free Press, 1976 ).

— Russell, Bertrand, Political Ideals ( London Unwin Books,  
1962 );

— Russell, Bertrand, Inequality and Instability, The Relation of  
Land Tenure to Politics, World Politics, 1964.

— Sabine, George and Thorson, Thomas, A History of Political  
Theory, 4 th edition ( Tokyo : Holt Saunders, 1981 ).

— Scott, John Paul, Violence and the Disaggregated Society, in  
Aggressive Behaviour, 1975.

— Seliger, Martin, Ideology and Politics ( London : George Allen  
and Unwin, 1976 ).

— Semmel, B., Imperial and Social Reform ( Cambridge : Harvard  
University Press, 1960 ).



— Singer, David, Conflict Research, Political Action and Epistemology; in Gurr, Ted Robert ( ed. ), Handbook of Political Conflict , Theory and Research ( New York : the Free Press, 1980 ).

— Sloan, T. J., The Association Between Domestic and International Conflict Hypothesis; in International Interactions, 1978.

— Sorokin, Pitrim, Social and Cultural Dynamics : Fluctuation of Social Relationship, Wars and Revolutions, Vol : 3 ( New York : Bedminster, 1962 ).

— Stankiewicz, W. J., Aspects of Political Theory ( London : Collier Macmillan, 1976 ).

— Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature, Journal of Conflict Resolution, 1976.

— Stohl, Michael, The Nexus of Civil and International Conflict; in Gurr, Ted Robert ( ed. ), Handbook of Political Conflict, Theory and Research ( New York : the Free Press, 1980 ).

— Sumner, W. G., Folkways ( Boston : Ginn, 1906 ).

— Sullivan, J. D. International Consequence of Domestic Violence. A paper presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

— Tanter, Raymond, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966.

— Tanter, Raymond, International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary Evidence; in Graham H. D. and Gurr, T. R. ( eds ), Violence in America : Historical and Comparative Perspectives ( New York : Praeger, 1969 ).

— Toynbee, Arnold, A Study of History. Abridgement of Vols. I — VI by Somervell ( Oxford University Press, 1962 )

— Trotsky, L., Literature and Revolution ( N. Y. : Ann Arbor, 1971 ).

— Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs 1977 ).

— Verba, Sidney and Nie, Norman Participation in America : Political Democracy and Social Equality ( New York : Harper and Row, 1972 ).

— Watkins, Fredrick, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present : New Jersey : Englewood Cliffs. Prentice - Hall 1964 ).

— Watt, K., Principles of Environmental Science ( New York : McGraw - Hill, 1973 ).

— Weber, Max, On Law in Economy and Society ( Cambridge . Harvard University Press 1954 ).

— Wale, Albert, Politics as a Collective Choice; in Leftwich, Adrian (ed.), What is Politics ? The Activity and Its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984 ).

— Weede, E., Support for Foreign Government or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1966; in Comparative Political Studies, 1978.

— Wilkenfeld, J., Conflict Linkage in the Domestic and Foreign Spheres; in Kirpatrick, S., (ed.), Quantitative Analysis of Political Data ( Columbus Merrill, 1974 ).

— Wilkenfeld, J., A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East; in McGraw and (ed ), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol. 3; Beverly Hills : Sage. 1975.

— Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioural Perspective, American Political Science Review, 1976.

— Williams, Bertrand, Deccartes ( N. Y. Harmondsworth, 1978 ).

— Wright, Q., A Study of War ( Chicago University Press, 1965 ).



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	- تقديم
	- الباب الاول : نظرية القوة
٥	• مدخل تعريفى
١٣	• السياسة والدولة
٢٧	• السياسة والقوة
٣٦	• الاختلاف والاتفاق الايديولوجى حول قضية القوة
٤٥	• منظور تاريخى
٥٠	• نظرية القوة عند السوفسطائيين
٥٥	• نظرية القوة عند مكياڤيللى
٦٤	• نظرية القوة عند بودان
٦٨	• نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعى
٧٦	• هيجل وفكر لقوة
٨١	• تصنيفات القوة
٨٨	• معادلة القوة
٩٠	• الاعتراضات على نظرية القوة
	لـ الباب الثانى : ايدىولوجية الصراع السياسى
١٠١	★ أولا : الايدىولوجيا
١٠٣	• مدخل تعريفى
١٠٣	• فى تعريف الايدىولوجيا
١١٢	• الايدىولوجيا والسياسة
١١٧	• الايدىولوجيا وفلسفة السياسة
١٢٢	• الايدىولوجيا الماركسية
١٣٥	• الايدىولوجيا والثقافة

الموضوع	الصفحة
★ ثانيا : نظرية الصراع السياسى	١٥١
• مدخل تعريفى	١٥٣
• الصراع والاستقرار السياسى	١٦٢
• عوامل الصراع	١٧٣
• العامل البشرى	١٧٣
• العامل الاجتماعى	١٧٩
• العامل السياسى	١٨٥
• العامل الايدىولوجى	١٩٣
• العامل الاقتصادى	١٩٨
• الصراع المحلى والصراع الدولى	٢٠٣
• دراسات تطبيقية على الصراع الداخلى والصراع الخارجى	٢٠٨
× العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى	٢١٧
× العلاقة السلبية بين الصراع الداخلى والخارجى	٢٢٠
× عدم الارتباط بين نوعى الصراع	٢٢١
١. الحرب والصراع السياسى	٢٢٦
• الحرب والاستقرار الداخلى	٢٣٠
• التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى	٢٣٨
• الصراع والثورة	٢٤٩
• الصراع والمعرفة السياسية	٢٦١
الباب الثالث : الماركسية	٢٦٧
• تمهيد	٢٦٩
• موجز تاريخى	٢٧٢
• مكانة السياسة فى النظرية الماركسية	٢٧٦
• نظرية الصراع فى الفكر الماركسى	٢٩٠
• ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية	٣٠٢

الموضوع	الصفحة
• الدولة عند ماركس	٣٠٨
- نقد وتعليق	٣١٧
• الجدل والمادة	٣١٧
• من وجهة النظر الفلسفية والعلمية	٣٢١
• الرد على الماركسية في موضوع الدولة	٣٢٥
• من وجهة نظر الصراع والثورة	٣٢٨
• الماركسية في التطبيق الممل	٣٤١
- وجهة النظر الدينية	٣٤٧







